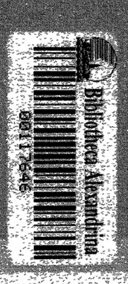
تاريخ اليمن المعاصر

١٩١٧ - ١٩٨٢

تأليف: مجموعة من المؤلفين السوفيت

ترجمة: محمد علي البحر

مراجعة: الدكتور محمد أحمد علي



مكتبة مدبولي

تاريخ اليمن المعاصر
١٩١٧ - ١٩٨٢

تأليف : مجموعة من المؤلفين السوفيت

ترجمة : محمد علي البحر

مراجعة : الدكتور محمد أحمد علي

مكتبة مدبولي

٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١

MADBOULI BOOKSHOP

6 Talat Harb SQ. Tel: 756421

الأهـــداء

إلى والدي الشهيد على عبد الله البحر

إلى الأباء والأخوه شهداء أحداث مايو ١٩٧٨م :

سعيد على الأصبحى ، محمد عبد الملك شرعب ، منصور شايف العريقى ، أحمد محمود عبد الحميد أحمد عبد الجبار نعمان ، أحمد الزرقة ، محسن الحسنى ، على جامل ، طه البركانى ، حسن على الضباب .

إلى كل شهداء أحداث مايو ١٩٧٨م الذين راحوا ضحية لعبث واستهتار وإنفصالية عبد الله عبد العالم ، فحكمت المحكمة عليه بالإعدام حدا وقصاصاً ولا يزال فاراً من وجه العدالة .

إلى أولئك الشهداء أهدى هذا الجهد المتواضع ، أدعو الله سبحانه وتعالى أن يسكنهم فسيح جناته .

القـــاهرة

١٨ / ٧ / ١٩٩٠م

المترجـــم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم المترجم

صدرت فى الفترة الأخيرة عدة كتب لمؤلفين أجانب وتعالج هذه الكتب تاريخ اليمن الحديث والمعاصر ، وقد ترجم البعض منها إلى اللغة العربية ومن هذه الكتب :-

(١) اليمن والغرب

١٥١٧ - ١٩٦٢

تأليـــــف : أريك ماكــرو

تعريب وتعليق : د/ حسين عبد الله العمري

(٢) الحرب فى اليمن

تأليف : أدجار أو بالانس

ترجمـــة : د/ عبد الخالق محمد لاشين ، وقد صدر الكتاب عن جامعـــة قطـر/ مــركز الوثائــق والدراسات الإنسانية . الدوحة ١٤٠٥ للهجرة ، ١٩٨٥م .

وهذان الكتابان وغيرهما يمثلان وجهة نظر غريبة لا تخلو من التحيز فى التحليل والإستنتاج .

وفى نفس الفترة تقريباً صدر فى الإتحاد السوفيتى عدة كتب تنطلق فى تحليلاتها واستنتاجاتها من النظرية الماركسية الليثبثية كونها النظرية السائدة ،والمسيطرة هناك قبل البيرسترويكا . ومن هذه الكتب كتاب "تاريخ اليمن المعاصر" تأليف مجموعة من العلماء السوفيات ، ويناقش هذا الكتاب تاريخ اليمن بشطريه للفترة من ١٩١٧م إلى ١١٩٨٢م . وتجدر الإشارة إلى أن الكثير

من مؤلفى هذا الكتاب سبق وأن نشر لهم أبحاث ودراسات مستقلة عن تاريخ اليمن ، ترجم البعض منها إلى اللغة العربية وصدرت فى كتب مستقلة أو نشرت فى الدوريات اليمنية . ويشتمل كتاب تاريخ اليمن المعاصر على تسعة فصول ، رأيت بعد قراءتى له أن أقدمه إلى القارىء اليمنى كنافذة يطل منها على الإستشراق السوفيتى ، ويمكنه من خلال مقارنته لما جاء فى تاريخ اليمن المعاصر والكتابين المشار إليهما سلفاً الخروج بأستنتاجات لا شك مفيدة ، ولابد هنا من الإشارة إلى أننى عندما أقدمت على ترجمة هذا الكتاب أستهدفت أساساً المساهمة فى تعريف القارىء والباحث بوجهة نظر أجنبية حول تاريخ اليمن ،وهذا لا يعنى بأن ما جاء فى هذا الكتاب من آراء وإستنتاجات كلها صحيحة ، فهناك بعض الآراء الذى لا يمكن القبول بها ومن ذلك مثلاً ما جاء فى الفصل الرابع من أن خطاب العرش الذى القاه الإمام محمد البدر أحتوى على مضامين إجتماعية واقعية أكثر من البيان الأول للجمهوريين ، لأنه ومهما كانت واقعية خطاب العرش والمضامين التى احتوى عليها ، يظل خطاباً أريد به تجميل وجه الحكم وخداع الشعب ، إذ لم يلبث البدر نفسه أن أثبت من خلال مواقفه عكس ما جاء فى خطابه ، كما أن الخطاب وما أحتوى عليه من مضامين إجتماعية واقعية لا يقلل من قيمة ثورة ٢٦ سبتمبر ليس فقط كثورة ضد حكم مستبد بل وكثورة إنسانية جاءت ضد ركود الحياة على الأرض اليمنية " وبهذا الصدد أشار الميثاق الوطنى إلى " أن ثورة ٢٦ سبتمبر عام ٦٢ لم تكن ثورة ضد نظام حكم مستبد فاسد ، أو ضد مستعمر دخيل فحسب ... بل كانت أيضاً ثورة إنسانية ضد ركود الحياة على الأرض اليمنية ؟ ذلك الركود الذى ابقاها تعيش فى عهد من العهود المظلمة ،ولذلك فإن ثورة ٢٦ سبتمبر عندما قضت على الحكم الفردى المستبد المتخلف الذى استغل اسم الدين لتضليل الشعب وإخضاعه ،وأعلنت قيام النظام الجمهورى بأهدافه الديمقراطية سياسياً وإجتماعياً ، جاءت لتعيد للدين جوهره ونقاءه ،وجاءت فى الوقت نفسه تحرك جمود الزمن وتقفز بالحياة قفزة هائلة تنقلها من العهود المظلمة إلى الحياة المتطورة فى القرن العشرين ، بالرغم مما واجهها فى إندفاعها السريع والعنيف إلى الأمام فقد استطاعت تجنب الردة إلى الخلف " وسيلمس القارىء بأن الكتاب أوغل كثيراً فى الحديث عن المذهبية وكأنها المحرك للحياة السياسية وهو الأمر الذى يصعب أن نتفق معه عليه .

وقبل أن أترك القارىء مع صفحات الكتاب ، أتقدم بالشكر الجزيل للأخ الدكتور أبو بكر السقاف والأخ الدكتور محمد أحمد على اللذين قاما بمراجعة النص العربى ومطابقته مع الأصل الروسى .

أدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفق أبناء اليمن جميعاً إلى ما فيه خيرهم وتقدمهم وإزدهارهم وصلاح أمور دينهم ودنياهم ...

محمد على البحر

تاريخ اليمن المعاصر

١٩١٧م - ١٩٨٢م

مجموعة من المؤلفين السوفيات

ترجمة / محمد على البحر

مراجعة /

د/أبو بكر السقاف

الفصول ١، ٢، ٣

د/ محمد أحمد على

الفصول ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩

محمد على البحر

(من هيئة التحرير)

" التاريخ المعاصر لليمن ١٩١٧م - ١٩٨٢م " أول عمل علمى فى الأتحاد السوفيتى وفى الخارج تبذل فيه محاولة من منطلقات علمية لبحث التاريخ الإجتماعى - السياسى لدولتين - فى الشمال والجنوب اليمنى فى الفترة المعاصرة .

فى هذا البحث الذى كتبته مجموعه من المستشرقين السوفيات مؤلفين عدداً من الأعمال عن اليمن استخدمت وبأسلوب علمى كمية هائلة من المواد والوثائق غير المعروفة بعد بما فى ذلك مطبوعات يمنية أصلية لفترة ما قبل الثورة والسنوات الأخيرة .

وإلى جانب المواد الكثيرة المتوفرة أستخدم المؤلفون وبشكل واسع الدوريات الصادرة باللغة العربية والروسية ولغات أوروبا الغربية .

إن هيئة التحرير وفريق المؤلفين ليعبرون عن آمالهم بأن يلقى عملهم هذا القبول والإهتمام ليس فقط من قبل المستشرقين السوفيات والقراء المهتمين بمشاكل الشرق المعاصر ولكن أيضاً من قبل الجمعيات العلمية فى الخارج وبالدرجة الأولى فى الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

أشترك فى تأليف هذه الدراسة المونوغرافيه ،

أ - الكسندروف (الفصل - ٧ -)

جـ - جيراسيموف (= ٤ ، ٨)

ي . ك . جالوبوفسكايا (= ١ ،٣)

ل . ف فالكوفـا (= ٢ ، ٥ ، ٦)

ف . ف . نأومكــين (= ٩)

الفصل الأول

تكوين الدوله المركزيه فى اليمن الشماليه

توحيد اليمن تحت سلطة الإمام يحيى :

١٩١٨م - ١٩٢٥ م

بعد هزيمة تركيا فى الحرب العالمية الأولى طبق على أراضى اليمن الشمالى - باعتباره ولاية عثمانية فى ذلك الحين - شروط صلح مودروس * الموقع عليه فى أكتوبر ١٩١٨م . وعلى الأخص المادة (١٦) من هذه الوثيقة والتى نصت على إستسلام القوات التركيه المطلق للحلفاء ونهاية الإدارة التركيه فى الولايات العربية الخاضعة سابقاً للإمبراطورية العثمانية بما فى ذلك عسير واليمن (١) .

---

* مود روس هو إسم الميناء الواقع فى جزيرة ليمينوس والتى كانت راسيه فيه السفينه الحربيه الإنجليزيه (اجاميثون) حيث جرى على ظهر هذه السفينه التوقيع على هذا الصلح ومثل الحلفاء الأدميرال الإنجليزى كالتروبى بينما مثل تركيا حسين رؤوف حكمت . بموجب هذا الصلح أملت إنجلترا شروطها على تركيا وكانت هذه الشروط فى غاية الإجحاف والقسوة وقبلتها تركيا نتيجة للهزيمة التى منيت بها ومن هذه الشروط مثلاً / تسريح الجيش التركى ووضع رقابة الحلفاء على الإذاعه والتلغراف والطرق الحدية ، إحتلال مضايق البوسفور والدردنيل ومرور السفن الحربية التابعه للحلفاء من خلالها ، استسلام القوات التركيه فى البلدان العربيه (العراق ، سوريا ، الحجاز ، اليمن) . وانسحاب القوات التركيه من إيران ومن الأجزاء المسيطرة عليها فيما وراء القوقاز . احتلال الحلفاء لباكو وباتوم مع إحتفاظهم بالحق فى إحتلال أية مواقع إستراتيجية فى داخل تركيا ذاتها فى حالة ما إذا استجدت ظروف تهدد أمنهم وسلامتهم ، إعادة أسرى الحرب من المواطنين التابعين لدول الحلفاء دون أية شروط وإبقاء أسرى الحرب الأتراك تحت تصرف الحلفاء .

ويبدو واضحاً من نصوص الإتفاق بأن بريطانيا استهدفت من وراء هذا الإتفاق الإنفراد وحدها - بالسيطرة على الشرق الأوسط (انظر المعجم الدبلوماسى . جـ (٢) موسكو ١٩٦١م . ص (٣٥٢ - ٣٥٣) باللغة الروسيه) . المترجم

(١) تقع منطقة عسير شمال لواء صعده وتشتمل على لواء عسير نجران وجيزان وكان=

وفى نهاية الحرب العالمية الأولى تركزت القوات المسلحة التركية فى الحديدة ، وبقى قطاع من قوات الحملة التركية بقيادة / على سعيد باشا فى جنوب شبه الجزيرة العربية فى لحج ، وطبقاً لشروط الهدنه كان على هذه القوات الإستسلام للإنجليز ، وفى هذه الفترة بالذات رفضت القوات التركية بقيادة الوالى التركى السابق - المرابطة فى المناطق الجبليةصنعاء ومناخة وغيرها من المواقع الإستراتيجية الإستسلام .

وفى نهاية ١٩١٨م سلم نديم بك هذه القوات للإمام يحى * - القائد الروحى لقبائل المناطق الجبلية اليمنية المنتميه إلى الطائفة الزيدية .

مع انهيار الإمبراطورية العثمانية وانسحاب القوات التركية من الأراضى اليمنية اتيحت الإمكانيات الحقيقية أمام الشعب اليمنى فـــى المناطق الشمالية

=سمى بالمخلاق السليمانى ، وتشمل سهلاً ساحلياً محاذياً للبحر الأحمر يمتد نحو ٥٣٠ك/م . بعرض ٧٠ كم وينحدر منها عدد من الوديان أهمها بيشه وشهراث والعقيق وسكانها نحو مليون ونصف مليون غالبيتهم على المذهب الشافعى ويشتغلون بالزراعة وأهم المزروعات الدخن ، الذره ، القمح ... إلخ .

وكانت عسير متصرفيه تركيه تابعة لولاية اليمن وكان أشراف مكه يدعون ملكية بعض المناطق المتاخمه للحجاز وكان أمراء نجد يدعون ملكية بعض الجهات فى المنطقة الشرقية وحاول السيد / محمد على الأدريسى انتزاعها من الأتراك وأقام إمارة الأدارسة وقاعدتها صبياً (١٩١٠ - ١٩٣٠) ، دخلت الأمار تحت حماية ابن سعود ١٩٢٦م . الذى ضمها إلى ممتلكاته فى ١٩٣٠م . انظر الموسوعه العربيه الميسره . ص (١٢١٢) وأيضاً لمحات من التاريخ والأدب اليمنى . عبد الله أحمد الثور ص (١٥) وغير ذلك من المصادر .

(المترجم)

* هو المتوكل يحيّ بن محمد بن يحي حميد الدين ويعتبر أول الأئمة الزيود الذين حكموا اليمن بعد الجلاء الأخير للعثمانيين عنه ومدة حكمه من ١٣٢٢هـ . إلى ١٣٦٧هـ . الموافق ١٩٠٤م . إلى ١٩٤٨ . انظر الحكم العثمانى فى اليمن - د . فاروق عثمان أباظة - دار العوده ببيروت ص ٤٩٣ - ٤٩٧ . انظر زيضاً سيد مصطفى سالم تكوين اليمن الحديث . الطبعة الثالثة ١٩٨٤ م . القاهرة ص ٦٥ وما بعدها .

(المترجم)

من البلاد للتطور المستقل . وكان الإمام يحيى إحدى الشخصيات القوية والمؤثرة والطامحة إلى السلطة السياسيه فى اليمن فمن حوله توحدت الأسر الإقطاعية القوية وممثلى القبائل فى المناطق الجبليـــة إذ أن الإمامه وعلى مر العصور تعنى بالنسبة لهم مسألة نفوذ روحى وسياسى والأكثر من ذلك فقد قاد الإمام يحي ومنذ السنوات الأولى لانتخابه اماما ١٩٠٤م معارك حربية مع الأتراك فى سبيل إستقلال اليمن . ومع نهاية الحرب العالمية الأولى أصبح القائد المعترف به لحركة التحرير فى الجبال اليمنية كما أعتبر يحي قائداً عسكرياً محنكاً ورجل سياسة وإدارة مجرب . وقد ساعد على إتساع شهرته تلك الحملات التى كان يقوم بها أثناء السيطرة التركية ، ومن أجل تعميق وتعزيز سلطته فى المناطق الخاضعة لاشرافه .

وقد رأى الإمام يحي الوضع السياسى السائد بعد التوقيع على هدنة مودروس لحظة مناسبة لإقامة سلطته العليا على كامل البلاد ، ولهذا الغرض غادر الإمام مقره فى شهارة، فى المنطقة الجبلية المنيعة متوجهاً إلى صنعاء . وبالتشاور مع محمد نديم بك وموافقة مشايخ القبائل القاطنة حول صنعاء دخل الإمام العاصمة حيث استقبله سكانها بحفاوة .

ثم سلم الوالى إلى الإمام يحي المعدات العسكرية التركية وبذلك أعترف به وريثاً للإدارة التركيه فى اليمن (١) .

كانت أسرة الأدارسه * المطالب الآخر بالسلطة العليا فـى اليمن ، والأدارسة

---

* ينتمى الأدارسة إلى أحمد بن ادريس المغربى المولود فى القيروان والأمير محمد بن على بن محمد أحمد الإدريسى (١٨٧٦ - ١٩٢٣) هو مؤسس أسرة الأدارسة فى صبيا وعسير ولد ونشأ فى صبيا وتعلم بالأزهر . أستولى على صبيا فى (١٩٠٩) وفشلت الحكومة التركية فى إخماد إنتفاضته . هادن الإنجليز أثناء الحرب العالمية الأولى واستولى بعدها على الحديدة وبعد وفاته اهتزت مكانة الأدارسة كما سنرى ومن تبقى منهم سلمهم الإمام يحي إلى الملك عبد العزيز آل سعود طبقاً للصلح بينهما . انظر الموسوعة العربية الميسرة . الجزء الأول بيروت ١٩٨١ ص (٩٩) .

(المترجم)

هم أمراء جنوب عسير إحدى المناطق الإدارية للولاية اليمنية التابعة للإمبراطورية العثمانية .

وكان رأس الأسرة الإدريسية الأمير / محمد على الأدريسى يتمتع بدعم الأسر التهامية الأرستقراطية وبعض مشايخ القبائل ، وفى مطلع القرن العشرين شن هجمات عسكرية ضد القوات التركية (٢) فى جنوب عسير وإبتداءً من عام ١٩١١م استفادة أسرة الأدارسة فى هجماتها ضد الأتراك من الدعم العسكرى والمالى الإيطالى (٣) .

وفى سنوات الحرب العالمية الأولى أقام الأمير محمد علاقات قوية مع بريطانيا ووقع معها فى ١٩١٥م على اتفاقيات نصت على دعمه بالمال والسلاح ، وفى مطلع ١٩١٧م، شنت القبائل المحاربة والتابعة لمحمد الإدريسى هجوماً على جنوب تهامه واستعادت من الأتراك ميناء اللحيه ، وفى السنوات الأخيرة من الحرب وتحديداً بعد إنتهائها وبدعم من الأسطول البريطانى فى البحر الأحمر سيطرت فرق الإدريسى على الجزء الشمالى مـــن تهامة اليمن حتى ميناء الحديدة .

إن الهجمات الحربية لفرق الإدريسى شبه العسكرية فى تهامة كانت ذات فائدة للإنجليز إذ أنها خففت من ضغط القوات التركية المتمركزة فى لحج على القوات البريطانية فى عدن . ووجد إلى جانب هذين الطامحين المتنافسين على السلطة العليا فى اليمن والذين حاولا توحيد مختلف مناطق البلاد ، وجد عدد من مشايخ القبائل القوية الكبيرة والصغيرة الذين سعوا للحفاظ على مصالحهم المحليه فى تلك الظروف المعقدة .

لقد حاول هؤلاء للحفاظ على إستقلالهم من كل من إمام الزيدية يحي ومن الأمير الإدريسى كما أنهم بالإضافة إلى ذلك شنوا حروباً مستمرة مع القبائل المجاورة لهم من أجل توسيع مناطق نفوذهم وسيطرتهم ومن بين هؤلاء حقق مشايخ قبيلة الزرانيق القاطنة فى تهامة نجاحاً كبيراً مستفيدين من الدعم المقدم

لهم فى مطلع الحرب العالمية الأولى من بريطانيا وإيطاليا . (٤)

وأدى نزوح القوات التركيه من جنوب شبه الجزيرة العربية إلى تحرك القوات الإنجليزية المرابطة فى عدن إلى شمال مدينة لحج . وأتخذ الإنجليز عدم إستسلام بعض القوات التركية التى كانت مرابطة فى مجمـــيـــة عدن لهم وإنضمامها إلى فرق الإمام ذريعة لاحتلال منطقة واسعة تقع شمال الخط الفاصل فى تهامة اليمن وفقاً للإتفاقية التركية البريطانية لعام ١٩٠٥م وبذلك وقعت منطقة الحديده ، تحت الرقابة الفعليه لبريطانيا العظمى .

وبأحتلال هذه المدينة انقطعت الروابط بيـــن مناطق البلاد الداخلية والجبليـــة والمناطق الساحلية التهامية ، وتوقف بذلك القسم الأكبر من طريق التجارة الخارجية اليمنية وفى يناير ١٩٢١م سلمت انجلترا مدينة الحديدة إلى الأمير محمد الادريسى .

رفض الإمام يحي المستقر فى صنعاء المدعوم من قبل الغالبية العظمى للقبائل الزيدية الاعتراف بالأتفاقيات المعقودة بين الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا والمتعلقة بتقاسم مناطق النفوذ فى شبه الجزيرة العربية وطالب بعودة المناطق المحتلة من قبل الانجليز . والادارسة إليه والتى كان يعدها جزءاً لا يتجزأ من اليمن التاريخية . عدّ الانجليز الإمام يحي الخصم الأساسى ضد سعيهم لتثبيت سيطرتهم فى هذه المنطقة الحية من شبه الجزيرة العربية ولذلك استخدموا مختلف الوسائل لمنعه من تطبيق برنامجه السياسى القاضى بإقامة الدولة المركزية اليمنية .

فى ١٩١٨م تمكنت قوات الانجليز وبمساعدة القبائل المحاربة المواليه لحليفهم أمير عسير محمد الإدريسى وأمير الحجاز الشريف حسين من حصار الجبال اليمنيه وبعد أن استولوا على قسم هام من تهامة اليمن ، عملوا على إثارة الفوضى فى صفوف القبائل وإشعال نار الخصومات القبلية بينها ودفعها إلى التمرد ضد الإمام يحي وفى ذات الوقت قادت بريطانيا معركة دبلوماسية ضد

خصومها فى شبه الجزيرة العربية ، إيطاليا وفرنسا اللتين نافستهما على تقاسم النفوذ فى منطقة الإمبراطورية العثمانية (٥) .

فى أغسطس ١٩١٩ توجه إلى صنعاء من الحديد ، لغرض التشاور مع الإمام يحي العقيد الإنجليزى هارولدف يعقوب* ، الذى كان مخولاً بالسعى من أجل الحصول على إعتراف الإمام يحي بالحدود القائمة فى جنوب شبه الجزيرة العربية وبالدرجة الأولى الحدود القائمة بين الحكومة اليمنية ومحميات عدن البريطانية ، وأيضاً منح بريطانيا العظمى الإمتيازات الأقتصادية المؤدية إلى ضم اليمن ضمن النفوذ الاقتصادى السياسى والحربى لبريطانيا إلا أن قبيلة القحرا ** أوقفت يعقوب فى منطقة باجل رافضة السماح له ومرافقيه بالمرور عبر منطقتها ، واحتجزته ومرافقيه لبعض الوقت كرهائن لديها .

ولم تفلح رشوات الإنجليز وهدايا الإمام يحي باقناع شيخ القبيلة بإطلاق سراح يعقوب الذى بقى هناك غير قادر على التوغل فى أعماق الأراضى اليمنية .إن عدم مقابلة جيكوب للإمام يحي أعطت الأخير مبرراً لاستئناف المعارك الحربية ضد القوات الإنجليزية وبدون أى تقدير لحل المسائل المختلف عليها بالطرق السلمية ، أصدر الإمام يحي أوامره إلى القبائل المؤيدة له المحتشدة على الحدود العدنية اليمنيه ببدء الهجوم على عدن .

---

* شغل جيكوب منصب المعاون الأول للمقيم البريطانى فى عدن . وخلال الحرب العالمية الأولى شغل منصب المستشار لشئون جنوب غرب الجزيرة العربية لدى المندوبين الساميين بالقاهرة وهما السير ويجنالد والليكونت اللنبى . أنظر سيد مصطفى سالم - تكوين اليمن الحديث - الطبعة الثالثة ١٩٨٤م القاهرة ص (٥٩٤) المترجم .

** القحرأمن قبائل عك فى تهامة من أعمال باجل ومنهم بنو المُعْنب وبنو الزُّهَيب .
أنظر " مجموع بلدان اليمن وقبائلها "
القاضى محمد بن أحمد الحجرى
تحقيق : إسماعيل بن على الأكوع
منشورات وزارة الأعلام والثقافة
الطبعة الأولى ١٩٨٤م المجلد الثانى صـــ ٦٤٧

وفى توفمبر ١٩١٩م تمكنت فرق الإمام يحي جنباً إلى جنب مع الوحدات التركية التى رفضت الإستلام وقبائل اليمن الجنوبية من فرض سيطرتها على أربع مناطق غربى المحميات العدنية (٦)

أدى نجاح الحملات العسكرية للإمام يحي إلى إرغام السلطة البريطانية فى عدن على الدخول فى مشاورات سلمية مع الإمام يحي ومثل الإمام فى هذه المفاوضات التى استمرت نحو سنتين دونما نتيجة ، عبد الله العرشى حيث أمر الإمام أثناء هذه المفاوضات بأستعادة الحديدة بينما طالبت بريطانيا كشرط مسبق لموافقتها على تحرير ما يسمى (المنطقة المحايدة) - منطقة الضالع وقعطبة كما رفض الإمام وبشكل قاطع الأعتراف بنظام الحماية البريطانية على أراضى اليمن الجنوبية .

ومنذ تسليم سلطات الأستعمار الأنجليزى الحديدة وساحل تهامه إلى الأمير محمد الإدريسى شهدت الأرض اليمنية تقسيماً نهائياً بين الأسرتين الإقطاعيتين المتنافستين حيث سيطر الإمام يحي على الجبال بينما سيطر الأمير الإدريسى على منطقة تهامه وشكلت التلال منطقة حدود وفيما بعد تحولت إلى مسرح للمعارك الدائرة بين الطرفين المتنازعين .

إن إنقسام المنطقة الجبلية وتهامة أدى إلى إنهيار الروابط التجارية والأجتماعية والأقتصادية التقليدية بين المنطقة الساحلية والمنطقة الجبلية الخصبة حيث حلت المجاعة فى المدن الساحلية وبدأت المناطق الجبلية تعانى من إختفاء السلع الصناعية وغيرها من السلع التى كانت تنقل إلى البلاد من خلال ميناء الحديده .

لقد انعكس الحصار الأقتصادى للسواحل والذى ضربته الأمبريالية البريطانية وحلفاؤها على أوضاع الميناء نفسه حيث انخفض عدد سكانه إلى النصف ، .

وهكذا فإن تحرير مدينة الحديدة وتهامة من الأنجليز وقوات الأمير الإدريسى

وتوحيدهما مع الأراضى اليمنية شكلت المهمة الأولى لدولة اليمن المركزية .

فى النصف الأول من العشرينات وفى ظروف تعزيز الإمامة الزيدية فى الجبال شهدت الإمارة الإدريسية مرحلة إنحسار تدريجى وبالنسبة لحاكم جنوب عسير الذى أحتل منطقة هامة من تهامة إلا أنه لم يستطع بسط سيطرته على القبائل المحلية .

دخل الأمير محمد الإدريسى وعلى مدى سنوات عديدة فى حروب مع جيرانه - شمال عسير والتى كانت تحكم من قبل أسرة آل عايض وابن سعود حاكم نجد ومع يحي إمام اليمن ومن أجل تمويل المعارك العسكرية فرض الإمام الإدريسى ضرائب وإتاوات إضافية على سكان عسير ومناطق تهامة المحتلة ، كما حاول إخراج التجار اليمنيين من مجال التجارة مع مناطق اليمن الداخلية ، كل هذا والإصطدامات المسلحة المتكررة مع السكان والإضطهاد الواسع النطاق أدى إلى نفور عام شمل كل منطقة عسير .

أشتدت الأزمة فى الإمارة الأدريسية أثر وفاة الأمير الإدريسى محمد عام ١٩٢٣م . حيث اتضح ضعف خليفته الأمير على ابن الثمانية عشر عاماً كحاكم ، إذ أنه لم يستطع إنهاء الخصام الناشب ضمن البطانة الإدريسية الأقطاعية .

فى خريف ١٩٢٤م أعلن الأمير مصطفى - عم على - حاكم المناطق الجنوبية للإمارة الذى يدخل ضمن إدارتها منطقة تهامة الساحلية بما فيها مدينة الحديدة استقلاله عن الأمير على ، وبدأ يشن معارك عسكرية ضده .

وفى ربيع ١٩٢٤م تمكن الأمير على من إخماد التمرد وتصرف بقسوة مع أنصار الأمير مصطفى وطرد من البلاد المستشارين السابقين لوالده والمشايخ المؤثرين والمتهمين بعلاقاتهم مع الأمير المتمرد إلا أن الأمير على وبتصرفاته هذه أحرم نفسه من دعم مشايخ القبائل القوية المؤثرة ، ومحاولةً منه لتصحيح الأوضاع المستجدة أنفق كل مافى خزينة الدولة تقريباً لرشوة المشايخ ولسوء حظه

سرعان ما ظهر تجمع آخر يناصبه العداء بقيادة / قريبه الأمير / حسن .

تعقدت الأوضاع إلى حد كبير فى مناطق شمال عسير حيث استغل حاكم نجد الأمير ابن سعود عدم إستقرار الأوضاع السياسية فى جنوب غرب شبه الجزيرة فأحتل فى ١٩٢٣م منطقة شمال عسير التى كانت تحكم من قبل آل عايض .

وفى ١٩٢٤م استغل ابن سعود (٧) بكل ذكاء الأزمة السياسية فى الإمارة الإدريسية وتحت غطاء مساعدة الإدريسى وجه قواته إلى المنطقة الشمالية لعسير البيشة والحقوة .

استغل الإمام يحي أزمة الإمارة الإدريسية السياسية التى أدت إلى ضعف سلطة الأمراء الأدارسة على سواحل تهامة فأجتذب إلى صفه الكثير من المشايخ الأقطاعيين فى تهامة ، وكذلك تجار الحديدة والشخصيات المؤثرة فيها .

وفى عام ١٩٢٤م ضاعف الإمام يحي نشاطه العسكرى ضد القبائل المؤيدة للأدارسة وفى نهاية السنة أحتلت القبائل الزيدية دون أى قتال يذكر منطقة التلال اليمنية والمناطق المحاذية للإمارة الإدريسية .

ركز الإمام يحي قواته فى أتجاه الحديده حيث جرت عمليات الإمام يحي العسكرية فحشد القوات الأساسية للقبائل الزيدية بقيادة / عبد الله الوزير وابن الإمام يحي - الأمير / أحمد .

بدأ جيش الإمام يحي فى مطلع ١٩٢٥م هجومه على الحديدة وفر نائب الأدارسة فى تهامة من الحديدة إلى جيزان ، بينما توجه سكان الحديدة لمقابلة القوات الزيدية المهاجمة حيث تقدموا إليها برجاء قبول دخول المدينة تحت حكم الإمام يحي (٨) .

وفى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٥م وبدون معركة حقيقية احتلت القوات اليمنية الحديدة وإبان تحرك القوات نحو الشمال حول الساحل جنباً إلى جنب مع القبائل المحلية حرروا الجزء الشمالى من تهامة إبتداءً من مدينة الصليف فاللحية

فميدى ، ومن ثم وبنفس الطريقة أستعاد الإمام يحي سيطرته علـى جنوب تهامة / زبيد وهى فى منطقة قبيلة الزرانيق ومركزها مدينة بيت الفقيه وكذلك غيرها من المدن .

تركزت المهمة الأساسية للسياسة الداخلية للإمام يحي بعد نيل الاستقلال وإعلان نفسه ملكاً على توحيد كل الأراضى اليمنية حول حصن الإمامة الزيدية التقليدى منطقة الجبال - تلك الأراضى التى شكلت وفقاً للتقليد اليمنى العريق ، اليمن التاريخى الموحد ، ولذلك فإنه فى نفس الوقت الذى جرى فيه تجهيز الحملة على منطقة الساحل التهامى وجه الإمام يحي قواته نحو منطقة الجبال المركزية والجنوبية وشرقى البلاد ومنطقة العمق فى المحميات العدنية (٩) .

ومنذ توقيع إتفاقية * دعّان ** فى عام ١٩١١م كانت قـــد دخلت تحت

---

* أبرمت هذه الإتفاقية بين الإمام يحي واللواء أحمد عزت باشا وذلك فى الأول من شهر ذى القعدة عام ١٣٢٩هـ الموافق ١٩١١م ونورد هنا نصوص الاتفاقية :

(١)- ينتخب الإمام حكاماً لمذهب الزيدية ، وتبلغ الولاية ذلك وهذه تخبر الاستانـه لتصد ق المشيخة على ذلك الإنتخاب . (٢)- تشكل محكمة إستئنافية للنظر فى الشكوى التى يعرضها الإمام . (٣)- يكون مركز هذه المحكمة صنعاء وينتخب الإمام رئيسها وأعضائها وتصدق على تعيينهم الحكومة . (٤)- يرسل الحكم بالقصاص إلى الأستانه للتصديق عليه من المشيخة وصدور الإرادة السنية به وذلك بعد أن يسعى الحاكم فى التراضى ولا يفلح ولا ينفذ الحكم إلا بعد التصديق وصدور الإرادة بشرط أن لا يتجاوز أربعة أشهر . [٥] - إذا أساء أحد المأمورين (الحكام والعمال) الإستعمال فى الوظيفة يحق للإمام أن يبين ذلك للولاية . (٦)- يحق للحكومة أن تعين حكاماً للشرع من غير اليمانيين فى البلاد التى يسكنها الذين يتمذهبون بالمذهب الشافعى والحنفى . (٧)- تشكل محاكم مختلطة من حكام الشافعية والزيدية للنظر فى دعوى المذاهب المختلفة . (٨)- تعين الحكومة / محافظين تحت أسم " مباشرين" للمحاكم السيارة التى تتجول فى القرى للفصل فى الدعاوى الشرعية وذلك رفعاً للمشقات التى يتكبدها أرباب المصالح فى الذهاب والأياب إلى مراكز الحكومة . (٩)- تكون مسائل الأوقاف والوصايا منوطة بالإمام . (١٠)- الحكومة تنصب الحكام الشافعية والحنفية فيما عدى الجبال . (١١) - صدور عفو عام عن الجرائم السياسية والتكاليف والضرائب الأسرية التى سلفت . (١٢)- عدم جباية التكاليف الأميرية لمدة عشر سنوات من أهالى "ارحب" وخولان لفقرهم وخراب بلادهم وإرتباطهم التام بالحكومة . (١٣)- إذا حصلت الشكوى من جباية الأموال الأميرية لحكام الشرع أو للحكومة فعلى هذه أن تشـــترك مع الحكام فى التحقيق وتنفيـــذ الحكم الذى يحكم بـــه عليهم . (١٤) يحق=

سلطة الإمام منطقة الجبال المركزية بسكانها الزيود - صنعاء عمران حجه كوكبان ، حجور ، آنس ويريم ومناطق الخليط السكانى الزيدى - الشافعى والزيدى الأسماعيلى ، رداع وتعز وحراز (١٠) وبعد نيل الأستقلال بقيت الغالبية العظمى للقبائل الساكنه فى هذه المناطق مناصرة للإمام يحي وشكلت فيما بعد نواة الدولة اليمنية . بيد أن منطقة هامة من البلاد وعلى الأخص الشرقية منها والتى يسكنها القبائل الرحل ونصف الرحل بقيت غير خاضعة لأحد لا للأتراك فى الماضى ولا للحكومة المركزية فى صنعاء . ومنذ عام ١٩٢٣ م بدأت العمليات الحربية النشطة لجيش الإمام يحي القبلي للاستيلاء على المناطق الجنوبية والشرقية لليمن على الرغم من أن الإمام قد سبق وأن استولى فى عام ١٩٢٠م على منطقة اب والعدين كما استولى أيضاً على أراضى جنوب البلاد منطقة الحجرية التى رفض مشايخها الأعتراف بالسلطة العليا للأمام بعد خروج الأتراك .

= للزيدية تقديم اهدايا إما توا وإما بواسطة مشايخ الدولة أو الحكام (١٥)- على الإمام أن يسلم عشر حاصلاته للحكومة . (١٦)- عدم جباية الأموال من جبل الشرق لمدة عشر سنوات . (١٧)- يخلى الإمام سبيل الرهائن الموجودين عنده من أهالى صنعاء وما جاورها وحراز وعمران . (١٨)- يمكن لمأمورى الحكومة وأتباع الإمام أن يتجولوا فى أنحاء اليمن بشرط أن لا يخلوا بالسكينة والأمن . (١٩)- يجب على الفريقين أن لا يتعديا الحدود المعينة لهما بعد صدور الفرامان السلطانى بالتصديق على هذه الشروط وإكمالاً لهذه الشروط عين الإمام حكاماً وكتاباً للمراكز والنواحى ونظاراً للوقف الداخلى والخارجي وللوصايا . أنظر أحمد جابر عفيف . الحركة الوطنية فى اليمن . دار الفكر دمشق ١٩٨٢م . مجموعة الملاحق ص (٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩) .

المترجم

* دعان / قرية صغيرة تقع فوق قمة جبل شمال غرب مدينة عمران . نفس المرجع .

المترجم

وفى عام ١٩٢٣م قُمِعَتْ حركات بعض مشايخ الجبال الإنفصالية الأمر الذى أدى إلى إستقرار الوضع السياسى الداخلى للبلاد وعزز سلطة الإمام يحي ، كل ذلك دفع الإمام يحي إلى توجيه قواته صوب عمق المحميات العدنية ليرغم بريطانيا على فك حصارها للبحر الأحمر .

استولت فرق الإمام على أراضى سلطنة القعيطى وأخضعت اقليم البيضاء الواقع إلى الشرق من عدن . (١١)

فى عامى ١٩٢٤م - ١٩٢٥م قامت فرق جيش الإمام يحي بقيادة/عبد الله الوزير بأكثر من حملة عسكرية فى الشرق ضد القبائل القاطنة فى نجران والجوف وفى ١٩٢٥م أخمدت تمردات هذه القبائل ودخلت مناطقها فى نطاق الدولة اليمنية ووضعت تحت سيطرة ورقابة الحكومة المركزية فى صنعاء (١٢) .

وفى مطلع ١٩٢٥م واصلت الفرق اليمنية المرابطة فى محميات عدن هجومها فى عمق مناطق اليمن الجنوبية فاتخذت بذلك الطريق إلى حضر موت خشية من تقدم قوات الإمام فى إتجاه الأراضى الواقعة تحت السيطرة الإنجليزية ل،جأت بريطانيا إلى استخدام سلاحها الجوى الذى أوهن من عزيمة اليمنيين على الرغم من أنه لم يستطع أن يلحق بهم أية أضرار جدية بيد أن تقدم القوات الأمامية فى الأتجاه الجنوبى والشرقى توقف .

وفى النصف الثانى من عام ١٩٢٥م حاولت السلطات الإستعمارية الإجليزية الإستفادة من توقف العمليات العسكرية فسعت من أجل الاعتراف بشرعيتها من قبل الإمام يحي فى جنوب شبه الجزيرة العربية آملة حل هذه القضية قبل أن يبدأ مؤتمر لوكارنا * أعماله الذى كان عليه أن يحدد مصير الولايات العربيـــة

---

* لوكارنا مدينة فى سويسرا انعقد فيها مؤتمر لوكارنا ١٩٢٥م بشأن ضمان الحدود الغربية لألمانيا . حيث تم التوقيع بالأحر ف الأولى على الإتفاقيات لوكارنا ١٩٢٥م وتم التوقيع النهائى فى لندن ١٩٢٥/١٢/١م وفى ١٩٣٦/٣/٧م أعلنت ألمانيا الهتلـــرية =

التابعة سابقاً للإمبراطورية العثمانية . لقد استهدفت الدوائر الحاكمة فى بريطانيا من وراء ذلك عدم إعطاء مبرر لمنافسيها - فرنسا وإيطاليا لتعزيز مواقعهما فى شبه الجزيرة العربية من جهة ومن جهة أخرى تحاشى أى صدام معهما ، ولهذا الغرض بعثت الإدارة الأنجليزية فى عدن بممثلها إلى الإمام يحي وكلفته بالسعى لسحب القوات اليمنية من المناطق الخاضعة للسيطرة البريطانية فى المحميات ، إذ أن وجود قوات الإمام هناك ساعد على نمو السخط الشعبى ضد الإنجليز بل أدى إلى التمرد المباشر لقبائل اليمن الجنوبية ضد سلطات المستعمرين الإنجليز .

اكتملت وبشكل عام عملية توحيد الأراضى اليمنية فى دولة مركزية فى اليمن الشمالى بنجاح ، وكان ذلك خطوة تقدمية هامة على طريق قيام الدولة الوطنية للشعب اليمنى فى الجزء الشمالى من البلاد ويقى خارج نطاق هذه الدولة الأراضى الداخلة ضمن المحميات البريطانية - الجنو ب اليمنى - وأيضاً عسير ونجران اللذان خضعا لسلطة حاكم نجد ابن سعود .

= ومن طرف واحد إلغاء هذه الإتفاقيات وهكذا لم يستمر سريان مفعول أتفاقيات لوكارنو سوى عشر سنوات . أنظر : المعجم الدبلوماسى الجزء الثانى صـ ٢١٠ - ٢١١ . مرجع سابق

(المترجم)

سياسة الإمام يحيى الداخلية.

١٩١٨م-١٩٣٥م

تشكلت بعد نيل الأستقلال تدريجياً الأجهزة الإدارية والحكومية للسلطة وجرى إنشاء جيش نظامي ، وذلك بالقدر الذى كان يتحقق به توحيد الأراضى اليمنية ، واعتراف المشايخ بالسلطة العليا ليحي . وكانت هذه هى عملية تكوين الدولة المركزية .

ومن حيث التركيب الإجتماعي ولسيادة العلاقات الإقطاعية القبلية قُسِّمْ سكان اليمن وكل مجموعة شغلت مكانها المحدود فى التركيب الأجتماعى ونظمت واجباتها وحقوقها بشكل قاطع . شغل السادة المكان الأعلى فى هرم المجتمع اليمنى فهم ينتسبون بالوراثة إلى النبى محمد صلى الله عليه وآله وسلم وينتمون طبقاً لتسلسل الأنساب لدى مؤرخى القرون الوسطى إلى عرب الشمال - العدنانيين ، كما أنهم لم يكونوا مرتبطين لا بالقبائل ولا بمجموعات المواطنين الحرفيين الذى شكل غالبيتهم العظمى عرب الجنوب - القحطانيين - ولذلك ولما حظى به السادة من تأثير هائل فقد قامو بدور المحكمين والمستشارين وأعضاء مجالس التحكيم بالتراضي ومن بينهم أختير حكام البلاد وكلما تشكلت وتعززت الدولة اليمنية المركزية أصبحت المناصب العليا فى الأجهزة الحكومية الإدارية من أمتيازات عائلة حميد الدين ، وأيضاً من حق الأشخاص المقربين من الإمام المنحدرين من صفوة الفئات الإقطاعية والدينية ويرتبط بهم العلماء على الرغم من كونهم شغلوا المكان الأدنى وحملوا فى غالبيتهم العظمى لقب قاضى .

وشغل المكان الذى يليهم ضمن الهرم الإجتماعى الفئوى مشايخ القبائل بل وأفراد القبائل عموماً حيث اعتمد تأثيرهم ونفوذهم على ممتلكاتهم وأصولهم

وعلى التأثير السياسى للقبيلة كلياً ، وأما على مستوى القبيلة ذاتها فقد كانت الحقوق والإمتيازات لمشايخ القبائل وكبار القبيلة ويحمل معظمهم لقب عاقل .

وينتمى سكان المدينة الذين اشتغلوا بالتجارة وعلى وجه الخصوص بالأعمال الحرفية إلى الفئة الإجتماعية التالية ، ونتيجة للمستوى المتدنى للإقتصاد وضعف التمايز فى المجتمع فإن عددهم لم يكن ذى شأن ويأتى الفلاحون غير المتسبين للقبائل فى المكان الأدنى بعدهم مشكلين بذلك ما يسمى با "الـرعية" وفى أسفل السلم يأتى العبيد " الأخدام " الذين يعتبرون "منبوذى" المجتمع اليمنى .

فى الدولة المركزية فى طور تكوينها كانت السلطة العليا - الدنيوية والروحية - للإمام يحي حيث مسك بيديه كحاكم دنيوى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وأيضاً القوات المسلحة للبلاد .

تكونت خلال السنوات الأولى للإستقلال الوطنى بعض أجهزة الإدارة المركزية إلا أنها مع ذلك لم تكن متميزة . وتلقى الإمام الدعم المباشر فى مسألة إدارة الأعمال الحكومية والعلمانية من الوزراء واعتبر مكتب الإمام أو الديوان بمثابة الجهاز التنفيذى الأعلى حيث ضم عدداً كبيراً من الكتاب وأطلق على سكرتارى الديوان لقب الوزير فى وقت متأخر . وكان لدى الإمام مجلسه الإستشارى مجلس الدولة - حيث تناقش المسائل الدينية والسياسية والحربية . وتقوم السكرتارية بتنفيذ قرارات الإمام أو مستشارية الأعضاء فى مجلس الدولة . (١٣) احتلت الخزينة مكانةً خاصةً فى نظام الأجهزة المركزية (.. بيت المال ..) التى كانت تحت الإشراف المباشر للإمام ولم يكن هنالك أى فرق بين خزانته الخاصة وخزانة الدولة .

وتمركزت فى أيدى الإمام السلطة الدينية العليا حيث كان بمثابة الرئيس الروحى للطائفة الزيدية وحمل لقب " أمير المؤمنين" وباسمه مارس شيوخ الإسلام تصريف الأمور الدينية بينمـا تمركزت الوظائف القضائية فى المحـاكم الشرعية . (١٤)

وكلما تعززت الحكومة المركزية ، أصبحت سلطة الإمام أكثر إستبداداً وشهدت البلاد مرحلة تعزيز النظام الإقطاعى الاتوقراطى الكهنوتى .

ولم يشهد البناء الإدارى القديم لليمن أى تغيير بعد نيل الإستقلال ، بيد أنه استحدثت مسميات إدارية جديدة تتفق مع المصطلحات اليمنية . فحل اسم لواء محل "سنجق" وأمير لواء محل "متصرف" وكلما ضمت أراضى جديدة لليمن تغير تركيبه الإدارى وتزايد عدد الألوية واستحدث الإمام تقسيماً إدارياً جديداً للبلاد ، ورافق ذلك إرسال فريق من الموظفين من العاصمة للعمل فى أجهزة السلطة المحلية .

وفى أراضى القبيلة باشر المشايخ السلطات الإدارية والقضائية والعسكرية والذين سلمت تركيا مناطقهم إلى الأمام منذ ١٩١١م وأكدوا بعد الإستقلال اعترافهم بالسلطة العليا للإمام يحي ، ومن جانبه اعترف الإمام بسلطاتهم المحلية .

وبتقسيم البلاد إلى أقاليم إدارية (لواء) (قضاء) (ناحية) (عزلة) أنشىء فى ذات الوقت جهاز للإدارة المحلية يتكون من الموظفين المرسلين من قبله وضمن جهاز الموظفين شغل الأمراء ونوابهم الشريحة العليا وتلاهم من حيث الترتيب (العمال) و (العقال) و (الحكام) . (١٥) وتتكون هذه الشريحة الإجتماعية من أفراد عائلة حميد الدين والأسر الارستقراطية . وهؤلاء كقاعدة من الفئة العليا فى الطائفة الزيدية . وكان حكام الألوية أبناء الإمام عادة ويحكمون باسمه ويتمتع الأمير صوريا بمختلف السلطات فى اللواء الخاضع لإدارته بالسلطة الإدارية والتشريعية والحربية . كما اعتبر قائداً للجيش ومدير نشاط المصالح ويشرف على جمع الضرائب وبوساطته ترفع الدعاوى الإستئنافية للإمام وفقاً للأعراف التشريعية القبلية المحلية . بيد أنه فى الواقع العملى كان على النائب الرجوع إلى الإمام فى كل أمر تقريباً .

وفى هذا الصدد يكفى القول بأنه فى السنوات العشر الأولى لقيام الدولة

اليمنية لم يكن بمقدور النائب تعيين أى موظف فى وظيفة رسمية دونما مصادقة الإمام باعتبار ذلك من إمتيازات الإمام ، وفى السنوات الأخيرة منح النائب فى بعض الأحوال مثل هذا الحق . ويعين الأشخاص المنحدرين من الأسر التى يشتغل أبناؤها بالشئون الدينية فى أدنى الدرجات الوظيفية وحملوا لقباً فخرياً (القاضى) كما أن سلطاتهم فى المحلات والنواحى لم تكن محدودة . ويخضع جهاز الموظفين بمستوياته الأدنى والمتوسطة صوريا للأمير . بيد أنه فى الواقع العملى احتفظ مستخدمو الجهاز الحكومى ضباط الجيش والبوليس وحتى الجندرمة بأتصالاتهم المباشرة مع الإمام ومنه شخصياً تلقوا التكليفات الأكثر أهمية . ولايعود أثراء السادة وصعودهم السلم الوظيفى إلى وضعهم المادى (المالى والعقارى) بل إلى دورهم الإجتماعى الكبير فى مناطقهم بالدرجة الأولى . وعلى سبيل المثال لم يكن كل السادة فى السنوات الأولى لقيام الدولة اليمنية اقطاعيين أو من كبار ملاك الأراضى فالإمام يحي نفسه وفى مطلع فترة حكمه كان مالكاً لأراضى زراعية محدودة وليست كبيرة إلا أنه وفيما بعد أصبح الإمام يحي والأشخاص المقربون منه من الزيود من أكبر ملاك الأراضى ، كما تمركزت بين أيديهم عمليات الاستيراد والتصدير ذات الربح المرتفع .

وبمرور الأيام وبفضل أوضاعهم المادية المكتسبة عزز الموظفون الإداريون مكانتهم الإجتماعية ووسعوا مـــن علاقاتهم وروابطهم الإقتصادية - السياسية .

منح نظام الحكم القائم فى اليمن الإقطاعية إمكانيات غير محدودة للثراء وعلى الأخص لكبار ومتوسطى الموظفين، وعلى سبيل المثال الموظف المعين على منصب عامل ناحية أصبح فى واقع الحال هو حاكمها الإقطاعى وكان يعنى هذا بأن تحصيل الضرائب ومراجعة حسابات خزينة الدولة والتجارة ومختلف المهام الإدارية وقضايا المحاكم تخضع بالكامل لمسئولية العمال .

لذلك شكلت الوظيفة بالنسبة لهم مصدر دخل هائل ، ولقد استخدم الموظفون

مختلف أشكال العسف غير الإقتصادية . إن نظام الحكم الذى أقامه الإمام يحي منح الإمتيازات فى مختلف مجالات الحياة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وبالدرجة الأولى لتلك القوى التى شغلت تقليدياً أعلى الهرم الإجتماعى فى المجتمع اليمنى وهذه القوى هى التى اعتمد عليها الإمام فى بناء الدولة المركزية المستقلة والجهاز الإدارى فى المناطق .

ومن القضايا التى إهتم بها الإمام إهتماماً خاصاً مسألة بناء الجيش اليمنى وغير ذلك من التشكيلات العسكرية الخاضعة للسلطة المركزية . خلال السنوات الأولى للإستقلال توحدت الأراضى اليمنية بقوة الفرق القبلية المقدمة إلى الإمام يحي من مشايخ القبائل التى تؤيده وبالدرجة الأولى من قبيلتى حاشد وبكيل .

توسعت أراضى الدولة بقدر رسوخ وثبات السلطة المركزية فى صنعاء التى أعتمدت على قوة وتنظيم القوات الخاضعة مباشرةً للإمام أكثر من الإعتماد على ولاء وإخلاص المشايخ له .

ومنذ الأيام الأولى لقيام الدولة المستقلة أقبل الإمام على بناء الجيش الوطنى الذى تشكل أساساً من القوات التركيه التى بقيت فى اليمن ومن عدد محدود من شباب كل لواء وقبيلة وفى ظروف الحرب ، أقر مضاعفة عدد أفراده جبراً . ودخل ضمن واجبات الجيش المحافظة على السلام والأمن الداخلى والمشاركة فى جمع البقايا والواجبات من السكان الريفيين وقمع تمرد القبائل وحماية حدود الدولة ... الخ . ونظراً إلى نوعية الظروف السائدة تشكلت وحدات للجيش ، وكانت شروط الخدمة فيها مختلفة .

وفى السنوات الأولى للإستقلال قام بتدريب الجيش الضباط الأتراك الذين بقوا فى اليمن بناءً على طلب الإمام ، وفى السنوات المتأخرة قام بهذه المهمة ضباط عراقيون وسوريون . (١٦)

وفى ١٩٣٧م صدر ولأول مرة مرسوم قضى بالتجنيد الإجبارى وتم البدء

بتشكيل وحدات القوات النظامية وعلى الرغم من ذلك تمكنت عائلة حميد الدين وفى ظروف العشرينات والثلاثينات الصعبة من القيام بالخطوات الأولى نحو بناء جيش قتالى .

لقد إرتبطت مسألة ثبات ورسوخ الدولة المركزية للإمام يحي بمدى تنظيم علاقاتها مع المشايخ وبالدرجة الأولى الأقوياء منهم ثم قبائل المناطق الزيدية والشافعية عموماً ، لقد حاول الإمام أن يفرض على جميع المشايخ تبعيته .إن وجود عدد كبير من القبائل يشكل إحدى الخصائص المميزة للحياة السياسية الإجتماعية فى البلاد ، وكل قبيلة اعتبرت كما لو أنها دولة منفصلة بشيخها الحاكم - رئيس القبيلة . وحدد وضع القبيلة عدة خصائص منها درجة تطور العلاقات والروابط العشائرية فى المناطق الشمالية من البلاد حيث غالبية سكانها من القبائل الزيدية .. نجد أن التركيب العشائرى - القبلى كان لا يزال قوياً حتى مرحلة بناء الدولة اليمنية المستقلة إذ تركزت بين أيدى مشايخ القبائل الوظائف الإدارية والمرافعات القضائية وإجراء المحاسبة مع خزينة الدولة والإشراف على التشكيلات القبلية شبه العسكرية ،وعلى الرغم من أن الشيخ أعتبر شخصية منتخبة إلا أن سلطته إنتقلت بالوراثة وفى نطاق أسرة واحدة .

وفى المناطق الجنوبية بأغلبية سكانها الشافعية لوحظت علاقات إجتماعية - إقتصادية أكثر تطوراً فقد وجد هناك منذ القرون الوسطى جهاز بيروقواطى حل مستخدموه محل المشايخ ومجالس القبائل حيث أصبحوا الواسطة بين السكان والحاكم . (١٧) وهذا أدى إلى تحولات فى المجتمع أضعفت التركيب القبلى فى ذلك الحين كما تغيرت الدلالة الإجتماعية لمصطلح (شيخ القبيلة) ودوره فى المجتمع أيضاً . أصبح المشايخ ينتخبون ليس بالضرورة من أوساط الأسر الغنية بل ومن بين الأسر الوجيهة . وأعتمدت هيبة الشيخ ومكانته على قدراته الشخصية ولم تكن مطلقة كما هو الحال لدى القبائل الزيدية وكلما تقوت سلطة الإمام يحي وعمل على وضع مشايخ القبائل تحت إشرافه ورقابته ، ولا يصبح

أحدهم شيخا إلا بعد أن يقسم يمين الولاء للإمام ، وخضعت نشاطات المشايخ اليومية لإشراف ومراقبة الإمام حيث تسلم تقارير من عدد كبير من مستخدميه الذين شكلوا شبكة السلطة المركزية فى المناطق .

فى البداية قاومت القبائل سياسية الإمام يحي الرامية لإخضاعها للسلطة المركزية بيد أنه فى أواخر العشرينات إضطر الكثير منها إلى الإعتراف بتابعيتهم للإمام .

وعلى الرغم من أن سلطة المشايخ ضمن القبيلة كانت محدودة من قبل المستخدمين المرسلين من العاصمة إلا أنها إختلفت كثيراً فى المناطق الزيدية عنها فى المناطق الشافعية إذ إحتفظ شيخ القبيلة الزيدية بأستقلالية ذاتية كبيرة ، وكان له الصوت الراجح فى إدارة أعمالها .

أما فى القبائل الشافعية فقد افتقد الشيخ عملياً سلطته بقدر ما حلت القضايا المتعلقة بالقبائل من قبل المستخدمين - المرسلين من قبل الإمام . فى السنوات الأولى للإستقلال كان الموظفون فى المناطق الشافعية وكقاعدة عامة من الزيود الأمر الذى ضاعف من العداء الدينى نحوهم . فى السنوات اللاحقة ، وبعد عدد من الإنتفاضات التى قام بها سكان المناطق الشافعية غير أن الإمام إلى حد ما حدً من نظام تعيين الموظفين الزيود فى المناطق الشافعية . وفى بعض الحالات عين الإمام فى الوظائف العليا والمتوسطة وقبل كل شيء عمال القضوات والنواحى من بين الشوافع يحدوه الأمل فى كسب كبار الإقطاع ووجهاء القبائل إلى صفه .

لم تتمكن الدولة من بسط نفوذها وسيطرتها بشكل كامل على الكثير من القبائل الزيدية القوية وبعض القبائل الشافعية . ولذلك ولكى يضمن أولاً المشايخ المعارضين للسلطة المركزية أخذ الإمام بالإسلوب التركى السائد أبان الحكم العثمانى فقدم للمشايخ دعماً مالياً سنوياً كافياً وفى ذات الوقت وبهدف إخضاع المشايخ للسلطة المركزية استحدث الإمام نظام الرهائن (١٨) الذى كان

يعنى بأن على المشايخ والشخصيات المؤثرة التى تشكل خطراً ما على النظام بأن يرسلوا أولادهم إلى الإمام كرهائن لولائهم وطاعتهم . وتحددت ظروف حياة كل من هؤلاء بناء على مكانة القبيلة ضمن التركيب القبلى العام لليمن - الوضع المادى والإجتماعى للشيخ وعلاقة القبيلة بالسلطة المركزية . وفى العادة جرى احتجاز هؤلاء الرهائن فى القلاع المتوفرة فى كل المراكز الإدارية . ولتقوية نشاطاته المركزية وتكريساً لمصالحه الخاصة استخدم الإمام العدوات الدفينة بين القبائل وبمقدرة وذكاء فائق شجع الصدام بين القبائل بعضها ببعض ، وفى نفس الوقت أذكى الخلاف والتنافس بين مشايخ القبيلة الواحدة .

وبالرغم من الإجراءات الموجهة لتقوية السلطة المركزية فقد احتفظت القبائل وعلى مدى السنوات العديدة للإمامة الزيدية بنزعتها المعادية للمركزية ، بل وأظهرت بعض القبائل انفصالها وكان بمقدور قادة القبائل فى أى لحظة إستنهاض قبائلهم للنضال ضد السلطة المركزية ، ولم يكن هذا العمل من الصعوبة بمكان إذ أن الغيم الضرائبى والقرعة العسكرية إلى جيش الإمام عكس نفسه وبصورة مهلكة على مستوى حياة أسر الفلاحين وحطم أوضاعها الإقتصادية ومن المحاولات الرامية لتقوية السلطة المركزية يمكن أن نشير إلى محاولة الإمام تطبيق العقائد الأساسية للإسلام فى مختلف حياة السكان ومثل هذه الضرورة املتها وجود وعلى الأخص فى نطاق القبائل الزيدية المرافعات القضائية وفقاً للقوانين والعادات المحلية التى تأخذ مصدرها من الأنظمة التشريعية لما قبل الإسلام وحتى إحكام القانون القبلى . ولقد ساعد على هذا تلك الفترة الطويلة للإستقلال القبلى الذى احتفظ بالقوانين المحلية والعادات بتلك الصور والشكل التى كانت عليه فى العصور الفارقة فى القدم .

وهكذا انتشر فى أوساط القبائل الزيدية وبشكل واسع العرف * أو كما يسمونه (حكم القبائل) بمعنى / القانون غير المكتوب للقبائل) الذى إنتقل من

* وردت بالعربية فى الأصل .

جيل إلى جيل . وبهذا القانون حلت المسائل المرتبطة بتقاسم مصادر المياة والمراعى وجباية الواجبات وحل الخلافات الشخصية ...الخ .

لقد استهدف الإمام وراء سعيه نشر الشريعة بين القبائل الزيدية لتحل محل قوانين القبائل المحلية ولهذا الغرض بالذات توجه الحكام إلى المناطق المنظمة والمحتلة ليمثلوا سلطة الإمام فى المحلات ولإجراء المرافعات القضائية طبقاً للشريعة وهذا بطبيعة الحال أدى إلى تقويض نفوذ مشايخ القبائل وخلق السخط فى أوساط أفرادها الذين فضلوا الإستمرار فى حل قضاياهم وفقاً لقوانينهم القبلية . وفى أواسط الثلاثينات اضطر الإمام يحي إلى أن يعلن رسمياً سريان نظامين تشريعيين النظام الحكومى (الشريعة) والمحلى (العرف) . (١٩)

وعموماً أثبتت محاولة الإمام استخدام الإسلام كوسيلة لسياسته الوحدوية وتدعيم سلطته المركزية بأنها محدودة الجدوى . ومنذ السنوات الأولى لقيام الدولة اليمنية بدأ تمرد القبائل بقيادة / وجهائها ضد السلطة المركزية ففى ١٩٢٢م تمردت أولاً قبيلتا حاشد وبكيل واللتان شكلتا سابقاً الدعامة الأساسية للأسرة الحاكمة ، بل وأطلق عليهما (جناحا الامامة) و لم يكن المشايخ راضيين عن الإنتقاص لسلطتهم من قبل الموظفين المرسلين من العصمة وكذلك لتوقف الإعانات السنويــة التى كانــوا يتسلمونها منذ فتــرة الوجود التركــى فى اليمن . (٢٠)

وبالرغم من أن تمرد كلا القبيلتين أخْمِدَ إلا أن الإمام كان مضطراً إلى استئناف دفع المساعدات السنوية ، وبالرغم من ذلك وفى السنوات اللاحقة اعلنتا حاشد وبكيل غير مرة تمردها ضد السلطة المركزية وجاءت المعارضة الأكثر جدية ضد الإمام من قبل القبائل الشافعية التى لم تكن راضية عن زيادة الضرائب العقارية المفروضة عليها بالمقارنة مع الضرائب المفروضة على غيرها من القبائل، وكذا القرعة العسكرية وتضاعف سخط هذه القبائل أكثر بعد إغلاق المدرسة الدينية للشوافع فى زبيد وحرمان علمائها من أراضى الوقف . (٢١)

كل ذلك أدى إلى أن تعلن القبائل الشافعية فى تهامة فى ١٩٢٦م تمردها ضد الإمام وفى عام ١٩٢٨م . تمردت ضد الإمام واحدة من أقوى قبائل تهامة - الزرانيق إلا أن هذه الإنتفاضات أخمدت وبدون رحمة من قبل الأمير / أحمد بن الإمام يحي .

وفى ١٩٢٨م تمردت القبائل الشافعية فى منطقة العدين (لواء إب) وتوجهت قوات الإمام لإخمادها بقيادة / عبد الله الوزير وفى ١٩٢٩م بدأت إنتفاضات قبائل المنطقة الشرقية من البلاد . فى فترة نيل اليمن لاستقلاله كان مستوى التطور الإقتصادى - الإجتماعى لمختلف مناطق البلاد غير متكافىء فعلى سبيل المثال كانت العلاقات الإقطاعية هى السائدة فى منطقة الجبال بينما لوحظ بقايا العلاقات الأبوية فى المنطقة الشمالية الشرقية فى الوقت الذى شهد الرأسمال التجارى نمواً في تهامة وتكونت إلى حد كبير البرجوازية التجارية .

فى الفترة ما بين الحربين العالميتين كانت اليمن بلادا زراعية متخلفة وكانت منطقة الجبال أكثر المناطق تطوراً زراعياً حيث لبت المتطلبات الأساسية للسكان من منتجاتها الزراعية ، كما صدرت اليمن المواشى والحبوب والجلود ، وفى نهاية العشرينات ولتوسع مساحة زراعة القطن فى تهامة بدأت اليمن بتصدير القطن ومشتقاته . (٢٢)

إن العلاقات الإجتماعية فى الريف لم تتعرض إلى أى تغيير وبقت على ذات المستوى السائد لحظة نيل البلاد للإستقلال وخلال هذه الفترة أيضاً لم تحدث أى تحولات فى إقتصاديات المدينة وفى العلاقات الإجتماعية لسكانها .

إن المدينة اليمنية فى الربع الأول من القرن العشرين كانت نموذجاً للمدن فى العصر الإقطاعى وشكلت المدن اليمنية القليلة بما فيها العاصمة مركزاً إدارياً وتجارياً إذ اشتغل سكانها إلى جانب الأعمال التجارية والحرفية بإنتاج المحاصيل الزراعية . وفى المدن وعلى الرغم من وجود عدد قليل من المشاريع ذات الطابع المانيفكتورى إلا أن - الصناعات الحرفية القائمة على العمل

اليدوى كانت هى المسيطرة . ومن الصناعات التقليدية الحرفية حياكة النسيج وإنتاج النمنمات الزخرفية والأسلحة وصناعة الفخار والجلود ، وقد تم تصريف كل هذه السلع فى السوق الداخلى بأستثناء منتجات مطاحن البن التى جرى تصريفها فى السوق الدولى .

إن غالبية المشروعات الصناعية التى تم إنشاؤها فى العشرينات وبداية الثلاثينات كانت مملوكة للإمام يحي وتم بناؤها بمساعدة الخبراء الأجانب وزودت بمعدات أجنبية ، ومن هذه المصانع ورشة الأسلحة ومصنع القطن فى صنعاء ومصنعان خاصان آخران لتنظيف وحلج القطن . وفى الثلاثينات تم فى المدن الرئيسية الثلاث - صنعاء - تعز - الحديده - بناء محطات كهربائية متوسطة القوة .

إن توحيد أراضى اليمن الشمالية ضمن الدولة المركزية ساعد على النمو التدريجى للتجارة بين مختلف مناطق البلاد وتكوين السوق الوطنية الواحدة ، وهذه السياسة عبرت موضوعياً عن مصالح السكان وقبل كل شىء التجار منهم . ومنذ السنوات الأولى لقيام الدولة المستقلة وبقدر ما نزحت الشركات الأجنبية (وبالأساس الهندية والتركية) من السوق الوطنى جرت عملية تعزيز الرأسمال التجارى الوطنى وفى الوقت نفسه حدثت عملية تمايز إجتماعى بانفصال وتميز طبقة البرجوازية التجارية الكبيرة (على مستوى اليمن) إذ تركز بين ايدي رؤسائها بالإشتراك مع الأقلية الزيدية والشافعية تجارة الجملة تصديراً وإستيراداً ، ومع الزمن أصبح بين أيديهم الدعامات الأساسية للسلطة الإقتصادية والتجارية فى البلاد .

ومنذ النصف الثانى للعشرينات لوحظت بعض النشاطات فى الحياة الإجتماعية - الثقافية للدولة اليمنية ففى الكثير من المدن إفتتحت المدارس العربية الإبتدائية وحلت محل المدارس التركية وفى ١٩٢٥م بدأت الدراسة فى صنعاء فى مدرسة القرآن - دار العلوم - ومدرسة الأيتام وكان الإهتمام

الأساسى فى هذه المدارس منصباً على تعليم المواد الدينية . وفى ١٩٢٥م أسست مكتبة الجامع الكبير التى احتوت على مجموعة من الكتاب والمخطوطات الفريدة ، وفى ١٩٢٧م صدرت أول صحيفة شهرية يمنية ووحيدة (الإيمان) * التى نشرت على صفحاتها أوامر الإمام والمواعظ والإرشادات الدينية ونماذج من القصائد الشعرية .

ومنذ السنوات الأولى للإستقلال اعترض تطور اليمن سياسياً وإجتماعياً .. اقتصادياً وثقافياً إنعدام الإستقرار السياسى فى البلاد بفعل المؤثرات الخارجية حيث عملت بريطانيا وإيطاليا الساعيتان إلى تعزيز مواقعهما فى جنوب شبه الجزيرة العربية عملتا على تشجيع انتفاضات القبائل ضد السلطة المركزية مضاعفة بذلك توتر الوضع السياسى الداخلى فى اليمن .

ولكى يحتفظ النظام الحاكم بدولته الناشئه بعيداً عن التأثير الخارجى أخذ الإمام يمارس سياسة العزلة وهذه السياسة أدت إلى بقاء وتكريس أنظمة القرون الوسطى وأصبحت عائقاً محسوساً أمام تحقيق التحولات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية . وفى منتصف الثلاثينات أدت هذه السياسة إلى الركود فى مختلف نواحى الحياة اليمنية ، وكان السبب المهم فى تخلف اليمن عن غيرها من البلدان العربية .

---

* صدر العدد الأول من (الإيمان) فى جمادى الأول سنة ١٣٤٥هـ الموافق ١٩٢٦م وصدر آخر عدد فى ١٥ جمادى الآخر ١٣٧٧هـ الموافق ٨ ديسمبر ١٩٥٧م وقد توقفت (الإيمان) لمدة خمس سنوات خلال الحرب العالمية الثانية ، وعادت إلى الصدور عام ١٩٤٧م وقد أصدرت الإيمان (٣٧٤) عدداً . انظر : محمد عبد الملك المتوكل . الصحافة اليمنية ... القاهرة ١٩٨٣م ص (٤١)

المترجـــم

السياسة الخارجية للدولة اليمنية

١٩٢٥م- ١٩٣٥م

إن محاولة الإدارة البريطانية فى عدن إرغام الإمام يحي على الإعتراف بسيادة إنجلترا فى جنوب شبه الجزيرة العربية مقابل إستعادته للحديده لم تنته بنجاح . واستعاد اليمنيون بقواهم الذاتية تهامة والحديدة يتقدمون نحو أعماق محميات عدن.

وهذه الأحداث أرغمت بريطانيا على البحث عن لغة مشتركة مع الإمام يحي ولهذا الهدف أرسلت بريطانيا بعثة جديدة إلى اليمن . وفى يناير ١٩٢٦م . بدأت المفاوضات الإنجليزية اليمنية فى صنعاء حيث ترأس الجانب البريطانى فيها الدبلوماسى والجاسوس المشهور د . جـ . كليتون بينما ترأس الجانب اليمنى الإمام يحي نفسه .

عرض الجانب البريطانى على الإمام مقابل الإعتراف رسمياً بإستقلال اليمن وإجراء معاهدة الصداقة معه سحب الفرق العسكرية للقبائل اليمنية من أراضى محميات عدن وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لحضرموت (٢٣) . كما عرض الجانب الإنجليزى مناقشة مستقبل الإمارة الإدريسية إذ أن هذا الموضوع كان يقلق بريطانيا فقد اكتشف فى جزر فرسان بالإمارة الإدريسية ما يشير إلى وجود النفط فيها بينما أصر الإمام من جانبه على تسليم جميع أراضى الجنو ب المحتلة بما فيها عدن نفسها محاولاً بذلك الإستفادة من إهتمام إيطاليا بالحصول على مصادر الثروة النفطية فى تلك الجزر ، غير أن هذه المفاوضات أظهرت تناقضاً واضحاً فى مواقف كلا الطرفين ولم تصل إلى أى نتيجة .

وفى مطلع ١٩٢٧م اتخذت بريطانيا عدة خطوات لتعزيز نظامها الإستعمارى فى جنوب شبه الجزيرة العربية ، بدأت وبشكل عاجل إعادة اعدة تنظيم الجيش حيث زادت من عدد الفرق القبلية للجنوب العربى والتى تشكلت فى مطلع

العشرينات كوحدات عسكرية نظامية وتمركزت أساساً على الحدود مع الحكومة اليمنية وأنشئت ما يسمى (بقوات حامية عدن) التى تولى قيادتها ضباط إنجليز .

كل هذه التشكيلات الحقت بقوات الحامية البريطانية فى عدن ، ولتعزيز القدرة القتالية لهذه الوحدات هبط فى عدن سرب من طائرات السلاح الجوى لبريطانيا العظمى فى هذه الفترة التى اشتد التنافس البريطانى - الإيطالى على النفوذ فى اليمن .

ولم يكن تخوف الدوائر الحاكمة فى بريطانيا من تعزيز المواقع الإيطالية فى اليمن بدون أساس إذ أن الإمام يحي فى صراعه ضد الإنجليز علّق آما لا على إيطاليا .

فى يناير ١٩٢٧م جرت فى روما المقابلة بين حاكم أرتيريا الإيطالى جاسبارينى ود . كليتون وتركزت المفاوضات على إيجاد حدود فاصلة بين المصالح الإنجليزية والإيطالية فى جنوب حوض البحر الأحمر .. وطبقاً للإتفاق الذى تم التوصل إليه فى روما التزم كل طرف بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لليمن وقبل كل شىء فى الصدام الناشب بين ابن سعود والإمام يحي على عسير . وكما هو معلوم أدعى ابن سعود بالمنطقة الشمالية لتهامة اليمن التى سبق وأن حررها اليمنيون فى ١٩٢٥م ، أبان صراعهم مع الأمير الإدريسى .

بعد اتفاقها مع إيطاليا على تقاسم النفوذ وإعادة تنظيم القوات المسلحة التابعة لها فى جنوب الجزيرة العربية طالبت بريطانيا مجدداً فى سبتمبر ١٩٢٧م ، من الإمام يحي الإعتراف بسيادتها فى المحميات العدنية أثناء ذلك وافق الجانب الإنجليزى على إجراء بعض التعديلات على حدود المحميات لمصالح الإمام وكشرط مسبق لذلك طلبت إنجلترا سرعة سحب الوحدات العسكرية التابعة للإمام من المنطقة المحايدة مهددة بأنه فى حالة عدم قبول الإمام لمطالبها سيقوم الطيران الإنجليزى بضرب المدن اليمنيه (٢٤) . واستخدمت بريطانيا

إختطاف أثنين من المشايخ المحليين من قبل قوات الإمام أثناء غزوها على أراضى الجنوب اليمنى كمبرر لغاراتها . وجاء في المنشورات التى رمتها الطائرات الإنجليزية بأن هؤلاء المشايخ يعتبرون فى حماية بريطانيا العظمى ولذلك تعلن مطالبتها بإطلاق سراحهم ، وبأنقضاء مدة الإنذار بدأت الطائرات الإنجليزية جولاتها الحربية وفى ذات الوقت ضرب الأسطول الحربى البريطانى حصاره لليمن من جهة البحر . ومن جراء القصف الجوى ازهقت العديد من النفوس اليمنية فأضطر الإمام يحي إلى أن يتقدم بعرض إلى الإدارة الإنجليزية بعدن لبدء المفاوضات بشأن السلام وأعطى أوامره بإطلاق سراح المشايخ المعتقلين (٢٥) .

وفى أثناء المفاوضات طالب الجانب الإنجليزى من الإمام إخلاء قواته ،عن أراضى اليمن الجنوبية المتنازع عليها وأجاب الإمام بالرفض حينئذ وفى أواخر يونيو ومطلع يوليو استأنفت بريطانيا ضرب مدن الحدود ومنها مدينة قعطبة، كما قامت الطائرات البريطانية بطلعات على مدن وقرى العمق اليمنى / تعز واب ، ذمار ، يريم ... الخ

وفى ذات الوقت بدأت قوات سلطات لحج الواقع تحت الحماية البريطانية عملياتها الحربية ضد قوات الإمام المرابطة فى الضالع وقعطبه .

إن حر ب بريطانيا غير المعلنه ضد الإمام إستمرت ستة أسابيع ، وعلى العموم لم يكن نجاح إنجلترا كبيراً من الناحية الحربية بينما أوقعت فر ق الإمام الهزيمة بقوات سلطات لحج . لقد بنت السلطات الإنجليزية فى عدن تحركاتها على انعدام الاستقرار السياسى فى اليمن ومواقع الإمام يحي الهشه . ولذلك وإلى جانب عملياتهم الحربية اشعل البريطانيون العدوات الدينية بين الشافعية والزيدية ، كما اشتروا الشيوخ ذوى الميول الانفصالية .

اتخذت انتفاضة القبائل مداها الواسع فى منتصف ١٩٢٨م . فى فترة الغارات العنيفة للطيران البريطانى على المدن اليمنيه . تمردت القبائل الشافعية

التى رشتها بريطانيا ومن بينها قبيلة الزرانيق فى تهامة وحاول شيخها أحمد الفتينى فور إستيلاء الإمام يحي على تهامة عام ١٩٢٥م ومن خلال عصبة الأمم إنشاء دولة شافعية مستقلة بعاصمتها الحديدة بيد أن هذه المحاولة لم تحقق أى نجاح لذلك وفى نهاية ١٩٢٨م ، هاجم الزرانيق فرق الإمام يحي المرابطة فى تهامة . إن هذا الهجوم أصبح ممكناً بفضل الأسلحة والأموال التى تسلمها الشيخ الفتينى من بريطانيا إذ بدأ تعاونه معها فى مطلع الحرب العالمية الأولى . (٢٦)

قطع المتمردون أكثر من مرة خطوط المواصلات التى تربط بين مدن تهامة والجبال وسريعاً ما توقفت الإتصالات بين الحديدة وعاصمة الزرانيق - بيت الفقيه .

ولإخماد الإنتفاضة وجه الإمام قواته بقيادة إبنه الأمير / أحمد التى ضمت فى صفوفها وحدات من قبيلة حاشد وغيرها من القبائل الأخرى الذى اعتر ف شيوخها مجدداً أثناء هذه الفترة بسيادة الإمام يحي كما ضمت قوات الإمام يحي أيضاً بعض قبائل تهامة المجاورة للزرانيق .

لقد انتظر المتمردون هجوم جيش الإمام من الشرق من اليابسة إلا أن الإمام التف عليهم من الجنوب باتجاه البحر عند ميناء غليفقة الصغير حيث استولى على سفن القبائل الشراعية وتقدم نحو السواحل ، وفى أكتوبر ١٩٢٩م ، احتل عاصمة الزرانيق وأسر حوالى ٨٠٠ من رجالهم المشهورين ورمى بهم فى سجن حجـــة حيث لقـــى الكثير منهم عقابهـم فيما بعد .

إن أعمال الإنجليز التخريبية الموجهة ضد الدولة اليمنية وقبل كل شيء حملاتها الحربية ضد السكان المسالمين تركت أصداء سلبية فى الشرق العربى .
ولم يكن للحملات الجوية من وجهة النظر العسكرية أى نتائج على الرغم مما أحدثته من أضرار بالسكان المسالمين وفى ذات الوقت فإن الحملات العسكرية الناجحة لقوات الإمام وإسقاطها لثلاث طائرات عسكرية وتحطيمها لقوات

سلطات لحج أدت إلى رفع سمعته وهيبته بين أبناء اليمن وفى الأوساط الغربية بيد أن التفوق الحربى للإنجليز أرغم الإمام يحي على سحب قواته من أراضى محميات عدن - مدينة الضالع - وفى نهاية ١٩٢٨م . تراجعت القوات اليمنية إلى خلف الحدود الإنجليزية - التركية المخططة وفقاً لاتفاقية ١٩٠٥م ، ومع ذلك فقد برزت أمام بريطانيا وبكل حدة مسألة ضرورة عقد إتفاق مع الإمام يحي وفى سبتمبر ١٩٢٨م ، أستأنفت السلطات الإستعمارية فى عدن مفاوضتها مع الإمام يحي محاولة الحصول منه على إعتراف بوجودها فى جنوب شبه الجزيرة العربية .

وفى أصعب ظروف الحصار الاقتصادى والسياسى المفروض على اليمن من قبل بريطانيا تمكن الإمام من الذود عن استقلال وسيادة الدولة اليمنية . أعتمد الإمام يحي فى تعزيز وتقوية مواقعه على الدعم الواسع من قبل أبناء البلاد فى نضاله ضد التوسع الإستعمارى ، وكذلك على استخدامه الذكى للتناقضات بين الدول الإمبريالية ذات المصلحة فى بسط سيطرتها الإقتصادية والإجتماعية على شبه الجزيرة العربية .

بعد الحرب العالمية الأولى واصلت الإمبريالية الإيطالية توسعاتها فى منطقة البحر الأحمر آملة من وراء ذلك تحقيق عدة أهداف . عزمت إيطاليا على غزو اليمن لكى تقوى مواقعها فى ارتيريا وبهدف تسهيل تغلغلها اللاحق فى أثيوبيا . لقد كان أمل الإمبرياليين الإيطاليين السيطرة على كل من ميناء الحديدة فى اليمن ومصوع فى أرتيريا الواقعين على ساحل البحر الأحمر فيكون لديهم بذلك أهم المواقع الإستراتيجية المؤدية إلى المحيط الهندى ، ولم تكن المنطقة الأخيرة فى مخططاتهم إحتلال جزر فرسان الواقعة على شاطىء عسير ، بل كان فى حسبانهم أيضاً الحصول على أفضل المواقع الإقتصادية وذلك فى حالة ما إذا تمكنوا من جعل كل التجارة اليمنية تمر من خلال ميناء مصوع . كما وضعت إيطاليا فى حسبانها استخدام مواقعها فى اليمن فى الفترة التى سبقت

إندلاع الحرب العالمية الثانية . كورقة فى سياستها الخارجية .

ومنذ إستيلاء الفاشست على السلطة فى إيطاليا ١٩٢٢م شهدت السياسة الخارجية الإيطالية مرحلة توسع إستعمارية جديدة فى ١٩٢٣م ، حاولت إيطاليا ومن خلال حلفها السابق مع الأمير الإدريسى أن تؤسس لها موقعاً فى اليمن فى الجزء الساحلى من تهامة إلا أن هذه المحاولة لم تكلل بالنجاح . إذ رفضت الأوساط الإدريسية الحاكمة بسبب ضغط إنجلترا التى كانت ترتبط بمعاهدة مع الأدارسة فى هذه الفترة السماح للإيطاليين بفتح قنصلية والإستقرار فى الحديدة . وفى مطلع ١٩٢٤م أقامت إيطاليا إتصالات مع الإمام يحي ومنذ ذلك الوقت عملت الدوائر الإستعمارية الإيطالية وبنشاط على تقوية إتصالاتها وروابطها مع الحكومة اليمنية . حيث قدمت للإمام كمية من الأسلحة كمساعدة كما قاموا ببناء مصنع للسلاح ومحطة إذاعة وأرسلوا بأطباء إلى اليمن ... الخ .

وفى الثانى من سبتمبر ١٩٢٦م . وقع فى صنعاء على إتفاقية الصداقة والتجارة اليمنية الإيطالية ولمدة عشرة سنوات * وبموجب هذه الإتفاقية أعترفت إيطاليا بالإستقلال الكامل لليمن وتعهدت بتقديم المساعدة الإقتصادية العسكرية لليمن عن طريق إرسالها للخبراء وبيعها الأسلحة ومختلف المعدات الحربية وبالمقابل حصلت إيطاليا على حق تجارة البن اليمنى فى الخارج وعلى تسهيلات فى مجال تزويد اليمن بالنفط لمدة خمس سنوات . لقد علق الإمام على هذا الإتفاق آمالاً عريضة معتبراً بأن هذا الإتفاق سيساعد اليمن على اختراق الحصار وسيعزز مواقعه فى صراعه ضد بريطانيا ونجد والحجاز .

---

* استكمالاً للفائدة نورد نص إتفاقية الصداقة والتجارة اليمنية - الإيطالية :

مادة (٥-١)

مادة ١ - تعترف حكومة جلالة ملك إيطاليا باستقلال حكومة اليمن وملكها جلالة الإمام يحي الإستقلال المطلق الكامل . ومع هذا فلا تتدخل حكومة إيطاليا المشار إليها فى مملكة جلالة ملك اليمن الإمام بأى أمر من الأمور التى تناقض ما فى الفقرة الأولى فى هذه المادة .

مادة (٥-٢)

٢ - تتعهد الدولتان بتسهيل التبادل فى التجارة بين بلاديهما . =

بيد أن الدوائر الإستعمارية الإيطالية تحركها مصالحها الخاصة دفعت الإمام إلى توجيه حملاته الحربية ضد الأدارسة والإستيلاء على عسير واضعة فى حسبانها بأن الإمام سيمنحها حق إمتياز التنقيب على النفط فى جزر فرسان ولهذا الغرض لعبت إيطاليا دور الحكم بين الإمام يحي وابن سعود فيما يتعلق بعسير وأن المطامع الإيطالية التوسعية والمفضوحة أرغمت الدبلوماسية الإنجليزية إلى التقدم بعرض للحكومة الإيطالية للبدء فى إجراء مفاوضات معها وبالفعل بدأت هذه المفاوضات .

=مادة ٣ - حكومة جلالة ملك اليمن تصرح بأنها ترغب أن تجلب طلباتها من إيطاليا وذلك فى الأشياء والآلات الفنية التى تساعد بجلب الفائدة فى نمو إقتصاد اليمن ونفعه وكذلك فى الأشخاص الفنيين والحكومة الإيطالية تصرح بأنها تبذل جهدها حتى يصير إرسال الأشخاص والآلات الفنية والأشياء بأنسب وجه فى الأنواع والأثمان والرواتب

= مادة (٥-٤) ما ذكر فى المادة الثانية والثالثة لا يمنع حرية الطرفين فى التجارة والمطلوبات

مادة (٥) ليس لأحد من تجار المملكتين أن يجلب ويتجر فيما تمنعه إحدى الدولتين فى بلادها ولكل من الدولتين أن تصادر ما جلب إلى بلادها مما صنع جلبه والتجارة فيه بعد الأشعار .

مادة (٦) هذه المعاهدة لا يكون معمولاً بها إلا من حين تصل إلى جلالة ملك اليمن الإمام يحي مصدقة من جلالة ملك إيطاليا .

مادة (٧) تكون هذه المعاهدة جارية ومعمول بها لمدة عشر سنوات بعد تصديقها كما فى المادة السادسة . وقبل إنقضاء مدة هذه المعاهدة بستة أشهر إذا أراد الطرفان تبديلها بغيرها أو تمديدها كانت المذاكرة فى ذلك .

مادة (٨) ولما حرر فى هذه المواد فجلالة ملك اليمن الإمام يحي وسعادة كفاليرى غاسبارينى بالوكالة عن ملك إيطاليا قد أزغيا هذه المعاهدة المحررة فى نسختين متطابقتين باللغة العربية والإيطالية ولعدم وجود من يعرف الترجمة من اللغة الإيطالية معرفة تامة لدى جلالة ملك اليمن ولأن المفاوضة التى تمت بين الطرفين بقصد الودية التجارية كان التفاهم فيها باللغة العربية ولأن سعادة كفاليرى غاسبارينى قد تأكد بأن النص العربى هو مطابق للنص الإيطالى تماماً ، لذلك إتفقنا بأنه إذا نشأت شكوك أو إختلاف فى تفسير النصين العربى والإيطالى فالطرفان يعتمدان النص العربى وتفسيره بأصول اللغة العربية واعتبار هذا شرطاً .

أنظر / سيد مصطفى سالم - تكوين اليمن الحديث . القاهرة الطبعة الثالثة . ١٩٨٤م . من (٥٢٦ - ٥٢٩) .

(المترجم)

وتمخضت نتائجها بتخلى الجانب الإيطالى تحت ضغط بريطانيا عن كل إدعاءته بشأن جزر فرسان على الرغم من أن إيطاليا واصلت تدعيم علاقات (الصداقة) مع اليمن ، وأثناء قصف الطائرات الإنجليزية للمدن اليمنية صيف ١٩٢٨م . بعثت إيطاليا إلى اليمن بالمعدات الحربية وعلى الرغم من ذلك فإن مواقع إيطاليا فى اليمن أعتراها الضعف أكثر فأكثر .

وخلال سنتين من التعاون الإقتصادى التكنيكى مع إيطاليا لم تحقق آمال الإمام يحي . وكانت البضائع التى وردتها إيطاليا قديمة وذات نوعية متدنية والمصانع التى بنتها مصنع الجلود والأسلحة كانت مزودة بماكينات غير صالحة للإستعمال كما أن الأسلحة التى باعتها إيطاليا لليمن بثمن مرتفع - كانت هى الأخرى عتيقة وسريعاً ما ألغى الإمام يحي الإمتياز الممنوح للشركات الإيطالية المتآجرة بالكيروسين ، كما منع شراء السلع الإيطالية وفى أواخر العشرينات تدهورت التجارة بين اليمن وإيطاليا . (٢٧)

وهكذا لم تصدق امال الإمام يحى فى دعم ايطاليا السياسى له ، وبالنظر إلى أن الحكومة الفاشية قيمت المعاهدة الإيطالية اليمنية وقبل أى شئ آخر كوسيلة لتغلغل إيطاليا فى الشاطئ الشرقى للبحر الأحمر عملت على تعزيز مواقعها فى اليمن متحاشية فى ذات الوقت أى صدام مع بريطانيا وهكذا أهتم الخبراء الإيطاليون فى اليمن بالأعمال التجسسية وتجنيد الأفراد القائمين على خدمة الإمام لحسابهم ولذلك وفى نهاية العشرينات حفظ الإمام من العدد الهائل للخبراء والمستخدمين الإيطاليين العاملين فى اليمن وأبان الحصار الإقتصادى - السياسى الذى فرضه الأسطول الإنجليزى على البحر الأحمر حاول الإمام الحصول على دعم فرنسا التى ابدت إهتمامها بنشر نفوذها فى اليمن اذ حاولت فرنسا فى مطلع العشرينات التغلغل فى الجزيرة العربية وأقامة إتصالاتها مع لإمام ولتخفيف ذلك وصلت إلى صنعاء فى ١٩٢٢، بعثة فرنسية عرضت على الإمام فتح ميناء المخاء للفرنسيين ومنحهم حق إحتكار تجارة البن اليمنى وبالمقابل

وعدت فرنسا بتوريد أى كمية من الأسلحة الضرورية والمعدات (٢٨).

غير أن الإمام يحى كان متقلباً ولم يقرر إقامة الإتصالات مع فرنسا كون مواقعها فى جنوب شبه الجزيرة العربية كانت متسمة بالضعف إلى حد ما كما أنه لم يكن بإستطاعتها تشكيل أى نقل مواز لبريطانيا . وعند مالم تتسلم البعثة الفرنسية أى جواب غادرت اليمن . فى النصف الثانى من العشرينات نفذت الدوائر الإمبريالية الأمريكية محاولاتها الأولى للتغلغل فى اليمن . إتفقت الولايات المتحدة الأمريكية مع الإمام على منح الحق فى شتى الطرقات وعلى وجه التحديد بدأ الأمريكان عملهم بشق الطريق بين صنعاء والحديدة غير أنه إتضح بأن نشاط الأمريكان فى البلاد عموماً ضعيف الجدوى وغير متواصل ولذلك فإنه سريعاً ما اضطر الفريق الفنى الأمريكى إلى مغادرة اليمن فى ١٩٢٦م .

وفى الفترة التى وصل فيها حدة التوتر السياسى إلى أقصاه فى جنوب الجزيرة العربية تمت الإتصالات الأولى بين كل من الممثلين الرسميين لكل من اليمن والإتحاد السوفيتى فى انقرة .

فى ١٩٢٧م . وجه أمير الحديدة محمد نيابة عن الإمام يحي طلباً رسمياً إلى الممثل السوفيتى بجدة يرجوه فيه إقامة علاقات دبلوماسية تجارية بين الدولتين . (٢٩) وفى مايو ١٩٢٨م وصلت ميناء الحديدة أول سفينة سوفيتية تحمل الكيروسين والصابون والسكر والكبريت وغير ذلك من السلع التى لقيت رواجاً ناجحاً فى السوق اليمنى . وجاء فى رسالة الإمام يحي الموجهة إلى القوميسار الشعبى لخارجية الإتحاد السوفيتى جـ . ف . تشيرن .. بأن السلع السوفيتية " تحظى بطلب كبير فى بلادنا" ومنذ ذلك الحين بدأت العلاقات التجارية المنتظمة بين الإتحاد السوفيتى واليمن ومنحت الحكومة اليمنية الجانب السوفيتى ظروفاً ملائمة فى السوق الداخلى فيما يتعلق بجباية الضرائب والرسوم ومختلف الإتاوات الداخلية الخاصة بنقل السلع . (٣٠)

وأدت المفاوضات التى جرت فى مايو - يونيو ١٩٢٨م حول تطوير العلاقات الودية والتجارية بين البلدين إلى رد فعل عدائى من قبل السلطات البريطانية فى عدن الحالمة بتعقيد الوضع فى المنطقة ونتيجة لذلك أستأنفت بريطانيا فى يونيو ١٩٢٨ قصفها للمدن والقري اليمنية .

ونتيجة للضغط الإنجليزى آلت المحادثات الجارية فى يونيو ويوليو ١٩٢٨م فى صنعاء المكرسة أصلاً لصياغة مشروع إتفاقية التجارة والصداقة إلى مجرد بحث مسألة تبادل الممثلين التجاريين .

وجاء فى رسالة الإمام يحي المورخة فى ١٤ يوليو ١٩٢٨م إلى ج.ف تشيرن بأن متطلبات الأوضاع السائدة استدعت حصر نطاق الإتفاق إلا أن الطرفان كانا مقتنعين بتوسيع مضمون الإتفاق الوقت المناسب وبحسب الإحتياج ونمو التبادل النافع بين كلا الطرفين ..

وفيما يتعلق بتبادل الممثلين السياسيين فإن المانع .. يكمن فى متطلبات الظرف الراهن فى بلادنا .. ومستقبلاً عند إنتفاء الأسباب سوف نعتمد ممثلكم . وفى نوفمبر ١٩٢٨م وجّه الإمام يحي رسالة إلى نائب القوميسار الشعبى للخارجية السوفيتية وعند تعرضه لمسألة تبادل الممثلين السياسيين كتب الإمام يحي مجدداً عن عدم إمكانية مثل هذا التبادل فى الظرف الحالى للأخطار التى سنعانيها من جراء إعتمادنا لممثلى دول أخرى لدينا. (٣١)

فى ١٢ يوليو ١٩٢٨م وُقِعَ بالأحرف الأولى فى صنعاء على نص إتفاق الصداقة والتجارة اليمنية - السوفيتية وكتب الإمام يحي إلى جـ . ف تشيرن بأنه بتوقيعنا على هذه الوثيقة الهامة تكون قد وضعنا أساس الصداقة بيننا وبين دولتكم الموقرة (٣٢)

بعد إدخال بعض التعديلات على مشروع الإتفاق تم التوقيع عليه فى صنعاء فى الأول من نوفمبر ١٩٢٨م وهكذا أقيمت العلاقات الرسمية الطبيعية وتجددت العلاقات الإقتصادية بين اليمن والإتحاد السوفيتى . قررت المادة

الأولى من هذه الإتفاقية إعتراف حكومة الإتحاد السوفيتى بالإستقلال الكامل والمطلق لحكومة إمام اليمن وسيادته .

ومن ناحيتها تقدر حكومة اليمن تقديراً كبيراً المواقف والمشاعر الودية التي تمارسها وتبديها حكومة الإتحاد السوفيتى فى علاقاتها مع اليمن حكومةً وشعباً وكذلك علاقاتها مع غيره من شعوب الشرق . وأبرم هذا الإتفاق لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد أو التغيير طبقاً لرغبة الطرفين المتعاقدين . (٣٣)

وصرح القاضى محمد راغب الذى كان يدير الخارجية اليمنية فى ذلك الحين والذى وقع الإتفاقية عن الجانب اليمنى صرح خلال جلساته مع أعضاء الوفد السوفيتى (٣٤)

قائلاً : إننا لم ندرك بعد المعانى العظيمة لهذه الأيام التى وضعت بداية التقارب السوفيتى اليمنى .

وفى يوليو ١٩٢٩م وبعد تبادل وثائق التصديق فى مدينة صنعاء دخلت الإتفاقية اليمنية السوفيتية طور التنفيذ . *

---

*نظرا لما أحدثته هذه المعهدة من دوي كبير على مستوى العربى والدولى ولكونها كانت أول معاهدة يعقدها بلد عربى مع الإتحاد السوفيتى وهذا ما أجمع عليه معظم من أرخ لتلك الفترة وإكمالاً للفائدة أورد هنا نص الإتفاقية : -

بناء على الاستصواب والاستتباب المتقابل من كل من حكومة إتحاد الجمهوريات الاستراكية السوفيتية من طرف ، ومن حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن الإمام يحي بن لإمام محمد حميد الدين وحكومته من جانب آخر ورغبة من الطرفين فى تأسيس المناسبات الرسمية الاعتيادية ، وفتح الصلات الإقتصادية بين بلديهما ، وترقيتها وبنائها على أساس الصدق فى تنظيم العلاقات الودادية بين الحكومتين وشعوبهما والإعتراف بالتساوى بين الطرفين فى كافة الحقوق وأحكامهما العامة المرعية بين الدول .

فقد إتفق الطرفان المشار إليهما على عقد معاهدة الود والصداقة والتجارة هذه وإعتبارها كمقدمة لما تستدعيه وتقتضيه الظروف المستقبلة عند ترقى الصلات الإقتصادية بين البلدين=

لقد كان لإبرام الإتفاقية أهمية سياسية عظيمة بالنسبة لليمن إذ نهضت الدبلوماسية السوفيتي لدعم الشعب اليمنى فى نضاله العادل من أجل الإستقلال الوطنى وضد الاسترقاق الامبريالي . أضف إلى ذلك أهمية الإتفاق من وجهة النظر الإقتصادية .

= وتوسعها فى إجراء المذكرات والسعى من الحكومتين المشار إليهما فى تنظيم الاتفاقات اللازمة كمثل تجارة وغيرها بما يرتضيه الطرفان فقررا / مادة -١- تعترف حكومة إتحاد الجمهوريات السوفيتية الإشتراكية بالإستقلال الكامل المطلق لحكومة اليمن ولملكها صاحب الجلالة الإمام يحي بن الإمام محمد حميد الدين ويقدر صاحب الجلالة ملك اليمن وحكومته صورة الإحترام الخالص والحسبات الجميلة التى تغمرها حكومة إتحاد الجمهوريات السوفيتية الإشتراكية لدولة اليمن وشعبها وسائر الشعوب الشرقية ووفاء لهذا فقد تأسس بين الطرفين المتعاهدين المناسبات الرسمية بموجب المقدمة - ٢ -يتعهد الطرفان المتعاقدان بتسهيل المبادلات التجارية بين الدولتين ووفاء لهذا التعهد يكون لكل من رعايا الدولتين فى بلاد الدولة الأخرى بعد الحصول على الإذن منها الدخول والإقامة طبق نظامها والعمل بالتجارة وإجراء معاملاتها التى تقضيها على شريطة أن يكون فصل القضايا التى تحدث لكل من رعايا الطرفين فى المحاكم المحلية للدولة التى يوجدون فيها وفق نظمها .

وإن ما كان ممنوع الاتجارية فى قوانين إحدى الدولتين ولكل منهما منع أو مصادرة ما وجد فى بلدها من ذلك ويتعهد الطرفان المتعاقدان أن يساعدا بتطبيق كل تسهيل موافق للنظم المحلية فى معاملات رعايا الدولتين فى التجارة فيما يختص بالضرائب والرسوم الجمركية – مادة ٣ – توضع هذه المعاهدة فى موضع التطبيق وإجراء من الحكومتين بعد إمضائها وتصديقها على مقتضى الأصول الرسمية المعتادة من طرف حكومة إتحاد الجمهوريات السوفيتية الإشتراكية إعتباراً من يوم وصول التصريح الرسمى من الحكومة المشار إليها إلى جلالة ملك اليمن الإمام يحي – المادة ٤ – معاهدة الود والصداقة والتجارة هذه معمول بها وموضوعة فى موضع العمل والتطبيق مدة عشر سنوات إعتباراً من التاريخ الذى ذكر فى المادة الثالثة وعند إنقضاد المدة المذكورة يمكن تجديدهما أو تبديلهما بغيرها راجعاً إلى رغبات الطرفين المتعاقدين وما سيتفقان عليه فى المستقبل . مادة (٥) تسمى هذه المعاهدة معاهدة صنعاء وهى تشتمل على مقدمه وخاتمه وخمس مواد هذه المادة إحداها وقد نظمت فى نسختين باللغة العربية لتداولها بين الطرفين المتعاقدين الخاتمة ولكى تكون هذه المعاهدة مهيأة لاكتساب صفة التصديق النهائى حسبما نصت عليه المادة الثالثة والرابعة = ،

بدأ الإتحاد السوفيتى فى النصف الثانى لعام ١٩٣٩م بتوريد كميات هائلة من السلغ والمعدات الضرورية لليمن ، وقد ساعد هذا إلى حد بعيد على التقليل من إعتماد اليمن إقتصادياً على الدول الإمبريالية . و بعد التوقيع على الإتفاقية افتتح فى صنعاء مستوصف الصليب الأحمر والهلال الأحمر السوفياتى وقدم من خلاله الأطباء السوفيات مساعداتهم الطبية المجانية للسكان .

وعموماً فإن الإتفاق السوفيتى اليمنى والذى يعتبر أول اتفاق عادل تبرمه اليمن مع دولة أجنبية ساعد على تعميق السيادة الوطنية لليمن ، ومن الناحية الإقتصادية إخترق الحصار المفروض من قبل بريطانيا على اليمن ، كما اعتبر من الإجراءات العامة لتخفيف حدة الأوضاع الإقتصادية داخل البلاد .

إن تراجع القوات اليمنية فى أواخر ١٩٢٨م إلى ما وراء الحدود التركية - الإنجليزية سابقاً حطم الآمال الأخيرة لدى الإمام يحي باستعادة توحيد اليمن مع شطره الجنوبى .

وفى مطلع الثلاثينات أصبح الوضع فى الجنوب لصالح المستعمرين الذين لم يتورعوا عن استخدام مختلف أشكال الضغط والتخريب فى سبيل تنفيذ سياستهم .

إن حالة (اللاحرب واللاسلم) كانت ملائمة بالنسبة للسلطات الإستعمارية الانجليزية فى عدن حيث استطاعت قواتها المسلحة فى حدود محميات عدن إبقاء قوات الإمام يحي وسكان المناطق الحدودية فى حالة تأهب .

= فقد أمضت فى صنعاء عاصمة اليمن من ظرف معتمد حكومة إتحاد الجمهوريات السوفيتية الإشتراكية حضرة اسناخوف بالنيابة عن حكومته المشار إليها ومن طرف الإمام القاضى محمد راغب المندوب عن جلالة ملك اليمن المشار إليه بعد إتفاقهما على ما حوته من العبارات والمعانى الداله على إتفاقاً تاماً كاملاً وتحريرها فى ط١ جمادى الأول ١٣٤٧هـ الموافق أول نوفمبر ١٩٢٨م . أنظر / سيد مصطفى سالم . تكوين اليمن الحديث (مرجع سابق) ص (٥٣٥-٥٣٨) (المترجم) .

ولابقاء الوضع الناشيء فى الجنوب على ما هو عليه عمل الإنجليز فى مطلع الثلاثينات وبقوى جديدة على إشعال نار العداوة بين الإمام يحي والملك ابن سعود . ومع صيف ١٩٣١م استؤنفت غارات فرق الإمام على مناطق الحدود العسيرية واستولت على عدد من المناطق الآهلة بالسكان الأمر الذى أدى إلى تعقيد الوضع على الحدود الشمالية لليمن . ولرغبة الإمام يحيى بأن لا يحارب على جهتين فى الشمال والجنوب فقد عرض على الإنجليز استئناف المفاوضات التى توقفت لبعض الوقت فيما سبق ، وفى ديسمبر ١٩٣٣م وصلت إلى صنعاء من عدن بعثة إنجليزية جديدة برئاسة المعتمد السياسى البريطانى فى عدن ب . ريلي وكشرط مسبق لتوقيع الإتفاق البريطانى - اليمنى طالب المندوب السامى بسحب الوحدات العسكرية اليمنية من ٦٤ محلة وقرية تابعة لسلطنة العواذل وثمان قرى تابعة للضالع . وبعد تنفيذ الجانب اليمنى لتلك المطالب وقع محمد راغب بك وب-ريلى فى الحادي عشر من فبراير ١٩٣٤م فى مدينة صنعاء على إتفاقية الصداقة والتعاون المتبادل بين المملكة المتحدة واليمن . *

---

* إكمالاً للفائدة أورد نص الإتفاقية

مادة ١ - يعترف جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند بأستقلال جلالة ملك اليمن حضرة الإمام ومملكته إستقلالاً كاملاً مطلقاً فى جميع الأمور مهما كان نوعها .

مادة ٢ - يسود السلم والصداقة بين الفرقين المتعاقدين الساحبين الذين يتعهدان بالمحافظة على حسن العلاقة بينهما من جميع الوجوه .

مادة ٣ - يؤجل البث فى مسألة الحدود اليمنية إلى أن تتم مفاوضات تجرى بينهما قبل إنتهاء مدة هذه المعاهدة بما يوافق الفريقين المتعاقدين الساميين فيه بصورة ودية وباتفاق كامل بدون إحداث أى منازعة أو مخالفه . إلى أن تتم المفاوضات المشار إليها فى الفقرة السالفة الذكر فالفريقان المتعاقدان الساميان يوافقان على بقاء الوضع القائم بالنسبة للحدود كما هى عليه عند تاريخ توقيع هذه المعاهدة وأن يمنعا بكل ما لديهم من الوسائل أى تعد من قواتهما فى الحدود المذكورة وأى تدخل من أتباعهما أو من جانبهما فى شئون الأهالى القاطنين فى الجانب الآخر من الحدود المذكورة . =

وطبقاً لهذا الإتفاق إعترفت بريطانيا باستقلال اليمن كما التزم الطرفان بدعم العلاقات الودية المتنوعة بينهما وتطوير التعاون الاقتصادى والتجارى . وفى ذات الوقت احتوى الإتفاق على تنازل إستثنائى هام من قبل الإمام يحي - إذ أصبحت المنطقة المختلف عليها من الآن فصاعداً داخله تحت سلطة الإنجليز الإدارية فى عدن على الرغم من كون ذلك لم يتم بالشكل القاطع ونص الإتفاق على الإحتفاظ المؤقت بالحدود الفاصلة السائدة عند بداية المفاوضات فى جنوب

= مادة ٤ - سيعقد الفريقان المتعاهدان الساميان بعد أن تصبح المعاهدة الحالية نافذة المفعول . وبناءً على الموافقة المتبادلة ، ما يلزم من المعاهدات لتنظيم الأمور التجارية والإقتصادية على أساس المبادىء الدولية العامة . المادة (٥-١٠) رعايا الأمور التجارية ١ - رعايا كل من الفريقين المتعاقدين الساميين الذين يرغبون فى التجارة فى أقاليم الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية ويتمتعون بنفس المعاملة التى يتمتع بها رعايا الدولة لأكثر رعاية (٢) كذلك سفن كل من الفريقين المتعاقدين الساميين تتمتع فى موانىء الفريق الآخر بنفس المعاملة التى تتمتع بها سفن الدولة الأكثر رعاية وشحناتها ، وتعامل ركاب تلك السفن فى موانىء بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان فى سفن الدولة الأكثر رعاية هناك ٣ - تنفيذاً لأغراض هذه المادة فإن ما يتعلق بجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند . ١ - كلمة (أقاليم) ينبغى أن يعد معناها مملكة بريطانيا العظمى المتحدة وأيرلندا الشمالية والهند مستعمرات جلالته والبلاد المحمية وجميع البلاد المنتدب عليها من قبل حكومة جلالته فى المملكة المتحدة -ب- ينبغى أن يعد معناها جميع رعايا جلالته أينما سكنو وجميع أهالى البلاد التى تحت حماية جلالته وكذلك جميع الشركات المؤسسة فى أى بلد من بلاد جلالته تعتبر من رعايا جلالته -جـ- كلمة (سفن) ينبغى أن يعد معناها جميع السفن التجارية المسجلة فى أى بلد من بلاد إتحاد الشعوب البريطانية .

مادة ٥ - هذه المعاهدة تكون أساساً لكل الاتفاقيات التى ستعقد بعد ذلك بين الفريقين المتعاهدين الساميين حالياً ومستقبلاً بقصد تقوية الود والصداقة ، ويعهد الفريقان المتعاهدين الساميان بعدم تقديم المساعدة لأى عمليـة ضد الود والصداقة القائمة بينهما أو التستر عليه .

مادة ٦ - يصدق على هذه المعاهدة بأسرع وقت ممكن بعد التوقيع وتتبادل وتألف التصديق فى صنعاء ويعمل بها فى تاريخ تبادل التصديق وتبقى معمولاً بها لمدة أربعين سنه ، وتقرباً لذلك وقع المندوبان المفوضان المشار إليهما امضاءهما على المعاهدة الحاضرة (ويلى عن المملكة المتحدة ومحمد راغب بن رفيق عن جلالة الإمام يحي - هكذا جاء فى المقدمة المترجم) وقد كتبت هذه المعاهدة من نسختين باللغتين الإنجليزية والعربية وإذا أنشأت شكوك فن تفسير شىء فى هذه المواد فالفريقان المتعاهدان الساميان يعتمدان النص العربى . حررت فى صنعاء اليمن فى يوم ٢٢ من شهر شوال سنة ١٣٥٢هـ الموافق ١١ فبراير ١٩٣٤م . أنظر / سيد مصطفى سالم . تكوين اليمن الحديث (مرجع سابق) (المترجم)

شبه الجزيرة العربية وكان من الواجب أن يتم التخطيط النهائى لحدود اليمن عن طريق المفاوضات وفى خلال سريان الإتفاق (٤٠ وسنة) والتزم الطرفان بموجب الإتفاق بعدم دعم أى تحرك فى داخل ممتلكات الطرف الآخر بشكل يعتبر خرقاً لشروط الإتفاق المبرم . (٣٥)

وبتحليلنا للإتفاق يتضح أن الإمام امتنع (وعلى الأقل لمدة ٤٠ سنة) من ادعائه بأراضى الجنوب اليمنى الواقعة تحت سلطة بريطانيا العظمى ووعد بعدم دعم حركة التحرر فى هذه المنطقة الموجهه ضد الطغيان الاستعمارى الإنجليزى .

وهكذا تمكنت بريطانيا من تحقيقالأهداف التى وضعتها لنفسها منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى : شرعية وجودها فى جنوب شبه الجزيرة العربية .

وبعد تسوية الإمام يحي ودياً لعلاقاته مع بريطانيا العظمى ركز اهتمامه على الحدود الشمالية لدولته . منذ ١٩٢٠م توترت العلاقات بين الإمام يحي والأمير ابن سعود على حدود الإمارة العسيرية وعندئذ احتلت القوات السعودية بقيادة الأمير فيصل بن سعود مرتفعات عسير . (٣٦)

ووصلت هذه العلاقات إلى أقصى حد من التوتر بعد ١٩٢٥م عند إستيلاء جيش الإمام يحي على منطقة تهامة التى سبق إحتلالها من قبل الإنجليز بعد الحرب العالمية الأولى والتى سلموها للأمير الإدريسى محمد .

بعد أن قضى الجيش اليمنى على جيش عسير فرّ أمير عسير الإدريسى إلى عدن وأعلن عمه الأمير حسن نفسه حاكماً جديداً على عسير .

ولخوفه من التقدم اللاحق للقوات اليمنية باتجاه شمال تهامة تقدم الأمير حسن بطلب إلى ابن سعود يرجوه فيه مساعدته ، وقام الأخير بتوجيه قواته إلى صبيا وجيزان وبذلك أخذ على نفسه مسألة الدفاع عـن بقايا الإمارة الإدريسيــة .

لقد تأكد إرتباط عسير بأبن سعود من خلال توقيع الأمير حسن للإتفاقية فى مكة فى أكتوبر فى ١٩٢٦م والتى بموجبها اعترف بالوصاية السعودية على

الدولة الإدريسية . إن الأراضى التى اعتبرها الإمام يحي أرضاً يمنية خالصة إنتقلت الآن إلى سيطرة ابن سعود وهكذا اعتبرت إتفاقية مكه إحدى الأسباب التى أدت فيما بعد إلى الأعمال الحربية المباشرة بين الإمام يحي وابن سعود على عسير ونجران . خلال الأعوام ١٩٢٧- ١٩٢٨م حاول ممثلا الإمام والملك ابن سعود حل مسألة عسير عن طريق المفاوضات وطالب الجانب اليمنى باستعادة الأراضى الواقعة تحت الوصاية السعودية فى عسير بينما اعتبر السعوديون الأراضى الممتدة حتى المخاء جزء من عسير لذلك ضغط السعوديون على إستعادة الأدارسة لتهامة اليمن .

ونوقشت خلال المفاوضات مسألة نجران (كانت أراضى هذه المنطقة محتلة من قبل القوات السعودية منذ عام ١٩٢٣م) . علماً بأن كلا الطرفين يعتبر المنطقة تابعة له ، وفى أكتوبر ١٩٣٠م أرغم بن سعود الأمير حسن على توقيع إتفاقية أصبح الأخير بموجبها رئيساً شكلياً للدولة ليس إلا وانتقلت عسير وبشكل مطلق إلى سلطة ابن سعود .إن ادعاءات كلا الملكين على عسير أدت إلى إستمرار توتر الأوضاع على الحدود السعودية اليمنية. إن الإتفاقيات المبرمة بشأن مسائل جزئية محددة كتلك المبرمة فى ديسمبر١٩٣١م والتى بموجبها اعترف ابن سعود بمنطقة جبل العرو الواقع تحت سلطة الإمام يحي ولم تستطع تلك الإتفاقيات استبعاد حالة التوتر السائدة بين الدولتين كما أنها لم تستطع منع الصدام المتوقع بينهما .

وشهدت العلاقات اليمنية السعودية توتراً حاداً فى خريف ١٩٣٢م وعلى الأخص بعد أن قاد الأمير حسن تمرداً ضد السعودية بهدف إستعادة حقه السابق كامير لعسير . وشكلت هذه الإنتفاضة خطراً جاداً بالنسبة لابن سعود الذى أعلن فى خريف نفس العام قيام المملكة العربية السعودية . لقد فشلت الحملتان العسكريتان لابن سعود اللتان أنقذهما إلى جبال عسير ومنطقةابها . ومع ذلك وفى مطلع ١٩٣٢م بدأت القوات السعودية بشن هجوم ناجح جديد ضد

المتمردين وفى فبراير ١٩٣٣م حطمت آخر فرق المتمردين العسكريين وفر الأمير حسن إلى اليمن .

التزم الإمام يحي موقفاً محايداً خلال الحملات العسكرية إلا أنه منح الأمير حسن حق اللجوء كما فرض تسليمه لابن سعود ولم يعترض على النشاط التخريبى للأمير حسن الموجه ضد السعودية والمنطلق من الأراضى اليمنية وبل ساعد على إعداد وتجهيز فرق الأمير حسن لاقتحام أراضى عسير .

ورداً على هذه العمليات أعلن بن سعود إلغاء الإمارة الإدريسية مطلقاً وضم أراضيها إلى المملكة العربية السعودية . وخلال المفاوضات السعودية اليمنية التى جرت فى ١٩٣٢م وبداية ١٩٣٣م أصر الإمام يحي على حقوقه فيما يتعلق بنجران وطالب بإعادة قيام الإمارة الإدريسية (٣٧) وسرعان ما انقطعت المفاوضات وبعد اختراق القوات اليمنية للحدود السعودية - اليمنية أكثر من مرة تمكنت هذه القوات فى خريف ١٩٣٣م من الإستيلاء على عدد من مناطق نجران الآهلة بالسكان .

إزداد التوتر أكثر على الحدود بين الدولتين بعد إبرام الإتفاقية اليمنية - الإنجليزية فى فبراير ١٩٣٤م وفى فبراير ١٩٣٤م تم اللقاء السعودى اليمنى كمحاولة أخيرة لحل الخلافات بالطرق السليمة .

أعلن ابن سعود الحرب على الإمام يحي فى ٥ أبريل ، وأمر قواته بأقتحام الأراضى اليمنية لأنه لم يستلم أى رد من الجانب اليمنى على طلبه بسحب القوات اليمنية من نجران.

احتل القطاع الأول لجيش ابن سعود بقيادة الأمير / فيصل منطقة تهامة وبعد ثلاثة أسابيع أصبح على مقربة من مدينة الحديدة أما القطاع الثانى بقيادة الأمير / سعود قضى على مقاومة الأمير / أحمد فى نجران ووصل مدينة صعدة (٣٨) عمليا تم القضاء على مقاومة اليمنيين فى كلا قطاعى الجبهه .

فُسرت هزيمة الجيش اليمنى فى الحرب مع السعودية بالدرجة الأولى فى كون الجيش اليمنى كان عبارة عن فرق قبلية مفككة كما أنه لم يكن مدرباً وكان ردىء التسليح ولذلك لم يستطع الصمود أمام جيش العربية السعودية والمزود بأحدث الأسلحة ووسائل النقل والإتصالات .

إن تحديث الجيش السعودى أصبح ممكناً بعد حصول شركة النفط الأمريكية إمتياز طويل المدى٤٩ (استاند // وأويل اف كاليفورنيا /) من إبن سعود على إمتياز طويل المدى للتنقيب على النفط فى الساحل الفارسى * إذ قدمت الشركة لابن سعود لغرض تسليح جيشه وعلى الأخص تزويده بالناقلات العسكرية الأمريكية والرشاشات قرضاً بما يساوى ٣٠ ألف جنيه استرلينى . (٣٩) بينما وجد الجانب اليمنى الذى لم يحصل على المساعدات التى وعدت بها إيطاليا جيشه أضعف وأقل مقدرة حربية عن الجيش السعودى . ومن الأمور التى وإن كانت قليلة الأهمية إلا أنها كواقعة حدثت هو موقف أبناء تهامة الذين يفعل عدائهم لجيش الإمام يحي لم يعيقوا تقدم جيش الأمير فيصل نحو جنوب تهامة وإحتلال الحديدة .

بينما احتل الأمير سعود الابن الثانى لابن سعود أراضى أقل فى الشمال من منطقة نجران وفسر ذلك بأن السكان اليمنيين فى المناطق الزيدية التى مر بها الجيش دعمت الإمام وقاومت السعوديين .

وحاولت كل من الدولتين الإمبرياليتان بريطانيا وإيطاليا استغلال الصدام الحربى بين الدولتين العربيتين المستقلتين والإستفادة منه لخدمة مصالحهما فى البحر الأحمر .

وبعد إحتلال القوات السعودية للحديدة سرعان ماظهرت السفن الحربية الإنجليزية والفرنسية والإيطالية فى الميناء أعلنت حكومة إيطاليا دعمها لليمن

---

* هكذا وردت فى النص الروسي فقلناها على ما هي .

أما بريطانيا التى كانت واقفة رسمياً على الحياد ، أدارت فى ذات الوقت مفاوضات مع السعوديين حول توقف تقدمهم اللاحق فى الأراضى اليمنية إذ كانت السلطات الإستعمارية الانجليزية تأمل أن تحقق بعض المكاسب من قيامها بدور المحكم فى التزاع ، فى ظرف كانت فيه السياسة الخارجية شديدة التوتر ، أوقف ابن سعود تقدم قواته ، مفترضاً أن الأراضى اليمنية التى سبق إحتلالها كافية للضغط على الإمام يحي ليبدأ معه المفاوضات . وبدأت فى مدينة الطائف - المملكة العربية السعودية - المفاوضات السعودية اليمنية وذلك فى ١٨ مايو ١٩٣٤ ، وبوساطة المجلس الإسلامى الأعلى ، والتى انتهت فى ٢٠ مايو بالتوقيع على إتفاقية الصداقة الإسلامية والأخوة العربية .

أعلن الإتفاق نهاية الحرب وإقامة علاقات سلمية بين الدولتين وإعتراف كل طرف بأستقلال وسيادة الطرف الآخر وأعادت العربية السعودية إلى اليمن الأراضى التى احتلتها إبان الحرب كما أعار الإتفاق إهتماماً خاصاً لتعاون الطرفين فى كشف العناصر المعادية لنظاميها السائدين . حددت الرسائل المتبادلة الملحقة بالإتفاق شروط تسليم الأدارسة اللاجئين فى اليمن إلى السعودية وجلاء القوات السعودية من تهامة . (٤٠) .

فى فبراير ١٩٣٦م أضيف إلى إتفاقية الطائف ملحقان حددت حدذا الدولتين رسمياً وبموجب هاتين الوثيقتين أيضاً احتفظت السعودية بجيزان وتقاسمت نجران مع اليمن .

المملكة اليمنية قبيل الحرب العالمية الثانية.

١٩٣٥-١٩٣٩

في منتصف الثلاثينات إتسمت الحياة السياسية الداخلية للدولة اليمنية بهدوء نسبي . أخمد الإمام تمرد القبائل في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من البلاد – خولان وصرواح ومارب وسفيان وجبل برط . [٤١]

كما عاد الهدوء إلى حدود اليمن الشمالية والجنوبية بعد التوقيع على إتفاقية السلام مع السلطات الإنجليزية في عدن ومع السعودية ، وتأكد الإستقرار النسبي لنظام الإمام من خلال جولة الأمير أحمد في البلاد ، وذلك بمناسبة إعلانه في عام ١٩٣٧م ولياً للعهد .

عرف يمن الإمامة منذ نيل الإستقلال وحتى منتصف الثلاثينات بعد التطور كنظام إقتصادي – إجتماعي وديني – حقوقي وسياسي . شكل فلاحوا وقبائل المناطق الزيدية ، الذين استفادوا من إمتيازات ضرائبية معينة ، الدعامة الرئيسية للنظام في الريف وكما دعم النظام أيضاً التجار اليمنيون الذين حصلوا على عدد من الإمتيازات لممارسة التجارة كما دعم النظام أغلب الإقطاعيين الذين دافعوا عن إستقلال وسيادة البلاد .

إن الإمامة كنظام قامت بدور إيجابي في تكوين الدولة اليمنية والإمام كرئيس ديني وزمني تمتع بنفوذ هائل في أوساط السكان اليمنيين . إكتملت في أواسط الثلاثينات وبنجاح عمليات سياسية مثل توحيد الأراضي اليمنية في دولة واحدة والنضال من أجل الإستقلال الوطني والسيادة ونشر السلام والإستقرار بدأت تظهر في البلاد بشكل قوى التناقضات الطبقية وتكشفت الجوانب الرجعية لنشاطات الإمام في مختلف مناحي الحياة الإجتماعية والثقافية والسياسية ، وساعد على سقوط هيبة سياسة حكومته الإنعزالية فتحولت السياسة الإنعزالية من عامل للحفاظ على الإستقلال الوطني وسيادة البلاد في

العشرينات إلى عقبة فى طريق تطور المجتمع اليمنى .

بدأت تظهر بوضوح ظواهر الركود والكساد فى إقتصاد البلاد فى هذه الفترة ففى الإنتاج الصناعى إنعدمت المشاريع الحديثة ولم تُجرِ أية محاولة لإنشائها وانقرضت تدريجياً قطاعات الإنتاج الحرفية المهنية التقليدية ، ورغم أن الإنتاج الزراعى كان يلبى حاجة السكان من السلع الغذائية ، إلا أن الجمود كلن يسود هذا القطاع والتجارة وحدها نالت حظاً من التطور النسبى ، حيث بدأت تسهم فى الدورة التجارية لا المدنية وحدها بل والمناطق الريفية أيضاً .

لقد أدت السياسة الإنعزالية المذكورة سلفاً إلى تعميق الكساد فى المجال الإقتصادى وبقاء العلاقات الإقتصادية العتيقة فى المدينة والريف كما ساعدت على الإحتفاظ بالطبيعة البدائية للإقتصاد وأعاقت نمو وسائل الإتصالات الحديثة والطرقات والنظام النقدى وغيره .

وحدث بعض التغيرات فى العلاقات الإجتماعية السياسية فأصبحت سلطة الإمام أكثر استبدادية وكان ذلك على حساب الحد من سلطة مشايخ القبائل .

وكلما توطدت سلطة الإمام جرت تدريجياً عملية تشكيل وإنفراد فئة الإقطاعيين الحاكمة التى تكونت من الأشخاص المقربين من الإمام والمنتمين والمنتسبين إلى السادة الزيود ، ودخل ضمن هذه الفئة بعض الإقطاعيين الذين اشتغلوا مع الإمام بالأعمال التجارية لا سيما تجارة الإستيراد والتصدير الكثيرة الربح ، وبمرور الزمن احتكرت هذه الفئة نهائياً التجارة الخارجية وكونت القسم الأكثر تأثيراً ضمن الصفوة الحاكمة .

إن تعزيز الوضع السياسى والإقتصادى للأقلية الإقطاعية أدى إلى استقطاب فى المجتمع اليمنى وتكونت مجموعـــة صغيرة من السكان تركزت فى أيديها السلطـــة الإقتصاديـــة والسياسية .

إن السياسة الداخلية للإمام يحي التى لقيت دعم أوسع فئات السكان فى

العشر سنوات الأولى من تكون الدولة اليمنية المستقلة أثارت فى أواسط الثلاثينات . الإنتقاد وعدم الرضاء وفيما بعد العداء الواضح . لقد عبرت عن عدم رضاها العناصر الإقطاعية التى لم تكن ضمن الفئة الإقطاعية الحاكمة والتى أبعدت عن أكثر مصادر الربح والإثراء . إن أول من عبر عن عدم الرضاء إقطاعيوا المناطق الشافعية الذين كانوا فيما مضى من أنصار الإمام يحي فى صراعه ضد الأتراك لحرمانهم من حقوق كثيرة ومن الإمتيازات الإقتصادية - السياسية . كما تعرضوا للتمييز فى ميدان الثقافة والدين كما أظهر التجار اليمنيون عدم رضاهم أيضاً ولم يقتصر ذلك على التجار الصغار والمتوسطين ولكنّه شمل أيضاً التجار الكبار الذين وجدوا أنفسهم مبعدين عن التجارة الخارجية ذات الربحية الكبيرة .

وفى الحقيقة فقد كانت البرجوازية التجارية اليمنية عموماً ضعيفة ولم تمثل انذاك قوة إجتماعية محددة . كما أن السخط شمل مشايخ القبائل أيضاً كونهم الآن أصبحوا مرغمين على الخضوع لموظفى الإمام ولأوامر الإمام كرئيس للسلطة المركزية وإن هزيمة قوات الإمام فى الحرب السعودية اليمنية ١٩٣٤م بينت ضعف الدولة اليمنية وأدت إلى سخط قطاعات واسعة هى السكان بينما اعتبر اليمنيون الإتفاق المبرم مع بريطانيا والذى بموجبه اعترف الإمام باحتلال بريطانيا ولمدة أربعين عاماً لعدن والجنوب اليمنى تنازل غير متوقع من قبل الإمام (٤٢) .

وكنتيجة للسخط المتنامى فى البلاد تكونت فى بداية الثلاثينات فى الكثير من المدن اليمنية فى صنعاء وتعز وذمار واب وذبحان أولى حلقات المعارضة . (٤٣)

وانضم إلى هذه الحلقات أنصار الاصلاح الطامحين إلى إخراج البلاد من حالة التخلف والنكسات الخارجية .

لقد شكلت القاعدة الإجتماعية للمعارضين الأوائل من فئة المثقفين القليلة

العدد فى الأوساط الدينية ، ومن الفئات الأدنى للطبقة الإقطاعية سواء منها الزيدية أو الشافعية وارتبطت بهذه القوى البرجوازية التجارية الناشئة وعلى الأخص الشافعية منها والتى تضررت مصالحها من جراء سياسة الإمام .

لقد تأثر أعضاء المعارضة بشدة بأفكار المصلحين المسلمين والعرب فى القرن التاسع عشر والعشرين مثل الكواكبى والأفغانى ومحمد عبده وجرجى زيدان وشكيب أرسلان وغيرهم . (٤٤) فقد لقيت ندآتهم لتحديث حياة المجتمع الإسلامى والقضاء على الحكم الإستبدادى وإقامة أجهزة السلطة الممثلة للشعب وإجراء الإصلاحات الإقتصادية وغيرها صدى فى أوساط الرعيل الأول لحركة المعارضة اليمنية . لقد شكلت أفكار المصلحين العرب وعلى مدى طويل من الزمن الأساسى الفكرى لحركة المعارضة فى اليمن .

من أوائل المناصرين اليمنيين لحركة المصلحين العرب رجال دين يمنيين مشهورين : محمد المحلوى وحسن الدعيس واللذان كانا أول من تعرضا بالنقد العلنى للمبادىء الأساسية للإمامة .

وفى ١٩٣٥م أنشأ أحمد المطاوع وينتمى إلى إحدى أسر السادة الفقيرة فى صنعاء منظمة سرية / هيئة النضال (٤٥) وسيراً على أثره أنشئت المنظمات السرية فى المدن اليمنية الأخرى .

ومنذ ١٩٣٦م ظهر عدد من الإتحادات الأدبية والثقافية نظمتها أوساط حركة المعارضة . ففى صنعاء / الجمعية الأدبية / وفى مدينة التربة / جمعية محبي الأدب / التى أنشأها خريج جامعة الأزهر أحمد محمد نعمان . (٤٦)

إن الغالبية العظمى من هذه الإتحادات لم تدم أكثر من سنتين ، فالبعض من هذه الإتحادات حل نفسه والبعض الآخر حُلَّ وألقى بمنظميها فى السجون أو أعدموا .

إن الحالة المتوترة التى عاشتها البلاد فى النصف الثانى من الثلاثينات

أجبرت الإمام يحي إلى إتخاذ عدد من التحولات الإقتصادية .

ومنذ النصف الثانى للثلاثينات ضعفت إلى حد ما حالة العزلة السياسية للبلاد ، عندما أقيمت العلاقات الدبلوماسية مع الكثير من البلدان العربية وبلدان غرب أوربا ، وعمل فى اليمن وبدعوة منها متخصصون من البلاد العربية أساتذة ومهنيون وأطباء .

وابتداءً من ١٩٣٦م توجهت مجموعة قليلة من الشباب اليمنى فى بعثات تعليمية إلى البلدان العربية (مصر ،العراق ، لبنان) للدراسة فى مجال العلوم الإنسانية والعسكرية . (٤٧)

وعاصر هؤلاء الشباب الأحداث السياسية الجبارة التى شهدتها البلدان العربية فى أواخر الثلاثينات وشاهدوا الفرق الهائل بين الحياة السياسية الإجتماعية فى هذه البلدان وبلادهم وعاد هؤلاء الشباب الحاصلون على تعليمهم فى الخارج إلى وطنهم تحذوهم الرغبة فى إخراج اليمن من تخلف القرون الوسطى .

إن إنحسار حالة التوتر السياسى فى البلاد الناتج عن الإجراءات التى إتخذتها الحكومة اليمنية فى مجالات الحياة الإجتماعية والسياسية مكنت الشاعر اليمنى المعروف محمد محمود الزبيرى والأديب الخالدى - من تشكيل جمعية تنوير ثقافية علنية (جمعية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر) (٤٨) ولنشر أفكارهم استخدم أعضاء هذه الجمعية أول مجلة يمنية تصدر فى صنعاء فى ذلك الحين مجلة (الحكمة اليمانية) والتى كان يرأسها أحمد عبد الوهاب الوريث وإلى جانب المطالب الإقتصادية استعرضت أوساط المعارضة القضايا السياسية فى البلاد .

وعلى صفحات مجلة (الحكمة اليمانية) نوقشت وبشكل حذر مسائل وقضايا مثل تاريخ ظهور الدولة وأشكال الحكم الدستورى كما تعرضت بعض

المقالات لتحليل دساتير البلدان الإسلامية - وبحثت القضايا المتعلقة بضرورة الإصلاحات التى تحد من السلطة المطلقة للملك وإقرار الدستور وإقامة (سلطة الشعب) فى البلاد أى أن يعين فى المناصب الحكومية أشخاص من خارج طائفة السادة الزيود التى تمتعت بامتيازات خاصة . (٤٩)

ظل المعارضون مقتنعين بالنظام الملكى وكانوا يظنون أن بإمكانهم إقناع الإمام يحي وولى عهده الأمير / أحمد بضرورة إجراء الإصلاحات كما علق رجال المعارضة آمالهم على الأمير / محمد البدر ابن ولى العهد الأمير أحمد الذى كان معلمه ومربيه فى ذلك الحين أحمد محمد نعمان الذى كان قد اشتهر فى ذلك الوقت كقائد لحركة المعارضة ، ومع ذلك فإن النشاط الفعال لأوساط المعارضين فى اليمن لم يستمر طويلاً ففى بداية الحرب العالمية الثانية حل الإمام مختلف الجمعيات الثقافية السياسية وأغلق مجلة (الحكمة اليمانية) وتعرض أعضاؤها للإضطهاد والعسف .

أشتعل فى السنوات السابقة للحرب العالمية الثانية الصراع مجدداً وبقوة بين الأوساط الإمبريالية الإيطالية والإنجليزية لبسط وتوسيع نفوذهما فى جنوب البحر الأحمر بما فى ذلك اليمن .

وتنفيذاً لسياسة المناورة التى التزمها الإمام يحي إزاء الدولتين الإستعماريتين فقد إمتنع إبان الحرب الإيطالية - الأثيوبية ١٩٣٥ - ١٩٣٦م من تأجير العمال لإيطاليا لشق الطرق الحربية و لم يسمح بنقل المصابين الإيطاليين من أثيوبيا عبر الأراضى اليمنية . وفى بيان الإمام بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٣٥م أعلن بأن اليمن كان وسيبقى دولة محايدة وبأنه لن يرسل إلي الجانب الإيطالى وحتى برصاصة واحدة أو رجل واحد . (٥٠)

بعد إحتلال أثيوبيا حاولت الحكومة الفاشية الإيطالية تعزيز موقعها فى الشاطىء الأسيوى للبحر الأحمر . ولتحقيق هذه الأغراض وبمناسبة إنتهاء سريان مضمون الإتفاقية اليمنية الإيطالية لعام ١٩٢٦م وصل إلى صنعاء حاكم أرتيريا

الإيطالى جاسبارينى وفى ٤ سبتمبر ١٩٣٧م تم التوقيع على الإتفاقية الإيطالية اليمنية الجديدة التى أكدت على (الصداقة والتعاون بين الدولتين) . (٥١)

لم تتمكن إيطاليا من الحصول على السماح لها من الجانب اليمنى ببناء المخازن العسكرية على أراضيه ولكن ووفقاً لشروط الإتفاق الموقع عليه توجه إلى اليمن الأطباء والخبراء الإيطاليين .

إستمرت العلاقات متوترة بين اليمن وبريطانيا على الرغم من إتفاقية ١٩٣٤م إذ أن بريطانيا واصلت سياسة إحتلال الأراضى فأحتلت إنجلترا فى أواخر الثلاثينات واحة شبوه الواقعة على الحدود بين اليمن وحضرموت الآهلة بقبائل مستقلة . وعن طريق الرشوة تمكن الإنجليز من إبرام إتفاقية مع شيخ قبيلة الصيعر الواقعة فى أطراف شبوة. واعترض الإم ام على نشاط بريطانيا هذا ورداً على مذكرة الحكومة اليمنية المبعوثة إلى لندن وصل رلى صنعاء فى يناير ١٩٣٦م الممثل العسكرى البريطانى الذى طالب بسحب القوات اليمنية من شبوة معلناً بأن الواحة تدخل ضمن محمية عدن الشرقية ويملكها السلطان الكنيرى الذى يرتبط مع إنجلترا باتفاقية حماية .

ولم يتمكن الإنجليز من التوصل إلي رتفاقية لسحب القوات اليمنية من شبوه ولذلك هبط فيها المظليون - واحتلوها . (٥٢)

اتخذت بريطانيا عدداً من الإجراءات مستهدفة إضعاف نفوذ إيطاليا فى جنوب الجزيرة العربية وبعد تبادل المذكرات أكد كلا الطرفين عزمهما على احترام

---

* صدر العدد الأول من الحكمة فى ذى القعدة ١٣٥٧هـ الموافق ديسمبر ١٩٣٨م وتوقفت الحكمة عن الصدور فى صفر ١٣٦٠هـ وبعد أن صدرت ثمانية وعشرون عدداً .

أنظر :< محمد عبد الملك الصحافة اليمنية . نشأتها وتطورها . . صـــ ٤٢ - ٥٣ : مرجع سابق

(المترجم)

الوضع الراهن فى حوض البحر الأبيض المتوسط ويسرى مفعول هذه الإتفاقية على منطقة البحر الأحمر الأمر الذى يتفق ومصالح بريطانيا بالدرجة الأولى .

فى ابريل ١٩٣٨م تم التوقيع على إتفاقية إيطالية - إنجليزية جديدة والتى بموجبها التزمت الدولتان بالمحافظة على الوضع القانونى فى جميع الشواطىء العربية وكذا الإمتناع عن المحاولات المباشرة أو غير المباشرة لتوسيع مواقع أى منهما فى شبه الجزيرة العربية .

وبكلمات أريك ماكرو أنهت هذه الإتفاقية آخر محاولات إيطاليا لجعل أطراف الجزيرة جزء من امبراطوريتها . (٥٣)

وكثفت ألمانيا الهتلرية من نشاطها فى اليمن حيث شغلت واحداً من المواقع الأولى فى التجارة الخارجية لليمن فى سنوات ما قبل الحرب ، وكما اتضح فيما بعد تغلغلت الاستخبارات الفاشية فى البلاد بهدف تعزيز نفوذ المانيا فى اليمن تحت غطاء رجال الأعمال وممثلى الشركات الألمانية فى اليمن .

أدرك الإمام يحي عدم جدية سياسة المناورة بين بريطانيا وإيطاليا فغير من سياسته الخارجية وعمل على توسيع إتصالاته مع الدول العربية وبعض الدول الأوربية وذلك فى الظروف المعقدة قبيل الحرب العالمية الثانية ففى إبريل ١٩٣٦م تم التوقيع على إتفاقية صداقه وتجاره مع فرنسا ، وفى نوفمبر من نفس العام وقع على إتفاقية صداقه مماثلة مع بلجيكا . (٥٤)

إنضمت اليمن إلى المعاهدة العراقية - السعودية (معاهدة الصداقة والأخوة العربية) المبرمة فى بغداد - أبريل ١٩٣٦م وذلك فى أبريل ١٩٣٧م وتنص هذه المعاهدة على التزام أعضائها بحل الخلافات بين أطراف النزاع بالطرق السلمية وحدها وتقديم المساعدة لبعضهم البعض فيما يتعلق بحل خلافاتهما سلمياً مع الطرف الثالث ، التشاور إبان الصدامات الحربية لأى منهما مع طرف ثالث وفى حالة انتشار الفوضى الداخلية التزم أطراف هذا الإتفاق بمعاونة بعضهم البعض

فى إخمادها وكذا الإمتناع عن مساعدة (المتمردين) .

إن هذا الإتفاق يعتبر محاولة جديدة للبلدان العربية لبعث ميول الوحدة العربية ، وفى نفس الوقت كان هذا الإتفاق إتحاداً بين الأوساط الحاكمة فى هذه البلدان وموجهاً ضد الحركة الثورية المناهضة .

إن إبرام هذه الإتفاقية ساعد على توسيع علاقة اليمن مع العراق وبدأت بعثة الخبراء الزراعيين العراقيين تمارس نشاطها فى اليمن ، وفى ١٩٣٦م توجه إلى العراق للدراسة مجموعه من الطلاب اليمنيين ، وفى ١٩٤٠م وصلت إلى اليمن للعمل فى الجيش اليمنى مجموعه من الخبراء العسكريين العراقيين .

وتوسعت علاقات اليمن أيضاً مع مصر ولبنان ، وفى ١٩٣٦م وصلت إلى صنعاء البعثة المصرية المكونه من الخبراء الفنيين ، بينما افتتح فى العاصمة مستشفى جديداً . واستدعى للعمل فى المدارس اليمنية مدرسون عرب ، وفى أواخر الثلاثينات شاركت اليمن مشاركة نشيطة فى اللقاءات العربية والإسلامية ففى أكتوبر ١٩٣٨م وقفت اليمن فى المؤتمر الإسلامى المنعقد فى القاهرة مع غيرها من البلدان العربية ضد وعد بلفور والسياسة البريطانية فى فلسطين . (٥٦)

وفى فبراير ١٩٣٩م شارك الوفد اليمنى فى مؤتمر لندن للقضية الفلسطينية وفى نفس العام حضر ممثلوا اليمن مؤتمر القاهرة الذى بحث قضية الوحدة العربية واستمرت فى التوسع علاقات الصداقة بين اليمن والإتحاد السوفيتى بعد إبرام إتفاقية عام ١٩٢٨م .

وفى ديسمبر ١٩٣٨م بعث الإمام يحي بمذكرة إلى قوميسار الشعب للعلاقات الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية تضمنت دعوة الإمام لتجديد إتفاقية الصداقة والتجارة بين البلدين لعشر سنوات أخرى ، وفى يناير ١٩٣٩م أعلنت الحكومة السوفياتيه فى مذكرتها الجوابية عن قبولها لطلب الإمام يحي وبذلك تجدد سريان مفعول الإتفاقية للعشر السنوات التالية . (٥٧)

الفصل الثانى

اليمن الجنوبى

فى

فترة ما بين الحربين العالميتين

إكتمل التوسع الإنجليزى فى اليمن الجنوبى الذى ابتدأ عام ١٨٣٩م باحتلال عدن بتكوين محمية عدن فى أوائل القرن العشرين . وفى ٩ مارس ١٩١٤م تم التوقيع على إتفاقية تخطيط الحدود بين الممتلكات البريطانية والتركية فى اليمن ، وكانت تركيا قد إحتلت اليمن الشمالى عام ١٨٧٢م وهكذا قسمت اليمن بصورة إصطناعية إلى قسمين - الشمال والجنوب .

إبان الحرب العالمية الأولى إحتل الأتراك إمارة لحج الواقعة تحت الوصاية البريطانية وحاولوا الإستيلاء على عدن . ولكن ونتيجة لهزيمتها فى الحرب العالمية الأولى اضطرت تركيا إلى مغادرة الأراضى اليمنية والإنسحاب من لحج ، أى أن الأتراك توقفوا من الإستمرار كمنافسين للمستعمرين الإنجليز فى جنوب شبه الجزيرة العربية ، إلا أنه فى ذات الوقت برز منافس جديد للإنجليز - الإمام اليمنى . ونتيجة للحر ب العالمية الأولى وحصول اليمن الشمالى على استقلاله السياسى برز كقوة مستقلة تحاول الوقوف ضد المستعمرين الإنجليز الذين عززوا بإستمرار مواقعهم فى اليمن الجنوبى . وأعلن الإمام يحي غير مرة عدم اعترافه بالسيطرة الإنجليزية على عدن ومحمياتها .

وكما كان الحال سابقاً برزت أمام لندن مسألة الحفاظ على الطرق المؤدية إلى الهند ، الأمر الذى حدد الأهمية الاستراتيجية لعدن . وبالقرب من جزيرة بريم اتخذت المحطة التجارية موقعها لتزويد السفن المتوجهة عبر ميناء عدن بالوقود ، ولم يكن الميناء نفسه قليل الأهمية بالنسبة للإنجليز لتعزيز مواقعها فى الجنوب اليمنى ، كان لابد للقوات الإستعمارية الانجليزية من تسوية علاقاتها

وقبل كل شىء مع إمام اليمن ، إلا أن الإمام لم يرفض الإعتراف بشرعية السيطرة الإنجليزية على جنوب اليمن بل أنه فور انتهاء الحرب العالمية الأولى انتزع من محمياتها أربعة مناطق : العامرى والصبيحة ويافع العليا والعواذل . أرسلت الحكومة البريطانية عدة بعثات إلى الشمال اليمنى بهدف الحصول من الإمام على إعتراف بالحدود السابقة لليمن الشمالى مع محميات عدن إلا أن هذه البعثات إنتهت بالفشل .

وحيث أن الإمام لم يمض فى تسوية الخلافات سلمياً إنتقل الإنجليز إلى ممارسة الوسائل القصوى : فى البداية شجعوا الإنتفاضات فى الجزء الغربى من اليمن وفيما بعد أقدموا على الإعتـــــداء الواضح بقصفهم المدن والقرى اليمنية . (١)

فى يناير ١٩٣٤م أصبح الإمام مضطراً لسحب قواته من مناطق إمارات الجنوب اليمنى ، وتلك المناطق التى حررها بعد الحرب العالمية الأولى والتوقيع على إتفاقية (الصداقة والتعاون) في ١١ فبراير ، تلك الإتفاقية التى تقضى بالحفاظ على الحالة الراهنة للحدود الجنوبية اليمنية حتى تحل هذه المسألة عن طريق مفاوضات إضافية "؟" وتركزت السياسة الإنجليزية فى جنوب اليمن أساساً على توسيع وتعزيز تجارتها وقاعدتها البحرية فى عدن والحفاظ على أمن ميناً عدن ، أما مناطق المحميات الداخلية فلم تشكل من وجهة نظرهم قيمة كبيرة ولذلك لم ينفذ المستعمرون فى البلاد أى مشروع للأستخراج وإستغلال ثرواتها الطبيعية .

ولاهتمام السلطات الإستعمارية البريطانية بمصالحها الخاصة فأنها لم تعر أى إهتمام لمتطلبات التطور الإقتصادى والإجتماعى لجنوب اليمن . بدأت العلاقات الرأسمالية فى عدن وحدها تشق الطريق لنفسها تدريجياً الا أن دورها فى الحياه الإقتصادية للمناطق الداخلية كان ضئيلاً. ولعب القطاع التقليدى الدور الحاسم فى الزراعه فى الجنوب اليمنى حيث أدير العمل بالوسائل التقليدية الموروثة عن

قدماء فلاحى جنوب شرق العربية ، وشمل هذا القطاع صغار الملاك والفلاحين المعدمين الذين أستأجروا قطعه الأرض من كبار الملاك ، وذهب كل المحصول تقريباً لتلبية الحاجات الشخصية للفلاحين وأسرهم . لقد تركزت زراعه القطاع التقليدى على إنتاج المواد الغذائية وبالدرجه الأولى الحبوب . أن فقر الفلاحين الشديد وتبعثر مزارعهم وإنعدام المعرفة الحديثة لديهم جعل من غير الممكن استخدام التكنيك الجديد والمخصبات فى هذا القطاع التقليدى .

أن الإنتاج الزراعى ذو الطابع السلعى كان لا يزال فى مرحلة النشؤ. شجعت السلطات الإستعمارية على التوسع فى تموين عـدن بالمحاصيل القابلـة للتلـف (الخضراوات و الفواكهه) من المناطق الداخلية للبلاد وأما الحبوب وغيرها من المواد الغذائية استوردتها من الخارج . كانت المدينة مرتبطة بالخارج أكثر منها بالمناطق الداخلية للبلاد ، وبشكل عامٍ كانت مختلف مناطق الجنوب اليمنى ضعيفة الإرتباط فيما بينها ولم تكن البلاد كلا أقتصادياً واحداً بسوق اقتصادية مشتركة مكتملة .

أن التحليل العميق للتركيب الإجتماعى لمجتمع الجنوب اليمنى للفترة – موضوع الدراسة – نجده فى أعمال الباحث السوفيتى ف.ف.نا ومكين (٤). حيث يشير إلى أن مجتمع الجنوب اليمنى كان مجتمعاً قبلياً بالدرجة الأولى ، أكثر من ١٠٪ من القبائل مارست حياة الترحل بينما أعتبر الأخرون أشبه بالبدو الرحل وحضريين .

أن خصائص مجتمع الجنوب اليمنى الذى تميزه عن الكثير من البلدان العربية تكمن فى وجود نظام هرمى لجماعات مغلقة تذكرنا بالطوائف . يقف السادة فى قمة هذه النسق – وكما يسمونهم أحفاد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) – أى القمة الدينية ويليهم الإستقراطية القبلية الدينية – المشايخ . ويأتى بعد هاتين المجموعتين أبناء القبيلة (الحضريين أو الرحل) (القبيلى) وهم يتمتعون بكل الحقوق بما فيها حمل الأسلحة . تأتى فى المرتبة الثاني مختلف

المجموعات التابعه غيـــر القبلية فى المدن أو الريف ، وهـــم التجار والحرفيون .. الخ .

وتميزت حضرموت بتركيبها الإجتماعى الخاص ، حيث وجدت فئة إجتماعية تتكون من الحاطبين والسقايين ولم يتمتع هؤلاء بحق التعليم وحمل السلاح والزواج من القبائل. كما وجدت فى حضرموت أيضاً مجموعة أخرى (الصبيان) والتى ضمت أساساً العناوين والعمال غير المهرة .

وتقف فى أدنى درجات سُلَّمْ المجتمع تلك المجموعات التى تذكرنا من حيث أوضاعها بالمنبوذين الهنود ، وهؤلاء هم الأخدام الذين يجمعون النفايات والموسيقيين والراقصين. وفى حضرموت يقوم الأحجور بدور مشابه، وهم من سكان وادى حجر ذوى البشرة السوداء وهناك أيضاً المجموعه الأكثر تدنياً - تتكون من العبيد السود .

وتنتمى إلى الشرائح الحاكمة المستغلة الإقطاعيون (السلاطين والأمراء ، المشايخ وزعماء القبيلة) وزعماء القبيلة (المشايخ والمقادمة والزعماء) الإستقراطية الدينية (السادة والمشايخ) والإقطاعيين ملاك الأراضى القاطنين فى المدن من ربع الأرض .

بدأت تتكون فى مدينة عدن وكما سبق الإشارة العلاقات الرأسمالية ، وبدأت بذلك نشأه الطبقة العاملة والبرجوازية المحلية وعلى الأخص الكمبرا دورية ونهضت البرجوازية الإنجليزية بدور الطبقة الإستغلالية الأساسية وهذه العملية لاتزال فى بدايتها وفى الفترة موضوع البحث فى المناطق الأخرى للجنوب اليمنى كان العاملون بالاجر - عمال الورشات الصغيرة والحرفيين وكذا العمال الزراعيين (٥) ومن الناحية الدينية - سكان الجنوب اليمنى شوافع سنيون ، بينما ينتمى إلى المذهب الزيدى غالبية سكان اليمن الشمالى . أن حاكم هذه المسألة ليست فقط ذات أهمية دينية بل أن لها دلالة سياسية خطيرة . تطلع المستعمرين الإنجليز بمختلف الوسائل إلى أضعاف السلطة المركزية فى

اليمن فحاولوا إثبات اليمن – إمام الزيدية ، ولذلك فأنه لا يمكن أن يدعى قيادة الجزء الجنوبى من البلاد بسكانه الشوافع . أراد المستعمرون تسعير الخلافات الدينية وإضعاف طموح سكان عدن والمحميات العدنية فى الإتحاد مع اليمن الشمالية وتعزيز مواقعهم فى الجنوب اليمنى .

أن عدن التى أعتبرتها بريطانيا حارساً رئسياً على مداخل الهند أستمرت صورياً وحتى ١٩٣٢م تدخل فى نطاق رئاسة بومباى الا أنه ومنذ عام ١٩٣٢م أصبحت تشكل ولاية مستقلة ولكن وكما هو الحال فى الماضى بقيت خاضعة للحاكم الإنجليزى العام للهند (٦) .

تفسر هذه التغيرات فى النظام الإدارى لعدن تزايد أهمية موقع عدن الإستراتيجى فى الثلاثينات ، اذا صبحت عدن قاعدة حربية فى صراع الإنجليز ضد إمام اليمن الشمالي ، كما أنه بحلول النفط محل الفحم كوقود للسفن ألت محطة الوقود الكائنة فى بريم الى التدهور ، وأنشئى فى عدن مستودعات لتزويد السفن بالنقط وأستمر دور عدن كميناء فى النمو وتجاوز نطاق دور حارس مداخل الهند أما فيما يتعلق بمواقع بريطانيا فى إمارات الجنوب السمنى فقد كانت بحاجة أكبر الى التعزيز . لقد أظهرت الحرب العالمية الأولى وبشكل قاطع لحكام الجنوب أن أتفاقياً تهم المبرمة مع بريطانيا حول الحماية لم تمنع الأتراك من إحتلال أماراتهم . وقد أضعفت الثقة بهم بصورة خاصة إحتلال الأتراك فى بداية الحرب العالمية الأولى سلطنة لحج التى تقوم بالدور الرئيسى فى الجزء الغربى للجنوب اليمنى لقد أمتد هذا الإحتلال حتى نهاية الحرب وظل السلطان عبد الكريم فضل لاجئاً فى عدن (٧) .

أدركت الأوساط الإنجليزية الحاكمة بأنه من الواجب عليها مكافأة سلطان لحج لإخلاصه لها ، لذلك سعت الى تعزيز نفوذه فى الجنوب اليمنى وهكذا أصبح مشايخ الصبيحة يستلمون المعونة السنوية المقررة لهم ليس من عدن بل من سلطان لحج مباشرة كما أبلغ حاكم الحواشب بوضوح بأنه وبعد تصالحه مع

سلطان لحج سيتم إستقباله فى عدن : وأصبح بالتدريج كما قبل الحرب تابعاً لجاره القوى (٨) .

فى المناطق الغربية من الجنوب اليمنى بما فى ذلك الحج ، لم تعد الأساليب القديمة كافية فى نظر الإنجليز ، فأخذت القوات المسلحة ووسائل الضغط العسكرى تقوم بدور أكبر فكونت تشكيلات عسكرية نظامية أختبر الجنود من أبناء القبائل المحلية والرتب الوسطى من أبناء السلاطين والأمراء والمشايخ ، أما قيادتها العليا فكانت فى أيدى الضباط الإنجليز وقام بالدور الأساسى فى الحملات الحربية التأديبية سلاح الجو الملكى البريطانى (٥) . وعلاوه على ذلك أنشأت إنجلترا فى المحميات شبكة إستخبارات لتعمل على تعزيز المواقع الإنجليزية ليس فقط فى الإمارات ولكن أيضاً فى عدن .

فى ١٩٢٧م أنيطت مسئولية الدفاع عن عدن بوزارة سلاح الجو الحربى البريطانية ، وفى ١٩٢٨م هبط فى عدن قادماً من العراق أول سرب للقاذفات ، وكما أستخدمت القاعدة الحربية فى عدن فى الصراع ضد إنتفاضات المتمردين فى الجنوب اليمنى وللقيام بحملات تأديب ضد سكان اليمن الشمالى فقام الإنجليز بقصف أكثر من مره وفى يناير ١٩٢٩م قصفت منطقة الصبيحة وهى المنطقة الداخلة فى محميات عدن وذلك عند ما عبر حاكمها عن عدم رضاه بتخفيض معونته السنوية من الإنجليز (١٠) .

وكثفت بريطانيا من نشاطها فى الجزء الشرقي من الجنوب اليمنى ، ففى عام ١٩١٨م تم التوقيع على أتفاقية بين إمارتى القعيطى والكثيرى الحضرميتيين والتى بموجبها أقيمت سيادة القعيطى فى الشئون الخارجية على الكثيرى ، ولما كانت سلطنة القعيطى محمية أنجليزية فان (سلطنة) الكثيرى أصبحت جزاء من هذه المحمية (١٢) . أصبحت حضرموت- قلب الجزء الشرقى من الجنوب اليمنى - تحت سلطة بريطانيا ، ومع ذلك يعترف المؤلفين الإنجليز بأن الإنجليز لم يستطيعوا بسط سيطرتهم الكاملة على هذه الأراضى - إلابعد

عام ١٩٣٤م (١٣) . والأقرب الى الدقه القول بأن السيطرة الفعلية على هذه المناطق لم تتم إلا بعد حملات التأديب فى عامى ١٩٣٧م- ١٩٣٨م . فى عام ١٩٣٧ قسمت محمية عدن رسمياً الى محميتين الشرقية والغربية وتحمل مسؤولية حكمها وزارة المستعمرات البريطانية .

وعلى الرغم من أن إقامة محميات عدن تمت صورياً إلا أن مواقع إنجلترا فى إمارات الجنوبى اليمنى بقيت غير راسخة وعلى الأخص فى حضرموت الذى لم يخضع سكانه للسيطره الإنجليزية ومن الطبيعى أن الحروب الأهلية فى حضرموت حالت دون إقامة نظام مناسب لهم . وفى ظل هذا الوضع قرر إنجرامز المعين فى عام ١٩٣٤م مقيماً دائماً (مندوباً سامياً) فى المكلا - أهم مدن خضرموت - القيام بمناورة جديدة عرفت بإسم (سلم أوهدنه أنجرامز) (١٤) التزمت القبائل الحضرمية طبقاً لأتفاقية عام ١٩٣٧م المعروفة تاريخياً بهذا الأسم، التزمت بإيقاف الغارات على بعضها البعض وأما القبائل التى لم توقف عملياتها العسكرية على الرغم من الإنذارات التى ترفض دفع الغرامات لخرقها للنظام فأنها تكون عرضة للقصف وتنذر بذلك قبل ٤٨ساعه من بداية القصف. وأعلن انجرامز بسخرية وقحة أن القصف (وسيلة طيبة) حتى بالنسبة لتلك القبائل التى عانت منه إذ أنه بعد قصفها أصبح بأمكانها الإنضمام إلى اتفاقية انجرامز للسلام دون أن تبدو ذليلة فى عيون أعدائها (١٥) .

أن هدنة أنجرامز كانت تهدف الى تبرير العدوان الإنجليزى فى حضرموت وبمبادرة انجرامز أقدم الإنجليز على التدخل المباشر فى حضرموت بإحتلالهم للمكلأ عام ١٩٣٨م وفى هذه المرة أيضاً غطى الإنجليز حملاتهم العسكرية بشعار (إقامة السلام) فى حضرموت (١٦). وعند الحديث عن العمليات المنفذة من قبل الإنجليز فى حضرموت يجب أن لا يغيب عن بالنا أنها جميعاً تمت بما فيها القصف الجوى والتدخل العسكرى المباشر بمصادقة الحكومة الإنجليزية والمشاركة المباشرة للمندوب السامى البريطانى فى عدن ب.رايلى

الأمر الذى تحدث عنه انجرامز وبوضوح فى صفحات كتابه (بلاد العرب والجزر) (١٧). وهكذا ومن أجل الوصول الى أهدافها لم تترتفع الأوساط الإنجليزية الحاكمة من استخدام مختلف الوسائل فعندما أتضح بان المعاهدات الجائزة غير كافية أستخدمت القوات المسلحة وحاول ب.رايلى تبرير الإعتداء الإنجليزى على حضرموت فكتب فى مقدمته لكتاب أنجرامز المشار اليه بأن قوات سلاح الجو البريطانية إستخـــــدمت فى حضرموت فى الحالات القصوى (١٨) .

وشكل توقيع (الإتفاقيات الخاصة بالمستشارين) (إتفاقيات الإستشارة) مرحلة جديدة في إستعباد الجنوب اليمنى وقد كانت هذه الإتفاقيات فى واقع الحال مواد مكملة لإتفاقيات الحماية . الزمت الإتفاقيات الخاصة بالمستشارين حاكم الإمارة الموقع عليها بأتباع توجيهات المندوب الإنجليزى فى عدن وكذا توجيهات المستشارين المعينين من قبله للعمل معه . وكان سلطان القعيطي أول من وقع مع بريطانيا على هذا النوع من المعاهدات فى عام ١٩٣٧م . وفى عام ١٩٣٩م وقع على مثل هذا الإتفاق سلطان الكثيرى ثم تلاه فى عام ١٩٤٥م حاكم الفضلى والعوالق العلياً والسفلى ويافع السفلى ثم بيحان والضالع وفى عام ١٩٤٥م سلطان الواحدى وفى عام ١٩٥١م سلطان العواذل وشيخ العوالق العليا وفى ١٩٥٣م سلطان لحج فى عام ١٩٥٤م سلطان قشن وسوقطره (١٩). أن المده الطويلة التى أستغرقت التوقيع على هذه المعاهدات لدليل على مقاومة حكام الإمارات وسكانها لهذه الإتفاقيات .

كانت وظائف المستشارين الإنجليز صورياً تتمثل فى إسداء النصح والمشوره للحكام المحليين لإبلاغهم برغبات مندوب عدن ولكن فى الواقع حملت هذه المشورة صيغة الأوامر الصادرة بإسم حاكم عدن ، بينما كانت هذه النصائح عملياً قرارات تصدر بأسم حاكم عدن والممثل المقيم فى المكلا الذين يملكون السلطة الكاملة فى إمارات الجتوب اليمنى . أنتقدامين الريحانى نظام الموظفين

الساسيين الإنجليز فى الجنوب الغربى (لعل الحكومة الإنجليزية لا تعرف مدى كراهية الموظفين السياسين الإنجليز فى الجنوب الغربى إذ ان هذا المفوض يعتبر فى الواقع ضابط إستخبارات وبكلمات أخرى جاسوساً (٢٠) . كما شجب إستبداد هؤلاء المفوضين السياسيين الإنجليز فى صحيفة المهاجرين اليمنيين الشماليين فى عدن (فتاة الجزير) فتحدثت عن الأبرياء الذين يزج بهم فى السجون بأمر من المفوض البريطانى لمجرد الشك فى إشتراكهم فى النشاط المعادى للإنجليز (٢١) .

أن الفرق بين إتفاقيات الحماية وإتفاقيات المستشارين يكون فى أنه وفقاً لإتفاقية الحماية كانت إنجلترا صورياً مسئولة فقط عن العلاقات الخارجية للإمارات ولاترسل اليها مستشاريها ومفوضيها السياسيين . وفى الحقيقة فأن مثل هذه الإدارة غير المباشرة كما أوضحنا سابقاً لم تمنع إنجلترا من التدخل المباشر فى الشئون الداخلية للإمارات وأرسال قواتها المسلحة إلى أراضيها .أما الإتفاقيات الخاصة بالمستشارين فقد عززت إنتقال بريطانيا من سياسة (الإدارة غير المباشرة) الى الإدارة المياشرة اذ أنه بموجب هذه الاتفاقيات كان على الحاكمين المحليين أتباع توجيهات بريطانياً فى كل المسائل الإساسية عدى بعض الحالات الاستثنائية المرتبطة بالمسائل الدينية والمشاكل القبلية ، وفى واقع الحال فأن إتفاقيات المستشارين جعلت إتفاقيات الحماية أشد ضراوة فهي لا تلغها بل تكملها . وهذا يجعل الحفاظ على مصطلح الحماية مفهوماً. ولا يمكن بهذا الصدد إلا أن نتفق مع وجهه نظر ب.جافين ، الذى كتب (الحماية مصطلح مزدوج المعنى ، فهو يعنى وقوع الأراضى والعلاقات الخارجية تحت الإشراف الكامل للدولة الحامية. وفى مجرى التطبيق العملى فى بداية القرن العشرين أصبح مصطلح الحماية مرادفاً لمصطلح (مستعمرة) ويفهم منه الرقابة الكاملة على القضايا الداخلية والخارجية للمحمية . ووفقاً للدلالة الأولى أنشئت محميات عدن في ١٨٨٦م - ١٩١٨م ووفقاً للدلالة الثانية أنشئت محميات عدن ١٩١٨ - ١٩٤٠م وفى بعض الأماكن مثلاً فى باقع العليا لم يقم مثل هذا النظام (٢٢) .

أن توقيع الإتفاقيات الخاصة بالمستشارين يعود فى الأساس الى المرحلة التى أشتدت فيها الأزمة العامة للرأسمالية أبان الحرب العالمية الثانية ، فى ذلك الحين كانت مواقع الدول الإمبريالية فى المستعمرات والبلدان النامية غير مستقرة الأمر الذى جعل الإمبريالية تخترع وسائل إضافية لتعزيز طغيانها ، ومن هذه الوسائل الجديدة للمستعمرين الإنجليز فى الجنوب اليمنى الاتفاقيات الخاصة بالمستشارين .

أن قيام المحميات العدنية وطد التقسيم المصطنع لليمن المدّعم بتخطيط الحدود الإنجليزي - التركى وأرغام الإمام اليمنى على التخلى عن الأجزاء التى حررها من الإنجليز مقابل إعتراف إنجلترا بإستقلال اليمن فى عام ١٩٣٤م والعدوان الإنجليزى المسلح فى حضرموت ١٩٣٧ - ١٩٣٨م وأخيراً الإتفاقيات الخاصة بالمستشارين التى وضعت الحاكمين المحليين موضع التبعية الكاملة للمفوضين الساسيين الإنجليز - تلك هى المراحل الأساسية للسياسة الإستعمارية الانجليزية فى الجنوب اليمنى فى الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية .

أن الممتلكات الإنجليزية نفسها فى الجنوب اليمنى كانت مجزاءه حيث تكونت من مستعمرة عدن ومحميتى عدن واللتين بدورهما لم تشكلا كياناً واحداً ، وتكونت مستعمرة عدن من مدينة عدن وضواحيها وجزر بريم ، كوريا موريا كمران. وتكونت محمية عدن الغربية من الإمارات التالية : سلطنة لحج والفضلى والعوالق العليا والسفلى ، والعوذلى ، ويافع العليا والسفلى والحواشب وإمارات بيحان والضالع ومشيخة العقربى والعوالق العليا والشعيب والموسطة والمفلحى وحضرمى وعلوي والقطيبى وجمهورية دثينة وهى فى واقع الحال إتحاد قبلى كونفدرالى .

وتكونت محمية عدن الشرقية من سلطنة الواحدى بعاصمتها بلكاف وسلطنة الواحدى بعاصمتها بير على وسلطنة المهرة (بما فيها جزيرة سوقطرة) وسلطنتا حضرموت والقعيطى والكثيرى (٢٢) .

أنشأت إنجلترا قاعدة حربية ، ازدادت أهميتها فيما بعد . وفي الفترة موضوع البحث إستخدمت هذه القاعدة أساساً في الصراع مع أمام اليمن ، وأيضاً في قمع قبائل الجنوب اليمني التي تمردت من وقت لاخر ضد الغرباء وضد بعضها البعض . وفي عدن التي كانت بالدرجة الأولى لانجلترا حلقة صلتها بالهند ، أنشئت محطات لتزويد السفن بالوقود السائل ، وتأسيس ميناء حر في عدن لبي وبالدرجة الأولى مصالح انجلترا التي صدرت سلعها إلى الجنوب ، أن عدم وجود الرسوم الجمركية على الواردات أعاق تطور الصناعه المحلية وبالتالي عرقل قيام الإقتصاد الوطني . ولعرقلة تكوين الطبقة العاملة عمد الإنجليز إلى تشجيع تدفق القوى العاملة الى عدن من الخارج وبالدرجة الأولى الكو ادر المؤهلة من الهند والصومال وغيرها . وخضعت التجارة والمال في عدن بصورة تكاد تكون كاملة للرأسمالية الانجليزي .

وكانت المحميات في حال أسوأ ، إذ حاولت إنجلترا تعميق تخلفها لتتمكن وبحد أدنى من الخسائر من الإحتفاظ بالامارات في نطاق نفوذها .وعاش سكان المحميات حياه بؤس وشقاء . وشكلّت الزراعه المجال الأساسي للنشاط الإقتصادي للسكان في الوقت الذي شكلت فيه الأرض المزروعه أقل من ١٪ من إجمالي المساحة القابلة للزراعه.ولم تكن أوضاع البدو الرحل بأحسن من غيرهم والذين شكلوا من ١٠-١٥٪ من مجموع السكان (٢٤) .

لقد كان الفريد هاليداي مصيباً عندما قرر بأن الإنجليز وبشكل مقصود عمدواً الى تقسيم إقتصاد ومجتمع الجنوب اليمني لكي يحتفظوا بسيطرتهم على هذا الإقليم (٢٥).

وبتلخيصنا للنتائج يمكن القول بأن الجنوب اليمني في مطلع الحرب العالمية الثانية تكون من جزئيين أساسيين :

من الناحية الأولى - مستعمرة عدن حيث كانت توجد القاعدة الحربية ومحطة التموين والميناء ومن ناحية أخرى مستعمرات عدن الشرقية والغربية حيث هيمن

المستثمارين والمفوضين السياسيين الإنجليز وحيث كان التطور الإقتصادى شديد الضعف، وأكثر من هذا كانت المحميات ذاتها مفككة الى عدة أمارات والعلاقات اقبلية العشائريسة فيها لاتزال قوية وأعتمدت الأوساط الإنجليزية الحاكمة على المبدأ الأساسي للسياسة الإستعمارية (فرق تسد) فأستغلت الخلافات بين زعماء بعض القبائل ووضعت عدن فى مواجهه الإمارات .

وشهدت الفترة ما بين الحربين العالميتين ميلاد حركة التحرير الوطنى فى الجنوب اليمنى فحدثت إنتفاضات متفرقة للقبائل . وهنا لا يمكن الا أن نشير الى أن نيل اليمن الشمالى للأستقلا له السياسى ساعد على تنشيط الحركة المناهضة للإنجليز فى الجنوب اليمنى وكقاعدة عامة إستفاد المشاركين فى هذه الحركات من دعم أمام اليمن .

أن معنى الإنتصار على الهتلرية بالنسبة لعدن والمحميات العدنية التى بقيت فى سنوات الحرب العالمية الثانية بعداً عن المسرح الرئيسى للعمليات العسكرية يكمن كما هو الحال بالنسبة لكل المستعمرات والبلدان التابعه بأن هذه الإنتصارات أنزلت ضربتها الماحقة بالقوى الرجعية والإمبريالية وفتحت أفاقاً واسعه للتطور اللاحق لحركة التحريرالوطنى .

الفصل الثالث

اليمن الشمالي في سنوات الحرب العالمية الثانية وبعدها

إن الحرب العالمية الثانية لم تمس ولو بشكل غير مباشر أراضي اليمن ، الا أنها الحقت أضراراً جسيمة بأقتصاده. أن تفويض الحرب الروابط الإقتصادية التقليدية أدى الى أن تصل الصادرات والواردات اليمنية الى سمتوى الصفر. توقف عملياً وبشكل نهائي تصدير البن اليمني وغيره من السلع ولم تعد اليمن تستقبل المعدات والمكائن والسلع التموينية . وأرتفعت الى حد كبير قيمة السلع الغذائية وفاقم الجفاف والقحط في الأعوام ١٩٣٩م/ ١٩٤١م الوضع الإقتصادي السيئ وبدأت تنتشر في اليمن المجاعة والأوبئة

أن توتر الوضع الإقتصادي والعلاقات السياسية الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية أدى تعميق الأزمة الساسية الداخلية في اليمن . وتمكن بعض ممثلي المعارضة الذين أطلق سراحهم في عام ١٩٤١م أرلجوا من لإضطهاد من الإنتقال الى تعز التي كانت في ذلك الحين مقراً لولي العهد الأمير أحمد ، الذي وعدهم بتنفيذ عدد من الإصلاحات الساسية والإجتماعية بعد إنتقال السلطة اليه . وأراد الأمام أحمد من خلال وعوده (الديماجوجية) ، واعتراضه على السلطة المطلقة للأمام يحيى أم يجتذب الى صفه حركة المعارضة. وقد أنشأ ممثلو المعارضة في تعز منظمة استهدفت تطبيق القوانين المدنية في البلاد .

أن تكثيف نشاط المعارضة في المناطق الجنوبية للملكة أثار القلق والإضطراب لدى الإمام وبين صفوف الأقلية الحاكمة من لسادة ، الا أن ولي العهد سرعان ما صفى خلافاته مع والده وتوقف عن الليبرالية ومنع نشاط المعارضة في تعز ، بل أنه حمل على الشوافع في تعز والمناطق المحيطة بها لانهم عبروا عن إستيائهم من الإمام يحيى . وإنتزع الأمير من أغنياء الشوافع أخصب الأأراضي الزراعية وأجودها والتي وبحسب قوله كان يجب أن تشكل قاعدة أراضي الوقف .. وفي الواقع إنشئت على هذه الأراضي بالذات بساتين وحدائق

عصيفرة المشهور ، وإنتقلت لكامل الى ملك أسرة الأمام (١) .

وعلى الرغم من ذلك لم يتوقف رجال المعارضة عن نشاطاتهم وعلى الأخص فى تعز حيث توجهوا برسائلهم تارة الى الأمام وتارة اخرى الى ولى العهد ينا شدونهما أجرأ الإصلاحات فى البلاد فى مختلف مناحى الحياة ، كما وزع المعارضون نشوراتهم التى إنتقدوا فيها الأسرة الحاكمة وبثوا مواعظهم فى المساجد منادين العودة الى (الإسلام الصحيح) . وأستؤنف فى البلاد إضطهاد المتذمرين ، وكان من بين المعتقلين مؤسس (جمعية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر) محمد محمود الزبيرى .

طورت فى نهاية الحرب العالمية الثانية منظمات المعارضة فى البلاد وطبقت الرقابة الصارمة وأغلقت الصحف ، وعلى أثر التعسف والإضهاد الواسع النطاق فى البلاد هاجر الكثير من قادة المعارضة الى عدن والتى كانوا يتعبرونها جزء من التراب اليمنى الأصيل . وقد حافظت السلطات الإنجليزية فى عدن على علاقات "حسن الجوار " مع الإمام يحيى بينما دعمت وبشكل خفى أيه معارضة ضد الإمام تكون قادرة بأية درجة على أضعاف سلطته وبذلك وعندما بدأت فى صيف عام ١٩٤٤م الهجرة الواسعه للمتذمرين اليمنيين الى عدن ، منحتهم السلطات الإنجليزية حق اللجوأ ومنعتهم صورياً من ممارسة النشاط السياسى .

وصل الى عدن فى يونيو عام ١٩٤٤م أحمد محمد نعمان ومحمد محمود الزبيرى وأبتدأ من هذه الفترة بالذات بدأت حركة المعارضة تسمى بـ " حركة الأحرار" وبدأ أعضائها يسمون أنفسهم" الأحرار اليمنيين " وأقام قائدا المتذمرين – أحمد محمد نعمان ومحمد محمود الزبيرى إتصالات وثيقة مع التجار اليمنيين الشماليين والجنوبيين ، ومن خلال الصحيفة التى مولوها " فتاة الجزيرة " نشروا أولى بيانا تهم (٢) وتحول البعض من ممثلى البرجوازية التجارية لليمن الشمالية والمقيمين فى عدن قبيل إنتهاء الحرب العالمية الثانية الى قوة إجتماعية سياسية هامة ، وبعد إنتقال مركز حركة المعارضة الى عدن أصبح

هؤلاء من أنشط أعضائها وقدموا لها دعماً مالياً كبيراً وساعدوا على إتساع نشاطها السياسى وحملاتها الدعائية أن مساهمة البرجوازية التجارية فى حركة المعارضة ادى الى نمو النزعات والإتجاهات البرجوازية فيها وأصبح هذا ملمحاً هاماً يميز حركة المعارضة فى عدن عن غيرها من مجموعات المعارضة المنتشرة فى المملكة اليمنية .

صاغ الأحرار اليمنين فى صيف ١٩٤٤م فى عدن برنامجاً إقتصادياً وإجتماعياً إقتصر على المصالبة بأصلاح النظام الإداري والضرائبى والغاء الرشوة وبناء جيش وطنى يمنى ورفع رواتب الضباط والموظفين ..الخ وعبر هذا البرنامج بالدرجة الأولى عن مصالح القسم الشافعى من السكان وفئاته التي إستبعدت من المشاركة فى الحياة الإقتصادية والسياسية من قبل القمة الزيدية الإقطاعية (الحاكمة).

أنعقد فى نهاية ١٩٤٤م فى عدن مؤتمر للمعارضين اليمنيين أقر فيه تأسيس أول منظمة سياسية " الأحرار اليمنيين " - " الجمعية اليمنية الكبرى " وفى نفس السنة بدأت تصدر صحيفتها - صوت اليمن - ونشرت الصحيفة بإنتظام المواد المتعلقة بمختلف نواحىٰ الحياة اليمنية وكذا الأهداف والبرنامج السياسى للمعاضة . وبتحليل هذه المواد يتضح أن " الأحرار اليمنيين " طالبوا بتحقيق الإصلاحات السياسية المؤدية الى الحد من سلطة أسرة حميد الدين وكبار الحكام الزيود ونادوا بمملكة برلمانية دستورية .

أن نشاط المعارضة فى عدن أقلق وبشكل جدى الأمكام يحيى ، فدعا قادتها الى صنعاء للتفارض . الا أن نعمان والزبيرى وببعد نظر رفضا تلبية الدعوة ، وعندئذ أحتج الإمام يحيى رسمياً لدى السلطات الإنجليزية مطالباً بمنع نشاط المنظمة ولكن على الرغم من ذلك فقد إستمر نشاط المعارضين اليمنيين فى عدن فوسعوا إتصالاتهم لمهاجرين اليمنيين فى البلدان الأخرى وبصورة سرية تغلغلوا فى اليمن ، حيث أقاموا الإتصالات مع ممثلى مختلف الفئات

الإجتماعية . وتوسعت الحركة وكسبت تدريجياً أعتراف جميع اليمنيين سواء داخل البلاد أو خارجها . وتمسكت اليمن خلال الحرب العالمية الثانية بسياسة عدم الإنحياز التى أعلنتها ، على العرغم من طموح الأوساط الأمبريالية وبالدرجة الأولى لبريطانية أثناء تنافسها الشديد الى تعزيز مواقعها فى هذه المنطقة الإستراتيجية الهامة من الشرق الأوسط .

تمكنت إيطاليا فى مطلع الحرب من تحقيق النجاح الحربي فى حوض البحر الأحمر وأحتلت إيطاليا الصومال البريطانى فى عام ١٩٤٠م ، وحاصرت الصومال الفرنسى وأستولت على بعض المناطق فى السودان وكينيا اللتان كانتا فى ذلك الحين مستعمرتين بريطانيتين . أى أنه وقع فى يدها كل الساحل الأفريقى الواقع فى الجزء الجنوبى للبحر الأحمر والمنطقة المتاخمة لخليج عدن. وكانت تهدف الى توجيه ضربة الى القاعدة الحربية الإنجليزية فى عدن . بأحتلالها لعدن سوف تكون قادرة على إغلاق أقصر الطرق البحرية المؤدية من البحر المتوسط الى المحيط الهندى . وأثناء أعدادها للإستلاء على عدن حاولت إيطاليا كسب اليمن الى صفوف دول " المحمور" وجرها الى الاشتراك فى العمليات الحربية ضد بريطانيا . وجد الكثير من الدبلوماسيين والمخبرين الإيطاليين والألمان فى هده الفترة ملجألهم فى اليمن والذين حاولوا إستغلال الوضع المناسب للقيام بنشاطهم لصالح دول المحمور سواء فى اليمن نفسها أو فى البلدان العربية المجاورة وظهر فى صنعاء وتعز والحديدة وتحت عطاء مساعدين البعثة الطبية عدد كبير من الإيطاليين الذين نفذوا فى الواقعات أعمال تخريبية ضد للإنجليز .

وكانت البعثات على إتصال لاسلكى مع الممثلين الإيطاليين فى أرتيريا وأثيوبيا. وفى مطلع ١٩٤١م كثف فريق أنصار تعزيز العملاقات اليابانية اليمنية من نشاطاتهم ونفذوا حملة واسعه مناهضة للإنجليز .

ولكن اليمن لم تستسلم لضغوط دول " المحور " وظل الموقف المعلن محافظاً

على "الحياد المطلق" (٤). وظهر أن الإنتصارات العسكرية الإيطالية فى منطقة البحر الأحمر كانت مؤقتة ففى مطلع عام ١٩٤١م بدأ الجيش الإنجليزى هجومه على أثيوبيا ، وفى مايو من نفس العام حطمت القوات الإيطالية فى هذا البلد . لم يقطع الإمام يحيى فى واقع الأمر علاقاته بدول " المحمور" حتى عام ١٩٤٣م وسمح لشخصيات إيطالية والمانية بالإقامة فى اليمن ولكنة بعد انتصار الجيش السوفيتى فى معركة " ستالينجراد ؛ أعلن فى فبراير ١٩٤٣م رسمية قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا الفاشية وأمر بترحيل المواطنين الألمان والإيطاليين من البلاد .

زاد نفوذ بريطانيا فى اليمن قبيل الحرب العالمية الثانية بصورة كبيرة ، كانت السلطات البريطانية قادرة على ممارسة ضغط إقتصادى على الإمام وحكومته فعبر ميناء عدن كانت تجرى كل عمليات التصدير والإستيراد اليمنية ، كما مارس الإنجليز ضغطاً سياسياً على الإمام ففى عام ١٩٤١م وبأسم ضمان سلامة الملاحة فى مضيق باب المندب احتلت بريطانيا (الشيخ سعيد) المركز اليمنى الأهل بالسكان وبواسطة مصر والعربية السعودية وبعد مفاوضات طويلة حل النزاع بين الطرفين (٥) .

قامت الولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية الحرب بأولى محاولاتها السياسية الحربية والإقتصادية للتغلغل فى اليمن . ففى ١٩٤٤م وصلت الى صنعاء البعثة الأمريكية برئاسة القنصل الأمريكان فى عدن " كلارك " والتى حاولت القيام بدور الوسيط فى حل النزاع اليمنى - البريطانى بين اليمن ومحميه عدن وعندما أوشكت الحرب على الإنتهاء فى إبريل عام ١٩٤٥م ، وصلت الى اليمن البعثة الثانية برئاسة السفير الأمريكى فى السعودية (ايدى) ، الذى أقترح على الإمام توقيع إتفاقية (أعتراف وصداقة وتجارة) بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية وعندئذ بدأت المفاوضات حول توقيع الإتفاق وعموماً لم يتمكن الامريكان من تثبيت موقع لهم فى اليمن .

وخلال السنوات العشر التى أنقضت بعد توقيع الإتفاق البريطانى - اليمنى عى عام ١٩٣٤م لم تتمكن السلطات الإنجليزية فى عدن من تسوية مسألة الحدود بين اليمن والمحميات ، ولذلك ظلت العلاقات اليمنية - الإنجليزية فى غاية التوتر . وحدثت بشكل دورى صدامات عسكرية بين القبائل اليمنية ووحدات من جيش المحميات العدنية الواقعة تحت قياد الضباط الإنجليز . أن الصدمات الكبيرة الناشئة عن الإستفزازات الإنجليزية على الحدود الجنوبية لليمن حدثت فى يونيو ١٩٤٦م تقدمت اليمن التى أصبحت فى هذا الوقت عضوا فى جامعه الدول العربية ، بأحتجاج إلى مجلس الجامعة . وفى القرار الذى أتخذه المجلس أعلنت الدول العربية عن دعمها لليمن ، كما أقترحت على الطرفين المتنازعين التوصل إلى إتفاق متبادل .

نشطت مساعى التوسع الإقتصادى والسياسية والحربية الأمريكية فى اليمن بعد الحرب العالمية الثانية ، وفى مايو عام ١٩٤١م تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من التوقيع مع الأمام على أول إتفاق يمني - أمريكى " الصداقة والتجارة والملاحة " وذلك بعد مفاوضات طويلة . وفى نفس العام افتحت فى تعز مفوضية الولايات المتحدة الأمريكية . وفى يوليو عام ١٩٤٧م أفتتحت أول قنصلية يمنيه فى واشنطن وفى ١٩٤٧م قدمت الولايات المتحدة الأمريكية قرضاً لليمن يساوي مليون دولار (٨) لشراء معدات حربية وفى سساستها للتدخل فى اليمن حاولت الولايات المتحدة الأعتماد على بعض أعضاء الزسرة الحاكمة .وبعض الشخصيات الإقطاعية المقربة منها والذين ربطهم بها الأمل فى الثراء الشخصى وتعزيز نواقفهم فى البلاد .

واصل الإمام يحيى بعد الحرب سياسة التى كان قد بدأها فى سنوات ماقبل الحرب والرامية الى توسيع وتعزيز علاقاته السياسية والتجارية مع البلدان العربية . وأشتركت اليمن فى مؤتمر الإسكندرية للدولة العربية السبع فى عام ١٩٤٤م المكرس لتأسيس جامعه الدول العربية وفى مايو ١٩٤٤م أصبحت

اليمن عضوا فيها . ابرمت فى القاهرة فى ابريل عام ١٩٤٦م إتفاقية صداقة بين مصر واليمن ، وفى وقت متأخر من نفس السنة أبرمت اليمن اتفاقية تجارية مع العراق ، وفى يونيو ١٩٤٦م حضر وفد اليمن المؤتمر المكرس للقضية الفلسطينية المنعقدة فى دمشق .

وفى ١٩٤٧م أصبحت اليمن عضوا كامل العضوية فى منظمة الامم المتحدة . وزادت فاعلية النشاط السياسي الخارجى لكبار الزيود الحاكمين وذلك بهدف رفع حالة التوتر السياسى التى تفاقمت بسبب الركود الإقتصادى ، الذى بدأ فى سنوات الحرب العالمية الثانية ، وزادت هجرة أنشط السكان أقتصادياً من البلاد . وبعد الإنحسار الذى حدث فى نهاية الحرب نشطت المعارضة من جديد سواء فى المهجر أو فى داخل البلاد . أستمر الزبيرى والنعمان بأسم الجمعية اليمنية الكبرى فى المطالبة بأنشاء مجلس تشريعى ، تكون الحكومة المشكلة من ممثلى الشعب مسئولة أمامه وحرمان الأمراء أعضاء الأسرة الحاكمة من المناصب الحكومية (٩) .

وصل الى عدن فى نوفمبر عام ١٩٤٦م الابن التاسع للإمام يحيى ، الأمير ابراهيم الذى أصبح من أنشط قادة المعارضة ، والذى تنازل عن لقب " سيف الإسلام " الذى كان يطلق عادة على أبناء الإمام ولقب بـ " سيف الحق " (سيف العدل ؛ . أن إنضمام الأمير إبراهيم الى حركة المعارضة عزز نفوذ الجمعية . كما أن نشره فى صحيفة " صوت اليمن " للكثير من المقالات والرسائل والندوات التى فضحت طغيان وتسلط الامام زاد خلخة مواقع أسرة حميد الدين الحاكمة .

مرت حركة الأحرار حتى أواسط عام ١٩٤٧م بمرحلة هادئة نسبياً من تطورها ، ففى الوقت الذى زادت فيه الجمعيه فى عدم من نشاطاتها كثفت المنظمات التى تكونت فى المملكة المتوكلية من نشاطها ولا سيما فى صنعاء وإب . وهذه المجموعات كانت قليلة العدد وتكونت فى الاساس من ممثلى الطبقة الاقطاعية الذى شغل الكثير منهم مواقع مسئولة فى الجهاز الحكومى ، ولم تكن هذه

المجموعات ذات هيكل تنظيمى واضح ،كانت تنشط بشكل عفوى فى هاتين المدينتين والقرى المجاورة لهما . ثم أقامت " منظمة النضال" في صنعاء " منظمة الإصلاح " في أب اتصالات فيما بينهما ومع الجمعية اليمنية الكبرى في عدن .

وبالرغم من أن الهدف العام لجميع هذه المنظمات - أسقاط أسرة حميد الدين الحاكمة الا إنها كانت متماميزة سواء من حيث التركيب الإجتماعى أو من حيث التركيب السياسى - لقد أتسم النشاط السياسى لأعضاء الجمعية فى عدن بالفاعلية والحيوية أكثر مما هو فى المنظمات الأخرى فى المملكة اليمنية ، ويعود ذلك الى التدفق الهائل لمثلى البرجوازية التجارية ودعمهم المادى للجمعية فى عدن وادى هذا الى أن تصبح الجمعية اليمنية الكبرى فى تلك المرحلة المنظمة الرائد للمعارضين اليمنيين (١٠) .

وقبيل خريف عام ١٩٤٧م فقد " الأحرار اليمنيين " الأمل فى تنفيذ الإصلاح على يد الإمام يحيى فأتصلوا بأسرة الوزير الإقطاعية التى تناصب أسرة حميد الدين العداء منذ عهد بعيد، وتنحدر أسرة الوزير من سلالة زيدية هاشمية غنية منذ القدم ، أنتخب من بين افرادها غير مرة أئمة لليمن فى الماضى ، وعن طريق المصاهرة ترتبط بعلاقات اسرية مع بيت حميد الدين ويتمتع الوزير بشعبية وعلى الأخص عبد الله الوزير البالغ من العمر ستون عاماً والذى أدعى الامامة فى منتصف الثلاثينات .

وسرعان ما توصلت القوتان المعارضتان للإمام الى اتفاق وعد بموجبه عبد الله الوزير بعد أعتلائه العرش بتنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من قبل " الأحرار اليمنيين " كما وافقت على تقديم المساعدة المالية لهم ومن جانبهم دخل " الأحرار اليمنيين " فى عداد انصار الوزير والتزموا بدعمه فى صراعه من أجل السلطة . واتخذ هذا الإتفاق شكله النهائى فى ما عرق بـ " الميثاق الوطنى المقدس " ولقد أنحصرت مطالب " الأحرار اليمنيين " فى الميثاق فى تغيير الجهاز الحكومى السائد سلمياً على أساس من العدل والمساواة والنهوض بالبلاد فى مختلف مجالات الحياة .

وأشار الميثاق إلى أن نظام الإمام يحي ترك آثاره القاتلة على الوضع فى البلاد كما أن إستمراره يمكن أن يؤدى فى المستقبل الى كارثة وطنية . وفى سبيل تعزيز إستقلال اليمن وأزدعاره فى مختلف المجالات نص الميثاق على إنشاء ملكية دستورية برئاسة الملك - الإمام على أن يبقى الإمام رئيساً روحياً للزيود مع الحد من سلطاته الزمنية . واصبح من واجباته تأسيس البرلمان - المجلس التشريعى الذى كان يجب أن يأخذ بالأشكال الإدارية الأوروبية إلى جانب الأشكال القائمة على العادات والتقاليد اليمنية وتكوين المجلس التشريعيى بالتعيين وليس بالانتخاب وتكون الحكومة مسئولة أمام المجلس ونص الميثاق على وضع مشروع الدستور من قبل المجلس التمثيلى المؤقت وإنشاء نظام إدارى حديث ، وأجهزة الإدارة المحلية الذاتية وإتخاذ الإجرأت لتنظيم النظام المالى والضرائبى وإصدار التشريعات التى تضمن ملكية المواطن والحريات البرجوازية وإنشاء جيش نظامي للدفاع عن الدولة وإمتلاك أحدث الأسلحة العصرية وفتح المدارس العسكرية والقيام بالمشروعات الإجتماعية فى مجال التعليم والثقاف والصحة . ورأى واضعوا الميثاق ضرورة توسيع العلاقات الدولية واوليت الأمور الدينية الإهتمام الكبير وأكد الميثاق على أن تكون التشريعات وعمل الحكومة الدستورية والإمام - الملك مستوحاة من روح ونصوص القرأن والشريعه الإسلامية (١١) .

ومنذ صدورالميثاق الوطنى المقدس تحددت وبشكل نهائى قوتان سياسيتان متصارعتان فى اليمن الامام يحيي وولى عهده الأمير احمد اللذين كانت على رأس أنصارهم ممثلى الفئة الأقطاعية المسيطرة ، وحركة المعارضين فى المجهر التى توحدت مع انصار الوزير المدعمة من قبل المعارضة الإقطاعية الليبرالي للأسرة الحاكمة داخل البلاد . أن الكثير من أفراد المعارضة كانوا على معرفة بالمنجزات الإقتصادية الإجتماعية فى الكثير من البلدان ومن ضمنها البلدان العربية وقد أعتقدوا بأن أي بديل للإمام يعتبر عاملاً إيجابياً فى تطور اليمن .

دعم بيت الوزير عدد من الضباط الذين تلقوا تعليمهم فى الخارج وكذلك بعض مشايخ القبائل مثل القردعى ومشايخ منطقة حريب التى أخضعت فى العشرينات والثلاثينات والتي تكن عداء شخصياً للإمام يحيى لتنكيلة بقبائلهم . وتلقت المعارضة دعم العلماء غير المباشر الذين مثلوا أكثر الفئات الإقطاعية المحافظة وكان السبب الرئيسي لسخطهم خرق الإمام للتقاليد الزيدية بتوريث العرش .

زادت حدة الأزمة السياسية الداخلية للبيت الحاكم عندما أدعى الامامة الي جانب الأمير أحمد أبناء الإمام يحيى ، وعلى الأخص الأمير الحسن والحسين كما أنه كان بين المعارضيين لتولى الأمير أحمد الملك كثير من أصدقاء وأنصار الإمام يحيى . وسرعان ما إنتقلت الأطراف المتعادية من الجدال الى العمل . حيث كثفت المعارضة وأنصار الوزير ابتدأ من أواخر عام ١٩٤٧م نشاطها بشكل قوى فى عدن وبدأت فى الصحافة العدنية حملة جديدة معادية للإمام . وفى صنعاء فجر المعارضون أكثر من مرة القنابل فى الشوارع (١٢) .

فشلت محاولة إغتيال الإمام يحيى فى يناير ١٩٤٨م. وفى صنعاء وبعد عدد من المداولات والمناقشات قرر قادة المعارضة قتل الإمام يحيى والإستيلاء على العرش ، قبل وصول ولى العهد الأمير أحمد إلى العاصمة بناء على دعوة مستعجلة من قبل والده(١٣).

إنقــلاب ١٩٤٨م

فى ١٧ فبراير ١٩٤٨م قام القردعى على رأس مجموعه بقتل الإمام يحيى ورئيس وزرائه عبد الله العمرى ، وحفيد الإمام وحارسه الشخصى فى منطقة حزيز غير البعيدة عن صنعاء . وما أن بلغ عبد الله الوزير بمقتل الإمام حتى توجه فوراً على رأس فرقه عسكرية مع قائد المدرسة الحربية فى العاصمة الضابط العراقى جمال جميل إلى قصر الإمام الذى يوجد فيه المخازن الحكومية ومخازن النقود ، كما قتل أثنان من أبناء الإمام اللذان حاولا مقاومة الإنتفاضة

وثلاثة أخرون أعتقلوا ، وفى لليوم التالى أعلن شيوخ صنعاء عبد الله الوزير أماماً وملكاً لليمن ودعا العلماء فى صلاة الجمعه الشعب إلى الأعتراف بالامام الجديد .

وكانت من الخطوات الأولى للإمام الجديد رسالته إلى أنصاره فى تعز يأمرهم بقتل الأمير أحمد إلا أن الأمير أحمد تمكن مع مجموعة من الجنود من الفرار من تعز إلى حجة عن طريق تهامه بعد أن كان قد أستولى على الخزينة الحكومية وأعلن نفسه فى مدينة باحبل الأمام الناصر لدين الله وأعلن عبد الله الوزير - مغتصباً للسلطة . وفى حجة دعى الأمير أحمد قبائل الجبال الشمالية الى بدء " الحرب المقدسة " ضد مغتصبى السلطة الملاحدة المتمردين الذين أستولوا على صنعاء. وفى نفس الوقت كان الإمام الجديد عبد الله الوزير يشرح فى النداء الرسمي الذى وجهه إلى الشعب برنامجه المستند على المنطلقات الرئيسية للميثاق الوطنى المقدس (١٤) .

قرر الاحرار اليمنيون الموجودون فى عدن بعد نقاش طويل الوصول الى صنعاء والمشاركة فى حكومة الإمام الجديد وعين الكثير منهم فى مناصب هامة فى الجهاز الحكومى والإدارى أو على رأس المراكز الإقليمية المحدد سلفاً . أقام ساسة المعارضة عند وصولهم إلى البلاد أجهزة السلط الجديدة وتحت رئاسة الأمير إبراهيم أنشاء المجلس الشوروي الذى أعتبر أعلى جهاز للسلطة فى البلاد . كما تم تشكيل الحكومة والوزارات والمجلس العسكرى . وعين ابن الإمام الجديد على الوزير قائداً للقوات المسلحة وجمال جميل قائداً لقوات الأمن وشغل الكثير من المناصب ممثلوا الطبقة الإقطاعية والمثقفون التقليديون ذوو الإتجاه الليبرالى . بيدان هذه الإجراءات نفذت فى العاصمة فقط واحتفظت المحافظات الأهلة بالسكان الزيود بولائها للنظام السابق ، وفى المناطق الجنوبية والساحلية من البلاد ربما فى ذلك تعز والجديدة أعترف الكثير ممن يشغلون مواقع مسئولة شكلياً فقط بعبد الله الوزير .

ونهض لدعم النظام الجديد سكان المناطق الشافعية وفى مدن الحجرية واب بدأ التاجر الشافعى الثرى - جازم الحروى - بتشكيل فرق الحرس الوطنى على نفقاته الخاصة ولكن هذه الفرق كانت سيئة التسليح ولذلك فقد قضت عليها الفرق القبلية الجيد التسليح المناصرة للإمام أثناء توجه الأولى فى طريقها الى صنعاء .

لقد أتخذ الكثير من مشايخ القبائل ووجهائها الصراعات القبلية مبرراً لنهب سكان المدن . وفى اب ويعدان وحريب وتعز .. وغيرها من المدن حدثت صدامات دموية بين أنصار عبد الله الوزير والموالين لأحمد (١٥) .

ولما كانت حكومة عبد الله الوزير لم تضع فى حسبانها مسألة الدعم الكامل لها من داخل البلاد ولعدم توفر الكمية الكافية من السلاح فقد توجهت الى جامعه الدول العربية وحكومات البلدان العربية يطلب الإعتراف بها ودعمها وعلقت الحكومة امالاً خاصة على أعتراف جامعه الدول العربية بها اذان ذلك سيقوى من موقع النظام الجديد . وجاء فى برقية وزير خارجية الحكومة الجديدة حسين الكيسى الى ممثل الجامعه أنه فى حالة تأخير أعتراف ومساعدة جامعه الدول العربية فأن حكومة الوزير ستجد نفسها مضطرة الى طلب المساعدة من الدول الأجنبية وأنه قد ينفذ فى البلاد إجرآت ثورية (١٦) .

أستغل الأمير أحمد هذ التصريحات وأظهر للأوساط العربية والدولية بأن ما حدث فى اليمن كان إنقلاباً خارجياً وبدأت الإشاعه عن الدعم الخارجى والتدخل الخارجى تنتشر سواء داخل اليمن أو خارجها أعلن أعداء النظام الجديد بأن الإنقلاب مؤامرة انجليزية مستغلين وبشكل واسع حقيقة وجود الكثير من قادة الإنقلاب فى عدن .

ولم تتمكن حكومة عبد الله الوزير من الحصول على دعم وإعتراف جامعة الدول العربية التى أتخذت قرارات تنص بأن يحدد موقف البلدان أعضاء الجامعة من الأحداث الجارية فى اليمن فقط بعد دراسة الأوضاع فى اليمن نفسه

. توجهت الى اليمن بعثة برئاسة أمين عام جامعه الدولة العربية / عبد الرحمن عزام .الا أن اللجنه لم تصل الى اليمن إلاأنها فى طريقها إلى صنعاء توقفت فى الرياض بناء على دعوة ولى عهد العربية السعودية الأمير سعود ومن هناك راقبت تطور الأحداث فى اليمن .

حاول عبد الله الوزير إقامة علاقات مباشرة مع حكومات بعض الدول العربية ، فتوجه الى السعودية وفد مكون من الزبيرى والفضيل الورتلانى الوطنى الجزائرى ونصير منظمة (الأخوان المسلمين) إلا أن إبن سعود رفض استقبال مبعوثى حكومة الوزير كما رفضى أيضاً تقديم أى مساعدة سواء عسكرية أو مالية للإمام الجديد. كما أن الوزير لم يتمكن من الحصول على إعتراف أية من حكومات البلدان العربية وكذا موافقتها على بيعه الأسلحة . تضافرت العوامل الخارجية غير المواتية مع الصعوبات الداخلية للبلاد فأدت فى نهاية المطاف إلى سقوط النظام الجديد . وأثناء انتصارها لوفد جامعة الدول العربية لم تتخذ حكومة عبد الله الوزير أى خطوة فعالة من أجل إستقرار الوضع فى البلاد وتعزيز مواقعها. كما بدأ الخلاف بين الأحرار اليمنيين وأنصار عبد الله الوزير حول تقاسم المناصب فى الحكومة اذعين الامام الجديد فى المناصب المخصص للشوافع شخصيات زيدية وهكذا أضيف الى الخلافات السياسية خلافات مذهبية (١٧) أضعف هذا النزاع الى حد كبير مركز الامام الجديد وصرف إهتمام رجال نظامه عن الوضع السياسي فى البلاد . ومن الوقائع التى أثرت سلبياً فى متانه النظام الجديد ضعف قاعدته الإجتماعية . اذ دعم الوزير فى الأساس الفئات المتوسطة في المدن والبرجوازية التجارية الناشئة . فقد نظروا الى التغيرات الدستورية المعلن عنها فى برنامج الإصلاحات كأمكان متاح للتطور الإقتصادى تضمن الدولة فيه الملكية الخاصة . أن قسم كبير من الشرائح المحافظة من سكان المدن بما فى ذلك العلماء والمثقفين الإقطاعيين كانت علاقاتهم بالحكومة الجديدة تتسم باللامبالاه . ولقد ساعد إلى حد كبير على عدم إستقرار وثبات مراكز النظام الجديد فى العاصمة موقف أنصار النظام الذى

أسقط ، فقد أستطاعوا إقامة إتصالات مع أبناء الأمام يحيى وفى المعتقل ولم يكن لدى الإمام الدعم الكافى من الجيش ، أعتمد الامام على فرق ضعيفة وسيئة التسليح تشكلت على عجل من قوى المقاومة الشعبية وعدد كبير من ضباط الجيش والشرطة . ومن الحقائق التى أدت إلى ضعف مواقع عبد الله الوزير تلك الحقيقة التى مواءداها بأن الوزير عكس مصالح كبار الإقطاع تماماً كما كان الحال لدى الإمام يحيى، إضافة الى ذلك فقد التزم الوزير فى ممارسته العملية بمنهج أكثر رجعيه ، ولذلك فأن الكثير ممن دعموا فى بداية الأمر النظام الجديد سرعان ما تخلوا عنه ، مقيبمين قيام السلطة الجديدة كعداء داخلى بين العشيرتين الإقطاعيتيين .

قام بالدور الحاسم فى تقرير مصير النظام للجديد قادة القبائل وعلى الأخص الزيدية فى شمال وشرق البلاد (١٨). وعلى الرغم من عدم رضاء القبائل بحكم الإمام يحيى الا أنهم مع ذلك لم يؤيدوا حكومة الوزير . وبالنسبة للكثير منهم فكان أسمه مرتبطاً بالقسوة التى رافقت أخضاع مناطقهم فى فترة حملات الإمام فى العشرينات - الثلاثينات ، وغزوة تلك المناطق . ولذلك إستجابوا طواعية لنداء للأمير أحمد لمعاقبة مستبيحى العقيدة والإخلاق ، وقاتلى رئيسهم الروحى . الإمام . كما أن الكثير من مشايخ لقبائل أستلموا من الأمير إحمد مبالغ كبيرة من المال ، وقدم الدعم الهام عسكرياً ما ليا للأمير أحمد أكبر الملوك العرب - الملك السعودى إبن سعود والملك المصرى - فاروق والأردنى عبد الله والذين كان من مصلحتهم إستقرار الإنظمة الملكية . أرسل الأمير أحمد بمبعوثيه الى مشايخ القبائل يدعوهم فيها الى الهجوم المشترك على صنعاء . وسرعان ما دمرت التشكيلات العسكرية الموالية للوزير فى مناطق كوكبان وعمران وأنس .. وغيرها من المناطق وبعد ذلك بدأ الأمير أحمد يجهز حملته على صنعاء . وإقتربت الفرق القبلية تحت قيادة كل من الأمراء - أحمد والحسن والعباس من سور صنعاء حيث وعدوا القبائل بأنه بعد الإستيلاء عل المدينة سيسمح لهم بنهبها . وفى ١٤ مارس دخل الأمير أحمد المدينة وفى ١٥ مارس بايع مجلس

علماء العاصمة أحمد إماماً وملكاً لليمن ، وتخليداً لذكرى والده المتوكل على الله فقد سمى اليمن رسمياً " المملكة المتوكلية اليمنية " .

وزج في السجون وعوقب بالإعدام الكثير من منظمى وأنصار إنقلاب عام ١٩٤٨م ، حتي أولئك الذين كانت علاقاتهم غير مباشرة به . ومن بين الذين تم إعدامهم- عبد الله الوزير وأقرب آقربائه والأمير إبراهيم ، وجمال جميل ، وحسين الكبسى .. وأخرين (٢٠) .

وزج بأحمد نعمان وغيره من قادة المعارضة مثل - عبد الرحمن الأريانى ، وأحمد المرونى ، وعبد السلام صبره ، وعبد الله السلال .. وأخرين فى سجن حجة ، ونجا من الإعتقال أولئك الذين لم يتمكنوا من العودة الى اليمن من المهجر . كما نجا من الإعتقال - محمد الزبيرى وغيره ممن أرسلتهم حكومة عبد الله الوزير إلى البلدان العربية فى مهام خاصة . ومن جديد أعيد الى البلاد النظام " الاتوقراطى " لبيت حميد الدين المعتمد على قاد القبائل الزيدية فى شمال وشرق البلاد ، وعلى القمة الدينية الإقطاعية الزيدية .

قام إنقلاب عام ١٩٤٨م بدور كبير فى تاريخ اليمن إذ يعتبر أكبر تمرد بعد الحرب العالمية الثانية لممثلى مختلف طبقات وفئات المجتمع اليمنى ، ومحاولتهم الأولى للقضاء على النظام الإقطاعى المستبد . أن فضل الذين شاركوا فى هذا الإنقلاب يكمن فى أنهم ايقضوا في جماهير غفيرة من سكان اليمن الوعي بقدرة الشعب أن أراد على تقرير مصيره وتحمل المسئولية عن أعماله .

المملكة اليمنية فى الخمسينات

وبأستيلائه على السلطة طبق الإمام أحمد فى الحياة السياسية الداخلية عدداً من الأجرأت التى لم تمس أسس النظام الإقطاعى المطلق إلا أنها أستهدفت

تحديثه بعض الشئ ، وبذلك يوطد سيادة العشيرة الحاكمة ولأول مرة فى تاريخ اليمن المستقل انشاء جهاز السلطة التنفيذية – مجلس الوزراء الذى نفذ مهامه تحت إشراف الإمام . وتشكل المجلس بالكامل من أسرة حميد الدين والشخصيات المقربة منها . فى تفس الوقت عين الامام فى المناصب الإدارية فى المناطق الجنوبية موظفين شوافع هادفاً بذلك إمتصاص سخط الشوافع(٢١) .

ونفذ الإمام أحمد عدداً من الإجرأت فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية . وبدأ التنقيب فى مناجم ملح الصليف للملح الصخرى التى أهملت خلال الحرب العالمية الثانية وقد مولت هذه الأعمال من قبل رأس المال الوطن والحكومى المتمثل فى شخص الإمام (٢٢) .

وجرت محاولات للتنقيب عن الثروات المعدنية فى اليمن . وبهدف توسيع التجارة مع البلدان المجاورة اشترت الحكومة عدداً من السفن البحرية للملاحة الساحلية وأفتتحت فى مدينة صنعاء مدارس درست فيها مواد علمانية . وابتدأ من الخمسينات توسعت الحكومة فى إرسال البعثات الدراسية إلى الخارج وتم بناء مسشفين أخرين فى كل من الحديدة وتعز ،إلى جانب المستشفى الموجودة فى صنعاء.

وبعد إخماد الامام للإنقلاب عام ١٩٤٨م زاد من ممتلكاته بمصادره أراض واسعه مملوكة لمعارضيه السياسيين الذين عوقبوا بالإعدام – عبد اللهْ ، وعلى الوزير وغيرهم من أعضاء الحكومة الدستورية . وبتعزيزه للمراكز السياسية والإقتصادية للأسرة الحاكمة ، تصرفَ الامام أحمد وبحرية أكثر من الإمام يحيى بخزينة الدولة ، وعلى الرغم من بقاء صنعاء من حيث الشكل عاصمة لليمن إلا أن الإمام أحمد أختار تعز مقراً له . وإنتقلت الحياه السياسية والاجتماعية والثقافية من صنعاء إلى تعز ، وخلال فترة وجيزة أصبحت صنعاء عملياً مدينة أقليمية. وحاول الإمام أحمد تعزيز الوضع السياسى الخارجى لليمن وقبل كل شئ عمل تسوية العلاقات التى ظلت ، متوترة مع بريطانيا . إستمر صدامات

الحدود فى جنوب المملكة وبقي الخلاف قائماً على الأراضى الواقعه فى أقليم بيجان والعوالق العليا وغيرها من المحميات الإنجليزية فى الجنوب اليمن . وطالب الامام أحمد بأن تكون المفاوضات بشأن هذه المناطق وغيرها من الأمور المختلفة عليها مباشرة مع الحكومة الإنجليزية وليس من خلال السلطات البريطانية فى عدن ، كما كان واقع الحال أبان حكم الإمام يحيى .

أن تعقيد الوضع فى عدن والمحميات ونمو حركة التحرير الوطنى فى المستعمرات البريطانية في أسيا وأفريقيا، كل ذلك أجبر بريطانيا على الموافقة فى أكتوبر ١٩٥٠م على المفاوضات المباشرة . ونتيجة لما سبق سويت بعض منازعات الحدود كما جرى تبادل البعثات الدبلوماسية بين الدولتين . ودفعت لليمن التعويضات مقابل الأضرار التى لحقت بسكان مناطق الحدود من جراء القصف الجوى البريطانى (٢٣) .

ابرمت أنجلترا واليمن فى يناير عام ١٩٥١م ، أتفاقاً تم بموجبه تحديد خط الحدود في المناطق المختلف عليها ، كما قدمت لليمن بعض المساعدات الاقتصادية ، وكذلك المساعدات فى مجالات التعليم والصحة .

ولكن العلاقات السلمية بين بريطانيا والمملكة اليمنية لم تستمر طويلا ، ففى يناير ١٩٥٤م بدأت إنجلترا بوضع مخططها بشأن إقامة إتحاد الجنوب العربى الذى يضم محميات عدن الشرقية والغربية وكذا مستعمرة عدن وأدت هذه الأعمال الى أعتراض الإمام أحمد ، وفى فبراير من نفس العام وجه الامام أحمد مذكرة إلى جامعة الدول العربية، أشار فيها الى أن إقدام انجليرا على إنشاء مثل هذا الإتحاد يعتبر خرقاً للإتفاقيات المبرمة فى عام ١٩٣٤م وعام ١٩٥١م ، اذ أن هذا الإتحاد سوف يؤدى إلى تغيير الوضع القائم فى المنطقة .

توسعت فى مطلع الخمسينات علاقات اليمن مع البلدان الرأسمالية ، ففى عام ١٩٥٣م تم ابرام إتفاقية صداقة وتجارة مع الجمهورية الألمانية الأتحادية ، وسرعان ما تم التوقيع على إتفاقية مع الشركة الألمانية الغربية " ديلمن بير جباو

" نصت على تشغيل مناجم الملح ودراسة إحتمال وجود النفط (٢٤) وفى نفس الوقت أستؤنفت العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا .

وكانت العلاقات اليمنية الأمريكية فى الواقع مجمده فى السنوات الأولى بعد إستلام أحمد السلطة كما آن الإتفاقيات المبرمة أثناء حكم الإمام يحي لم تنفذ وقطعت العلاقات الدبلوماسية ، وحدث تغيراً فيها فقط فى فبراير عام ١٩٥٠م ، عندما أعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالحكومة اليمنية الجديدة (٢٥) ومنذ هذا الوقت أظهرت الولايات المتحدة إهتماماً متزايداً باليمن وكانت شركة النفط الأمريكية (ارامكو) قد حصلت فى عام ١٩٥٠م على إجراء دراسات استكشافية على النفط وغيره من المعادن وفى ديسمبر ١٩٥٥م منحت حكومة الإمام أحمد شركة امريكية أخرى هى " يمن ديفلوبمنت كوربرشين أف واشنطن "حق التنقيب واستغلال الثروات المعدنية بما فيها النفط (٢٦) . وفي عام ١٩٥٠م و١٩٥٢م وصلت إلى اليمن بعثتان أركيولوجيتان أمريكيتان بهدف دراسة الحضارة اليمنية القديمة .

أستمرت فى نهاية الأربيعنات – بداية الخمسينيات تقوية علاقات اليمن مع البلدان العربية . وفى يونيو عام ١٩٤٨م وصل تعز وفد من العربية السعودية لتوطيد العلاقات بين المملكتين ، وبعد وقت قصير تم تبادل البعثات السياسية بين مصر واليمن ، وفى نهاية الأربعينات وأقام رجال المعارضة الذين بقوا خارج السجون الإتصالات فيما بينهم ثم أستأنفوا النشاط السياسى سواء فى داخل البلاد أو فى الخارج . وابتداء من عام ١٩٥١م تزايد نشاطهم وخاصة فى عدن حيث نزل فيها الشيخ عبدالله الحكيمى أحد أعضاء الأحرار اليمنيين . و تضاعفت صفوف قوى المعارضة بالمعتقلين السياسيين الذين أطلق سراحهم الإمام أحمد .

وبالمشاركة النشطة والفعالة للحكيمى تم فى عدن فى ١٩٥١م إنشاء " الإتحاد اليمنى" على أساس الجمعية اليمنية الكبرى التى أعيد تنظيمها . أن نصوص لائحة الأتحاد تعتبر دليلاً على حدوث جزر فى نشاط " الأحرار اليمنيين" بعد إخماد إنقلاب عام ١٩٤٨، كما أن برامجهم الإقتصادية والسياسية والإجتماعية كانت بعيدة عن مضمون الميثاق الوطنى المقدس فى عام ١٩٤٧م . وإبتداء من مطلع الخمسينات إشتغل الأحرار اليمنيين أساساً بالأعمال التنويرية التى غلب عليها الطابع الإسلامى .

لم يتوقف الصراع من أجل السلطة فى البلاد بعد إخماد إنقلاب عام ١٩٤٨م. وإذا كان الصراع قبل الإنقلاب دائراً بين أل الوزير وأل حميد الدين فأنه بعد التنكيل بأل الوزير أشتغل فى داخل الأسرة نفسها ، حيث أصبحت القضية المركزية لحياة البلاد السياسية قضية ولاية العرش . كان المطالبون بالعرش أثنان من أخوة الإمام هما الأمير عبد الله والأمير الحسن وأبن الإمام أحمد الأمير البدر .

لقد أعتبرت مسألة ولاية العهد فى اليمن الإقطاعية من القضايا الهامة فى الحياة السياسية كما أن الأمراض المستديمة للإمام أحمد ضاعفت من حدة هذه المسألة وقد أبدت الغالبية العظمى " للأحرار اليمنيين " ترشيح البدر ، إذ كانوا يرون تأثير أحمد محمد نعمان فى البدر خلال السنوات الطويلة التى عمل فيها مدرساً ومربياً للأمير سيأتى بالنتائج المتوخاه وسيصبح البدر بعد إعتلائه العرش ملكاً مستنيراً وليبراليا وسيقوم بتنفيذ الإصلاحات فى البلاد التى تلبى مطالبهم الأساسية . وفى هذه الفترة وجدت فى أوساط " الأحرار اليمنيين(٢٧) " مجموعه شديدة الأرتباط بضباط الجيش والتى رأسها قائد حامية تعز المقدم / أحمد الثلايا أن هذه المجموعه المكونة من الضباط ممثلى التجار المتوسطين

وغيرها من الفئات الإجتماعية وفقت الى جانب ترشيح شخصية قوية الى العرش وطالبت الأمير البدر بعدم مهادنه المنافسين له (٢٨) أن الخلافات فى أوساط المعارضين حول المطالبين بالعرش شكل كذلك بداية الأنقسامات فى منظمة " الأحرار اليمنيين " .

تضاعفت فى مطلع ١٩٥٥م حدة توتر الأوضاع السياسية الداخلية فى اليمن وبدأت الإضطرابات فى المدن ، فأنتقد ممثلى البرجوازية التجارية والدنيا والمتوسطة وصغار الموظفين والضباط والمثقفين الامام لأن إستبداده يعرقل التقدم الإقتصادى والثقافى للبلاد ، كما حيوا الثورة المصرية وأعمال قادتها ، وطرح ضباط الجيش المحتشدين حول أحمد الثلايا فكرة الإنقلاب العسكرى على طريقة الثورة المصرية ، كما أعد الأمير عبد الله نفسه للإستيلاء على السلطة .وأتصل أنصار الأمير عبدالله بأحمد الثلايا من خلال كبار الإقطاعيين والموظفين ومشايخ القبائل وبدعم من أخيه الأمير عباس (٢٩) . وبدأت الأحداث بشكل مفاجئى وذلك فى نهاية مارس عام ١٩٥٥م وعندما تعرض جنود حامية تعز لهجوم الفلاحين عندما كانوا يجمعون الضرائب فى قرية الحوبان الواقعه بالقرب من مدينة تعز . وتوجهت لمعاقبة المذنبين الى الحوبان فرقة عسكرية بقيادة أحمد الثلايا وسرعان ما حدثت الإصطدامات المسلحة بين الجنود والفلاحين ، وإشتعلت الحرائق ، فقرر الإمام أحمد إستغلال هذه الأحداث للتنكيل بالضباط المشكوك فيهم .. فأصدر الإمام أحمد أوامره إلى الثلايا بالعودة إلى ثكنته وأمر حرسه الخاص بأعتقاله عند عودته إلى تعز ... وحذر الجنود الثلايا من هذه الأوامر معلنين ولائهم له (٣٠) .

وأصدر الثلايا أوامره إلى رجاله بمحاصرة قصر الإمام والإستيلاء على محطة الإذاعة والتلغراف ومركز الإتصالات اللاسلكية .. وفى مساء نفس اليوم حضر

إلى ثكنة الثلايا أنصاره من وجهاء المدينة والمشايخ والعلماء كما حضر أيضاً الأمير عبد الله ، وبعد مناقشات طويلة ظهر من خلالها تباين وجهات النظر ليس فقط بين الحاضرين ، ولكن بين " الأحرار اليمنيين ".حول مستقبل السلطة أتخذوا قراراً بتسليم السلطة إلى الأمير عبد الله.

فى اليوم التالى توجة إلى القصر الذى كان محاصراً فيه الإمام وقد طالبه بالتنازل عن العرش فأرسل وفداً للتفاوض معهم برئاسة أحمد محمد نعمان. واضعاً الأمل فيه لما له من تأثير فى البدر إذكان مربيه وأستاذه ، غير أن النعمان بمجرد وصوله الحديدة حيث كان البدر يعمل محافظاً لها " نائباً" غير مهمته كوسيط ووقف إلى جانب تلميذه . ووضعاً معاً خطة تحركاتهم المقبلة لخلع عبد الله بقوة القبائل الموالية لبيت حميد الدين ، وبعد بضعه أيام توجها الى حجة حيث يوجد مخازن الأسلحة ونقود الإمام أحمد (٣١) ومن هناك تحرك البدر على رأس قبيلتى حاشد وبكيل فى إتجاه تعز التى كان قد وصل اليها قبائل الراهدة التى ظلت موالية للإمام السابق . وفى ٥ ابريل ١٩٥٥م أقترب البدر على رأس القوة القبلية من مدينة تعز وبسرعه سيطرت القوة القبلية وجنود الثلايا الذين انتقلوا الى صف أحمد على مدينة تعز، وفى هذه الأيام قاد الأمير عباس الذى كان موجوداً فى صنعاء مظاهرة تأئيد لاخيه عبد الله ، إلا أن القوات الحكومية فرقت هذه المظاهرة ، كما أعتقل ألأمير عباس (٣٢) .

نفذ حكم الإعدام فى ٦ إبريل فى ميدان تعز فى الثلايا وأنصاره ، وأمر الإمام أحمد بأرسال أخوانه المتمردين عبد الله وعباس إلى حجة حيث أعدما هناك ، ونجا القليل من المشتركين فى الإنقلاب حيث أختفوا فى محمية عدن .

وأتضح بأن الإنقلاب العسكرى الفوقى الذى أشتركت فيه بعض الشخصيات لم يكن معداً له ولم يستطع قادته تعزيز النجاح الذى أحرزه الإنقلاب . اذ أنعدمت الوحدة فى أوساط رجال الإنقلاب . ويجدر بنا أن نبحث عن سبب فشل الإنقلاب فى غياب المراكز القوية فى الجيش لمجموعه الضباط الذين كان يرأسهم

الثلايا ، وكذلك فى غياب الروابط المتينة بينهم والقبائل ، وبينهم وسكان المدن ، كما أسهمت فى هذا الفشل تلك العلاقات العدائية السائدة بين الجيش والقبائل ، فهم يعتبرون جنود الإمام الذين مارسوا نهب وأضهاد الفلاحين.

أن الإنقسام الذى حدث فى أوساط " الأحرار اليمنيين " أدى إلى تمايز القوى اللاحق فى إطار حركة المعارضة وشكل الجناح العسكرى للحركة الذى أشتد عوده أبان الإنقلاب فيما بعد القسم الأكثر راديكاليه فى المعارضة .

أن إنقلاب عام ١٩٥٥م كان هاماً فى حياة البلاد السياسية ، أذ كان أول محاولة يشترك فيها الجيش ضد طغيان النظام الأمامى كما أن سمته المميزة كونه كان أخر محاولة لتغير الوضع الداخلى لليمن عن طريق إستبدال إمام بأخر مع الحفاظ على النظام الملكى للحكم . برزت بعد عام ١٩٥٥م فى أوساط المعارضة مسألة القضاء على الشكل الاتوقراطى للملكية والبحث عن أشكال جديدة لنظام الدولة لا تمتلك فيه قمة الطائفة الزيدية سلطة دنيوية . عين الامام أحمد ابنه محمد البدر ولياً للعهد بعد إخماد إنقلاب ١٩٥٥م وذلك للخدمات التى قدمها للأسرة (٣٣). وتم السكوت عن مسألة وراثة الحسن للعرش ، الأمر الذى سبق وأن أتفق عليه عام ١٩٤٨م وذلك لاتهام الإمام أحمد أخيه الحسن بأرتباطه بمنظمى إنقلاب عام ١٩٥٥م وشغل الامام أحمد بنفسه منصب رئيس الوزراء. وعين أبنه محمد البدر نائباً له ووزيراً للخارجية ، وقائداً عاماً للقوات المسلحة ، كما تم أنشاء عدة وزارات جديدة .

ولكن الإمام أحمد لم يمارس أى عمل حكومى إذ أن السلطة السياسية إنتقلت فى الواقع إلى أيدى محمد البدر . ولمعرفة البدر بأن الحفاظ على سلامة السطة الإقطاعية - الإتوقراطية فى اليمن غير ممكن بدون إتخاذ إجراءات محددة لتحديثها فقد أعلن عزمه على أجراء عدة إصلاحات تساعد على الخروج باليمن من تخلف القرون الوسطى .

أنتعشت الحالة الأقتصادية فى البلاد وذلك نتيجة لتوسع العلاقات التجارية والتعاون الأقتصادى بين اليمن والدول العربية بالدرجة الأولى ، وأيضاً بين اليمن والبلدان الأشتراكية ، وكانت هذه السياسة من وجهه نظر البدر قادرة على إمتصاص السخط المتراكم وبالدرجة الأولى سخط البرجوازية التجارية التى لم تجد المجال لتوظيف أموالها داخل البلاد . تأسست فى أواخر الخمسينات الشركات المساهمة التى ساهم فيها أفراد الأسرة الحاكمة والمقربين منها وكبار التجار والمتوسطين منهم والصغار ،فتم تأسيس شركة التجارة والنقل وشركة إستيراد وتوزيع النفظ ومشتقاته وشركة البناء والطيران والكهرباء .. وعلى نفقة الرأس مال الوطنى الخاص أقيمت عدة مشاريع صناعية صغيرة وطورت الصناعات الحرفية .

وبسبب التوسع فى المحصولات الصناعية فى النصف الثانى من الخمسينات وفى مقدمتها القطن جرت محاولة تأسيس صناعات نسيج يمنية، أقيم فى عام ١٩٥٧م فى مدينة باجل وبمساهمة الرأسمال اللبنانى والسورى مصنع الغزل والنسيج . ولكن المعمل لم يعمل يوماً واحداً ، وذلك لان أفراد الأسرة المالكة وكبار التجار المستوردين راوا أن تصدير القطن يدر ربحاً أكثر من أنتاج الأقمشة القطنية فى البلاد .

أخضع الرأسمال الخاص لإشرافه لماحطات الكهربائية التى كانت تملكها قبل ذلك الأسرة المالكة واشترى مساهمو الشركة الجديدة معدات المحطة القديمة من الإمام شريطة تسديد قيمتها تدريجياً . وبعد ذلك بالإتفاق مع الشركة الإيطالية (سفييم) اشتروا آلات ومعدات جديدة قام الخبراء الإيطاليون بتجهيزها وإعدادها وكذا تأهيل اليمنيين للعمل فى المحطات الكهربائية .

حاولت الحكومة إلى جانب تنشيط رأس المال الخاص بناء الهياكل الأساسية عن طريق المساعدات الخارجية . ففى خريف عام ١٩٥٧ بدأ فى الحديدة وبمساعدة الأتحاد السوفيتى التكتيكية والمالية بناء ميناء حديث وعميق بمختلف

خدماته المناسبة . وانخرط فى البناء حوالى ألفى عامل يمنى وبمساعدة الوكالة الأمريكية للتعاون الخارجى أبتداء العمل فى شق طريق تعز - صنعاء ومشروع مياه تعز حيث منح فرصة العمل لعدد كبير من العمال اليمنيين .

أن الخروج المرسوم على السياسة الأنعزالية ساعد على تنشيط العلاقات الأقتصادية الخارجية لليمن . ورغم بقاء الهيكل التقليدى للصادرات ، فأن الأتجاه الجغرافى للتجارة صار أكثر تنوعاً . وبدأ ميناء الحديدة بعد الأنتهاء من الأعمال الأنشائية فيه فى ربيع ١٩٦١م يقوم بدور نشيط فى التجارة الخارجية لليمن ، كما أنه فى نفس الوقت قلل من إعتماد اليمن على ميناء عدن الخاضع فى ذلك الحين لسيطرة السلطات الإستعمارية الإنجليزية .

أن نمو العلاقات السلعية النقدية والأستيراد الواسع للسلع الأجنبية ساعد على أتساع التجارة الداخلية التى مارسها فى الأساس قطاع واسع من صغار ومتوسطى التجار .

وتمكنت الحكومة من أتخاذ عدد من الأجراءات الهامة في ميادين البناء الأجتماعى والأقتصادى حيث أفتتحت فى تعز والحديدة المدارس الثانوية غير الكاملة وأفتتحت فى العاصمة مدرسة ثانوية كاملة ، جرى التعليم فيها طبقاً للبرامج فى المدارس العلمانية القريبة من النمط المصرى وأفتتحت فى صنعاء وتعز والحديدة المستشفيات والمراكز الصحية التى عمل فيها أطباء أجانب وممرضون محليون .

والى جانب صحيفة " الإيمان " بدأت تصدر فى تعز صحيفة " النصر " و "سبأ " .. وعلى صفحات هاتين الصحيفتين نشرت أخبار البلاد وغير ذلك من الأحداث كما سلطت الأضواء على مسائل التطور الأقتصادى الثقافى للبلاد .

وبادر الأمير البدر الى تغيير السياسة الخارجية للبلاد والتى تتمثل بأنتقال اليمن الى مواقع حركة عدم الأنحياز وتعزيز وتوسيع علاقاته بالبلدان العربية

والأشتراكية الأمر الذى لبى مصالح اليمن فى توطيد الأستقلال الوطنى . ووقفت حكومـة البدر ضد إشتراك اليمن فى حلف بغداد وادانت مبدأ " ايزنهاور" .

تم التوقيع فى جدة فى ابريل ١٩٥٦م على إتفاقية مشتركة بين اليمن والسعودية ومصر التى اعتبرت حلفاً دفاعياً ثلاثياً بين البلدان العربية الثلاثة وقد نصت هذه المعاهدة على تقديم الدعم المتبادل فى حالة الاعتداء على واحدة منها . وكان من أهدافها تشكيل قيادة عسكرية مشتركة ووضع إستراتيجية دفاعية موحدة وإيجاد ميزانية للقياد الموحدة .. الخ (٣٤) .

وقف الإمام أحمد إلى جانب مصر فى عام ١٩٥٦م فى تأمينها لقناه السويس ، وظهرت فى الصحف بيانات لشخصيات سياسية رسمية ، تؤكد بأن السياسة الخارجية لليمن من الأن فصاعداً " ستكون متطابقه مع نهج حركة التحرر الوطنية العربية بقيادة مصر الثورية (٣٥) . وبعد قيام الجمهورية العربية المتحدة وقعت اليمن أتفاقية أنضمت بموجبها الى الجمهورية العربي المتحدة وتم إنشاء الأتحاد بين الدولتين على الأسس الفدرالية والذى سمى بـ " إتحاد الدول العربية " وكان من خطط هذا الأتحاد قيام أجهزة دفاعية وحربية مشتركة وميزانية فيدرالية ومجالس للقضايا الثقافية والأقتصادية . والتزمت الجمهورية العربية المتحدة بمساعدة اليمن فى سك العملة الوطنية وظل اليمن محتفظاً بنظامه الحكومي والإدارى وهيئاته الدبلوماسية فى الخارج . ورأت الأوساط الإجتماعية فى البلاد ، بما فى ذلك حركة المعارضة اليمنية فى إتجاه السياسة الخارجية للحكومة عاملا إيجابياً يقوى النضال ضد الأمبرايالية والإستعمار .

وفى ٣١ أكتوبر ١٩٥٥م جددت معاهدة الصداقة والتجارة السوفيتية - اليمنية والتى كانت إمتداداً منطقياً لأتفاقية عام ١٩٢٨م . واكد الأتفاق على " السلام الدائم والوفاق المستمر " بين البلدين كما التزم الطرفان بضرورة حل

الخلافات التى يمكن أن تنشأ بالطرق الدبلوماسية السلمية . كما أقيمت بموجب المعاهدة العلاقات الدبلوماسية بين اليمن والإتحاد السوفيتى ودخلت الأتفاقية طور التنفيذ بعد تبادل وثائق التصديق فى ٣٠ مارس عام ١٩٥٦ م .

وتطويراً لهذا الإتفاق تم فى ٨ مارس ١٩٥٦م فى القاهرة التوقيع على إتفاقية للتجارة والمدفوعات بين اليمن والإتحاد السوفيتى وأقرت هذه الإتفاقية توسيع العلاقات التجارية والإقتصادية بين البلدين على أساس المساواة والمنافع المتبادلة .

وشكلت زيارة الأمير البدر إلى الأتحاد السوفيتى فى يوليو عام ١٩٥٦م الخطوة اللاحقة فى مجال تعزيز العلاقات السوفيتية اليمنية حيث تمخضت المباحثات عن ابرام إتفاقية تعاون إقتصادى وفنى والتزم الأتحاد السوفيتى بالإسهام فى المشروعات الصناعية فى اليمن وتزويدها بالمعدات والمواد الإنشائية وتأهيل الكوادر الوطنية للعمل فى المشروعات الجارية إنشائها وعلى الأخص فى ميناء الحديدة (٣٦) .

وفى ١٩٥٦م الى ١٩٥٧م ابرم اليمن أتفاقيات تجارية وإتفاقيات تعاون فنى مع جمهورية المانيا الديمقراطية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا روومانيا . . وفى أغسطس ١٩٥٦م قامت العلاقات الدبلوماسية بين اليمن وجمهورية الصين الشعبية وفى وقت لاحق وقعت اليمن مع الصين إتفاقية تعاون إقتصادى .

وفى النصف الثاني من الخمسينات توترت العلاقات من جديد بين اليمن وبريطانيا وبدأت العلاقات تسؤ منذ منتصف عام ١٩٥٣م وذلك عندما تقدمت الحكومة البريطانية بمشروع إتحاد الإمارات والسلطنات لمحميات عدن . أعتبرت الحكومة اليمنية هذ الخطوة خرقاً لشروط إتفاقية عام ١٩٣٤م البريطانية اليمنية ومحاولة لتعزيز المراكز الإستعمارية للإنجليز فى الجنوب اليمنى . ولذلك توجهت الحكومة اليمنية إلى جامعة الدول العربية مطالبة بإستعادة منطقة الجنوب اليمنى التى أحتلتها إنجلترا ورداً على ذلك أتخذت جامعه الدول العربية قراراً

خاصاً بـ " إعتداء السلطات البريطانية ضد المناطق اليمنية المعروفة بالمحميات " وبذلك أعترفت بأن الأراضى جزء لا يتجزأ من الأراضى اليمنية . وأنبرى للدفاع عن المطالب العادلة لليمن المشتركون فى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥م ، ومؤتمر شعوب أسيا وأفريقيا المنعقد فى القاهرة ١٩٥٧م - ١٩٥٨م . بينما أزداد إشتعال حركة التحرير الوطنى ضد بريطانيا فى عدن وحضرموت وغير مرة حصل قادة المنتفضين والجماعات المسلحة على حق اللجؤ فى اليمن .

وكانت السلطات الانجليزية تريد تغيير النهج الجديد لسياسة حكومة البدر الخارجية ، القائم على الإقتراب من الأنظمة الغربية التقدمية والبلدان الإشتراكية فبدأت تلك السلطات وتحت غطاء صراعها مع حركة المتمردين فى محميات عدن يونيو ١٩٥٦م أعمالها العسكرية على الحدود الجنوبية لليمن .

فقام الطيران الإنجليزى بقصف المراكز الآهلة بالسكان فى منطقة حريب وفى يوليو من نفس العام قصف المدن والمحلات الحدودية بما فى ذلك البيضاء . ونتيجة لهذا القصف فى عامى ١٩٥٧م - ١٩٥٨م تحولت مدينة قعطبة إلى أنقاض . وعلى الحدود الجنوبية جرت صدامات مسلحة مستمرة بين حرس الحدود اليهنيين وقوات محميات عدن .

أثارت أعمال السلطات الإنجليزية غضب الأوساط العالمية فقامت الحملات التأييد لليمن فى عدة بلدان عربية ودعا قادة حركة المعارضة اليمنية فى المهجر الى إنشاء مراكز تجنيد المتطوعين من أجل تحرير عدن والمحميات العدنية من التسلط الانجليزى . تغلغلت فى النصف الثانى من الخمسينات وبصورة قوية الشركات الأمريكية فى شبة الجزيرة العربية بما فى ذلك اليمن . منحت حكومة الإمام أحمد " ين ديفلوبومنت كوربو ريشين أف واشنطن " طبقاً للإتفاقية الموقعة فى ديسمبر عام ١٩٥٥م حق البحث والتنقيب عن المعادن بما فى ذلك النقط فى مساحة تصل إلى ١٠٣ الف كيلو متر مربع ولمدة ثلاثين سنة .. وطبقاً لشروط الأمتياز فأنه فى حالة العثور على النفط سيتم توزيع الأرباح بالتساوى

. ويمكن إلغاء الإتفاقية اذا لم تتوصل أعمال البحث والتنقيب خلال ست سنوات الى أى نتيجة (٣٧) .

أبرمت حكومة اليمن فى أواخر ديسمبر ١٩٥٥م أتفاقية أخرى مع الشركة الأمريكية " مايكل باركير دجو نير إن " ونصت الإتفاقية على برنامج واسع للأعمال الإنشائية على أن يتم تمويلها من دخل النفط وغيره من المعارن التى من المحتمل إكتشافها مستقبلاً فى اليمن .. وإشتملت الأعمال الإنشائية على شتق الطرقات وبناء السكة الحديدية والموانى والمطارات والمستشفيات وقنوات المياة والمجارى .

وعلى الرغم من إلغاء هذه الإتفاقيات من طرف الإمام لسبب أو آخر إلا أنها قوت نفوذ الولايات المتحدة فى اليمن .. وظهر فى البلاد مجموعه مواليه لأمريكا من أعضاء الحكومة وغيرهم من الأشخاص المتولين لأعلي المناصب الإدارية والحكومية .. وتسلم هؤلاء معونات مالية سنوية من بعض الأوساط الأمريكية لرشوة كبار ومتوسطى الموظفين ومشايخ القبائل والعلماء وغيرهم .. وهذه المجموعه هى التى ساعدت الأمريكان الحصول على حق الإمتياز للتنقيب عن الثروات المعدنية الممنوح قبل ذلك لشركة الألمانية الغربية " ديملن بير جباو " .

فى سبتمبر عام ١٩٥٧م وصلت الى عاصمة اليمن البعثة الإقتصادية الأمريكية التى عرضت على الإمام أحمد مساعدة بمبلغ إثنين مليون دولار .. وقد قبل الإمام فى البداية هذا العرض إلا أنه رفضه فيما بعد (٣٩) .

كما أنه رفض أيضاً قبول المساعدة الإقتصادية بمبلغ مليون دولار المقدم بموجب " مبدأ أيزنهاور" مقابل السماح ببناء محطات للردار فى الجبال اليمنية " (٤٠) كما أنه لم يستقبل أيضاً ممثلى الشركات البترولية الأمريكية الأخرى والتى وصلت الى البلاد بغرض الحصول على إمتيازات جديدة .

وعلى الرغم من عدم تمكن الأمبرياليين الأمريكيين من تعزيز مواقعهم فى الميادين العسكرية والسياسية فى اليمن الا أنهم ضمنوا لانفسهم مواقع إقتصادية محددة فى البلاد .. وبدأ الإمريكان في شف طريق المخاء - تعز - صنعاء ، وباشروا العمل فى مشروع مياة تعز وقاموا بأعمال دعائية نشيطة .

اليمن قبيل ثورة ١٩٦٢ السبتمبرية

أدت الخطوات والإجراءات التى أتخذها النظام الحاكم فى مجال توسيع علاقات اليمن الإقتصادية الخارجية إلى انتعاش محدود فى الحياة الإقتصادية والسياسية للبلاد .

وكان ذلك الإنتعاش ملحوظاً فى الأساس فى المدن ولم يمس المناطق الريفية تقريباً. ومنذ النصف الثانى للخمسينات ونتيجة للضعف الذى أصاب سياسة العزلة ومع بداية النمو القوى للعلاقات الرأسمالية حدثت تغيرات كيفية فى حياة المدن اليمنية وبالدرجة الأولى أرتفاع ونمو ثقلها فى النشاط الإقتصادى للبلاد . وعلى الرغم من أن تعداد سكان المدينة ظل بشكل عام ثابتاً اذا لم نأخذ بعين الإعتبار نموه الطبيعى إلا أنهم أى سكان المدن بدأوا يشتركون فى الأعمال والوظائف المدنية المحضة وقطعوا صلاتهم بالزراعه .

وأدى تنشيط العلاقات والصلات الإقتصادية الخارجية والسياسية لليمن الى زيادة الوكالات الأجنبية فى البلاد وهذا بدوره أدى إلى زيادة عدد اليمنيين العاملين فى مجال الخدمات حيث ظهرت ورشات لصيانه السيارات ومحطات البترول كما تزايد عدد العاملين فى مجال الخدمات سواء فى الهيئات الدبلوماسية نفسها أو فى الشركات والوكالات التجارية التى أنشأها رجال الأعمال الأجانب والمحليين . وأفتتحت فى المدن الكبيرة مدارس ومستشفيات جديدة ، وتزايد عدد الهيئات والمؤسسات الحكومية كما ظهرت الشركات المساهمة.

وأدت إتفاقيات التعاون الإقتصادى والتكنيكى البرمة مع الدول الأجنبية الى نمو الأعمال العمرانية ، والتى التحق للعمل فيها عدد هائل من سكان الريف وكذلك قسم من سكان المدينة من بين الذين تعودوا على الهجرة من البلاد بحثاً عن العمل وبالتدريج بدأت عملية تكون الطبقة العاملة اليمنية من الأعداد الهائلة للعمال التى تركزت فى العمل فى ببناء ميناء الحديدة وشق طريق تعز صنعاء .

وساعدت العمليات السابقة الذكر على نمو الوعى الطبقي للفئات الوسطى فى المدينة والتى أصبحت تشكل القطاع الأكثر ديناميكية سياسياً والمتطور ثقافياً من بين سكان المدينة ونظراً للظروف اليمنية الخاصة ضمت الفئات الوسطى فى صفوفها ليس فقط البرجوازية الصغيرة فى المدن والتجار الصغار والمتوسطين ولكن أيضاً قسم من طبقة التجار الكبيرة والمثقفين المدنيين والعسكريين . والى جانب نمو فئة المثقفين اليمنيين التقليدية المنحدرين من الفئات المتوسطة والدنيا للطبقة الأقطاعية . بدأت تتشكل الفئة الجديدة للمثقفين المنحدرين من فئات الفلاحين الميسورين القاطنين فى ضواحى المدن ومن الفئة الصغيرة والمتوسطة للتجار . ونال الكثير من هؤلاء تحصيلهم العلمي أما فى عدن أو فى غيرها من البلدان العربية .

إضافة إلى ماسبق نمت ويشكل قوى فئة المثقفين العسكرين . وتكون قطاع صغار ومتوسطى الضباط فى الجيش اليمنى من نفس الطبقات والشرائح والفئات التى تكونت منها شرائح وفئات المثقفين المدنيين غير أن المثقفين العسكرين تميزوا عن المدنيين بانحدار غالبيتهم العظمى من الأسر والعائلات الزيدية .

وقف المثقفين إلى جانب أجراء التغييرات الإجتماعية - الإقتصادية والسياسية الراد يكالية ، وساعد على تكون مواقفهم السياسية ووجهات نظرهم ليس فقط الواقع المعاش فى اليمن ولكن أيضاً حركة التحرر الوطنى فى الشرق العربى التى برزت فيها ليس فقط الإتجاهات المعادية للإمبريالية ولكن أيضاً الإتجاهات الديمقراطية والمعادية للأقطاع . وإنتشرت بشكل واسع أفكار (الإشتراكية العربية) والوحدة العربية والبعث القومى فى البلدان العربية . وفى النصف الثانى من الخمسينات تسربت تلك الأفكار الى جنوب شبة الجزيرة العربية وبالدرجة الأولى إلى عدن ومن ثم إنتشرت فى المملكة اليمنية ، وهنا أعتنق تلك الأفكار فئة المثقفين الجديدة ، والبرجوازية الناشئة التجارية واللاتى

شلكتا ما أصبح يعرف بـ (المعارضة الجديدة) .

ظهرت في اليمن فى أواخر الخمسينات أولى التجمعات والحلقات السياسية السرية الى كانت فرعاً للمنظمات السياسية العدنية . وعلى هذا المنوال جرت فى تعز عام ١٩٥٨م محاولة إنشاء أول حلقة ماركسية التوجة كفرع للمجموعه العدنية التى أسسها فى عام ١٩٥٨م عبد الله باذيب والتى تشكل منها فى عدن عام ١٩٦١م حزب الإتحاد الشعبى الديمقراطي (٤١) وقف هذا الحزب الى جانب قيام اليمن الديمقراطى الموحد والمستقل الذى يتكون من عدد من المحميات العدنية بعدتحررها من الإستعمار الإنجليزى والدولة اليمنية بعد القضاء على سلامة الإمام .وفى ١٩٥٨م - ١٩٥٩م أصدرت هذه المجموعه فى تعز صحيفة " الصليعه " الذى رأس تحريرها عبد الله باذيب ، غير أن نشاط هذ الحلقة وإصدار الصحيفة لم يستمر طويلاً ، اذا أغلقت الصحيفة بأمر من الإمام وأضطر باذيب إلى العودة الى عدن . وخلال بقاء باذيب فى المملكة اليمنية أستطاع بعض المثقفين اليمنين الشماليين التعرف على الأفكار الماركسية .

وفى عام ١٩٥٩م تم إنشاء فرع لحركة القوميين العرب فى اليمن ، والتى تأسست فى نفس العام فى عدن . وحضيت هذه المنظمة بشعبية واسعه فى اليمن ، وكان معظم أنصار حركة القوميين العرب من المناطق الجنوبية الشافعية ، ممثلى مختلف فئات البرجوازية الصغيرة ، وبالدرجة الأولى التجار الصغار ،أيضاً العمال فى مشروع شق طريق صنعاء - تعز (٤٢) .

وفى نهاية الخمسينات ظهرت فى اليمن وفى غيرها من بلدان ان الشرق العربى منظمة سياسية غير كبيرة ملتصقة من حيث وجهات النظر السياسية بمنظمة حزت البعث العربى الإشتراكى فى سوريا . وفى اليمن كانت هذه المنظمة فرع لحزب البعث الذي تشكل فى عدن عام ١٩٥٦م. وتشكلت القاعدة الإجتماعية لحزب البعث فى اليمن من مختلف فئات البرجوازية الصغيرة وعلى الأخص الزيدية .

والتصقت بالمعارضة الجديدة حركة أنصار الرئيس عبد الناصر وكذلك مجموعه من المثقفين المشايعين للدكتور عبد الرحمن البيضانى ، الشخصية السياسية التابعه للأتجاه المصرى ، التى نادت بتحطيم النظام الإمامى وإقامة الجمهورية فى اليمن .

وأنظمت إلى أنصار الرئيس عبد الناصر ، فى الجنوب اليمنى ، تجمع البرجوازية التجارية اليمنية برئاسة مؤسسها عبد الغنى مطهر ، الذى قضى فترة من حياته فى المهجر ثم عاد الى وطنه للمشاركة فى النشاط السياسى (٤٣). ودخل فى المنظمة التنظيم الذى أنشاه عبد الغنى مطهر ، التجار الشوافع فى الأساس ، وإنحازلهم بعض ضباط الجيش والشرطة وبعض طلاب المدرسة المتوسطة فى تعز . وإبتداءاً من عام ١٩٥٩م شارك أعضاء هذا التنظيم فى المظاهرات واضطرابات حامية تعز كما عبروا عن سخطهم وإستيائهم إزاء السياسة التجارية التى تنتهجها السلطة .

وهكذا ساعد ظهور قوى إجتماعية جديدة فى اليمن وتيارات سياسية فى نفس الوقت الذى كانت فيه هذه القوى والتيارات واسعه الإنتشار فى البلدان العربية ، ساعد على تشكيل حركة معارضة جديدة تختلف كيفياً ، الأمر الذى أدى بالنتيجة الـى إنتقال مركز المعارضة السياسية لنظام الأئمة الى داخل اليمن .

بعد إخماد إنقلاب عام ١٩٥٥ أضهر الإمام أحمد وولى عهده الأمير محمد البدر " مشاعر العطف " نحو " الأحرار اليمنيين" مستغلين الوهم المسيطر فى حركة الأحرار حول إمكانية تغيير الأوضاع السياسية سلمياً عند إعتلاء البدر العرش . وأخذ بعين الاعتبار دعم " الاحرار اليمنيين " لولى العهد ، عين أحمد محمد نعمان مستشاراً سياسياً للبدو . وفى صيف عام ١٩٥٥ توجه البدر وأحمد محمد نعمان إلى القاهرة بهدف اقامة العلاقات والإتصال بالأحرار والحصول على دعمهم غير أن " مغازلة " البدر " للأحرار " لم تدم طويلاً

وسرعان مانحى النعمان من منصبه كمستشار ، فذاب وهم الأحرار وكشفوا من نشاطهم وفى عام ١٩٥٦ صدر فى عدن كتيب أحمد محمد نعمان ومحمد الزبيرى (مطالب الشعب) الموجه ضد نظام الإمام (٤٤) .

وابتداءا من عام ١٩٥٥ أصدر " الأحرار اليمنيين " فى القاهرة صحيفتهم " صوت اليمن " واذاعوا برنامجاً دورياً من محطة " صوت العرب " وأصدروا الكتيبات والنشرات وساهموا فى المؤتمرات والندوات العربية (٤٥) . ورد تنظيم الأحرار فى القاهرة " الأتحاد اليمنى على مختلف الأحداث الجارية فى اليمن ، وانتقدا قائداً الإتحاد النعمان والزبيرى إصلاحات الإمام أحمد المحدوده التي أعلنها عام ١٩٥٥م . فمثلاً بعد تحليلهم لمسأله الشركات الأجنبيه ، أبانوا مدى الكوارث والعواقب والوخيمه التى ستحل بالشعب اليمنى نتيجة للإتفاقيات التى أبرمها الإمام أحمد مع الشركات الأمريكية كما فضحوا وسائل الإمام الخبيثة المتمثلة فى إثارة النعرات القبليه بهدف الحفاظ على ملكه ، وفضحوا الأهداف الخفية للسياسة الخارجية التى أنتهجها الإمام أنذاك ، وشنوا حملة دعائية مكثفة ابان العدوان الإنجليزى عام ١٩٥٦م على جنوب اليمن .

وفى عدن قاد أعضاء الإتحاد اليمنى نشاط دعائى وإعلامى تحت شعاره " حتمية القضاء على طغيان وإستبداد الإمام " ولقت أفكار الإتحاد اليمنى رواجا واسعاً فى المؤتمرات واللقاءات والتداولات العربية .

أشتدت الخلافات السياسية والأيدلوجية السائدة فى أوساط الأحرار اليمنيين بعد عام ١٩٥٥م وأدت هذه الخلافات فيما بعد الى انقسام " حركة الأحرار" الذى ظهر واضحاً فى فرع " الأتحاد اليمنى " فى القاهرة .

أستطاع عبد الرحمن أبو طالب المعروف بميول أتجاهاته وتوجهاته الغربية ، بعد تعيينه سفيراً للمملكة فى مصر ، أستطاع اقناع السلطات المصرية بالحد من نشاط فرع الإتحاد فى القاهرة . وأستطاع اقامة العلاقات مع بعض أعضاء الاتحاد اليمنى الرافضين لقيادة الزبيرى والنعمان للأتحاد ، بل وأقنعهم بالوقوف

الى جانب منح الإمام حق الإمتياز لبعض الشركات الأمريكية . وعن طريق الرشوة والوعود بمناصب رفيعه تمكن من إقناع قسم من أعضاء الإتحاد بقبول طروحاته ، وفى وقت لاحق انفصل هؤلاء عن عضوية الإتحاد وسلموا السفارة اليمنية فى القاهرة وثائق هامة للمعارضة (٤٦) .

ومن بين الذين انفصلوا عن الإتحاد موظفين كبار فى جهاز الدولة ممثلى البرجوازية التجارية الكبيرة . وتميز الجميع بعلاقاتهم وصلاتهم القوية والوثيقة بأوساط الإحتكارات الأجنبية ، وبالدرجة الأولى الأمريكية . وكان ابراهيم على الوزير المعروف بشخصيتة السياسية المؤثرة الفعالة ضمن المجموعه المنفصلة عن لاإتحاد . ومن المعروف بأنه بعد أحداث ١٩٤٨م عوقب البعض من عائلة أل الوزير وهاجر البعض الأخر منهم كما صودرت أراضى الكثير منهم وحرموا جميعاً من امتيازاتهم . وعلى الرغم من ذلك لم يفقدوا الأمل فى استعادة مواقعهم المسلوبة . وبدعم من الشخصيات المؤثرة لدى الإمام وبالدرجة الأولى عبد الرحمن أبو طالب سرعان ما تمكن أل الوزير مـــــن الحصول على عفو الإمام (٤٧) .

فى أكتوبر عام ١٩٥٦م ، اتحدث مجموعه القاهرة المنفصلة عن الإتحاد مع أنصارها فى عدن وشكلت منظمة سياسية جديدة عرفت ب (حزب الشورى اليمنى) وفى وقت لاحق عرفت بـ (إتحاد القوى الشعبية اليمنيه) الذى رأسه أحمد عبد الرقيب حسان . وتابع أعضاء هذه المجموعه المعارضة باهتمام الأحداث الجارية فى اليمن ورأوا بأن العرش يجب أن ينتقل الى الأمام الحسن بعد موت الإمام أحمد ، ومن أجل تهيئة الظروف المناسبة لذلك كان لابد من وحده القوى الإقطاعية فى البلاد ، الأمر الذى تم تحقيقه عام ١٩٦١ عن طريق المصالحة التى تم التوصل اليها بين العشيرتين الأقطاعيتين المعتاديتين فى الماضى - بين حميد الدين وأل الوزير ، وهكذا كان " اتحاد القوى الشعبية " المنظمة السياسية التي وقفت فى الأيام السابقة لثورة ١٩٦٢م الى جانب الحفاظ

على نظام الإمام فى البلاد برئاسة الحسن.

وحدث انقسام جديد فى أوساط " الأحرار اليمنيين " فى عدن ، وذلك نتيجة للخلاف الذى نشب بين ممثلى البرجوازية التجارية برئاسة كل من محمد شعلان وعبد الكريم العنسى وقيادة الإتحاد حول مسألة نظام الدولة فى اليمن وبرنامج التنمية الإقتصادية فى تلك الفترة أبدأ أنصار شعلان الداخليين ضمن حركة " الأحرار اليمنيين " استبدال نظام الإمامه بالنظام الجمهورى ، فى الوقت الذى كان فيه " الأحرار اليمنيين " لا يزالون واقفين الى جانب الحفاظ على الحكم الملكى شريطة الحد من سلطات الملك وتضيفها إلى حد كبير .

وطالبت البرجوازية التجارية بتغيرات أكثر راديكالية فى الميدان الإقتصادى . أتهمت مجموعه شعلان " قائد " اليمنيين الأحرار " أحمد نعمان بالتعاون مع البدر خلال إنقلاب عام ١٩٥٥ ، الأمر الذي كان السبب فى إعتقال رجال الأتحاد اليمنيين ، الذين وصلوا الى تعز من عدن ومن بين المعتقلين محمد شعلان نفسه . وأضافة الى ذلك سادت الخلافات بين أعضاء الإتحاد اليمنيين فى عدن حول تقييم برامج المنظمات السياسية العدنيه ، وباالدرجة الأولى ، الجمعيه العدنية ورابطه أبناء الجنوب العربى .

ونتيجة للخلاقات السائدة فى الإتحاد أعلنت سكرتارية الإتحاد فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٧م عن حل الإتحاد وفى نفس الوقت قيام تشكيل الجمعيه اليمنية الكبرى (٥٠). وركز برنامج الجمعية أهتمامه الكبير على الجوانب الإقتصادية ، وعلى وجه الخصوص مسألة تمليك الفلاحين الأراضى الزراعية ، وتقديم العون والمساعدة للفلاحين من قبل الدولة وتحديث الإنتاج الزراعى .

إن انقسام الأحرار فى عدن والقاهرة كان تعبيراً عن الأزمة التى تعانيها منظمة الأحرار اليمنيين " فى المرحلة الجديدة من تطوير حركة التحرير الوطنية فى جنوب شبه الجزيرة العربية وفى العالم العربى . وبعد انسحاب كبار العناصر الإقطاعية من المنظمة وفيما بعد ممثلى البرجوازية التجارية والعناصر المتعاطفة

معها ، انحسرت القاعده الإجتماعية لمنظمة الأحرار فى الخارج . وهكذا أدى الإنقسام فى حركة الأحرار اليمنيين الى إنتقال مركز الحركة المناهضة الى داخل اليمن وذلك ابتداءا من النصف الثانى للخمسينات .

وبعد إنقلاب عام ١٩٥٥م الفاشل ، تبخرت نهائياً أوهام الحفاظ على النظام الملكى التى كانت سائدة لدى بعض رجال المعارضة فى الداخل الملتصفين بحركة " الأحرار اليمنيين " . وبالقرب من مدينة حجة ، أنعقد فى مارس ١٩٥٦م مؤتمراً ، دعا الكثير من المشاركين فيه ، والذين كانوا قبل ذلك أعضاء فى منظمة " الأحرار اليمنيين " منذ تأسيسها ومن أشد المؤمنين بوجهات نظرها السياسية والأيدلوجية دعا هؤلاء فى ظل المتغيرات السياسية للظروف السائدة ، وتحت تأثير نهوض وإتساع الحركة الثورية فى البلدان العربية والحركة المناهضة للأئمة فى اليمن ، دعت هذ العناصر الى رفع الشعار الجماهيرى شعار الجمهورية ، وأعلنوا عن ظرورة وحتمية القضاء على نظام الحكم الملكى التيوقراطى واقامة النظام الجمهورى الديمقراطى (٥١) .

وإبتداءاً من النصف الثانى للخمسينات توترت الأوضاع الساسية الداخلية فى اليمن حيث شهدت البلاد الإنتفاضات والتمردات والإضطرابات التى قام بها الجنود والقبائل والفلاحين . وفى ١٩٥٧ حدثت الإنتفاضة المسلحة للقبائل فى المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد . وفى صيف ١٩٥٩م تمرد جنود حامية تعز نتيجة لعدم دفع راتبهم لعده شهور ، حيث سيطروا على المدينة ووضعوا الأمام أحمد نهائياً تحت الإقامة الجبرية المنزلية . وعلى اثر تمرد حامية تعز ، أعلنت حامية البيضاء وحجة تمردها . وفى أخر شهر يونيو ١٩٥٩م كما أشتعلت الإضرابات فى أوساط قبائل البيضاء ، نتيجة لأصرار الدولة على جباية الضرائب لسنوات سابقة غير ممثمره . وفى المنطقة الشمالية تمردت قبيلتى حاشد وبكيل القوبيتيين . إزاء هذه الأوضاع ولتهدئه الإضطرابات والتمردات الموجهه ضد الحكومة أضطر البدر إلى دفع مبالغ مالية كبيرة من خزينة الإمام لمشايخ القبائل المتمردة .

ومحاولة للقضاء على الوضع المتوتر ، أعلن ولى العهد فى خطاب له فى تعز عن البدء بإنتهاج سياسة جديدة فى مجال السياسة الداخلية ، حيث وعد بإجراء التغيرات فى المجال الإدارى والتشريعى والقانونى ورفع مرتبات الجنود الى ٢٥٪ وتطبيق مجانيه العلاج والتنظيف وقطع دابر الفساد في أجهزة الدولة . وبمساعدة الخبراء المصريين ثم وضع خطة التنمية العامة فى البلاد ، وكان من المفروض أن يشرف على تنفيذ الخطة مجلس يدخل فى عضوية ممثلى سبع أسر ويرأسه القاضى أحمد السياغى . كما جرت فى تعز محاولة إنشاء إتحاد للشباب تحت رئاسة البدر نفسه وعضوية الشخصيات المقربة منه .

ولكن نشاط وممارسات البدر الإصلاحية لم تدم طويلاً ، اذ عاد الى البلاد فى أغسطس الامام أحمد بعد غيبة دامت أربعه شهور فى روما . وعلى الفور أزاح ابنه من إدارة البلاد ، ألغى خطة الإصلاحات المزمع تنفيذها وأمر بترحيل المصريين وعاقب الكثير من الشخصيات التى شاركت فى الإنتفاضات والإضطرابات (٥٣) .

أدت إجراءات الإمام أحمد السالفة الذكر الى إنتشار سخط وتذمر الشعب ، حيث عمت الإنتفاضات والإضطرابات مختلف المناطق اليمنيه فى خريف ١٩٥٩م . وتركزت تلك الإنتفاضات فى الأساس فى المناطق الجنوبية من البلاد ، ولجأ الإمام الى قسوته المعتاده لأخمادها ، فامتلأت السجون بالمعتقلين وعوقب الكثير من المشتركين فى الإضطرابات بالإعدام . وفى ديسمبر ١٩٥٩م أعلنت قبيلة حاشد تمردها من جديد ، ويجدر الإشارة إلى أنه سبق هذه الإنتفاضة إجتماع سرى فى صنعاء حضرته شخصيات معروفة مثل عبد السلام صبره ، عبد الله الأرياتى ، وعدد من مشايخ القبائل ضباط الجيش والشرطة المشهورين وفى هذا الإجتماع أقر المجتمعون قيام حاشد وبكيل تحت قيادة الشيخ / حسين بن ناصر الأحمر بتمرد يستهدف القضاء على سلطة أل حميد الدين ، وعند نجاح الإنتفاضة يكون الشيخ حسين الأحمر رئيساً للجمهورية ويعين عبد الرحمن

الأريانى أو أحمد الساغى نائباً له(٥٤) وكان من المفروض أن ينظم الى القبائل المتمردة الجيش النظامى بجنوده البالغ تعدادهم ٨٠٠ فرد . وفى نفس الوقت تم وضع مخطط لإغتيال الإمام أحمد ، وكلف بتنفيذه سعيد حين فارع ، الذى توجه إلى السخنه لهذا الغرض . ولكن المخطط السالف الذكر لم يحالفه النجاح اذ القى القبض على سعيد حسن فارع وعوقب بالإعدام ، وأخمد الجيش النظامى مدعوماً ببعض القبائل تمرد حاشد وبكيل (٥٥) .

فى مطلع ١٩٦٠م سعى الإمام أحمد للتوصل إلى اتفاق مع مشايخ القبائل الزيدية بهدف إستئناف العلاقات التقليدية معهم . ولهذا الغرض دعا الإمام أحمد الشيخ / حسين الأحمر وابنه للحضور الى السخنه . وكان الشيخ حسين الأحمر صعب المراس ابان مقابلته وحواره مع الإمام مما أثار حفيضته وحقده . وعلى الرغم من منح الإمام أحمد الأمان للشيخ الا أنه غدر به وابنه (٥٦) . أثار غدر الإمام الإستياء والسخط ليس فقط فى أوساط قبيلة حاشد بل فى أوساط غيرها من القبائل ، وشهدت المناطق الشمالية أوسع الإنتفاضات والتمردات مما أضطر الإمام الى سحب قواته من الجنوب إلى المنطقة الشمالية .

وعلى الرغم من مرور عدة سنوات اتسمت بالجفاف وقلة المحاصيل الا أن الإمام قرر زيادة الضرائب ، والواجبات الى الضعف ، الأمر الذى زاد من ثقل الأعباء الواقعه على كاهل الفلاحين ودافعى الضرائب وأدى إلى اشتعال الإضطرابات والانتفاضات ، ففى ابريل عام ١٩٦٠م تمردت قبيلتى بكيل وخولان ، فدعا الإمام مشايخها للحضور الى السخنه للتفاوض ، غير أنهم رفضوا الحضور معللين ذلك بغدر الإمام بالشيخ حسين الأحمر وابنه ، الذى لم ينمحى بعد من ذاكرتهم . أن رفض المشايخ الحضور إلى السخنة يعتبر دليلاً قاطعاً على هبوط هيبة الإمام فى أوساط القبائل الزيدية . فلجأ الإمام أحمد من جديد الى إستخدام القوة حيث أستدعى القبائل له الدعم الجيش ، غير أنه لم يتم إستعادة السلام مع القبائل الزيدية الا بعد مفاوضات طويلة بين ممثلى

الإمام أحمد ومشايخ القبائل (٥٧) .

وشملت الأضطرابات شرائح الفلاحين الميسورة التى كانت مزارعهم تنتج المحاصيل الزراعية . واحتكرت شركة الجبلى التجارية المقربة من الإمام أحتكرت شراء هذه المحاصيل من الفلاحين وبذلك أحرمتهم من إمكانية تصريف منتجاتهم وفقاً لرغباتهم . وفى الستينات وابان إشتداد الأزمة الزارعيه والمجاعة فى تهامه لوحظ هجره السكان الزراعيين الأمر الذى أدى الي زيادة الأيادى العاملة المعروضة فى سوق العمل ، مما جعل ملاك الأراضى يستغلون تلك الظاهرة ويخفضون الأجور .

إستمر التذمر والإستياء فى الجيش نتيجة تأخر دفع رواتب الجنود والضباط عن المواعيد المحددة وأصدر الإمام أحمد أوامره القاضية بأغلاق الورشة الحربية في صنعاء بإعتبارها مصدر الأفكار الشريرة . غير أنه سرعان ما تطلب الوضع إعاده فتحها من جديد إستجابه لمطالب الجيش المتمثلة فى إعداد وتدريب ضباط الجيش على التقنيه العسكرية والأسلحة الحديثة . وفى المدن الكبيرة مثل صنعاء ، تعز ، الحديدة ، ذمار ،عاده ماوزعت المنشورات التى انتقدت وبشده سياسة الإمام أحمد (٥٨) .

وهكذا يتضح بأن كل طبقات وفئات المجتمع اليمنى تقريباً كانت فى الصف المعارض للإمام والأسرة الحاكمة قبيل عام ١٩٦١م . وأنزلت القبائل الزيدية الشمالية ضربتها القوية بهيبة الإمام ومكانته بأعتبارها سياسته خروجاً عن المبادئ التقليدية للحكم . وتطورت كراهية الشعب لأسرة حميد الدين الحاكمة إلى كراهية لكل الأسر الحاكمة .

وشكلت العمليات الأرهابية تعبيراً عن السخط والاستياء ازاء الوضع القائم ، فرميت القنابل والمتفجرات فى قصرالإمام فى تعز وفى منازل بعض أعضاء الحكومة وفى مارس ١٩٦١م نفذت مجموعه من الضباط " العلفى ، اللقية ، والهندوانه " محاولة اغتيال الإمام أحمد ابان زيارته المستشفى فى الحديدة،

وعلى الرغم من نجاته الا أنه أصيب بجروح بالغه .

وأمام تزايد الأخطار المهدده لنظام الإمام أحمد ، حاولت الأقلية الحاكمة تناسى خلافاتها وسعت لتوحيد قواها ، ففى ديسمبر من عام ١٩٦١م اعيدت ممتلكات الوزير التى صودرت عام ١٩٤٨ (٥٩). وساعدت عودة أفراد هذه الأسرة الإقطاعية القوية إلى اليمن على توحيد الأقلية الزيدية الحاكمة وحشد قواها فى داخل البلاد .

وتمثلت الوسيلة الأخرى لإيقاف وتحييد التذمر السياسى فى البلاد بمحاولة الإمام توجيه إهتمام الرأى العام الى مسألة تحديد ولى عهده ، ولهذا الغرض تم إستدعاء الأمير الحسن من نيويورك حيث كان يشغل الممثل الدائم لليمن فى الأمم المتحدة . وأدت عودة الحسن الى إستئناف الصراع بين المتنازعين على ولاية العرش فكثف البدر والحسن من نشاطهم وإنتشرت الإشاعات عن تنازل الإمام أحمد عن العرش لأبنه البدر وإشاعه أخرى لاخيه الحسن .

ووقف إلى جانب ترشيح الحسن لولاية العهد القوى الرجعية المحافظة فى المجتمع والتى ترتبط مصالحها ببقاء نظام الإمامة ، وتمثلت هذه القوى وبالدرجة الأولى بالعائلات الزيدية صاحبة النفوذ والتأثير ، وكبار الأقطاع والمشايخ وبعض ممثلى الرأسمال التجارى . كما دعم الحسن أيضاً ملك العربية السعودية ،الذى وقف إلى جانب الحفاظ على الأمتيازات السرية ، وكانت علاقته سلبية مع البدر لميوله وتعاطفه مع عبد الناصر . واستغل الحسن العلاقات والصلات السائدة مع ممثلى الاحتكارات النفطية الأمريكية ورجال الأعمال للحصول على مبالغ مالية كبيرة منهم ، قدمها كرشوة لكبار الأقطاع والموظفين ، وبهذه الوسيلة زاد من عدد انصاره (٦٠) .

وقف الامام أحمد الى جانب البدر ، اذ أعتبر الامام احمد بأن وداعة وضعف وتردد وليبرالية (ابنه) ستؤدى الى القضاء على القبضة الحديدية للإدارة الزيدية) . كما ايد البدر العناصر المعارضة للنظام الرجعى للإمام والميول

الأمريكية للحسن . ودخل فى نطاق هذه الدائرة بعض ممثلى المثقفين العسكريين والمدنيين والتجار الليبراليين الذين عبروا من ارتياحهم للخطوات والإجراءات التى أقدم عليها البدر للتقارب مع الجمهورية العربية المتحدة وبرنامجه الإصلاحى . غير ان بعض أنصار البدر تخوفوا من تراجعه عن وعوده بعد تسلمه العرش ، إذا ما كان ذلك ضرورياً لتوطيد سلطته (٦١) .

ان مساعى الإمام أحمد الرامية إلى عدم المساس بأسس النظام الأقطاعى - المطلق فى اليمن أدى إلى التغير التدريجى فى المنهج المعادى للأمبريالية للسياسة الخارجية للبلاد ابان السنتين الاخيرتين من حكمه . وبرز هذا على وجه الخصوص فى خلافه مع أنجلترا حول المحميات العدنية حيث أوغل الأمام فأكثر بتنازلاته عن المصالح الوطنيه ، كما برز أيضاً فى تقوية دور الإحتكارات الأمريكية فى الحياة الإقتصادية للبلاد . عملياً جمد الاتحاد الفيدرالى بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن ، وبعد انفصال سوريا فى سبتمبر عام ١٩٦١م اتخذ الإمام عدة خطوات عدائية ضد حكومة عبد الناصر ، فأمر بترحيل المصريين العاملين فى اليمن ، الخبراء العسكريين والمعلمين . وفى ديسمبر ١٩٦١م توجه الإمام بقصيدة شعرية الى العالم العربى انتقد فيها بشده اجراءات التأمين المعلنة عام ١٩٦١م فى الجمهورية العربية المتحدة ونتيجة لحملة الامام الدبلوماسية المعادية السالفة الذكر ، أعلنت حكومة الجمهورية العربية المتحدة الغاء اتفاقية الدولة العربية المتحدة .

وفى نهاية عام ١٩٦١ بدا واضحاً تأثير العناصر الرجعية المحافظة على الحياة السياسية للبلاد . وفى أكتوبر القى الإمام أحمد خطاب عبر إذاعة صنعاء ، أعلن فيه الأمير محمد البدر ولياً للعهد (٦٢). وادى هذا الإعلام الى رد فعل قوى من قبل انصار الحسن ، الذين أعلنوا بأن تعيين البدر ولياً للعهد أمر غير شرعى ويتناقض مع قواعد وأعراف المذهب الزيدى القاضية بأنتخاب الإمام من قبل مجلس العلماء . ومن جديد كثف أنصار الحسن والبدر أنشطتهم . وفى

ذات الوقت تعاظم الى حـد بعيد تأثير وفاعلية القوى المعـادية للإمبرياليـة والمعارضة للنظام الإمامى .

ومن بين جميع المنظمات والمجموعات المعارضة ، تميزت منظمة « الضباط الاحرار » التى تأسست فى ديسمبر عام ١٩٦١م ، والتى كان على رأسها عبد الله جزيلان وعلى عبد المغنى ، تميزت هذه المنظمة بالعمل السري الصارم والتأثير الفعال ودخل في عضوية هذه المنظمة ضباط الجيش وبعض مستخدمى وموظفى الشرطة فى صنعاء وتعز والحديدة ، ومن حيث العلاقات الإجتماعية الطبقية شكل أعضاء منظمة الضباط الأحرار مجموعه غير متجانسة . واعتنق الضباط الصغار منهم (لا تتعدى رتبهم العسكرية - النقيب) الآراء والأفكار الأكثر راديكالية وكانوا فى غالبيتهم ينحدرون من أسر فلاحية متوسطة واسر تجارية صغيرة وشريحة المثقفين . وكان من انصار (الضباط الاحرار) تلك القوى الإجتماعية ، التى كانت فى الماضى لصيقة بحركة (الأحرار اليمنيين) ، وهذا يدل على إفلاس منظمة (الأحرار اليمنيين) وغياب دورها القيادى فى حركة النضال ضد الإمام . وضم (الضباط الاحرار) فى صفوفهم عناصر من مختلف الإتجاهات السياسية : بعثيين ، ناصريين ، إصلاحيين ، أنصار منظمة (الأخوان المسلمين).

وكان (الضباط الأحرار) على علاقات وثيقة ومنتظمة بطلاب المدرسة الحربية فى صنعاء . ونشطت منظمة (الضباط الأحرار) بشكل مستقل ولم ترتبط بأى مجموعه سياسية . وقبل شهرين فقط من قيام الثورة اجرت منظمة (الضباط الأحرار) اتصالاتها ببعض قادة العمل الوطنى مثل عبد السلام صبرة ، وعبد الرحمن الاريانى وعبد الغنى مظهر (٦٤) .

وفى الواقع العملى بدأت منظمة « الضباط الأحرار » نشاطها قبل الإعلان رسمياً عن تأسيسها بمده طويلة ، فبعد فشل انقلاب ١٩٥٥م الذي قام به الجيش فى تعز ، بدأ عبد الله جزيلان والذين يشاطروه الرأى بإقامة الأتصالات

والعلاقات مع من بقى من الضباط خارج السجون . وبعد تشكيلهم لمجموعة معارضة بدأ الضباط بدراسة تجربة الحركة الثورية فى البلدان العربية ، والتعرف على نشاط وأعمال القادة السياسيين النقدميين بهدف نشر الأفكار الثورية فى أوساط المثقفين اليمنيين . إن محاولات إنقلاب عام ١٩٤٨م وعام ١٩٥٥م واضطرابات عام ١٩٥٩ - ١٩٦١م ومحاولة اغتيال الإمام احمد ١٩٦١م كل ذلك اضطر الضباط الأحرار الى التوقف طويلاً والتفكير بجدية فى أهداف وبرنامج عمل منظمتهم .وفى بداية سبتمر عام ١٩٦١م إنتهوا من خطة إسقاط حكم بيت حميد الدين وإقامة الجمهورية فى البلاد .

الفصل الرابع

ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م والحرب الأهلية فى اليمن الشمالية

توفى الامام أحمد فى ١٨ سبتمر ١٩٦٢م فى تعز واعلن ولى العهد الأمير محمد البدر ملكاً جديداً وإماماً للزيدية .

وفى خطاب العرش الذى القاه فى ٢٠ سبتمبر اعلن الامام محمد بأنه سوف (يحافظ على سيادة القانون وسيساعد المضطهدين وسيضع أسس العدالة) .كما وعد المواطنين بأنه سيصدر القوانين التى بموجبها يكون (المواطنون متساوون فى الحقوق والواجبات ولن يفضل أى مواطن أمام غيره من المواطنين إلا فى حالة ما إذا كان نافعاً أكثر من غيره للوطن) . وفى ميدان السياسة الخارجية وطبقاً لخطاب الإمام سيستمر اليمن بانتهاج سياسة الحياد الإيجابى وسيبقى وفياً لمبادئ الأمم المتحدة وميثاق جامعه الدولة العربية ومبادى باندونج وسيسعى من أجل الوحدة العربية (١) .

وفى الأيام الأولى لإدارته وقع الإمام محمد على ست مراسيم وطبقاً للمرسوم الأول والثانى احتفظ الوزراء ونواب الأمم وكبار قادة الجيش بمناصبهم وأعلن المرسوم الثالث (العفو العام عن كل الاحداث السياسية السايقة التى أودت بمرتكيبها الى السجن أو الى الهجره خارج البلاد) . والغى المرسوم الرابع نظام الرهائن كما الغى المرسوم الخامس جميع البقايا التى لم تورد إلى خزينة الدولة حتى ١٩٦٠م (بأستثناء القروض والسلفيات). ونص المرسوم السادس على رفع مرتبات ضباط وجنود الجيش وكذا مساعدات القبائل ...

إن تحليل خطاب العرش والمراسيم الأولى للإمام محمد تشهد على سرعه تكيفه مع الوضع وإتخاذه الخطوات الرامية الى تعزيز مواقعه. ان احتفاظ الموظفين الحكوميين وضباط الجيش بمناصبهم ضمن دعم الجهاز الحكومى للإمام

فى الوقت الذى عنى با العفو عن المعتقلين السياسيين والمهاجرين التخفيف من تصاعد حركة المعارضة أما الغاء نظام الراهائن ضمان تعاطف مشايخ القبائل مع الإمام والغاء البقايا من الطبيعى أن يؤدى إلى الأرتياح فى أوساط السكان العاديين . ورأى الإمام الجديد من خلال زيادة رواتب الجيش النظامى سيكسب إلى صفة القوة المنظمة فى البلاد .

وأعلن مشايخ كبار القبائل اليمنية وممثلى الأسر الإقطاعية القوية ورجال الدين وممثلى البرجوارية والمثقفين عن دعمهم الإمام الجديد الذين ربطوا تحقيق امالهم الإصلاحية فى البلاد من خلال إستلامة للسلطة . وعلى الرغم من أن قادة حركة (الأحرار اليمنيين) . لم يؤيدوا بشكل واضح الامام الجديد بيد أنهم إستقبلوا وبأرتياح خطاب العرش ومرسومى العفو العام والغاء نظام الرهائن .

وبعد مرور عدة أيام من تولية السلطة أعلن الإمام محمد البدر عزمه على مواصلة سياسة والده والتعاون مع عمه الأمير الحسن وكان هذا يعنى تراجعاً محدوداً عن ما حواه خطاب العرش الأمر الذى أثار التيقظ والحرص ، وكما لو أن محمد البدر بمجرد توليه السلطة مدعوماً فى قبل القوى السياسية التقليدية قرر الكف عن لعب دور الملك المستنير وتصفية حساباته مع عناصر المعارضة التى كثفت نشاطها فى الأشهر الأخيرة من حكم الإمام أحمد .

فى هذه المرحلة بالذات وزعت منظمة (الضباط الأحرار) منشورات فى أوساط الشعب اتهمت فيها البدر بعدم وفائه بوعوده سواء فيما يتعلق بالجيش أو في ميدان السياسة الخارجية . وهكذا جاء فى رسالة مفتوحة بأسم البدر وضعها (الضباط الأحرار) وإستناداً إلى الأحداث الواقعه فى مطلع ١٩٦٢م فقد ادين البدر لتعاونه العسكرى مع الأردن ولإستلامه عشرين مليون دولار مقابل سماحه ببناء قواعد حربية أمريكية فى تعز وصنعاء(٢) .

وكتب المؤرخ اليمنى سلطان ناجى بأنه فى ٢٦ سبتمر ١٩٦٢م وقبل ساعه

تقريباً من قيام الضباط بأنتفاضتهم الثورية عقد البدر إجتماعا فى دار البشائر اشترك فيه عبد الله السلال الذى سيصبح فى المستقبل رئيساً للجمهورية العربية اليمنية . وبعد إنتهاء الأجتماع طلب البدر من السلال البقاء (المواصلة النقاش حول المؤامرة) بيد أن السلال تملص من الجلسة لعدم رغبته فى مناقشة الموضوع (٣) . وفيما بعد تحدث عبد الله السلال الذى كان يشغل قبيل الثورة منصب رئيس الحرس الملكى تحدث فى إحدى مقابلاته قائلاً (لقد كان البدر ومنذ مدة طويلة يستشعر الثورة وسألنى أكثر من مره عن الضباط الذين يعدون للمؤامرة وكنت أرد عليه بأن ذلك غير محتمل . غير أن البدر فى الأيام الأخيرة كان يتهرب منى ويخدعنى وبدورى كنت أعامله نفس المعاملة (٤) .

ووفقاً للمعلومات فلقد كان من المفترض أن ينفذ الضباط مهمتهم فى يوم وفاة الإمام أحمد الا انهم اخروا ذلك الموعد حيث ان الكثير منهم بعد اطلاعهم على البيانات الأولى للإمام محمد ضغطوا من أجل (تاحة الفرصة للبدر ليظهر على حقيقته). وكان لقرار الحكومة القاضى بإعتقال المعارضين دوراً حاسماً فى اقناع المترددين بضرورة تنفيذ مهمتهم بصورة عاجلة . ولم يكن نشاط منظمة الضباط وعلاقاتها مع ممثلى البرجوازية التجارية ورجال المهجر غير معلومة من قبل الأقلية الاقطاعية - الملكية ولذلك ففى أول إجتماع للحكومة فى ظهر يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م اتخذت الحكومة قراراً يقضى بسحب الأسلحة وإعتقال ١٦ عضوا من (الضباط الأحرار) .

وفى وقت متأخر من مساء ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م حاصر طلاب الكلية الحربية فى صنعاء ومجموعه من الجنود يصل عددهم الى ٤٠٠ جندى ترافقهم المدرعات والدبابات ، الامام البدر فى قصر البشائر وطلب من الإمام البدر الإستسلام إلا أنه رفض ومن ثم بدأ تبادل إطلاق النار بين القوة المحاصرة للقصر وأفراد الحرس الملكى وإستمر إطلاق النار حتى الصباح .

ويفيد عبد اللطيف ضيف الله والملازم أول ناجى على الأشوال * اللذان اشتركا فى قصف القصر بأن الذخائرنفدت لدى القوة المحاصرة مع ما صاحب ذلك من إنخفاض واضح فى معنويات القوات . لقد أتخذ قطاع كبير من وحدات الجيش موقف الحياد ، بل أن البعض باشروا إطلاق النار ضد القوات المحاصرة لقصر الإمام فى هذه اللحظة الحاسمة المصيرية أنضم عبد الله السلال الى الثورة واصدر أوامره الى مقرزه القصر " قصر السلاح" بتسليم الثوار الذخائر والمعدات الحربية ✿ . وهذا الدعم رجح كفة الثوار وإستطاعوا النفوذ الى داخل القصر .إلا أن الإمام استغل حالة الهرج والمرج وتمكن من الفرار من خلال الممر السرى لقصر البشائر .

وأستولت مجموعه أخرى من الضباط بقيادة الفريق حسن العمرى على دار الإذاعه المحلية وفى صباح ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢م ومن خلال راديو صنعاء عرف اليمنيون بسقوط سلطة الإمام . ورافقت الأحداث الجارية فى العاصمة بعض الأحداث فى بعض المدن اليمنية .

---

* تجدر الإشارة الى أن النقيب عبد اللطيف ضيف الله والملازم ناجى على الأشوال كانا فى مقر القيادة (الكلية الحربية) ولم يشتركا فى حصار وقصف البشائر مباشرة .

أنظر : أسرار ورثائق الثورة اليمنية صـ ١٥٤ الترجم

✿ كلف الملازم أحمد الرجوبى بالذهاب إلى دار السلال واتصاله الى مقر القيادة . وقد وصل السلال إلى القيادة ، مرتدياً بدلته العسكرية قبيل شروق الشمس ومن هناك أصدر الأمر التالى : الأخ أمير حرس القصر حياكم الله . افتحوا الباب لنزول الذخيرة والسلاح ٢٨ - ربيع الثانى ١٣٨٢هـ . أخوكم قائد الحرس الملكى عبد الله السلال . أنظر : أسرار وثائق الثورة اليمنية ص ٥٥ بينما جاء فى كتاب : التاريخ السرى للثورة اليمنية ص ١٣١ (كتب الزعيم السلال الأمر وعند التوقيع سأل :- ماذا أكتب ؟ أكتب القائد العام للقوات المسلحة ، وتم التوقيع ٢٧ سبتمبر أعلن قيام الجمهورية العربية اليمنية وفى ٢٨ سبتمبر

إنشئت الأجهزه الأولى للثورة الجديدة - مجلس قيادة الثورة ومجلس الرئاسة والحكومة .

ودخل فى أول تشكيل لمجلس قيادة الثورة والذى ترأسه عبد الله السلال سبعه ضباط وعدد من الشخصيات المدنية . ولم يدخل فى عضوية مجلس لرئاسة الذى رأسه محمد على عثمان الشخصية المشهورة فى النظام السابق لم يدخل فى عضوية هذا المجلس الذى تكون من خمسة أعضاء السلال ولا أى شخص من أعضاء مجلس قيادة الثورة . وهكذا أنشئ جهازان متوازيان للسلطة الثورية العليا الأمر الذى يدفع الى التفكير بأن تشكيل هذه الأجهزة وتحديد عضويتها لم يسبقه الإعداد الكافى .

وضمت الحكومة التى رأسها السلال ١٨ وزيراً .

وفى جميع الأحوال فقد مثلت فى أجهزة السلطة العليا هذه جميع فرق المعارضة لبيت حميد الدين (منظمة الضباط الأحرار) المعارضة اليمنية التقليدية بشخص محمد محمود الزبيرى ، البرجوازية التجارية المحلية (عبد الغنى مظهر) رجالات النظام السابق الذين أخذوا موقفاً ضد الإمام (عبدالرحمن الأرياى ومحمد على عثمان) والمغتربين (عبد الرحمن البيضانى ومحسن العينى) . أن هذا التشكيل السريع للأجهز القيادية به عكس رغبة (الضباط الأحرار) فى إظهار أن المسألة القضاء على الإمامه قد جاء لصالح جميع قوى المعارضة وتأكيداً على أن الجيش لا ينوى إحتكار السلطة لوحده فى ظل النظام الجمهورى الجديد .

إن هروب الإمام وعوائق الإستيلاء على القصر والتشويش الحاصل فى تركيبة الأجهزة القيادية وغير ذلك من الأمور تدل على أن عملية ضباط الجيش فى السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م لم تكون معده من مختلف جوانبها وقد جاء إختيار هذا التاريخ لمباشرتها أمر من قبيل الصدفة المحضة . ولكن الأحداث اللاحقة اظهرت بأنه كان لدى الضباط خطة عمل محدودة . نفذوها وبكل صرامه فى الواقع المعاش .

وبقرار من مجلس قيادة الثورة اعلن حالة الطوارئ فى البلاد وأغلقت الموانى والمطارات وتم الإستيلاء على البريد والبرق ووضع تحت المراقبة كما تم الأستيلاء على مبانى المؤسسات والمصالح الحكومية وقصور افراد الأسره المالكة وفى ٢٧-٢٨ سبتمبر إعتقل وإعدم فى صنعاء كل من رئيس محكمة الإستئناف يحى الشامى ووزير الخارجية حسن بن ابراهيم ونائبة عبد الرحمن ابو طالب المعروف بأتجاهه الأمريكى ونائب الحديدة يحى عبد القادر ونائب حجه عبد الملك ونائب تعز حمود الوشلى وصهر الإمام أحمد ، يحيى محمد عياس وغيرهم من أرباب النظام الملكى . كما أعدم من تم القبض عليهم فى صنعاء من أفراد اسرة حميد الدين عدى النساء وطفلان صغيران للإمام أحمد . وتراكمت لدى المحكمة العسكرية التى أنشئت فى صنعاء ما يقرب من ستمائه قضية لأرباب النظام الملكى الذى تم إعتقالهم .

وفى ٢٨ سبتمبر بثت إذاعة صنعاء الوثيقة البرنامجية للجمهورية اليمنية والتى أخذت تُذيع (بيان ثورة ٢٦ سبتمبر) * وفـــى هذا البيان أعلـــن عن

* إكمالاً للفائده نورد بيان ثورة ٢٦ سبتمبر – كما جاء فى الملحق الأول من كتاب : إسرار ووثائق الثورة اليمنية ص (١٨١ – ١٨٢) وبعد المقدمة القصيرة جاء فى البيان وأهداف الثورة هى :

– ١ – القضاء على الحكم الفردى المطلق والقضاء على النفوذ الأجنبى .

–٢– أنها الحكم الملكى وإقامة حكم جمهورى ديمقراطى إسلامى أساسه العدالة الإجتماعية لدولة تمثل الشعب وتحقيق مطالبة السياسية العامة للجمهورية العربية اليمنية .

–٣– فى المجال الداخلى :

١ – إحياء الشريعه الإسلامية الصحيحة بعد أن أماتها الحكام الطغاه الفاسدون وإزالة البغضاء والأحقاد والتفرقة والسلالية والمذهبية .

٢ – تنظيم جماهير الشعب فى تنظيم شعبى موحد يشارك فى عملية البناء الثورى ويمكنها من مراقبة أجهزة الدولة مراقبة تامة يمنعها من الأنحراف عن أهداف الثورة .

٤ – إحداث ثورة ثقافية وتعليمية تقضى على مخلفات العهود البائدة التى عمقت الجهل والتأخير الفكرى .

٥ – تحقيق العدالة الإجتماعية عن طريق نظام إجتماعى يتلاءم مع واقع شعبنا ومع =

أهداف الثورة والتى تمثلت بـ (القضاء على نظام الحكم الفردى المطلق) والنفوذ الأجنبى فى اليمن وكذا القضاء على الحكم الملكى بجميع أشكاله وإقامة نظام جمهوري ديمقراطى إسلامى يتركز على مبادئ العدالة الإجتماعية وفى نطاق الدولة الواحدة المعبرة عن إرادة الشعب والمنفذه لرغباته) .

وفى مجال السياسة الداخلية عزم النظام الجديد على إتخاذ الخطوات لإحياء مبادئ الشريعه والقضاء على التمييز الطائفى والقبلي وبناء جيش حديث وتنفيذ المشروعات الثورية فى ميدان الثقافة والتعليم وتشجيع المغتربين للإستفادة من خبراتهم وأموالهم فى تطوير البلاد . ان البند الذى يعتبر على درجة كافية من الأهمية هو الذى ينص على (تحقيق العدالة الإجتماعية عن

= روح الشريعه الإسلامية والتقاليد الوطنية الصالحة .

٦ - تشجيع الرأسمال الوطنى على أن لا يتحول إلى إحتكارات وإستغلال أو يحول دون سيطرة الدولة وتوجيهها لمقدرات البلاد الإقتصادية .

٧ - تشجيع عودة المهاجرين إلى الداخل والإستفادة من خبراتهم وأموالهم .

أهداف وسياسة الثورة اليمنية فى المجال القومى العربى

١ - الإيمان بالقومية العربية والعمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة فى دولة عربية واحدة على أساس شعبى ديمقراطى .

٢ - التضامن الكامل مع جميع الدول العربية فيما تتطلبه المصلحة القومية .

٣ - العمل على تدعيم الجامعه العربية وزيادة فعاليتها لمصالح الأمة العربية .

٤ - إنشاء علاقات إقتصادية مع جميع الدول العربية بلا إستثناء .

٥ - إيجاد روابط أوثق مع الدول العربية المتحررة لتحقيق الوحدة العربية

فى المجال الدولى :

١ - التزام اسياسة عدم الإنحياز .

٢ - مقاومة الإستعمار والتدخل الأجنبى بجميع أشكاله .

٣ - التقيد بميثاق هيئة الأمم المتحدة وتأييد مواقفها من أجل السلام .

٤ - إقامة علاقات ودية مع جميع الدول التى تحترم إستقلالنا وحريتنا .

٥ - قبول الإعانات والقروض الخارجية غير المشروطة والتى لا تمس إستقلال البلاد .

طريق قيام نظام إجتماعى يتلائم مع واقع الشعب وروح الشريعه والتقاليد الوطنية الصالحة) . والبند الثانى ضمن تشجيع الراسمال الوطنى على أن لا يتحول إلى إحتكار وإستغلال يضر بالدولة .

وفي ميدان السياسة الخارجية أكدت قيادة الجمهورية العربية اليمنية على إيمانها بالقومية وهدفها النهائى تحقيق - الدوله العربية الواحدة القائمة على مبادئ الديمقراطية الشعبية والتضامن مع جميع الدول العربية لما فيه مصالح القومية العربية وتقوية جامعة الدولة العربية ، وإقامة العلاقات الإقتصادية مع جميع الشعوب العربية بلا إستثناء وتطوير اوثق العلاقات (مع الدول العربية المتحرره من أجل تحيق الوحدة العربية والتزمت الجمهورية العربية اليمنية بأنتهاج سياسة الحياد والنضال ضد الأمبريالية ومختلف أشكال التدخل واحترام ميثاق الامم المتحدة وتدعيم علاقات الصداقة مع جميع الدول التي تحترم إستقلال وسيادة الجمهورية اليمنية وقبول القروض والإعانات الخارجية غير المشروطة والتي لا تمس باستقلال وسيادة الجمهورية الفتية .

وبتحليلنا لهذه الوثيقة البرنامجية الأولى للجمهوريين اليمنيين يبدو واضحاً بأن الحيز الكبير فى برنامج النظام الجديد خصص للمبادئ الإسلامية وتحقيقها فى الحياة لأن سكان اليمن عميق التدين ولذلك فإن أى تقليل من دور الإسلام كان يمكن أن يؤدى الى نتائج غير محموده . ومن الأمور الهامة أيضاً ذلك البند المتعلق بضرورة القضاء على الخلافات القبلية والتميز الطائفى .

مجلس قيادة الثورة ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢م

وعادة ما أثار أرباب السلطة السياسة فى حديثهم بأنه يفترض أن لاينظر الى اليمن كدولة مركزية متراصة البنيان ، لأن كل قبيلة تعتبر نفسها دولة داخل الدولة ولوجود البغضاء المذهبية التى قد تصل فى بعض لحالات إلى حافة الحرب .

ولم تخل الوثيقة البرنامجية لثورة ٢٦ سبتمبر من أخطاء فى التقييم ، فمثلاً نظر الى الشعب اليمنى فى هذا البرنامج ككل واحد لا يتجزء بهموم ومطالب مشتركة . ويمكن تحليل هذا النص الذى لم يعكس الواقع أما إلى العجلة عند إعداد هذه الوثيقة أو الى غياب التصورات السياسية الدقيقة والمحددة والواضحة لدى واضعي البرنامج . وحتى الإمام محمد فى خطاب العرش أكد على أنه سيساعد المضطهد وسقف الى جانب " وسيدافع عن الضعيف الى أن يتساوى فى الحقوق مع القوى " . ومن الصعوبة تصديق الامام محمد بأنه وعوده ، غير أنه لا يسعنا الا ان نعترف بأن القسم الخاص بالسياسة الداخلية فى خطاب العرش الذى القاه الإمام البائد أحتوى على مضامين إجتماعية واقعية أكثر من البيان الأول للجمهوريين .

وفى ذات الوقت لم يتضمن البيان وبشكل قطعي أى إشارة الى مسألة الوحدة اليمنية ، ولم يحتوي على أى كلمة حول تحرير الجنوب اليمنى من الإمبريالية والسلاطين على الرغم من نصوص البيان حول ضرورة النضال ضد الإمبريالية وتحقيق الدولة العربية الواحدة فى المستقبل .

ومن أهداف الثورة التى أكد عليها البيان ، النضال ضد النفوذ الأجنبى فى اليمن ، ولكن اليمن التى كانت تحكمه الأقلية الزيدية الملكية كان فى واقع الحال دولة مغلقة بالنسبة للأجانب عدى وجود بعثات الدول العربية " والتى لا تعتبر أجنبيه فى العالم العربى " والبعثات الدبلوماسية للإتحاد السوفيتى وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وإيطاليا وأثيوبيا ، وفى الوقت الذى قدم الإتحاد السوفيتى وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية مساعدات إقتصادية كبيرة لليمن . ان إحتواء البيان على صيغه النضال ضد الفود الأجنبى بمختلف أشكاله دون النفوذ الأجنبى بمختلف أشكاله دون تحديد ذلك النفوذ ونتائجه السلبية بدقة ووضوح ، علي سبيل المثال نشاط الوكالة الأمريكية للتعاون الدولى فى اليمن ، امر غير

ملائم وروده فى مثل هذه الوثيقة البرنامجية الهامة .

وقوبلت أنباء سقوط النظام الإمامى فى صنعاء بأرتياح كبير فى الجنوب اليمنى .

وفى الاجتماع الذى تم فى مبنى الإتحاد اليمنى فى عدن دعا على محمد الأحمدى الذى ادرج كعضو فى رئاسة الجمهورية العربية اليمنية وهو غائباً . دعا الحاضرين الى الإلتحاق (فى سلك الجيش الوطنى للدفاع عن الثورة والجمهورية) . وبعث قادة الإتحاد محمد على الأسودى وعبد الكريم العنسى ببرقيات التأييد الى قادة النظام الجديد . وفى ٢٨ سبتمبر نظم حزب الشعب الإشتراكى مسيرة جماهيرية فى عدن تأييداً للثورة فى اليمن الشماليه. ورفع المتظاهرون الشعارات المؤيدة للجمهورية وطالبوا بالوحدة بين الجنوب والشمال اليمنى .

وفى ١٠ أكتوبر كتب زعيم الماركسيين فى الجنوب اليمنى مقالة في صحيفة (اليقظة) تحدث فيها عن الإجراءات والخطوات لضرورية (للدفاع عن جمهوريتنا اليمنية الفتيه وضمانه سيرها فى طريق التطور الوطنى المستقل والإستقلال الإقتصادى والتقدم الديمقراطى الإجتماعى) . وفى ميدان السياسة الداخلية دعا إلى النضال الحازم ضد العناصر الرجعية وأنصار النظام المباد وإنشاء فرق المقاومة الشعبية فى مختلف أرض البلاد وتأميم ممتلكات الإمام والمقربين منه وإتاحة الحريات الديمقراطية والإعتماد على الجماهير الشعبية الخ .. وفى ميدان السياسة الخارجية دعى عبد الله باذيب إلى تعزيز صداقة الجمهورية العربية اليمنية مع الدول العربية المتحررة والبلدان الإشتراكية والدول الصديقة والتعاون في نطاق السياسة المعادية للإمبريالية مع حركة التحرر الوطنى . ويستطرد عبد الله باذيب (سنكون متيقظين .. وسنوحد صفوفنا وسنتجاوز الخلافات الثانوية .. أن تعاضد الجيش والشعب ووحدة جميع القوى الوطنية سيمكننا من إفشال دسائس القوى الإمبريالية والرجعية وسنحمى

جمهوريتنا الفتيه وسيرتها فى طريق الحرية والديمقراطية والإزدهار وجاء فى المنشورات التى وزعتها حركة القوميين العرب فى تعز المؤرخه بـ ١٢ أكتوبر ١٩٦١م الثورة وضعت اليمن على عتبه الحرية والوحدة والمجتمع الإشتراكى الديمقراطى .

وتضمنت المنشورات الدعوة الى الدفاع عن الثورة وحمايتها على أن ما يميز هذه الدعوه عن غيرها من الدعوات التى جاءت فى الوثائق الرسمية هو أنها كانت موجهة إلى العمال والتجار والمستخدمين والطلبة والفلاحين .

واشترك ممثلى حركة القوميين العرب فى تشكيل فرق الحرس الوطنى . ووفقاً لما اكد عليه اليمنيون الجنوبيون فأن حركة القوميين العرب وعلى الرغم من كونها كانت حديثة العهد الا أنها لعبت دوراً ملموساً فى ثورة ٢٦ سبتمبر إذ أنها كانت مرتبطة (بالضباط الأحرار) وتعاونت فى تنفيد الإجراءات الضرورية فى مجال العمل الجماهيرى تلك الإجراءات التى أغلقت الباب أمام محاولات تفجير الوضع من الداخل وعلى وجه الخصوص فـى الأيام الأولى بعد قيام الثورة (٧) .

وفى ٣٠ أكتوبر أصدر مجلس قيادة الثورة وثيقة اعتبرت بمثابة الدستور المؤقت للجمهورية العربية اليمنية لمدة خمس سوات انتقالية .

وكأهداف الثورة ٢٦ سبتمبر أعلن (العودة إلى الشريعه الإسلامية الحقة التى اماتها الأئمة السابقين خلال الف ومئه عام) بمعنى أخر كانت المهمة ممكنه وواضحة للغالبية العظمى من ابناء اليمن إلا أنها كانت غامضة ومفتقره إلى المضمون الإجتماعى الواضح وبنفس الغموض والضبابيه كانت المهمة الثانية والرابعه والتى صيغت (الغاء التمييز العنصرى ومساوه جميع اليمنيين أمام القانون) وإصدار (القانون المحدد لحقوق المواطنين المرتكز على القوانين الإسلامية). إن صدور قانون حقوق المواطنين الذى ينص على المحاكمة القضائية لكل جنحة ويضمن حق الدفاع تعتبر خطوة إلى الإمام فى ظروف اليمن غير أن

اعتمادة على القانون الإسلامى فقط سيجعله إلى حد كبير فقير المحتوى .

والمهمة الأخرى الهامة والمرتبطة بالظروف اليمنية كانت (القضاء على الكراهية والضغينة بين الزيدية والشافعية) . ويتعين الإشارة إلى المهمة الأخرى الهامة والمتمثلة .(بأعداد الخطوات الخاصة بإجراءات الإنتخابات الحرة فى مختلف مناطق البلاد للأنتخاب مجلس النواب الذى سيقوم بدوره بانتخاب الرئيس). إن هذا البند يعتبر مهما لانه يطرح ولأول مرة بعد الثورة مسألة الإنتخابات الحرة إلى البرلمان وكذا إنتخاب رئيس الدولة .

وفى هذه الوثيقة الدستورية يجرى الحديث عن تطبيق أفكار القومية العربية ومبادئ العدالة الإجتماعية وبناء جيش حديث ورفع مستوى معيشة الشعب والقضاء (على مختلف المصاعب التى يعانيها الشعب) وفى الفصل الثاني نص على أن (الشعب مصدر السلطات) . وفى القسم الثالث تعلن ، الوثيقة بأن (الملكية الخاصة وحرية الكلمة مضمونتان فى حدود القانون) وكذا (حرمة المساكن والممتلكات) ونصت الوثيقة على تحريم تسليم اللاجئين السياسيين ثم تعلن الوثيقة بأن الدين الإسلامي هو الديانه الرسمية للدولة ومصدر مختلف القوانين فى الجمهورية العربية اليمنية وتؤكد الوثيقة على إستقلالية القضاء عن سلطة الدولة .

وفى القسم الثاني من البيان الدستورى يجرى الحديث عن مبادئ بناء الأجهزه الحكومية حيث يعتبر مجلس قيادة الثورة أعلى جهاز فهو الذى يحدد مختلف الخطوات والإجراءات اللازمة للحفاظ على الثورة والنظام السائد) . وهو الذى يمتلك الحق فى تعيين الوزراء وأقصائهم من مناصبهم أما مجلس الوزاراء فهو السلطة التنفيذية العليا وتكون المؤتمر الوطني من أعضاء مجلس الوزارء ومجلس قيادة الثورة ودخل فى مهام المجلس الوطنى النظر فى المسائل العامة لسياسة الدولة وإتخـــاذ الإجراءات اللازمة بصددها وأيضاً ملاحظة نشاط الوزراء .

ومن مشايخ المناطق الحدودية (أصبحوا يسمونهم بمشائخ الضمان) انشئ مجلس الدفاع وتساوى الشيخ مع الوزير الحكومى . وباسم مجلس قيادة الثورة توجب على الشيخ اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على سلامة المنطقة الخاضعه له .. وتميز هذا القسم من الدستور بخصائصه اليمنية ونلمس فيه الرغبة فى كسب المشايخ إلى جانب السلطة الجمهورية .

وأشارت الوثيقة إلى أن الرئيس المنتخب عبد الله السلال يعتبر رئيساً لمجلس الوزراء وقائداً عاماً حتى إجراء الإنتخابات وإقرار الدستور الدائم وفى خاتمة الوثيقة المذكورة سابقاً أشار إلى أن مجلس قيادة الثورة واثقاً من ضرورة قيام النظام الدستورى الديمقراطى .

أن تحليل بلاغ ٣٠ أكتوبر ١٩٦٢م يظهر بأنه حتى فى هذه الوثيقة التى وضعت بعد مرور شهر من قيام الثورة ينعدم فيها التوجه السياسى الواضح. وبدون شك فان احتواء البيان على الحريات البرجوازية مثل حرية القول وصيانة الملكية وحرمة السكن خطوة متقدمة بالنسبة للطغيان الذى كان سائداً فى المملكة اليمنية . ولكن الوثيقة احتوت على إيحاء بضرورة العدالة الإجتماعية ورفع مستوى حياة الشعب وذلك لإنعدام الإشارات المحددة فيها للحد من الملكية كخطوة أولى نحو العدالة الإجتماعية كما أنه لا توجد أى إشارة الى ضرورة تنفيذ لإصلاحات وقبل كل شئ الإصلاح الزراعى وكذلك ضمات حقوق المعدمين والمعتقلين ، وبرر الملكيون مقاومتهم للجمهورية بخرق الأخيرين للقواعد الأسلامية ومن هنا يصبح الإعتماد الواضح للبيان الدستورى على الشريعة الإسلامية مفهوماً إلا أنه من الضرورى أن يعوض ذلك بنصوص ديمقراطية عامة أكثر عمقاً .. إن إنشاء مجلس الدفاع من مشايخ القبائل وتفويضهم الدفاع وحماية المناطق الحدودية رفع من دور قادة القبائل فى الحياة السياسية وخلق الأرضية المناسبة لنمو النزاعات المحلية وازدواجية السلطة . ومن الأمور المشكوك فيها إنشاء المجلس الوطنى الذى كان من المتعين أن يقوم بدور الجهاز

الإستشارى ولم يكن محول له إتخاذ الحلول للمسائل المعروضة عليه وكذلك لم يمنح حق الرقابة على تنفيذ القرارات من قبل الحكومة .

وبمعنى آخر لم يتمكن الجمهوريين من صياغه وثيقة تحمل فى طياتها معانى إجتماعية قوية يتمكن بها أن يكسب إلى صف النظام الجمهورى ليس فقط القوى التقليدية لليمن - مشايخ القبائل والعلماء ولكن ايضاً القوى الجديدة التى كانت ربما قادرة أن تأخذ على عاتقها مسألة الدفاع عن النظام الجديد وربما كان مرد ذلك ضيق الأفق السياسى لدى قادة الثورة ، الأمر الذى حال دون تخطى المفاهيم والمقولات التقليدية ، كما يعود أيضاً إلى التباين الإراء لدى الماسكين بزمام السلطة وهذا بدوره حال دون وضع خطة سياسية واحدة واجبر الجمهوريين على التعبير عن أرائهم فى حدود المناظرات والمناقشات النظرية ، والإكتفاء بوضع صيغه محددة للأمور فى تلك الحالات التى تلبى فيها مصالح مختلف الفئات الممثلة فى قيادة الجمهورية العربية اليمنية .

إن تحليل وقائع ووثائق الأيام الأولى للثورة تدل على أن الجمهوريين أخضعوا لسيطرتهم ومراقبتهم المناطق الجنوبية من مدينة أب حتى الحدود مع المحميات البريطانية ، أما فى المناطق الشمالية والشمالية الشرقية فقد أقتصر إنتشار السلطة الجمهورية على المدن التى كان يوجد فيها معسكرات للجيش . ودعم الجمهوريون البرجوازية التجارية الصغيرة والمتوسطة ، فلاحى المناطق الجنوبية والمثقفين والعمال . وقدمت القوى الوطنية فى الجنوب اليمنى مساعدات هامة حيث عبأت وجهزت مايقرب من عشرين الف متطوع ، أرسلتهم الى الجمهورية العربية اليمنية ، ومن هؤلاء تكونت فرق الحرس الوطنى ، أما القوى التقليدية فى البلاد فقد لزمت موقف الحياد ، عدا الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر الذى أعلن صراحه عن دعمه وتأيده للنظام الجمهورى .

وكان من الطبيعى ان لا تقف القبائل القاطنه فى المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من اليمن الى جانب الجمهورية نظراً للوضع المتميز التى كانت تتمتع به

سابقاً ولأزاحة الأمام محمد البدر من السلطة ، الذى يعتبر من وجهه نظر الشيعة معصوماً ومبراً من الخطأ . ولعب الدعم المالى السعودى دوراً مهماً فى تحديد الموقف السياسى لقبائل تلك المناطق اذ قدمت السعودية لها اموالاً هائلة أن ظهور الأمام محمد البدر فى المناطق الواقعه على الحدود مع العربية السعودية وإنضمام الأمير الحسن وغيره من عناصر الأسرة البائدة وكذلك الشخصيات الفاعلة فى النظام المباد إلى معسكر البدر ، اتاح الإمكانيات أمام الملكيين للبدء بشن حرب مسلحة ضد الجمهورية العربية اليمنية .

وكانت مصر عبد الناصر هى الدولة الوحيدة فى العالم العربى المؤهله عسكرياً لدعم الجمهورية فى اليمن . واعترفت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالنظام الجمهورى فى اليمن فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢م. واستغل هذا الأعتراف بصفته أول إعتراف دولى بالجمهورية الفتية من قبل الملكيين ، حيث اشاعوا بأن ما حدث فى ٢٦ سبتمبر لم يكن فقط بدعم وتشجيع من المصريين ، بل ان المصريين هم المنظمين والمنفذين " للمؤامرة الجمهورية " ضد ال حميد الدين .

إن مثل هذه الأدعاءات بعيدة عن الواقع . ومن الطبيعى أن يكون عبد الناصر قد عرف بوجود تيارات معارضة فى الجيش اليمنى بل ومن الممكن أن يكون قد شجع هذا التيار خاصة بعد يوليو ١٩٦١م أثر حدة توتر العلاقات بين مصر عبد الناصر واليمن الملكية .

أن سقوط بيت حميد الدين فى اليمن وإنتقال السلطة فى صنعاء الى القوى الجمهورية تقوبل بأرتياح فى القاهرة. وأعلنت حكومة الجمهورية العربية اليمنية فى برقيتها بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٦٢م الموجهه إلى عبد الناصر عن سريان مفعول إتفاقية الدفاع المشترك لعام ١٩٥٦م مؤكده عزمها على الإلتزام بنصوص هذه الإتفاقية مستقبلاً ، وفى البرقية الجوابية أكد عبد الناصر لقيادة الجمهورية العربية اليمنية بان (الجمهورية العربية المتحدة ومنذ اللحظات الأولى لأحداث الثورة الشعبية فى اليمن التزمت بنصوص الإتفاق (٩) أن تحليل ميثاق العمل

الوطنى للجمهورية العربية المتحدة المقر من قبل المؤتمر الوطنى للقوي الشعبية فى ٣٠ يونيو ١٩٦٢م وكذا تحليل الوثائق البرنامجية الأخرى توكديان بان عبد الناصر رأى بان مساعدة الجمهوريين اليمنيين أمر واجب عليه ونابع من طبيعه التحولات الإجتماعية السياسية فى مصر وسياسته الخارجية المعادية للأميريالية.

وفى ٢٨ سبتمبر هبطت فى تعز وصنعاء الطائرات المصرية وعليها أوائل الجنود المصريين الذين تمركزوا فى معسكرات مخصصة نصبت خارج مدينة صنعاء وتعز والحديدة ثلاثة ألف جندى وتحت تصرفهم المدرعات وناقلات الجنود والطائرات (١٠) ، وفى أواسط نوفمبر أرتفع عدد القوات المصرية إلى ثمانية ألف فى ديسمبر ١٩٦٢م أعلن عبد الناصر فى بورسعيد أننا نملك فى اليمن قوات هائلة قادرة على تنفيذ جميع المهام (١١) .

وبدأت البعثة العسكرية المصرية فى اليمن بإعادة تنظيم القوات المسلحة للنظام الجمهورى والتى وصل عددها فى ذلك الحين الى حوالى ٨٠٠٠ الف فرد ، وشغل المصريون المواقع القيادية فى هذه القوات وخصص السلال وكبار قادة لجمهورية مفارز مظليين كقوات حراسة خاصة سريعاً ماوصل عددها الى ثلاثة ألف فرد. ووفقاً لما جاء على لسان سلطان ناجى فقد طبق على جيش الجمهورية العربية اليمنية نفس النظام السائد فى الجيش المصرى الذى يمنح الضباط إمتيازات هائلة ..(١٢) .

وفى ٨ نوفمبر ١٩٦٢م تم التوقيع على إتفاقية دفاع مشترك بين الجمهورية العربية اليمنية ومصر وبموجبها قثن تواجد القوات المصرية ومشاركتها فى المعارك الى جانب الجمهوريين . وفى نهاية نوفمبر كتبت الصحف والمجلات المصرية عن مشاركة وحدات الكوماندوز المصرية فى المعارك الواقعه فى شمال وشمال شرق اليمن ضد الملكيين ، والتي أصبحت فيما بعد تسمى وحوش الجبال وكذلك عن تعيين أنور السادات ممثلاً شخصياً لعبد الناصر فى الجمهورية اليمنية .

وواجهت القوات المصرية والقوات الجمهورية اليمنية فرق الملكيين التى ألف وصل عددها الى ١٠ الف فرد والتى تكونت من وحدات القبائل وجنود الجيش النظامى السابق المخدوعيين بالدعاية الملكية .

وشكلت هذه الفرق أربع تجمعات تمركزت فى مناطق خولان ونهم أرحب والجوف . وقاد هذه القوات أبناء عم الإمام البائد : فى خولان - عبد الله بن الحسن وفى نهم محمد بن المحسن وفى أرحب شرف الدين بن مظهر ، ويحى بن الحسين فى الجوف وكان مقر قيادة محمد البدر فى المناطق الشمالية من البلاد فى ضواحى مدينة صعده وتواجده بصفه مستمره فى مقر القيادة الرائد من المخابرات الأمريكية بروس كندى (١) الذى سبق أن اسلم فى العهد الملكى البائد وسمى عبد الرحمن . ولعب دوراً ملحوظاً فى قيادة القوات الملكية أفراد - الأسر البائدة مثل احمد بن الحسن ومحمد بن الحسين والأسر الإقطاعية القريبة من الأسرة المالكة مثل أحمد بن إسماعيل الكيسى واحمد المشامى ومشايخ القبائل مثل الشيخ الغادر والزائدى وغيرهم ، وقامت اللجنة الخاصة التى أنشئت فى الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة روبيرت كوتير ضابط المخابرات الأمريكية السابق ، قامت باختيار و ارسال المرتزقه الأجانب إلى معسكر الملكيين بأعداد هائلة الأمر الذى أدى إلى أن يطلق على نشاط هذه اللجنه فى اليمن بـ (حرب كونير) وبقدرما انتقلت غالبية ضباط الجيش اليمنى الى جانب النظام الجمهورى تمكنت التشكيلات العسكرية الملكية من تدعيم صفوفها بعناصر المرتزقة الأجانب ، ولم يؤدى ظهور القوات المصرية الى أى تغيير ملموس فى تطور العمليات الحربية وفى ١٥ أكتوبر قصف الطيران الإنجليزى مدينة البيضاء اليمنية الشمالية ، ووفقاً لما أذاعه راديو جابوتي ، فى ٦ أكتوبر ، أخترق مئة جندى سعودى أراضى الجمهورية العربية اليمنية فى المنطقة الشرقية إلا أنهم صدوا وفى عشرة أكتوبر أحتل الملكيون مدينة صعده القريبة من الحدود السعودية كما طردوا الجمهوريين من هارب وحريب الواقعتان فى الشرق بالقرب من الحدود مع بيجان ، وفى أوائل أكتوبر تسلل إلى مدينة

حجة ٢٠٠ فرد من قوات القبائل المسلحة محاولين الإستيلاء على مخازن الأسلحة والتى كان يحتفظ فيهاالى جانب الأسلحة بحوالى ١٢ مليون من خزينة الدولة ، غير أن الجمهوريين إستطاعوا صد هجوم الملكيين هذا وحينها قام الملكيون بقطع الطرق المؤدية إلى المدية وبدأوا بمحاصرة المدينة .

إن إعادة تنظيم أجهزة السلطة وتركيز السلطة التشريعية والتنفيذية بين يدى الرئيس السلال ،وإنشاء تشكيلات عسكرية جديدة وفرق الحرس الوطنى وكذلك وصول القوات المصرية ، كل ذلك حسن من أوضاع جمهورية اليمن وفى فبراير - مارس ١٩٦٣م إستعاد الجمهوريين مارب وحريب وصدوا هجوم الملكيين فى العديد من المناطق الشمالية للبلاد ، وتعزز وبشكل واضح الوضع الدولى للجمهورية العربية اليمنية اذ اعترفت بها خمسون دولة .

لم يضيع الملكيون اليمنيين أوقاتهم سدى ففى ابريل ١٩٦٣م انعقد فى مدينة الرياض مؤتمراً ارباب النظام الملكى بمشاركة الضباط السعوديين (١٤) حيث أقر فى هذا المؤتمر إنشاء لجنه عرفت بـ (مجلس مكافحة الجمهورية) ودخل فى هذه اللجنه ال حميد الدين والضباط السعوديين . وضاعفت السلطات الإنجليزية فى عدن من إستعداداتها العسكرية حيث جعلت من محمية بيحان الجنوبية اليمنية مركزاً لمعسكر قوى الثورة المضادة .

أن الوضع الصعب والمعقد فى اليمن وما حولها اقنعت قادة النظام الجمهورى والقاهرة على البحث عن وسائل لإيقاف العمليات الحربية . وفى ١٩ ديسمبر ١٩٦٢م عبرت الحكومة المصرية عن إستعدادها لاستدعاء قواتها المسلح من اليمن وذلك فى حال ايقاف الأردن والسعودية مساعداتهما للملكيين وسحب المستشارين من التشكيلات الحربية للملكيين (١٥) وفى أوائل ١٩٦٣م وافقت حكومة الجمهورية العربية اليمنية ومصر على زيارة ممثل الأمم المتحدة لليمن للبحث عن مخرج للنزاع اليمنى إلا أن السعوديون الذين أبقوا مشاركتهم المباشرة فى العمليات الحربية إلى جانب الملكيين رفضوا مقابلة ممثل الأمم المتحدة .

الا أنه وبالرغم من ذلك تنامت وتوسعت جهود وساطة الامم المتحدة ففى ٣٠ ابريل ١٩٦٣م وقعت إتفاقية فصل القوات بين الجمهورية العربية اليمنية ومصر والعربية السعودية . والتزمت العربية السعودية بإتفاق مساعداتها للإمام ومنع قواته العسكرية من إستخدام أراضيها للهجوم على الجمهورية العربية اليمنية ومن ناحيتها التزمت مصر بسحب قواتها من اليمن وللإشراف على تنفيذ هذه الإتفاقية بعثت الامم المتحدة بمراقبيها الذين وصلوا إلى منطقة الحدود السعودية اليمنية إلى الحديدة فى منتصف يوليو ١٩٦٣م.

ومع ذلك لم تنجح جهود الأمم المتحدة فى إعادة الإستقرار إلى اليمن وخلال فترة طويلة لم يستطع المراقبو تنفيذ مهامهم وفى ٢٧ أغسطس ١٩٦٣م رفض الجنرال فان جورن قائد فريق المراقبين تنفيذ واجباته مبرراً ذلك بعدم كفاية الوسائل - وفى الحقيقة فقد تقاعست العربية السعودية عن نقل المواد الضرورية لإغاثة فريق المراقبين التابع للأمم المتحدة وفقط فى نوفمبر ١٩٦٢م وتحت ضغط المشاركين الأخرين فى الإتفاق وافقت على ذلك السعودية وأعاق تنفيذ الإتفاقية طبيعه ظروف اليمن: اذ من غير الممكن أن تكون الرقابة مجدبه على الحدود السعودية - اليمنية التى تصل مساحتها الى ٥٠٠ كم بتحللها نقاط تقاطع وعرة ، فاستمرت المجموعات الصغيرة للملكيين بالتسلل الى داخل اليمن ، ومن ناحية بذلت جامعه الدول العربية مساعيها وجهودها للتوسط فى اليمن ، ففى أكتوبر ١٩٦٣م زار وفد جامعه الدول العربية كل من السعودية والأردن واليمن .بيد أن المحادثات التى اجراها الوفد لم تؤدى إلى اتفاق لعمليات الحربية .

أن ضعف النظام الجمهورى والتوتر الدائم على الحدود ومانتج عنه من صدام مسلح مع الملكيين ووجود القوات المصرية التى عادة ما تعرضت وبقسوة مع القبائل المتمردة ، كل ذلك ادى الى خلق وضع فى غاية الصعوبة والتعقيد فى البلاد .

إن أرباب النظام الجمهورى الملتفين حول السلال وعلى الرغم من تناقض وإضطراب موافقهم السياسية كانوا واقعين تحت التأثير الفعال لأفكار / الإشتراكية العربية / لعبد الناصر . ونتيجة لعدم تطور اليمن فلقد كانت القاعدة الإجتماعية لهذه المجموعه ضيقة الى اقصى الحدود ولذلك اعتمدوا على القيادة المصرية . أن القيادة الحربية المشتركة وتكثيف نشاط المستشارين المصريين وفى ظل إنعدام العمل القيادى لدى الجمهوريين اليمنيين ، كل ذلك ادى إلى تعذد حل ايه قضية سواء كانت ذات طبيعه حربية أو مدينة بدون المصريين ويتفق الكثير من الباحثين فى تاريخ اليمن لهذه الفترة عل أنه كان من مصلحة القيادة العسكرية المصرية فى اليمن الحفاظ على / ازدواجية السلطة / وكثيراً ما حالت دون الإجراءات التى كان من الممكن أن تقلل ن إعتماد الجمهورية العربية اليمنية على القاهرة .

ويجدر الاشارة الى دور المصريين فى عرقلة تحقيق واحدة من القضايا الهامة فى الحياة السياسية الداخلية لليمن ، تلك القضية المتمثلة فى وحدة القوى الوطنية للبلاد. ففى لحظة نجاح ثورة ١٩٦٢م وجدت فى اليمن فروع لحركة القوميين العرب ، التى كانت فى ذلك الحين واقعة تحت تأثير عبد الناصر وحزب البعث العربى الإشتراكى الى جانب الإتحاد الشعبى الديمقراطى ونتيجة للتنافس القائم حينذاك بين قيادة حزب البعث والرئيس عبد الناصر على قيادة حركة التحرر الوطنية العربية فأن علاقات البعثيين اليمنيين بحركة القوميين العرب لم تكن دائماً على ما يرام على الرغم من أن الأمثلة على تعاونهم فى المسائل التكنيكية لم تكن قليلة ، وفى اليمن وجد عدد كافى من الشخصيات المتعاطفة مع أفكار عبد الناصر وعلى الأخص فى أوساط الطلاب الوطنيين فى المدارس المتوسطة وفي أوساط المثقفين وعلى سبيل المثال عبر عن ذلك المشاركون فى أضراب العاملين فى طريق تعز - المخا الذى حدث فى فترة الحكم الإمامى عام ٦٢م كما عبر المشتركون فى المسيرات الطلابية التى شملت مدينة صنعاء وتعز واب وغيرها من المدن عبر هؤلاء جميعاً وبشكل مفتوح عن تعاطفهم مع /

الإشتراكية العربية / لعبد الناصر ، ٧

كل ذلك خلق مقومات العمل الناجح لقيام الجبهة الوطنية المتحدة فى اليمن الشمالية التى كان يمكن ان تدخل فيها المنظمات السابقة الذكر الى جانب الشخصيات التى وقفت إلى جانب ثورة ٢٦ سبتمبر . وبالمناسبة لم يعترض أى من الذين كان يمكن أن يشتركوا فى الجبهة المزمع قيامها على تنسيق تحركاتهم فى سبيل الدفاع عن النظام الجمهورى والتعاون مع المصريين .

وفى قيادة الجمهورية العربية اليمنية اشتركت مجموعه من الشخصيات السياسية من ممثلى الأوساط الإقطاعية ومشايخ القبائل والتى وقفت لأساليب مختلفة ضد سلطة حميد الدين وحكم الأقلية الزيدية . وهذه المجموعه التى لم تكن مرتبطه بالمنظمات العربية العامة اعطت الأولوية لقضايا المحلية وإلى جانب صفاتهم الوطنية تميز رجال هذه المجموعه بأفتخارهم بأصولهم الجنوبية العربية التى تعتبر وفقاً لسلسلة الأنساب لدى مؤرخى القرون الوسطى العرب أحسن من أصول الساده المنحدرين من الحجاز بل وأكثر فضلاً بالنسبة للمصريين . وكان المشايخ فخورين بان اليمن لم يخضع أبداً للسيطرة الأجنبيه ، وبأن القبائل اليمنية خاضت فى الماضى حروباً ناجحة ضد الغزاه الأتراك والمصريين وفيما يتعلق بأنتشار الإسلام فلقد أكد المشايخ على مأثر اسلافهم بهذا الصدد مؤكدين بأن اليمن كانت البلد الأولى التى دخلت فى الإسلام واستجاب أبنائها لدعوة رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم ، وكان اقرب المقرين اليه (الأنصار) تنحدر غالبيتهم العظمى من القبائل اليمنية .

ولم يكن لشيوخ القبائل وغيرهم من الإقطاعيين أى شكل تنظيمى حزبى خاص بهم اذ أنهم اعتمدوا على القوى المسلحة للقبائل وعلى العادات والتقاليد المكرسة منذ قرون، وإضافة الى ذلك إمتلاكهم مساحات واسعه من الأراضى . لقد أتاح القضاء على الملكية وقيام الجمهورية الإمكانيات امامهم وبدون رقابة فوسعوا أراضيهم على حساب إبتلاع قطع الأراضى العائدة لأفراد

قبائلهم وكذلك عن طريق شراء الأراضى العائدة إلى آل حميد الدين وغيرها من الأسر الحاكمة فى العهد المباد .

لقد شكل تمركز مساحات الأرض الشاسعه بين أيدى المشايخ شكلت عاملاً إضافياً ومهماً دفع بهؤلاء المشايخ الى معسكر المناوئين للرئيس السلال ومجموعة من الضباط المتعاطفين مع سياسة عبد الناصر وشعاراته الإشتراكية .

وكان الصراع الذى جرى فى ظروف الحرب الأهلية بينه وبين مجموعة الضباط الوطنيين برئاسة السلال من جهة والأوساط الإقطاعية الشائحية من جهة أخرى على أشده. وأدركت المجموعه الأولى بأنه بإمكانها الدفاع عن النظام الجمهورى فقط فى حالة ما إذا وقف الى جابنها على الأقل جزء من قادة القبائل . وبمجهودات جباره تمكن الجيش وفرق الحرس الوطنى والقوات المصرية من السيطرة على المدن الكبيرة واحراز الإنتصارات العسكرية علي نطاق محدود غير أنه لم يكن بإمكان هذه القوى حل القضايا السياسي الداخلية وإيجاد الإستقرار السياسي في البلاد .

أن وجود القوات المصرية وعدم تنسيق تحركاتها فى كثير من الحالات مع قادة النظام الجمهورى وعلى الأخّص فيما يتعلق بالقوى الوطنية اليمنية فى الأمور المتعلقة بالحركة الوطنية اليمنية كل ذلك أدى إلى الفتور والكراهية لدي الجمهوريين أنفسهم نحوها .

وبقدر ما كان مصير الجمهورية معتمداً إلى حد كبير علـى وحدة القوى الجمهورية ودعم المعارضة التقليدية فلقد كانت إجـراءات القوى الجمهورية لهذه

الفترة متصبة على الحيلولة وبأى ثمن دون حدوث الإنشقاق فى المعسكر الجمهورى وكسب مشايخ القبائل إلى جانبه والذين بمقدورهم الدفاع عن مكتسبات الجمهورية بقوة السلاح .

وطبقاً لبيان ٣٠ أكتوبر ١٩٦٢م أعيد تنظيم أجهزة سلطة الجمهورية حيث تم توسيع عضوية مجلس قيادة الثورة من ٨ أعضاء إلى ١٨ عضواً . ولأول مرة دخل فى عضوية المجلس كل من عبد الرحمن الأريانى وعبد السلام صبرة ودخل فى عضوية مجلس قيادة الثورة والحكومة الجديدة ممثلى البرجوازية الكبيرة الذين أوجدوا لأنفسهم مكانة وهم لا يزاولون فى المهجر. ولا نتمائهم الطبقى فلقد كان من الطبيعى أن لا يتعاطفوا مع الضباط ذوى التوجه الإشتراكى العربى الناصرى ، ومن المهم الإشارة إلى أنه وجدت فى أوساط المعارضة التقليدية شخصيات زيدية وشافعية متعاونة مع بعض مغلبة مصالحها الطبقية على خلافاتها المذهبية .

وشكل ممثلى المعارضة اليمنية التقليدية والبرجوازية فى مجلس قيادة الثورة وفى الحكومة ما يقرب من ثلث الأعضاء الأمر الذى عكس نفسه على السياسة الداخلية والخارجية للبلاد . وطالبت المجموعه المعارضة للسلال والضباط المفجرين للثورة بالحد من سلطات الرئيس السلال وتوسيع مهام وظائف أجهزة القيادة الجماعية .

وفى ١٣ ابريل ١٩٦٣م صدر الدستور المؤقت للجمهورية والذى بموجبه تم تشكيل مجلس الرئاسة (رئاسة الدولة) والمجلس التنفيذى (جهاز السلطة التنفيذية) . أن نظرة فاحصة وتحليلية لعضوية كلا المجلسين ولصلاحيات المجلس الا على للمشايخ وكذا اللجان التابعه لمجس الرئاسة تعطينا الأساس للحديث عن التعزيز اللاحق لنفوذ المعارضة التقليدية واقطاب القبائل ، وبهذا الصدد تكفى الإشارة إلى أنه دخل فى عضوية مجلس الرئاسة ١٢ شيخاً من بينهم شيخ قبيلة حاشد عبد الله بن حسين الأحمر وسنان أبو لحوم وأمين ابو رأس شيخاً بكيل وغيرهم .

وفى ٢٦ ابريل عام ١٩٦٣م وبموجب مرسوم رئاسى أنشئ المجلس المركزى لشئون القبائل الذى دخل فى عضويته ١٦ شيخاً . ومنح القبائل نصف مقاعد اللجان المكونه للعمل تحت إشراف مجلس الرئاسة ، لجنه الدفاع ، ولجنه السياسة الخارجية واللجنه الإقتصادية واللجنه المالية ولجنه التعليم ولجنه العدل ولجنه الأوقاف (١٦). وفى جميع المحافظات والقضوات شكلت مجالس للمشايخ تابعه للمجلس الأعلى للمشايخ والمجلس المركزى للقبائل .

وأنيط بالمجالس المحلية للمشايخ مسئولية دراسة متطلبات القبائل فى مجال التعليم ، الصحة والإقتصاد وتقديم المقترحات العامة بذلك إلى المجلس الأعلى للقبائل .وطبقاً للمرسوم انيط بالمشايخ مسئولية الإشراف والرقابة على جمع الضرائب فى مناطقهم مع احتفاظ كل شيخ بما نسبته ١٠٪ من إجمالى الضرائب تحت تصرفه . ومنحت مجالس المشايخ الحق فى تسوية المنازعات بين القبائل وبدون موافقتها المسبقه لا يمكن تنفيذ اى مشروعات ذات طبيعه إجتماعية إقتصادية فى مناطق القبائل وكذلك إجراء أى تغير فى حدود تلك المناطق .

وبمقابل (خدماتهم) للنظام الجمهورى منح كل عضو فى مجلس الشيوخ مبلغ ٨٥٠ ريال شهرياً (١٧) وتجدر الإشارة إلى وجود مجلس آخر فى الجمهورية العربية اليمنية وهو مجلس الدفاع الوطنى الذى تكون بالكامل من (مشايخ الضمان) الذى كان عليهم حماية الحدود من تسلل الملكيين .

وسعياً من أجل الحصول عل دعم المشايخ فى الكفاح ضد الملكيين فقد ذهبت الحكومة إلى منحهم مهام ووظائف لم يمارسوها حتى فى ظل النظام الملكى . وهكذا أصبح المشايخ سادة مطلقى التصرف فى مناطقهم القبلية وبدون موافقتهم لم يكن بإمكان اجهزة السلطة الجمهورية حل أى مشكلة مهما كانت أهميتها . وبمقابل هذه التنازلات الهامة لكبار القبائل لم تحصل حكومة السلال إلا على وعود مخادعة بدعم النظام الجمهوري .

وفى ٢٨ مايو ١٩٦٣م وقع السلال على قرار منح نفسه بموجبه الحق فى إعلان حالة الطوارئ فى البلاد وبعد مرور ثلاثة أيام وتحديداً في الأول من يونيو طبقت حالة الطوارئ فى جميع أراضى الجمهورية اليمنية على الرغم من أن العمليات الحربية مع الملكيين لم تخرج عن نطاق المصادمات المحدودة . وأشرفت القوات العربية وجيش الجمهورية العربية اليمنية على كبرى المدن وخطوط المواصلات . إن استعادة المشايخ للامتيازات التقليدية وكذا حصولهم على إمتيازات جديدة حدت من إمكانية تحركاتهم ضد الجمهورية وفى تلك الفترة قبلت الجمهورية العربية اليمنية فى منظمة الأمم المتحدة وتعززت مكانتها الدولية بصورة ملحوظة .

أن الأسباب التى أدت الى إعلان حالة الطوارئ يجب البحث عنها فى داخل البلاد . أن تعاظم نفوذ مشايخ القبائل والمعارضة التقليدية والبرجوازية الكبيرة فى الجهاز الإدارى للجمهورية العربية اليمنية أدت إلى استشعار الخطر لدى الضباط الوطنيين والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة والطلاب الملتفين حول السلال ومن الطبيعى أن لا يتنازلوا ببساطة عن السلطة وكان من الواضح ضغوط هؤلاء من أجل اعلان حالة الطوارئ فى البلاد والتى يتعطل خلالها سريان مفعول التشريعات العادية وتنتقل وظائف مجلس الرئاسة والمجلس التنفيذى إلى الرئيس .

ويكفى القول بأنه بموجب القانون الصادر فى ٢٨ مايو أصبح من سلطات الرئيس الحد من حرية الإجتماعات والإقامة والتحركات ومراقبة المطابع ووسائل الدعاية والمراسلات الشخصية ، وكذا مراقبة نشاط الشركات والوكالات وسحب الأسلحة والقيام بالعمليات لتثبيت النظام في أى جزء من البلاد وإنشاء محاكم أمن الدولة برئاسة الضباط .. الخ (١٨) . إن القرار الخاص بإعلان حالة الطوارئ شكل ضربة ليس فقط ضد المشايخ ولكن أيضاً ضد البرجوازية التجارية والمعارضة التقليدية وهذا يظهر بأن السلال ومجموعته فهموا من يقف

ضد مساعهم فى بدء تنفيذ التحولات الإقتصادية - الإجتماعية فى البلاد .

إن سريان حالة الطوارئ ادت فى الواقع العملى إلى الغاء الإمتيازات التى حصل عليها كبار القبائل والمعارضة التقليدية ، ولذلك فقد استدعت ردود فعل مضادة ، واستقل المشايخ سفر السلال إلى القاهرة فكثفوا نشاطهم .

وفى أغسطس ١٩٦٣م عقد فى صنعاء ثلاثة مؤتمرات لمشايخ القبائل شارك فيها قادة المعارضة التقليدية . وبالرغم من أن وثائق هذه المؤتمرات لم تطبع إلا أن المعلومات المتوفرة عن هذا المؤتمر تفيد بأن جميع أعضاء المؤتمر وقفوا ضد تجاوز السلال بحسب قولهم لسلطات الرئيس .

وفى ١٧ أغسطس وجهت الدعوة الى جميع مشايخ وعلماء اليمن للمشاركة فى المؤتمر اليمنى العام الذى سيجرى البحث فيه عن طرق ووسائل حل المشاكل السياسية الداخلية للجمهورية العرابية اليمنية .. ووجهت الدعوة ليس فقط إلى المشايخ المناصرين للنظام الجمهورى ، بل والى المشايخ الذين وقفوا إلى جانب الملكيين .

وفى الثانى من سبتمبر ١٩٦٣ م بدأت أعمال المؤتمر فى عمران والذى اشترك فيه حوالى خمسمائه شخص - مشايخ وعلماء وممثلى حكومة الجمهورية العربية اليمنيه والقوى الوطنية ، وكذلك وفد نقابات الجنوب اليمني (١٩) .

وعبر المشتركون عن ضرورة الحفاظ على النظام الجمهورى وإتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية الجمهورية .

ودعا المؤتمر جميع الأشخاص والقبائل التى وقفت الى جانب الأسرة البائدة العودة إلى البلاد والمشاركة فى بناء الحياة الجديدة ، وجاء فى قرارات المؤتمر بأن مصر دفعت بقواتها إلى اليمن فى مهمة جليلة وهى حماية المكتسبات الثورية للشعب اليمنى وناشد المؤتمر جميع الدول العربية الإسلامية مساعدة الجمهورية اليمنية فى حل المهام الواقفة أمامها وبالدرجة الأولى إدانه النشاط التخريبى

للإمبريالية والرجعية العربية ، ودعمهم الملكيين ، كما عبر المشتركون عن دعمهم لنضال الوطنيين فى الجنوب اليمنى ضد الإستعمار الأمر الذى تحت التأثير الواضح لممثلى عدن والجبهه القومية حديثة لتأسيس .

وإلى جانب هذه القرارات الإيجابية اتخذ مؤتمر عمان قرارات أخرى عبرت وبالدرجة الأولى عن مصالح كبار الإقطاع وقادة القبائل .

وتمركزت الفكرة الأساسية لهذه القرارات بالمطالبة بإعادة تنظيم أجهزة السلطة وبالذات : إستبدال المجلس التنفيذى للجمهورية العربية اليمنية بمجلس لوزراء والمجالس المركزية للمشايخ بمجلس الشورى بجميع مهام المجلس التشريعى . واقترح فى حالة تحويل المجلس المركزى للمشايخ الى مجلس الشورى ضم أعضاء اللجنه التنظيمية لمؤتمر عمان والعلماء إليه .

وجاء فى إحدى قرارات المؤتمر المطالبة بإنشاء جيش شعبى من ٢٨ ألف فرد يكون خاضع للمشايخ ويتكون من ممثلى مختلف القبائل . ووقف المؤتمر الى جانب إعادة المحاكم الشرعية التى سبق وإن استبدلت بمحاكم أمن الدولة والحد من سلطات القادة العسكريين فى المناطق التى توقفت فيها العمليات العسكرية .

وبعد مرور بضعة أيام أقرت قرارات مؤتمر عمان من قبل مجلس الرئاسة والمجلس لتنفيذى فى الجمهورية العربية اليمنية وأحتل المقاعد الأساسية والذى إحتل فى هذين المجلسين ابان غياب السلال فى القاهرة ممثلى المشايخ والإقطاع . وأعقب ذلك فى ١٦ سبتمبر ١٩٦٣م قرار إنشاء الجيش الشعبى ، وتوجه الزبدى والأحمر وصبره إلى القبائل وسريعاً ما أعلن عن تشكيل أولى فرق الجيش الشعبى والتى دخلت تحت قيادة اللجنه العسكرية المشكلة من قبل مؤتمر غمران .

لقد عكست قرارات مؤتمر عمران التناقضات الداخلية فى المعسكر الجمهورى

وتمكنت القوى الوطنية من التأكيد على الدور الهام للمصريين فى اليمن وتقييم عملياتهم الموجهه لحماية النظام الجمهورى تقييماً عالياً هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى إستطاع قادة الإقطاع والبرجوازية الكبيرة الحصول على مقررات زادت من نفوذهم على سير الأوضاع فى البلاد وخلقت إمكانية تشكيل الفرق القبلية التى شكلت قوة حربية هامة فى ايديهم.

وأدرك عبد الناصر والسلال بان قرارات مؤتمر عمران معادية للمصريين وتحت ضغط المصريين الراغبين بالحفاظ على سيطرتهم فى الجمهورية العربية اليمنية رفض السلال المصادقة على قرارات المؤتمر وعلى الأخص تلك المتعلقة بإنشاء فرق الجيش الشعبى ووافق على الحد من سلطاته . أن معارضة السلال والمصريين الواقفين ورائه للتجمع الإقطاعى القبلى والصراع من أجل الحد من نفوذ هذا التجمع اتفق موضوعياً ومهام تعزيز النظام الجمهورى والقضاء على الإنفصالية والفردية لدى مشايخ القبائل .

إلا أن الإجراءات التى أتخذها أنصار السلال والقيادة المصرية لم تكن تتجاوب دائماً مع حقيقة الأوضاع فى اليمن ، وإلى حد كبير أرهقت بأقحامها فى المعترك السياسى والمنافسه الشخصية . وغالباً ما لجأتا القوات المصرية فى اليمن والتى شاركت فى المعارك ضد الملكيين إلى إجراءات تعسفية غير مبررة ضد السكان المسالمين لمجرد إتهامهم بالتعاطف مع العدو فاخذوا الرهائن واعتقلوا مشايخ القبائل وأبرز رجال النظام الجمهورى دافعين بالقبائل والمواطنين ليس فقط إلى المقاومة السلبية ، بل والإيجابية ضد السلطات الجمهورية والقيادة المصرية ويشير الكثير من المؤلفين الى أن علاقة المصريين بالزيدى لم تكن حسنة وإستخدموا غير مرة القوة للحد من تحركاته فى البلاد ، ومنعوه من الدخول الى مقر قيادة القوات المصريه فى صنعاء (٢٠) .

وطبقاً لقانون الطوارئ منعت المنظمات والمتجمعات السياسية من مزاولة نشاطها فى الجمهورية العربية اليمنية ولكن القوميين العرب والعناصر الوطنية

المتعاطفة مع المصريين نشطت ويشكل علنى غير عابئة بأعتقالها من قبل السلطات . ومن الطبيعى أن ينتقد الماركسيون والبعثيون وأنصار حركة القوميين العرب الذين وجدوا أنفسهم فى وضع سرى من الإدارة الجمهورية والقيادة المصرية ولكراهية المصريين الواضحة للبعثيين والماركسيين اليمنيين فقد نسبوا إليهم مسألة تنظيم مؤتمر عمران . واكمالاً لذلك نفى الى القاهرة الكثير من زملاء السلال الذين كانوا معه سواء فى لحظات تفجير ثورة ١٩٦٢م أو فى أصعب ايام النظام الجمهورى الأولى – حمود الجائفى ، عبد اللطيف ضيف الله ، أحمد محمد نعمان، عبد الله جزيلان ، عبد الله الصيقل ، حمود بيدر ، صالح الأشول، واخرين معروفين بمشاركتهم الفعالة فى ثورة ١٩٦٢م واستعدادهم لخدمة النظام الجمهورى (٢١).

وفى خريف ١٩٦٣م توترت من جديد الحالة العسكرية فى الجمهورية العربية اليمنية. أن محاولة السلطات الجمهورية الأنتقاص من إمتيازات المشايخ وكبار الإقطاعيين أخلت بتوازن القوى الهش لصالح الملكيين ونتيجة لذلك تدهور فجأه الوضع العسكرى للجمهورية .

وقام الرئيس عبد الناصر بمحاولة لإصلاح الوضع حيث اقترح على الوفد اليمنى الذى وصل القاهرة فى نوفمبر ١٩٦٣م برئاسة نائب الرئيس ورئيس اللجنه التنفيذية القاضى عبد الرحمن الأريانى إنشاء (قيادة سياسية جديدة وحكومة جمهورية وتنظيم شعبى وترك حل جميع المسائل العسكرية فى البلاد للمصريين (٢٢) .تضمنت مقترحات عبد الناصر عنصر جديد بالنسبة للواقع اليمني وتحديداً : مسألة إنشاء تنظيم شعبى . ويمكن الإفتراض بان عبد الناصر قصد بإنشاء التنظيم الشعبى تنظيم شبيه بالإتحاد الإشتراكى العربى فى مصر الذى يمكن أن يوحد القوى الوطنية فى الجمهورية العربية اليمنية المستعده للعمل من أجل ترسيخ وتعميق النظام الجمهورى .وفى حقيقة الأمر كان مقترح عبد الناصر موجهاً ضد كبار الإقطاع القبلى ولذلك فقد رفض من قبل الوفد اليمنى

معللاً ذلك بخطورة الفصل بين السلطة العسكرية والسلطة السياسية (٢٣) .

أن محاولة الحفاظ على وحدة الجمهوريين لم يحالفها الحظ إذ أنه فى النصف الثانى من ديسمبر ١٩٦٣م قدم أعضاء مجلس الرئاسة والمجلس التنفيذى وكذلك مجلس المشايخ إستقالتهم . وفى ندائهم الموجه إلى الشعب أشاروا إلى أن سلطات الجمهورية فى وضع تعجز فيه تنفيذ قراراتهم وتوصياتهم لتسلل العناصر المنفسخة إلى هده الأجهزة ، والتي لا تقل عداءاً للجمهورية من الملكيين . كما أعلن النداء بأن ما يجرى في الجمهورية العربية اليمنية من فساد وإختلاس ورشوة وإعتقالات لا يختلف عن ما كان سائداً فى أحلك فترات الملكية .

وفى نهاية ديسمبر وصل إلى القاهرة من صنعاء وفد لمقابلة الرئيس السلال وغيره من رجالات اليمن المقيمين هناك وفى اللقاء الذى إشترك فيه ثلاثون شخصاً إضطر السلال إلى الموافقة على إنشاء مكتب سياسى برئاسة حمود الجائفى وعضوية أحمد محمد نعمان عبد الرحمن الأرياني ، عبد السلام صبره ومحمد ، أحمد محمد نعمان ، عبد الرحمن الأريانى ، عبد السلام صبر، محمد محمود الزبيدى ، محمد على عثمان وحسن العمرى وكلف أحد أعضاء المكتب السياسى الذى أعتبر أعلى جهاز للسلطة ، بتشكيل الحكومة وإضافة إلى ذلك سمح لجميع المنفيين اليمنيين فى القاهرة بالعودة إلى بلادهم .

ولكن السلال ومجموعته ولكن لا يعترفوا بهزيمتهم سارعوا إلى إتخاذ رد فعل مضاد للتجمع القبلى .. فى ٤ يناير عاد إلى صنعاء الرئيس السلال كما وصل معه أنور السادات وعبد الحكيم عامر وفى ٨ يناير صدر قرار الرئيس السلال بشأن تنظيم السلطات فى الجمهورية العربية اليمنية .

وبتحليل القرار من حيث الصياغه والأسلوب يتضح بأنه وضع بالإشتراك المباشر للمصريين .

أعلن الرئيس السلال رئيساً للحكومة الذى أصبح فى ذات الوقت رئيساً للمكتب السياسى ورئيساً للمجلس القومى للأمن ، وكان المكتب السياسى بمثابة جهاز السلطة الساسية والتشريعية العليا ، بينما شكلت اللجنه التنفيذية - جهاز السلطة لتنفيذية العليا وامتلك الرئيس سلطة أعلان حالة الطوارئ وتعيين نواب رئيس المكتب السياسى وكذلك تعيين رئيس اللجنه التنفيذية وآعضائها ونوابهم .

ويثير الإهتمام الأكبر القسم الخاص فى القرارا المكرس للمجلس القومى للأمن والذى دخل فى عضويته وزراءالدفاع والداخلية ورئيس هيئة الأركان وغيرهم من كبار قاده الجيش إضافة الى قائد القوات المصرية ونائبة . وهكذا لم يدخل فى عضوية المجلس هذه المرة أياً كان من مشايخ القبائل الذين كما سبق الإشارة كانوا مسئولين عن الأمن ولقاء ذلك استلموا مكافأه نقدية محددة .

أن مثل هذا السكوت عن دور كبار الإقطاع القبلى سريعاً ما عكس نفسه على الوضع العسكرى ، وبالرغم من المقاومة المستميتة للقوات المصرية واليمنية إلا أن الملكيين إستطاعوا فى يناير ١٩٦٤م قطع طريق الحديدة - صنعاء - وصنعاء صعده ووصلوا إلى المداخل القريبة من العاصمة ولم يستطع المصريين المحافظة على مراكزهم لإفتقارهم الى الخبرة القتالية فى المناطق الجبلية ولعدم تمتعهم بدعم القبائل المحلية .

وهذا أظهر بما فيه الكفاية مقدرة القمة القمة القبلية الإقطاعية على وضع البلاد على حافة الكارثة العسكرية والسياسية وعجز انصار السلال فى ظل دعم المصريين السيطرة على الوضع فى البلاد .

وفى مثل هذه الأوضاع يقرر الرئيس عبد الناصر التدخل مجدداً فى الأحداث فى الجمهورية العربية اليمنية معتبراً بأن إستعاده الأوضاع الطبيعيه فى اليمن على أسس مشرفة وأمر يتعلق بنفوذه وسمعته ، وفى خطابه الذى ألقاه فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣م فى الإحتفال فى بورسعيد بمناسبة صد العدوان الثلاثى أيد عقد

إجتماع لرؤساء الدول العربية لإتخاذ الخطوات الموحدة ضد مخططات إسرائيل العدوانية ، وأشارت الصحف القاهرية الرئيسية فى عناوينها إلى أن هذا الإجتماع يعتبر المكان المناسب لمناقشة الأمور مثار، الإختلاف فى العلاقات بين الدول العربية ، ومن ضمنها مسألة إعتراف جميع الدول العربية بالجمهورية العربية اليمنية . وتهيئة المناخ المناسب لبحث القضية اليمنية وكتبت صحف القاهرة المقالات الطويلة التى برهنت فيها على شرعية وحتمية الثورة اليمنية معتبرة إياها الطريق الوحيد لتحقيق الحرية والديمقراطية للشعب اليمنى . وفى ذات الوقت وحرصاً على عدم تعكير الجو قبيل الإجتماع كتبت الصحف بأن الثورة لاتعتبر الطريق الوحيد للحرية الحقيقة وكمساومة واضحة مع الأنظمة الملكية أشارت الصحف إلى أن الشعب السعودى والأردنى يستطيعان الحصول على حقوقهما دون اللجوء الى وسائل العنف (٢٤).

وأعلن الرئيس السلال الذى كان متواجداً فى ذلك الوقت فى القاهرة للعلاج ، أعلن فى مساء ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣م عن تأييده للإقتراح الذى تقدم به عب الناصر وفى ٩ يناير ١٩٦٤م وبعد عودته لليمن لفترة قصيرة عاد السلال على رأس وفد للمشاركة فى مؤتمر القمة العربى . وتكون الوفد من أعضاء المكتب السياسى عبد الرحمن الأريانى وعبد القوى حاميم وعبد السلام صبره وزير الحربية عبد الله الضبى وممثل الجمهورية العربية اليمنية فى جامعه الدول العربية أحمد محمد نعمان .

ومن بين الذين تأخروا في إبداء موافقهم الشخصية لحضور مؤتمر القاهرة الملك سعود ، ويجب أن يقيم موقفه هذا بعدم رغبته في مقابلة السلال فى المؤتمر والذي لاتعترف به العربية السعودية رئيساً شرعياً لليمن . ولكن وكما يبدو تغلبت مشاعرالخوف من العزلة لدى الملك سعود على الإعتبارات الشخصية فوصل الى القاهرة فى ١٣ يناير ١٩٦٤م.

وفى ١٤ يناير اقترح رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية أحمد بن

بيلا الذى ترأس الجلسة الأولى ، إقتراح كخطوة أولى نحو إتخاذ أى خطة مشتركة فيما يتعلق بإسرائيل ، تبادل الأراء اولاً حول المشاكل العربية الداخلية وقوبل هذا الإقتراح بالموافقة وفي مساء نفس اليوم ألقى السلال كلمة مطولة تحدث فيها عن طبيعه الثورة اليمنية . وخلال المناقشات ابدى الملك سعود إستعداده للتوصل إلى تفاهم متبادل مع الجمهوريين اليمنيين ، وفى نفس اليوم جرت المقابلة بين السلال والملك سعود كما التقى السلال ايضاً الملك حسين وتمخضت مقابلة السلال مع الملك حسين بصدور قرار الحكومة الأردنية القاضى بالإعتراف بالنظام الجمهورى فى اليمن الأمر الذى تم الإعلان عنه رسمياً فى ١٦ يناير وبالنسبة للمحادثات السعودية - اليمنية التى تمت بتوسط بن بيلا وأمير الكويت فإنها لم تؤدى إلى نتيجة محددة بالرغم من أنه تم التوصل الى إتفاق مبدئى لمواصلة المحادثات بين ممثلى الدولتين .

وعلى العموم كانت نتيجة مؤتمر القمة العربى فى القاهرة ملائمة لعبد الناصر وحكومة الجمهورية العربية اليمنية حيث حصل الجمهوريون على إعتراف الأردن بالجمهورية العربية اليمنية والذى كان قبل ذلك يقف ضد النظام الجمهورى وأقاموا علاقات مباشرة مع ملك العربية السعودية . كل ذلك مهد لعبد الناصر والسلال مهمه البحث عن حل للقضية اليمنية عن طريق الحوارات مع الملكيين .

وكانت الخطوة التالية لتحقيق الأهداف المنشودة يجب أن تتم من خلال الزيارة المزمعة لعبد الناصر إلى الجمهورية العربية اليمنية فى أبريل ١٩٦٤م وقبل هذه الزيارة أقدم المصريون على إتخاذ عدد من الإجراءات كان يجب أن تضمن من وجهه نظرهم المناسبة للزيارة المتوقعه ، وتنفيذاً لمطالب المعارضين للسلال ، عاد الى اليمن أحمد محمد نعمان ، حمود الجائفى وعبد اللطيف ضيف الله وأخرين غيرهم كانوا محتجزين فى القاهرة ولتخفيف التوتر بين المصريين والقمة الإقطاعية القبلية ونقض إتهام الرجعية العربية بالتدخل فى الشئون الداخلية لليمن ، إستند المصريون إلى خطاب عبد الناصر الذى ألقاه فى ٢٠ مايو

١٩٦٣م والذى شرح فيه أسباب وقوف مصر إلى جانب الجمهوريين اليمنيين . وكما هو معروف فإن عبد الناصر فى حديثه أشار الى أن الثوره فى الجمهورية العربية اليمنية دليلاً على إنتقال (الثورة العربية من الدفاع الى الهجوم) وعن وحدة الحركة الثورية على مستوى العالم العربى أكد بأن الجيش العربى فى الجمهورية العربية ليمنية يدافع (عن حق الشعب اليمن فى تقرير مصيره) ولن يكن ابداً فى الماضى ولم يكون فى المستقبل جيش إحتلال (٢٥) .

ووصل الرئيس عبد الناصر الى الجمهورية العربية اليمنية فى نهاية ابريل ١٩٦٤م واعلن فى ٢٣ ابريل فى خطابه الذى القاه في جنود الحامية المصرية بأن وجود القوات المصرية على الأراضى اليمنية دليلاً على وحدة الحركة الثورية فى البلدان العربية وتدعيماً لحق الشعب العربي فى الثورة . وفى نفس اليوم وفى الإجتماع المنعقد فى صنعاء تحدث قائلاً بان الإسلام يدعو الى الحرية والعدل والمساواة ومحاربة الإنقسامات وأكد على مأثره اليمنيين فى نشر الإسلام فى الماضى وأفكار الحرية فى الحاضر . وفى ٢٤ ابريل وأثناء حديثه عن وحدة الحركة الثورية فى العالم العربى أعلن عبد الناصر ولأول مرة بأن مصر ستدعم وبكل ما لديها من إمكانيات الثورة فى الجنوب اليمنى حتى يغادر أخر جندى ألجليزى عن أراضيه) (٢٦) . وفى ٢٥ ابريل وخلال لقائه مع العلماء فى تعز حاول عبدالناصر كشف أكاذيب الدعاية السعودية التى تتهم مصرفى خرق قوانين الإسلام فأكد على أن الإشتراكية العربية تنطلق فى الأساس من المبادى الإسلامية والعادات والتقاليد العربية وأشار عبد الناصر وخصوصاً إلى أن آل حميد الدين ازالوا الأشكال الشعبية للسلطة مثل مجلس الشورى المعروف منذ ظهور الإسلام .

أن الثورة اليمنية طبقاً لما قاله عبد الناصر لأول مرة في تاريخ اليمن تمنح السلطة للشعب والذى من حقه أن يعيش كما يريد (٢٧) . ولم تلبث نتائج زيارة عبد الناصر والذى كان يتمتع بشعبية كبيرة فى اليمن ولقاءته ومحادثاته

مع السلال وقادة المعارضة ورؤساء القبائل أن ظهرت اذ خففت الخلافات فى أوساط الجمهوريين ، وإلى حد بعيد اطمأن كبار الإقطاع القبلى والبعض من المشايخ والذين كانوا على الحياد وعبروا عن دعمهم للجمهورية . وفى ٢٧ ابريل ١٩٦٤م صدر الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية الذى الغى القرار الرئاسى الصادر فى ٨ يناير ١٩٦٤م بشأن تنظيم السلطات ومن خلال تحليلنا لهذا الدستور نستدل على المساومة الجديدة التى تم التوصل إليها بين أنصار السلال ومعارضيه ضمن المعسكر الجمهوري . وفى هذه المرة كان أعلى جهاز للسلطة الحكومية في الجمهورية العربية اليمنية هو مجلس الشورى التى توصلت القمة الإقطاعية القبلية إلى إنشائه ولكن لأعضاء المجلس حق الرقابة على أجهزة السلطة التنفيذية وإقرار مشروعات القوانين وموازنة البلاد فقط . ورفع التوصيات الى الحكومة فى المسائل المتعلقة بأعمالها وبمعنى اخر تحققت مطالب المعارضة بشأن إنشاء مجلس الشورى والتى تضمنتها قرارات مؤتمر عمران ، الاأن وظائف المجلس كانت ضيقه ومحدودة ،وكان من حق الرئيس دعوة المجلس إلى الإنعقاد وكذلك حله وتعيين رئيس المجلس ونائبه . ولم يحدد الدستور كيفية تركيب المجلس ونظام تعيين أو إنتخاب أعضائه وبذلك اعطى الرئيس إمكانية واسعه للعمل وفقاً لرغباته .

وإحتفظ دستور ١٩٦٤م بسلطات واسعه لرئيس الجمهورية العربية اليمنية ، فهو الذى يحدد السياسة الداخلية والخارجية للجمهورية العربية اليمنية ويصدر القرارات التى لها قوة القانون ويعين نواب الرئيس ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة وهو القائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس الدفاع . ونص الدستور على أن تشكيل القوات المسلحة من الصلاحيات الإستثنائية للدولة .

ومن التنازلات التي قدمها السلال للمعارضين السياسيين تعيين حمود الجائفى الذى كان معارضاً للوجود المصرى فى اليمن رئيساً للحكومة الجديدة . ودخل في التشكيل الحكومى الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وزيراً للداخلية

والشيخ سنان ابو لحوم وزيراً للدفاع، كما عين الأريانى والزبيرى نائبان لرئيس مجلس الوزراء ، وإستحدث منصب جديد هو وزيراً لشئون الجنوب ، الأمر الذى يجب أن يفهم كرغبه من النظام الجمهورى فى الجمهورية العربية اليمنية للتأكيد على اهتمامه بتطور الأحداث فى عدن والمحميات حيث إشتعل النضال المسلح ضد الإستعمار الإنجليزي فى أكتوبر ١٩٦٣م، وكان على رأس المجلس الإستشارى (مجلس الشورى) أحمد نعمان وعين محمد على عثمان والرويشان اللذان وقفا ضد الوجود العربى فى اليمن وضد السلال نفسه نائبان له .

وفى سبتمبر ١٩٦٤م وخلال المؤتمر الثانى للقمة العربية فى الإسكندرية التقى الرئيس عبد الناصر و ولى عهد سعود الأمير فيصل وتم التوصل خلال اللقاء إلى إتفاق جديد للتعاون من أجل إقامة السلام في اليمن ، وكان رد الفعل على هذا الإتفاق لدى المجموعتين المتعارضتين فى المعسكر الجمهورى للجمهورية العربية اليمنية واحد . وفى الوقت الذي اعترف فيه ساسة الجمهورية العربية اليمنية بأهمية الإتفاق أشاروا الى عدم شرعية وقانونية تدخل المصريين والسعوديين فى الشئون الداخلية لليمن ووقفوا ضد الإعتراف بشرعية الملكيين اليمنيين كطرف فى النزاع . ونصت إتفاقية الإسكندرية بين المصريين والسعوديين على إجراء الحوار المباشر فـــى مرحلة لاحقة بين الجمهوريين والملكيين (٢٨) .

ومع ذلك كان لابد للجمهوريين اليمنيين من الموافقة على مقابلة الملكيين فى المدينة السودانية اركويت . وفى هذا اللقاء الذى استمر من ٢٩ أكتوبر الى ٢ نوفمبر بين طرفين متنافرين تم التوصل الى إتفاق لوقف العمليات الحربية إبتداء من مساء ٧ نوفمبر ١٩٦٤م وتوجيه الدعوه الى عقد مؤتمر يمني عام فى ٢٣ نوفمبر يشترك فيه ١٦٩ شخصاً يمثلون المشايخ والعسكريين والمدنيين لوضع المبادئ الهيكلية لدولة المستقبل فى البلاد . وإشترك فى اللجنه التحضيرية المكونة من ١٨ شخصاً ممثلى كلا الطرفين (٢٩) .وعلى الرغم من أن الرئيس

السلال أعلن في ٧ نوفمبر توقف العمليات الحربية ، غير أن إتفاقية أركويت وغيرها من الإتفاقية المشابهة الكثيرة لم تنفذ وإلى حد بعيد يمكن تفسير ذلك بأن تمثيل الجانب الجمهوري في المؤتمرات أقتصر على قادة التجمع القبلي الإقطاعي - الزبيري ، النعمان ومحمد على عثمان،ولذلك اعتبر انصار السلال موافقه هؤلاء على إنعقاد المؤتمر بمثابة تنازل كبير للملكيين .

وكان لعدم ثقة السلال وأنصاره بالقمة الإقطاعيه القبلية التي وقعت على الإتفاقية ما يبررها إذ إستغل ممثلى الإقطاعى - القبلى وقادة المعارضة التقليدية شعبية شعار السلام فى ظل ظرف الحرب الأهلية فوسعوا نشاطهم بهدف تعزيز مواقعهم فى أوساط القبائل وسكان المدن وذهبوا إلى حد الإتصالات السرية مع الملكيين .

أن التحريض على السلام وبأى ثمن والذي قاده الزبيرى المتمتع بنفوذ كبيرة حقق نتائج مرضية وتحديداً فى أواخر ١٩٦٤م اتسع البناء من أجل إنشاء مجموعة سياسية متميزة عن الجمهوريين والملكيين أخذت تعرف بـ (القوى الثالثة) وكان معظم أنصار هذاالتجمع من رجال المعارضة التقليدية والعلماء الذين وقفوا إلى جانب حل القضية اليمنية على أساس قيام دولة إسلامية يمنية وكتب الباحث اليمنى عمر الجاوى بأن شعار الدولة الإسلامية إستهدف القضاء على النظام الجمهورى فى اليمن ،ولذلك فان هذا الشعار طرح بشكل أو بأخر فى الإجتماعات الرسمية وغير الرسمية بين الملكيين والجمهوريين وفى ١٩٦٤م وقعت مجموعه كبيرة من السياسيين على إتفاقية الطائف التي دعت الى قيام دولة إسلامية بعد إجلاء القوات المصرية من الجمهورية العربية اليمنية (٣٠) .

وأصبح الصدام الجديد فى معسكر الجمهوريين أمراً لا محاله منه وفى ٢ ديسمبر ١٩٦٤م خرج الزبيرى والنعمان والأريانى من الحكومة ومجلس الشورى بحجة عدم تنفيذ قرارات مؤتمر عمران وتجاوز الرئيس السلال لسلطاته ، وفى رسالتهم الموجهه الى السلال اقترحوا كمرحلة أولى إعادة النظر بالدستور كما

أفصحوا ولاول مرة عن معارضتهم لتواجد القوات المصرية في اليمن . ومن وجهه نظرهم فان جهاز السلطة العليا يجب أن يكون مجلس الشورى المتمتع بسلطات حاسمة ، وطالبوا بتغيير مجلس الدفاع الذى لم يدخل فى عضويته أى من مشايخ القبائل ، وقيام المحاكم المدنية القضائية على أساس الشريعة الإسلامية .

وهكذا حدثت الأزمة التالية فى القيادة الجمهورية كسابقتها فى غياب الرئيس السلال الذي كان متواجداً فى القاهرة للعلاج .

وتولى المناصب الهامة فى الحكومة الجديدة التى شكلها الفريق حسن العمرى ممثلوا القمة الإقطاعية - القبلية والعسكريون المعارضون للوجود المصري وعزز قادة القوى الثالثة مواقعهم واعلن الزبيري رسمياً فى يناير ١٩٦٥م عن تأسيس حزب الله وبدأ بإصدار صحيفته صوت اليمن خارقاً بذلك قرار منع الأحزاب والمنظمات السياسية . وقام قادة القمة الإقطاعية القبلية و(القوي الثالثة) بدعم من منظمة الأخوان المسلمين بنشاط فعال لعقد مؤتمر يمنى عام إقترح أن يحل وبشكل نهائي مسألة نظام الدولة وإحلال السلام فى البلاد .

وفى الأول من ابريل ١٩٦٥م وفى ظل ظروف غامضة اغتيل الزبيرى في منطقة برط واتهما المعسكران المتعاديان كل منهما الأخر فى إغتيال هذا الشاعر والسياسى المشهور . ولتهدئة الوضع حل السلال حكومة العمرى وكلف أحمد محمد نعمان بتشكيل حكومة جديدة ، التى دخل فيها الكثير من أنصار القمة القبلية والبرجوازية التجارية .

وفى البرنامج الحكومى الذى تقدم به النعمان فى ٢١ ابريل ١٩٦٥م أعلن بأن حكومته ستعمل من أجل مصالحة الأطراف وتحقيق السلام فى اليمن وسيرتكز نظام الدولة على أساس المبادئ البرلمانية ولغرض وضع نظام للإنتخابات فى البلاد سينفذ وفى أقرب وقت إحصاء عام للسكان . وستعمل الحكومة على تشجيع وتوسيع نشاط الرأسمال الخاص وبناء جيش وطنى قوى .

وهكذا تعترف حكومة الجمهورية العربية اليمنية رسمياً ولأول مرة بالملكيين كطرف فى النزاع الأمر الذى عارضه انصار السلال والكثير من ممثلى القمة الإقطاعية القبلية . ولم يكن هذا الإعتراف أخر عقبه فى طريق الدعوة الي المؤتمر الوطنى العام .

وفى ٢ مايو ١٩٦٥م افتتح فى خمر المؤتمر الوطنى العام الذى اشترك فيه ممثلوا الملكيين والنظام الجمهوري ، ولم يشترك فى الوفد الجمهورى الذى تراسه النعمان والأريانى انصار السلال . وتوجه المشتركون بدعوه الى الشعب اليمنى يناشدونه فيه بوضع حد لإنهاء أعمال العنف . وعبر المشتركون عن ثقتهم بحكومة النعمان ووقوفهم إلى جانب تنفيذ برنامجها . وتضمنت قرارات المؤتمر المطالبة بتحديد العلاقات مع المصريين ومضاعفه الجهود لتطبيع العلاقات مع العربية السعودية .

وأكد المؤتمر علي قرار سابق بشأن إنشاء الجيش الوطنى الذى افترض أن يحل محل القوات المصرية فى الجمهورية العربية اليمنية ، كما أقر المؤتمر قراراً يقضى بمواصلة العمل من أجل تحسين نشاط الأجهزه الإدارية عن طريق تعيين (اليمنيين الشرفاء) للعمل فى هذه الأجهزة والقرارا الهام الذى يجب الإشارة اليه بشكل خاص هو القرار الذى أعتمد مشروع الدستور الجديد الذى سبق وأن وضعه الزبيرى فى أوائل ديسمبر ١٩٦٤م. وانشئت لجنة خاصة لمراقبة تنفيذ قرارات المؤتمر (٣١) .

إن قرارات مؤتمر خمر تعنى إنتصار جديد للقوى المحافظة ، وكان الرئيس السلال مضطر الى المصادقة على الدستور الجديد . ونص الدستور الجديد على إنشاء مجلس جمهورى برئاسة الرئيس ويعين أعضائه من قبل مجلس الشورى السلطة التشريعية العليا . ومنح مجلس الوزراء كثيراً من سلطات الرئيس المرتبطة بنقل وتعيين الموظفين الحكوميين وإعداد الإجراءات الخاصة بتطوير الإقتصاد وإيجاد الجيش الوطنى ، وهذه التغيرات تدل على تعزيز سلطات

أجهزة القيادة الجماعية والحد من سلطات الرئيس ، ويستدل على ذلك أيضاً بقرار المؤتمر بشأن إعادة تنظيم المحاكم الشرعية وتأكيد المؤتمر على ضرورة بقاء مجلس الدفاع الوطنى بالشكل الذى كان عليه سابقاً .

وعلى الرغم من إضطرارهم قبول مطالب المؤتمر العام بما فى ذلك الدستور الجديد إلا أن السلال وأنصاره لم يتوقفوا عن مواصلة النضال ووقف الى جانبهم ضباط الجيش الوطنيين، النقابات المنظمات الطلابية وأنصار حركة القوميين العرب و(الإشتراكية العربية الناصرية)، الذين مارسوا نشاطاتهم فى الحقيقة بشكل علنى .

غير أنه كان واضحاً عدم توازن القوى . حيث وقف إلى جانب القمة الإقطاعية - القبلية أنصار (القوى الثالثة وبعض العناصر الوطنية المبعثين الذين كانوا فى المواقع المعارضة لعبد الناصر . ومن وراء ظهر السلال والمصريين اتصل اصحاب مؤتمر خمر وحكومة النعمان بالعربية السعودية وبالملكيين اليمنيين للبحث عن طرق تحقيق السلام . وشكلياً عمل النعمان وفقاً لتوصيات وقرارات مؤتمر خمر ولكن عدم تنسيق نشاطه هذا مع الرئيس السلال جعل حدوث أزمة حكومية جديدة أمراً محتماً .

وفى مطلع يوليو ١٩٦٥م أعلن السلال عن قرار إنشاء مجلس أعلى للقوات المسلحة فى الجمهورية العربية اليمية ، وطبقاً للدستور كان يجب حل قضايا الدفاع من قبل مجلس الدفاع الوطنى ومن هنا قدمت حكومة النعمان إستقالتها مشيره الى خرق الرئيس السلال للدستور .

وإستمرت الإوضاع تتعقد وأضطر الجمهوريون اليمنيون إلى اللجوء من جديد الى مساعدة عبد الناصر .

وفى ١٣ يوليو ١٩٦٥م نشر الميثاق الوطنى الذى يؤكد على ضرورة المحافظة على النظام الجمهورى ورفض المفاوضات مع الملكيين الذى يمكن أن تؤدى الى

القضاء عليه وحتمية إنشاء الجيش الوطنى بمساعدة مصر .

ولأول مرة يعلن وبوضوح عن النية لإنشاء تنظيم شعبى والجبهة القومية للقوى الوطنية . (وفى القاهرة حيث جرت المفاوضات بين ممثلوا مجموعتى الجمهوريين) ، وبدون شك لعب عبد الناصر دوراً مباشراً فى المفاوضات التى جرت فى القاهرة بين ممثلى مجموعتى الجمهوريين وفى ٢٠ يوليو ١٩٦٥م شكلت حكومة حسن العمرى التى إستمرت الى ١٢ أغسطس ١٩٦٥م والتى ثبنت فى نشاطاتها قرارات مؤتمر خمر .

ولم تقتنع العناصر الأكثر حرصاً من ممثلى القمة الإقطاعية القبلية بأقرار الميثاق الوطنى الذى أكد على ضرورة حماية النظام الجمهورى مع المحافظة فى ذات الوقت على سريان مفعول قرارات مؤتمر خمر والدستور الجديد .

وفى اليوم التالى لتشكيل حكومة حسن العمرى عبرت مجموعه كبيرة من الجمهوريين المشتركين فى المؤتمر الحدود الى منطقة بيحان ، والتى كانت واحدة من مراكز حشود الملكيين بغرض القيام بمحاولة جديدة من وراء ظهر السلال والمصريين للإتفاق مع الملكيين والسعوديين حول إيقاف الحرب .

ورأى هؤلاء أن شكل الدولة الإسلامية البديل الأفضل من النظام الجمهورى - معللين ذلك بحقيقة الأوضاع القائمة حينذاك فااليمن - غير ناضج وغير مهيأ بعد للنظام الجمهورى وممارسة سياسة التنازلات أفضل من ضياغ كل شيء والوقوع من جديد تحت نيران آل حميد الدين .

وفي ١٠ أغسطس وقع الساسة الواصلين من الجمهورية العربية اليمنية والملكيون فى مدينة الطائف (العربية السعودية) على ميثاق يدعو إلى إقامة الدولة اليمنية وأجهزتها الإدارية المتمثلة بمجلس الدولة والمجلس التنفيذية ومجلس الشورى .

كما أعلن الموقعون على ميثاق الطائف بأن المهام الأساسية للمرحلة تتلخص

بخروج القوات المصرية من اليمن وإيقاف مساعدة وتهيئة البلاد للاستفتاء حول شكل نظام الدولة .

إن إنعدام الوحدة في معسكر الجمهوريين والأزمات الحكومية المتكررة وتعاظم قوة مواقعمشائخ القبائل وتشكيلاتهم العسكرية وضعف القوى الوطنية والجيش الجمهورى الذى أنشأه المصريون ؛ كل ذلك أجبر كل من كان حريصاً على بقاء النظام الجمهورى للبحث عن حلول سياسية للمشاكل عن طريق المساومة مع العربية السعودية .

وفى ٢٤ أغسطس ١٩٦٥م تم التوقيع فى جدة من قبل الرئيس عبد الناصر والملك فيصل على إتفاقية جديدة بشأن اليمن أقترح فيها على الشعب اليمني " التعبير عن رأيه فى شكل نظام الحكم الذى يرغب فيه وذلك عن طريق اجراء إستفتاء شعبى قبل حلول ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦م .

وحينذاك وجب عقد مؤتمر خاص فى حرض لحل مسألة شكل نظام الدولة فى المرحلة الإنتقالية وكيفية إجراء الإستفتاء وتشكيل حكومة مؤقتة وأخذت مصر والسعودية على عاتقهما مهمه التوفيق فى كيفية تحديد عضوية المؤتمر من مختلف مناطق الشعب اليمنى (والتزمت العربية السعودية سرعه إيقاف تنفيذ مختلف الإجراءات المرتبطة بالمساعدات الحربية أو إستخدام الأراضى السعودية فى النشاط ضد اليمن) والتزمت مصر بسحب قواتها من الجمهورية العربية اليمنية إبتداء من ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥م على أن تنتهى من ذلك خلال عشرة شهور. وعلى وجه الخصوص نصت الإتفاقية على(الإيقاف الفورى للمصادمات المسلحة) وإنشاء لجنه مصرية سعودية مشتركة للإشراف على التنفيذ وذلك عن طريق إرسال مراقبين الى المناطق الحدودية والموانى اليمنية . والتزما عبد الناصر و فيصل بالتعاون وبذل الجهود فى سبيل انجاح بنود إتفاقية جدة السابقة الذكر وضمان الامن والإستقرار فى الأراضى اليمنية الى حين إعلان نتيجة الإستفتاء الشعبى و ذلك عن طريق وضع تشكيلات عسكرية خاصة تكون تحت تصرف

لجان السلام السعودية المصرية وبقاء الإتصالات الدائمة فيما بينهما للحيلولة دون حدوث أخطاء أو سوء فهم عند تنفيذ الإتفاقية (٣٢) .

والتقت وجهات نظر الساسة اليمنيين سواء الوطنيين الجمهوريين أو اليمنيين فيما يتعلق بتقييم الإتفاق السعودى المصرى إذ آعتبرها الجميع كتنازل مهم للملكيين ، وبعد تضحيات عديدة ونضال طويل اقترح من جديد حل مسألة نظام الحكم عن طريق الإستفتاء الشعبى وتحملت حكومة الفترة الإنتقالية بالإشتراك مع الملكيين مهمة إعداد وتنفيذ الإستفتاء الشعبى . وأدت محاولة قادة هذان البلدان العربيان الكبيران فرض ارداتهما على الشعب اليمنى الى إستنكار ومعارضة قوية إلى الحد الذى يعلن فيه أحد قادة اليمنيين الجمهوريين أحمد النعمان بأنه (يجب على الذين أشعلوا ويشعلون الحرب فى اليمن التوقف عن ممارسة سياسة التدخل فى شئون اليمن وإعطاء الحق لليمنيين انفسهم إختيار الحلول المناسبة لمشاكلهم (٣٣) .

غير أن نفوذ مصر كان لايزال قوياً ومؤثراً ولذلك ففى مؤتمر الجمهوريين المنعقد فى مدينة الجند فى ٢٠ اكتوبر ١٩٦٥م الواقعة بالقرب من مدينة تعز جرى إنتخاب وفد مؤتمر حرض . إن الخلافات الحادة بين القمة الإقطاعية - القبلية وأنصار السلال والموقعين على اتفاقية الطائف لم تساعد على صياغه مواقف موحدة ازاء مختلف التطورات اللاحقه للسياسة الداخلية عدا التأكيد على بقاء النظام الجمهوري بأى ثمن .

بدأ المؤتمر أعماله فى حرض فى ١٣ نوفمبر ١٩٦٥م ولم يستطيع كلا الطرفان التوصل الى حل فيما يتعلق بمستقبل نظام الدولة فى البلاد وعلى الرغم من أن الوفد الجمهورى برئاستالارياني وافق على قيام حكومة إنتقالية يشترك فيها الملكيون غير أنه رأى بانه وفى خلال المرحلة الإنتقالية يجب الحفاظ على النظام الجمهورى بكل مؤسساته وتوجه الملكيون بشكوهم الى الملك فيصل التى اوضحوا فيها رفض الجمهوريين لمسألة بحث نظام الدولة بإعتبار ان الجمهورية

العربية اليمنية معترف بها من قبل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كما أن المصريين لا ينوون سحب قواتهم .

أن فشل محاولة اليمنيين الجمهوريين للتوصل الى إتفاق مع الملكيين ادى في حقيقة الأمر الى الغاء الإتفاق السعودى - المصرى فى جدة وإستناداً إلى ذلك ضغط السلال ومجموعته على مواصلة العمليات العسكرية . ولم يستطع المناوئون للسلال فى المعسكر الجمهورى من التقدم بأى خيار آخر ، وفى مطلع ١٩٦٦م استؤنفت الحرب الأهلية بقواها السابقة في اليمن .

إن فشل محاولات التوصل إلى إتفاق مع الملكيين لم يترك أى خيار أمام المصريين سوى تقديم الدعم من جديد للجمهوريين ذلك الدعم الذى أخذ يسمى بسياسة [النفس الطويل] . وبحلول شهر مايو ١٩٦٦م خفض المصريون قواتهم الى عشرين ألف وتمركزت كل القوات فى مثلث صنعاء - تعز - الحديدة .

وفى ١٨ سبتمبر ١٩٦٦م شكل الرئيس السلال حكومة ضمت فى صفوفها أكثر أنصار الجمهورية حزماً . واقتصرت مشاركة القمة الإقطاعية - القبلية فى الأجهزة الجمهورية على الحد الأدنى. تولى منصب وزير العدل الشيخ محمد المنصور وعين خمسة مشايخ أخرين مستشارين لوزير شئون القبائل وازاح السلال من الأجهزة الحكومية الجمهوريين اليمنيين ورفض تسليم المساعدات التى وعد بها المشايخ ، واعيد تشكيل مجلس الدفاع الوطنى الذي شم فى عضويته ممثلى القيادة المصرية واليمنية .

وفى ديسبمر ١٩٦٦م صدر قراراً بإنشاء الإتحاد الشعبى الديمقراطى والذي تركزت مهمته الأساسية بتعبئة الجماهير للدفاع عن المنجزات والمكاسب الثورية وضم المجلس التنفيذى للإتحاد ممثلى العمال والفلاحين والمثقفين .

ولم يستطع نضال السلال الحازم ضد المعارضة اليمنية والإقطاعية القبلية الحد من تنامى شعور الكراهية ضد المصريين فى أوساط القوى الوطنية علـــى

الرغم من الفوائد الواضحة للوجود العسكرى المصرى فى الجمهورية العربية اليمنية والتعديلات الإيجابية التى أحدثها عبدالناصر فى السياسة المصرية نحو القضية اليمنية . وكتب الباحث اليمني سلطان أحمد عمر بأنه نحو ١٩٦٦م لم يقف إلى جانب الوجود المصرى فى اليمن سوى أنصار حركة القوميين العرب وإبتداء من سبتمبر١٩٦١م تعرضوا بالنقد للتدخل المصرى اليومى فى الشئون الداخلية فى البلاد . وفى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٦م حدثت المواجهه المسلحة بين أعضاء حركة القومبين العرب والمصريين ، والتى وضعت الحركة فى عداء المناولين للوجود المصرى .

ولم يفهم الممثل الشخصى لجمال عبدالناصر فى اليمن ، أنور السادات وغيره من كبار ضباط القيادة المصرية مهمتهم فى الجمهورية العربية اليمنية حيث استغلوا وجودهم هناك لتحقيق الثراء الشخصى ، وعادة ما لعبوا دور الوسيط فى العمليات التجارية المشبوهه وليس ذلك بغريب اذ كانوا هم الوحيدين الذين يملكون السيولة النقدية فى بلاد منهكة لمحنتها الحرب الأهلية (٣٤) .

ولذلك فإن الرئيس السلال وعلى الرغم من تعاطفه مع المصريين إلا أنه لم يستطيع إيقاف أعضاء القيادة الجمهورية من إبداء المشاعر المعادية للمصريين . وفى سبتمبر ١٩٦٦م وبعد عودته الى الجمهورية العربية اليمنية توجه مباشرة الى القاهرة وفد يمنى برئاسة رئيس مجلس الوزاراء حسن العمرى وطالب الوفد بالإستقلال الكامل للجمهورية العربية اليمنية عن مصر وخروج القوات المصرية ، وتم حجز الوفد فى القاهرة ولذلك أصبح على السلال أن يشكل لنفسه الحكومة .

أن هزيمة الدول العربية فى حرب ١٩٦٧م مع إسرائيل أدى الى تغيير الوضع السياسى فى الشرق العربى . فمصر كانت مشغولة بمسأله اعداد نفسها عسكرياً لمواجهه إسرائيل التى أحتلت شبه جزيرة سيناء وعليه لم تستطع مصر أن تعطى اليمن الإهتمام الكافى ومن ناحية أخرى وكما حدث أكثر من مرة

عندما يتعرض العالم العربى لهزات قوية تتغلب نزعة التجاذب والوئام فى العقلية السياسية لدى العرب . وفى عواصم الدول العربية أصبحت الفكرة الرئيسية فى لقاءات وكلمات الساسة العرب وهى مسألة تعزيز الوحدة العربية والتضامن من أجل صد العدوان الإسرائيلى وأبدت العربية السعودية وغيرها من الدول العربية المنتجة للنفط إستعدادها لدعم مصر وسورية والأردن بالوسائل الضرورية واللازمة تعويضاً لخسائرها المادية والعسكرية .

وفى مثل هذا الوضع إنعقد فى الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧م مؤتمر رؤساء الدول والحكومات العربية وخلال الإعداد لهذا المؤتمر صرح ممثل مصرياً بأن حكومته على إستعداد لتنفيذ إتفاقها مع الملك فيصل حول المسألة اليمنية والذى تم التوصل اليه فى جده أغسطس ١٩٦٥م. وفى ٣١أغطس ١٩٦٧م وخلال اللقاء الذى تم بين عبد الناصر والملك فيصل أثناء المؤتمر تم التوصل إلى إتفاقية مصرية - سعودية جديدة حول القضية اليمنية التزم المصريون بموجبها بسحب قواتهم من اليمن خلال ثلاثة أشهر و ويعقب ذلك فى خلال سته أشهر إجراء أستفتاء شعبى حول شكل نظام الدولة على أن يتولى السلال رئاسة الحكومة الإنتقالية .

والتزم الجانب السعودى بإيقاف المساعدة للملكيين اليمنيين وأنشئت لجنه خاصة من وزراء خارجية العراق والسودان والمغرب لمراقبة تنفيذ الإتفاقية (٣٥) .

وفى الجمهورية العربية اليمنية قوبلت إتفاقية الخرطوم من قبل جميع الجمهوريين بالرفض الذين رأوا بأن الاعتراف بالنظام الجمهورى شرط أساسى لاى حل سياسى للقضية اليمنية . وجرت فى البلاد المظاهرات والمسيرات العديدة التى تدعم موقف الرئيس السلال ضد الإتفاقية . الا أن هذه المظاهرات لم تمنع اللجنة الثلاثية الخاصة بالإشراف على تنفيذ إتفاقية الخرطوم من مباشرة عملها فى بيروت إلتقى ممثلو اللجنه بالملكيين - وفى القاهرة بالجمهوريين الذين

وصلوا الى مصر لنقل وجهه نظر حكومة الجمهورية العربية اليمنية للقيادة المصرية وفى ٢ اكتوبر توجه ممثلو اللجنة إلى الجمهورية العربية اليمنية الا أن القيادة اليمنية رفضت مقابلتها وفى الحديدة الذى وصل إليها ممثلو اللجنه وعلى الرغم من منع المسيرات والتجمعات إلا أن ذلك لم يحول دون قيام المظاهرات والتجمعات الجماهيرية العديدة ضد الإتفاقية .

وأجبرت الأوضاع السياسية الداخلية المعقدة السلال إلى اتخاذ إجراءات عاجلة .

وفى هذه اللحظة بالذات لم تكن قد تشكلت المنظمة السياسي الذي كان بمقدوره الإعتماد عليها وتصرف السلال بالطريقة التقليدية : أعلن عن تغيير حكومى جديد وصدر بيان رسمى عن ضرورة تعزيز وتعميق التعاون فى صفوف الجمهوريين وكذلك إنشاء لجنه خاصة الشئون القبائل .

وفى نفس الوقت وبشكل موازٍ أعلن ممثلوا القمة الإقطاعية - القبلية ومجموعة الضباط الذين وقفوا سابقاً ضد المصريين وتدخلهم في الشئون الداخلية للجمهورية العربية اليمنية أعلنوا عن قيام مجلس شورى جديد لوضع الخطوط العامة للسياسة الداخلية والخارجية وقيام لجنه المصالحة الوطنية للتفاوض مع الملكيين بدور إشتراك اللجنة الثلاثية .

أن بدء عملية إنسحاب القوات المصرية من اليمن ولا ختلاف بين الرئيس السلال والقاهرة حول إتفاقية الخرطوم كل ذلك أضعف مواقع السلال فى البلاد وإنهيار نفوذ السلال الذى ضمنه إلى حد بعيد الدعم المصرى .

أن رحلات السلال الطويلة إلى القاهرة الصقت به سمعه الرجل الريفى والسياسى الضعيف غير القادر على حل مشكلات بلاده بدون مراجعه المستشارين المصريين ووقوفه ضد إتفاقية الخرطوم كل ذلك أدى الى القطيعة النهائية مع عبد الناصر ولذلك لم يعد قادراً على ان يضع فى حساباته حتى

مجرد الدعم الأدبى من عبد الناصر عندما تشهد البلاد عدم النظام وعندما بدأت القوات المصرية مغادرة اليمن قررت القمة الإقطاعية - القبلية والذى وقف الى جانبها قطاع من الضباط قررت أخذ زمام السلطة فى يدها .

وكما يبدو اقر مبدئياً إزاحة السلال فى نهاية اكتوبر ١٩٦٧م الا أنه لم ينفذ فى ذلك الحين تجنباً للصدام وأحتمال اراقة الدماء وفى ٥ نوفمبر ١٩٦٧م فى اليوم التالى لمغادرة السلال فى زيارة رسمية إلى العراق مع مجموعة ليست كبيرة من المرافقين أعلن راديو صنعاء تجريد السلال من جميع مناصبه ورتبه العسكرية .

وكانت مجموعة أنصار السلال قليلة العدد كما لم يكن بامكان القوى الوطنية فى ذلك الحين ان تلعب الدور الحاسم فى النضال من أجل السلطة فى البلاد . وهكذا إنتهى النضال السياسى الصعب فى الجمهورية العربية اليمنية والذى استمر طيلة خمس سنوات منذ قيام الثورة بانتصار المعارضة التقليدية والرؤس الإقطاعية القبلية .

الفصل الخامس

التطور السياسي - الإجتماعي للجنوب اليمني

ومقدمات ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م

بقدر ما ضعفت المواقع الانجليزية فى مصر والعراق وغيرهما من البلدان العربية عقب الحرب العالمية الثانية ، بقدر ما تزايدت الأهمية الحربية - الإستراتيجية للجنوب اليمنى الواقع على أهم الممرات الجوية والبحرية بالنسبة لأنجلترا . وبفقد انها لقواعد الحربية فى منطقة قناه السويس أخذت الأوساط الإنجليزية الحاكمة بسياسة تعبئه الفرق الحربية المعتمده على الحد الأدنى من القواعد (١) وتمشياً مع هذه السياسة نشئت ثلاث مناطق قيادية : منطقة الشرق المتوسط ومركزها عدن ، منطقة الشحات الأدنى ومركزها قبرص ومنطقة الشرق الأقصى ومركزها سنغافورة (٢) .

. وفى مطلع الستينات ووفقاً لمعطيات الصحافة العربية كانت القوات الإنجليزية المسلحة فى عدن مزودة بأسلحة نووية موجودة فى سراديب تحت الأرض فى منطقة البريقا القريبة من عدن وفى مناطق أخرى من الجنوب اليمنى - فى العوالق العليا حضرموت ، مكيراس ، الضالع - بيحان ، جزر سوقطره وحيون (فى مضيق باب المندب) وفى كمران إنشاء الانجليز ايضاً مطارات حربية إضافة الى المطار الأساسى الواقع فى خورمكسر القريبة من عدن. والى جانب عدن تمركزت الفرق الحربية الإنجليزية فى كل من مكيراس، الضالع ، بيحان ، لحج وغيرهم من الإمارات (٣) وشغلت القاعدة العدنية مكاناً هاماً ضمن سلسلة قواعد أعضاء الأحلاف العدوانية مثل حلف شمال الأطلسى ، وحلف جنوب شرق آسيا والحلف المركزى .

وكان لعدن أهمية كبيرة بالنسبة لإنجلترا كمحطة تموينية على طول

(المواصلات الإمبراطورية) وفى عام ١٩٥٤م قامت (شركة النفط البريطانية) ببناء مصافى البترول فى البريقا بطاقة خمسة مليون طن فى العام . وارتفعت طاقتها فى عام ١٩٦٣م الى ٦٫٨٠٠ مليون طن سنوياً. ويلغ متوسط عدد السفن التى تمون بالوقود من ميناء عدن حوالى ٤٫٥٠٠ سفينة سنوياً وتستهلك أكثر من ٢٫٥ مليون طن (٤) ومن حيث القدرة الإستيعابية شغل ميناء عدن المكان الثالث فى الكمنولث البريطانى بعد لندن وليفربول (٥) .

وكان ميناء عدن (ميناء حر) وادير من قبل إدارة خاصة شملت ممثلى مختلف الشركات الأجنبية وفى الأساس الشركات الإنجليزية ، دخل الميناء لم يدرج ضمن الميزانية العمومية لعدن بل ذهب مباشرة إلى الإحتكارات المساهمة فى غرفة إدارة الميناء وليس هناك أى مطبوعات عن المبالغ المالية التى حصلت عليها الإحتكارات فى الميناء(٦).

وأعتمد إقتصاد عدن بالكامل على التجارة ولذلك فقد كان أى إختراق أو خلل فى التجارة عبر البحر الأحمر يعود بخسارة كبيرة بالنسبة لعدن .

وبقيت الأجزاء الأخرى من الجنوب اليمنى كما هى متخلفة حيث أشتغل ٩٠٪ من السكان فى الزراعه التى تميزت بالحد الأدنى من الملكية الزراعية . وفقط بعد الحرب العالمية الثانية أستخدمت المكننة الزراعية الحديثة فى مزارع القطن فى أبين .

وفى نطاق إنتاج المحاصيل الزراعية وخلال مرحلة الإستعمار سيطر القطاع التقليدى وقطاع المحاصيل التجارية . ودخل ضمن القطاع التقليدى الفلاحة الصغيرة والتى ذهبت محصولاتها فى الأساس لتلبية المتطلبات الضرورية للمزارع وأسرته عدا جزء يسير خصص لدفع الضرائب الحكومية وأجور الأرض وإحتل المكان الاساسى فى القطاع التجارية الزراعى المحصولات الزراعية التجارية مثل القطن ، الخضروات والفواكة .

وتميز القطاع التجارى عن القطاع التقليدى بالدعم الملموس المقدم له من قبل الإدارة الإستعمارية وتزويده بالمكنة الزراعية الحديثة .

وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت لا تزال الملكية الجماعية هى المسيطرة على مساحة واسعه من أراضى الجنوب اليمنى ، تلك الملكية المرتبطة بنظام العلاقات الأبوية المشاعية إلا أنه ومنذ نهاية الخمسينات ولتطور العلاقات السلعية النقدية وإتساع نطاق الإنتاج السلعى إنتهى ذلك النظام ، وفى أواسط الستينات سيطرت الملكية الخاصة للأراضى وكان الجزء الأكبر من الأرض الزراعية المستقلة ، واقعه فى ملكية كبار ملاك الأراضى المنتمين إلى كبار التجار وكبار القبائل .

وكانت العقبتان الأساسيتان هما البر ولتاريا التى تشكل النصف منها أبناء اليمن الشمالية والنصف الأخر تشكل من أبناء المناطق الداخلية لليمن الجنوبية ، والطبقة البرجوازية (فى الأساس الإنجليزية) الأجنبية . وتركز العمال فى مراكز العمل الاساسية التالية :

مصاف النفط / الميناء والقاعدة الحربية . وشكل العمال حوالى ٢٥٪ من مجموع السكان وما يقرب من ٦٠٪ من مجموع السكان العاملين فى المستعمرة .

ولقد ساعد هذا التمركز الهائل للعمال على ظهور المنظمات النقابية . ومثل كبار التجار الإنجليز والهنود الطبقة البرجوازية الأجنبية .

لقد أدى بناء مصافى عدن إلى زيادة هائلة فى تعداد الطبقة العاملة وإشتعل فى بناء مصنع المصافى فى عدن (٢٥٠٠) عامل (٧) .

فى عام ١٩٦٥م ووفقاً لمعطيات الباحث السوڤيتى أ . س. جوسكوف ضمت الطبقة العاملة فى صفوفها فى الجنوب اليمن أكثر من ألف شخص ، وفى الحقيقة فقد كانت الغالبية العظمى للبرو لبتاريا فى الجنوب اليمني تتكون من

عمال البناء غير المؤهلين والأشخاص العاملين فى نطاق الخدمات ، وفى الوقت الذى لم يزد فيه عدد البروليتاريا فى المصانع عن ٣ ألف عامل .

ومن حيث الأصل الإجتماعى تميزت البروليتاريا بانعدام الإنسجام على الرغم من أنها تتكون فى الأساس من المنحدرين من أفقر الفلاحين والواقعين تحت التأثير القوى للرواسب العشائرية القبلية (٨) والى جانب رجال الأعمال المحليين لعب الهنود والصوماليون والأحباش والأندنوسيين والسودانيون (أدواراً نشيطة فى التجارة) ومن هؤلاء جميعاً تكونت القاعدة الأساسية للفئه الجديدة - البرجوازية التجارية وسيطرت الإحتكارات الأجنبية على مختلف الأنشطة الإقتصادية الأساسية وعلى الأخص الإنجليزية منها وكانت البرجوازية المحلية الناشئة وثيقة الأرتباط بهذه الإحتكارات . وحاولت السلطات الإنجليزية الإستعمارية أن تجتذبها إلى صفوفها وذلك عن طريق بيعها بعضاً من الأسهم ومنحها بعض الإمتيازات . ومن ذلك فقد ظهر فى أوساط هذه الفئات بعض المجموعات ذات التوجه لخدمة السوق الداخلى والتى لم تكن راضية عن سيطرة الرأسمال الأجنبى وتمركزت البرجوازية الأجنبية والبرجوازية المحلية الناشئة فى عدن .

وكان التركيب الطبقى للمجتمع فى الأجزاء الأخرى من الجنوب اليمنى مغاير وتكونت القوى المطبقية الأساسية المتنافرة من الفلاحين الذى كان معظمهم من الفقراء والإقطاع وكبار رجال الدين . وشكلت ابين إستثناء من تلك القاعدة حيث تطورت زراعه القطن بوتائر سريعه فيها وعلى الأخص فى المساحات المملوكة للإحتكارات الإنجليزية وفى هذه المزارع تشكلت فئه العمال الزراعيين الأجزاء المناهضة لأصحاب المزارع .

وهكذا ظهرت الطبقة البرجوازية ليس فقط فى عدن ، بل وفى المناطق الأخرى من الجنوب اليمنى فى نفس الوقت الذى تشكلت فيه الطبقة المستغلة - البرولينااريا .

وكان واضحاً للعيان كثرة عدد الطبقة البرجوازية المحلية التى مارست العمل فى المهن الحرفية والنجارة الصغيرة .

وترك التركيب الإجتماعى - الطبقى لمجتمع الجنوب اليمنى بصماته على تطور حركة المعارضة فى الجنوب اليمنى . وعلى الرغم من قلة عدد الطبقة العاملة إلا أنها ومنذ منتصف الخمسينات لعبت دوراً نشيطاً فى الحركة التحريرية . وليس من قبيل الصدفة أن تظهر فى عدن قبل غيرها من المناطق الحركة النقابية وبدأت تتكون أولى المنظمات السياسية وتعززت معارضة الإنجليز والرجعية العربية .

وبقدر ما تمت الحركة التحريرية بقدر ما جذبت الى صفوفها ومنذ الستينات أوسع الفئات الفلاحية : قبل هذا عرقلت التركيبة القبلية فى المناطق الداخلية مساهمة سكان الريف فى النضال المعادى للأمبريالية على أن هذا لا ينفى وقوف بعض مشايخ القبائل والسلاطين ضد هذه الظاهرة وتلك للطغيان الإستعمارى . هذا فى الوقت الذى أستغل واستخدم فيه الحكام المحليين سخط الجماهير الشعبية إيزاء الطغيان الإستعمارى للمحافظة على مصالحهم الشخصية .

وفى الستينات نشطت وبشكل كبير البرجوازية الصغيرة وحول نمو الوعى الطبقى للبرجوازية الصغيرة ومكانتها فى العملية الثورية كتب عبد الله باذيب : (يجب عدم انكار دور البرجوازية الصغيرة فى حركة التحرر الوطنى وعلى الأخص فى البلدان المستعمرة والمتخلفة ويجب عدم شطبها من صفوف حركة التحرر الوطنى ..ممثلى مختلف فئات وطبقات شعبنا بما فى ذلك البرجوازية الصغيرة التى عانت من نيران المستعمرين كل هؤلاء يستطيعون المساهمة فى النضال ضد الإستعمار(٩) .

ولعب المثقفون المعادون للإمبريالية دوراً كبيراً فى حشد وتوحيد القوى المناهضة للإستعمار. ولم تقف فئات المجتمع الأخرى كأنصاف البروليتاريا ، والاجراء الزراعيين الأخرين موقفاً سلبياً . وكقاعدة تميزت مواقف البرجوازية

الوسطى بالتقلب وعدم الثبات ، وفيما يتعلق بالبرجوازية الكبيرة فانها كانت لا تزال فى مرحلة التشكل والنمو وكانت فى غالبيتها كمبرادورية .

وكتبت اللجنة التنظيمية للجبهة القومية محللة التركيب الإقتصادى - الإجتماعى لمجتمع الجنوب اليمنى قبل الإستقلال : (تكون فى الجنوب اليمنى مجتمع شبه رأسمالى - شبه إقطاعى وبدأت تتكون العلاقات الشبه رأسماليه ليس فقط فى المدن ولكن أيضاً فى المناطق الريفية (١٠)).

وعلى الرغم من أن النير الإستعمارى أدى إلى المشاركة الفعالة فى نشاط المعارضة لممثلى الفئات المالكة والبرجوازية الكبيرة الناشئة والصغيرة وكذلك كبار ملاك الأراضي بما فيهم بعض السلاطين إلا أنه وبقدر ما تعزز حركة التحرر الوطنى بقدر ما بدأ يطفوا على السطح التناقضات الطبقية . وفهمت جماهير الشعلة الطبيعه المتزددة والمساومة السياسية للفئات المالكة إزاء الإستعمار ، التى كانت تسعى لتوسيع حقوقها السياسية وأضعاف مواقع الإحتكارات الأجنبية ، وفى ذلك الوقت الذى كانو يرون فيه بأن من صالحهم الحفاظ على بقاء العمال والفلاحين وجماهير الشغيلة محرومين من التمتع بأى من حقوقهم .

ولقد أدي هذا الى أن تنضج تدريجياً حتميه الخلاف الطبقى والتى برزت بشكل أوضح حينما شملت حركة التحرر الوطنى فى مختلف مناطق الجنوب اليمنى متخذة طابع الثورة التى امتزجت فيها مهام التحرر الوطنى بمهام التحرر الإجتماعى .

إن الظرف الخاصة للجنوب اليمنى ادت الى أن تلعب الديمقراطية الثورية دورالقوى القيادية فى النضال من أجل التحرر الوطنى . ولقد عبرت هذه الديمقراطية عن أوساط المثقفين الراديكالية الوطنية والبرجوازية الصغيرة المعتمدة على أوسع الجماهير الفلاحية والبرلبنارية وأشباه البروليتارية والشرائح المتوسطة لسكان المدن (الحرفيين وأصحاب المهن الحرة ، وصغار التجار وقطاع من مستخدمى المصالح الإستعمارية) (١١) .

قيام الأتحاد الفيدرالي في الجنوب اليمنى

بعد الحرب العالمية الثانية وفى ظروف إزدياد نشاط حركة التحرر الوطنى فى الجنوب اليمنى وفى غيرها من المستعمرات والبلدان التابعه قررت الأوساط الانجليزية الحاكمة إنشاء إتحاد مزيف خاضع لانجلترا من الإمارات العربية للأقليم وهكذا حاولت الإمبريالية البريطانية إضافة مبدأ جديد [وحد تسد] إلى مبدأها المشهور (فرق تسد) .

وقبل ذلك قامت بريطانيا بمحاولات فاشلة لإنشاء اتحاد مرتبط بها وذلك فى ١٩٢٥م و ١٩٣٠م وفى الأربعينات وأخيراً وبعد سنوات عديدة من المفاوضات أعلت رسمياً فى (١١ فبراير ١٩٥٩م عن قيام إتحاد إمارات الجنوب العربى والذى دخل فى عضويته فى بداية الأمر ست أمارات من إمارات محميات عدن الغربية البالغ عددها ٢٠ إماره . وبقيت لحج التى لعب سلطاتها منذ زمن بعيد دور قيادياً ضمن هذا الأقليم خارجة عن الإتحاد . ولم يدخل ضمن هذا الإتحاد أى من إمارات محميات عدن الشرقية ولم تدخل ايضاً مستعمرة عدن والذى كان دخولها فى هذا الإتحاد هو السبب الرئيسى لأنشائه . وأشارت الصحافة العربية الى أن المستعمرين هم الذين أقاموا هذا الإتحاد بالقوة والقهر وعلى الأخص إغلاقهم الصحف والمجلات الوطنية وإعتقال قادة الحركة الوطنية ليس هذا فقط ، بل أن البعض من السلاطين الذين رفضوا الإتفاقية الخاصة بإنشاء الإتحاد بما فيهم سلطان لحج على عبد الكريم اضطروا إلى الهجرة (١٢) .

أن أحسن وثيقة تكشف حقيقة إتحاد الجنوب العربى هى الاتفاقية الموقعه مع إنجلترا والخاصة بقيام الإتحاد حيث جاء فى هذه الإتفاقية بان تتحمل بريطانيا مطلق المسئولية فيما يتعلق بسياسة الإتحاد مع غيره من الدول ومع المنظمات الدولية . وعلى وجه الخصوص أشترطت الإتفاقية على أنه ليس من حق إتحاد الجنوب العربى ابرام أى إتفاقية أو معاهدة أو إقامة الإتصالات مع أى دولة أو

حكومة أو منظمة دولية دون الموافقه المسبقة علـــى هذا من قبل بريطانيا العظمى .

وأكدت نصوص الإتفاقية على أن من حق الإنجليز توزيع قواتهم فى أراضى الإتحاد وإقامة القواعد العسكرية عليها وأيضاً إستخدام القوات المسلحة للإتحاد لحماية مصالحهم اذا ما تطلبت الأوضاع ذلك .

وأشترطت الإتفاقية استمرار سريان مفعول الإتفاقية السابقة بشأن الصداقة والحماية والتى سبق وان ابرمتها انجلترا مع حكام إمارات الجنوب العربى وحصل على حق التدخل فى الشئون الداخلية للإتحاد فى حالة نشوب الإنتفاضات والإضطرابات افى أراضى الإتحاد ، وفى الحقيقة كان لابد أن يتم هذا التدخل ومن حيث الشكل بناء على طلب مسبق من أى من حكام الإمارات الداخلة فى نطاق الإتحاد (١٣) .

وبتحليله لخصائص اتحاد امارات الجنوب العربية توصل الباحث اليمنى الجنوبى الحبشى الى الملاحظات التالية : أولاً : طبقاً للنظام الأساسى للإتحاد يجب أن تبقى السلطة التشريعية والتنفيذية للإتحاد فى ايدى الأمراء بمعنى اخر قيام نظام ملكى فريد من نوعه .

ثانياً: إلغاء الحواجز الجمركية بين الإمارات الأعضاء فى الإتحاد يهدف إلى إقامة وحدة إقتصادية وحدة إقتصادية .

ثالثاً : كان يجب على أعضاء الإتحاد تشكيل قوة واحدة فى مجال الدفاع .

وأشار الحبشى وبشكل خاص الى أن الإتحاد بقى مفتوحاً لإنضمام أي من دول شبه الجزيرة العربية مؤكد بأن الهدف الأخير لمخططى إنشاء الإتحاد هو خلق (فيدرالية إسلامية عربية) فى شبه الجزيرة العربية وعلى هذا الأساس يتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها بأن الإنجليز وضعوا فى حسبانهم مسألة التحاق مملكة اليمن فى الإتحاد (١٤) .

وكمحاولة من السلطات الإستعمارية الأنجليزية لتوسيع نطاق الفيدرالية فقد واجهت هذه السلطات المقاومــة الشرسة للسكان المحليين بما فيهم حكام الإمارات .

ولذلك لم يسمحوا بإنتقال السلطة الى وريث سلطان يافع السفلى محمد بن عيدروس بعد موت السلطان عيد روس وجعلوا من أخوه البالغ من العمر أثنى عشر عاماً سلطاناً . وقصف الإنجليز عاصمة السلطنة وضواحيها واعتقلت السلطات الإنجليزية ستة من رؤساء القبائل المحليـــة في مشيخة العوالق العليا (١٥) .

وعلى الرغم من التناقض القائم بين السلطات الإستعمارية ررؤوس القبائل الا أنهم لم يستطيعوا تعبئة الجماهير لمقاومة المستعمرين .

وببطء شديد توسعت الفيدرالية ، وكان هدف الإنجليز ضم عدن إلى الإتحاد الفيدرالى والغاء الشكل الإستعمارى القديم هناك ، وتكبيل هذه المدينة الهامة من الناحية الإستراتيجية بالقيود الإستعمارية الجديدة لانجلترا ، وبهذا الصدد كتب عبدالله باذيب فاضحاً زيف الأوساط الإنجليزية الحاكمة : (فى الأونة الأخيرة " يقصد بذلك الفترة ابتداء من الستينات - ملاحظة المؤلف " تبذل الامبريالية كل قواها من أجل دفع عدن إلى الإدارة الذاتية المزيفة بهدف ربطها بأتحاد امارات الجنوب العربى وهكذا يحاول المستعمرون تعزيز وتعميق أرتباط الوضع فى عدن بإنجلترا واعتراض طريق تحقيق الوحدة اليمنية . يجب علينا مقاومة المفاوضات الجارية بشأن إنضمام عدن الى الإتحاد الفيدرالى والذى يديرها ممثلى وزارة المستعمرات البريطانية مع وزراء عدن ووزراء إتحاد إمارات الجنوب العربى بشأن ضم عدن إلى الإتحاد (١٦) .

وفى ٤ ابريل ١٩٦٢م تغير إسم إتحاد الإمارات العربية للجنوب الى إتحاد الجنوب العربى وذلك نتيجة إنضمام دثينه إلى عضويتها - ودثينه منطقة ليست كبيرة ويديرها مجموعه من رؤساء القبائل وتعتبر نفسها شكليـــاً جمهورية (١٧) .

وشدد ابناء عدن من نضالهم ضد قيام الإتحاد وضد الحاق عدن فى عضويته مطالبين بمنح الاستقلال لعدن والمحميات ، وغير أن المفاوضات السرية بين ممثلى وزارة المستعمرات البريطانية وما يسمى بوزارة عدن والإتحاد تلك المفاوضات التى جرت فى لندن وعدن بقيت مستمرة . .وتبادلت هذه المفاوضات مسألة ضم مستعمرة عدن في إتحاد الجنوب العربى. وقوبلت المظاهرات والإنتفاضات الجماهيرية الموجهه ضد الزيق الإستعمارى الجديد لبريطانيا بالقمع . وفى أغسطس ١٩٦٢م تم التوصل الى إتفاق يقضى بضم عدن الى عضوية إتحاد الجنوب العربى ابتداء من الأول من مارس ١٩٦٣م وفى ذات الوقت إتخذت القرارات القاضية باتخاذ عدد من التغييرات فى وضع مستعمرة عدن فمثلا استبدال المجلس التنفيذى لعدن بمجلس الوزراء الذى تكون من الوزير الأول والمدعى العام وسته أعضاء معيشين من قبل المعتمد ، والذى بدوره تقرر أن يسمى بالمفوض السامى وهو الذى يقوم بتعيين الوزير الأول .

واتخذ قرار يقضى بإنتخاب أربعه أعضاء من الأحدى عشرة عضواً المعينين فى المجلس التشريعى فى عدن والذى تأسس فى ١٩٤٧م ومنذ ١٩٥٨م إنتخب ١٢ عضواً فى المجلس التشريعى لعدن بينما عين ١١ عضواً ، هذا فى الوقت الذى أعطت السلطات الإستعمارية الأولوية لمواطنى البريطانى وأحرمت أنباء الشمال اليمن المغتربين فى عدن من حق التصويت وطبقت الشرط المالى لأهلية الإنتخاب . وكانت (الإنتخابات) هذه المرة محصورة أكثر مما مضى . اقتصرت هذه الإنتخابات على أعضاء المجلس التشريعى فقط سواء المعينيين منهم والمنتخبين .

أن الإتفاقية الخاصة بضم عدن الى عضوية إتحاد الجنوب العربى لم تتمتع بأى شعبية حتى أنه عندما عرضت الإتفاقية على المجلس التشريعى للتصويت فى ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢م غادر الجلسة سبعه أعضاء معبرين بذلك عن احتجاجهم وصوت لصالح إتفاقية ضم عدن ٤ أعضاء فقط من ١٢ عضو المنتخبين ونتيجة

للضغط على الأعضاء المعينين أستطاعت انجلترا التوصل إلى المصادقة على الإتفاقية (١٩) .

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن مسألة دخول عدن فى الإتحاد طرحت للتصويت فى عدن قبل يوم فقط من قيام ثورة ٣٦ سبتمر فى اليمن الشمالية . وفما بعد اعترف المعتمد البريطانى لمستعمرة عدن تشارلز جونسون بانه اذا كانت ثورة ٢٦ سبتمبر حدثت قبل هذا التاريخ بيوم واحد بمعنى أخر قبل أن يبدأ المجلس التشريعى مناقشته للإتفاقية ، وإذا كان المجلس التشريعى وضع الإتفاقية للتصويت بعد يوم واحد من قيام الثورة ، ربما كان مخطط ضم عدن قد تعرض للفشل والإنهيار (٢٠) .

وفى ١٣ نوفمبر ناقش مجلس العموم موضوع ضم عدن الى إتحاد الجنوب العربى ولأهميته الواضحة لم يحظى هذا الموضوع بالتأييد المطلق ، فعلى سبيل المثال أنتقد النائب العمالى دجيتس هيلى قرار الحكومة القاضى بضم عدن الى إتحاد الجنوب العربى ، المخالف لرغبة سكانه . وصرح سيرتسن من حزب العمل عن معارضتـــه لقيام الإتحاد دون موافقة سكان المناطق التى سيكون منها الأتحاد .

ولم تمر مناقشة هذا الموضوع بسهوله فى مجلس اللوردات فى فى ١٢ ديسمبر (٢١) ومن المفهوم بأنه لم يوجد أي خلاف مبدئى بين حزب العمال وحزب المحافظين بشأن مستقبل مستعمرة عدن : ببساطه وقف الليبراليبون الى جانب توفر المرونه القصوى فى السياسة الخارجية لإنجلترا بإعتبار هذا الأسلوب يوفر أفضل الضمانات لمصالح بريطانيا العظمى فى الشرق الأوسط ويحافظ على بقاء القاعدة الحربية فى عدن وفى ١٦ يناير ١٩٦٣م تم التوقيع على إتفاقية ضم عدن الى اتحاد الجنوب العربى ، وطبقاً لهذه الاتفاقية احتفظت

افريقيا وفى شبه الجزيرة العربية الغنية بالنفط ، ومنحت انجلترا حق شطب اى منطقة داخله فى مستعمره عدن من عضوية الإتحاد إذا ما تطلب ذلك مصالح الدفاع وهكذا لم تدخل فى عضوية الإتحاد جزر يريم وكوريا - موريا. أن إنضمام عدن الى الإتحاد يعنى سريان إتفاقية الصداقة والحماية عليه الموقعة فى فبراير ١٩٥٩م انجلترا واتحادات إمارات الجنوب العربى والذى بموجبه إمتكلت بريطانيا حـــق تمركز ومرابطه قواتها المسلحة وحرية إنتشارها فى أراضى الإتحاد (٢٢) .

هكذا فإن إتفاقية ضم عدن إلى أتحاد الجنوب العربى عزز سيطرة انجلترا على عدن وجعل وجود القاعدة الحربية الإنجليزية فيها قانونياً وأعطى لإنجلترا الحق فى شطب أى مساحة من المستعمرة فى نطاق الإتحاد .

وبدأ من النظرة الأولى كما لو أن الزيف الإنجليزى الإستعمارى الجديد الموجهه الى تخليد تبعية مستعمرة عدن لانجلترا ناجحاً . وفى الواقع دخلت عدن فى إتحاد الجنوب العربى المرتبط مغ إنجلترا بسلاسل تعاقدية بمعني أخر حل محل التبعية الإستعمارية ، الشكل الجديد للإستعمار أي نيوكلونيالزم . غير أن الأمر قد بدء هكذا فقط للوهله الأولى.

أن الوسائل الغير ديمقراطية التى رافقت قيام الإتحاد ، وضم عدن قسراً إلى الإتحاد أدى الى توتر الوضع السياسى الداخلى فى الجنوب اليمنى . نشطت وبشكل عنيف حركة التحرير الوطنى فى البلاد . وفى نهاية المطاف لم يستطع الزيف الإستعمارى الجديد للأوساط الإنحليزية الحاكمة إنقاذ مواقع انجلترا فى الجنوب اليمنى .

حركة التحرر الوطنى والأحزاب السياسية والمنظمات النقابية للجنوب اليمنى :

فى السنوات الأولى التى أعقبت الحرب لوحظ وبشكل ملموس ازدياد النشاط السياسى وإنتشار الأفكار الديمقراطية وظهور أولى التنظيمات النقابية السياسية والإجتماعية فى الجنوب اليمنى .

وجاء فى كتاب (كيف تفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية) والذى كتبه أعضاء اللجنه التنظيمية للجبهه القوية الإشارة إلى أن إنتصار الإشتراكية فى الكثير من مناطق العالم وإنتشار افكار الإشتراكية العملية والتعرف على تجارب الحركات الوطنية التى حققت إنتصارات ضخمة فى أسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية أثرت وبشكل فعال على تطور الحركة الثورية فى الجنوب اليمن (٢٣) .

أن أهم الإنتفاضات الموجهه ضد المستعمرين فى الجنوب اليمنى قبل مطلع الستينات حدثت : فى حضرموت فى عام ١٩٥١م ، ١٩٥٢م ، ١٩٥٥م وفى عام ١٩٦١م وفى بيجان فى عام ١٩٤٨م و ١٩٥٧م وفى الشعبى والضالع فى عام ١٩٤٧م ١٩٤٨م وفى عام ١٩٥٧ وفى يافع فى عام ١٩٥٨م وفى ١٩٥٩م وفى الفضلى فى عام ١٩٤٥م و١٩٥٦م ، ١٩٥٧م وفى الفضلى فى عام ١٩٤٦م و ١٩٤٧م وفى دثينة فى عام ١٩٥٨م وفى الحواشب فى عام ١٩٥٠م .

غير أن جميع هذه الإنتفاضات لم تكن سوى إنتفاضات قبلية معزولة وعفوية تفتقر إآلى الوحدة التنظيمية والقيادة الثورية الموحدة (٢٤) .

وحدثت إنتفاضات سكان المدينة - العمال والطلاب وغيرهم من الشرائح ومن بين هذه الإنتفاضات تجدر الإشارة الى إنتفاضات عمال عدن فى عام ١٩٥٦م و ١٩٦٢م - وإنتفاضات طلاب عدن فى عام ١٩٤٦م ١٩٦٢م وإنتفاضات العمال

الزراعيين فى لحج فى عام ١٩٤٩م وفى حضرموت فى عام ١٩٥٣م .

وحيث أنه لم يكن قد وجد بعد التنظيم السياسى القادر على قيادة حركة مختلف فئات السكان واكسابها طابعاً هادفاً موجهاً ، فقد استطاع المستعمرون وبسهولة التنكيل بأفراد الإنتفاضات الثورية .

وفيما بعد أكد ميثاق الجبهه القومية المقر فى مؤتمرها الأول المنعقد فى يونيو عام ١٩٦٥م (على الرغم من قيام الإنتضاضات الشعبية ابتداء من عام ١٩٣٦م وحتى عام ١٩٦٢م والتى شملت جميع المناطق تقريباً إلا أن المشتركين بهذه الإتفاضات لم يستطيعوا أن يتوحدوا تنظيماً تحت قيادة ثورية ناضجة ولم يتمكنوا من النهوض إلى مستوى النضال التحررى الشامل . وتميزت هذه الإنتفاضات بالعقوبة والتشتت ففى كل مرة يحدث فيها إنتفاضة فى المدينة لا نجد الدعم من قبل القبائل وسكان الريف والعكس صحيح .. ومع ذلك لم تكن هذه الحركات محصورة بانتفاضات قبائل المناطق الجبلية بل شملت مختلف فئات وشرائح السكان فى المدينة والريف والذين نهضوا ضد المستعمرين - العمال والطلاب والفلاحين ..) واكد الميثاق على أنَّ الإنتفاضات فى تلك الفترة لم تكن موجهه ضد النير الإستعمارى فقط ، بل طالبت بإجراء التغيرات الإجتماعية ، كما رفع المشتركون فى هذه الإنتفاضات بعض المطالب المتعلقة بالقضايا العربية . وعلى سبيل المثال مظاهرة عام ١٩٤٨م فى عدن والتى قامت لتأييد ودعم الشعب العربى فى فلسطين ضد العدوان الصهيونى وكذلك مظاهرة عام ١٩٥٦م ضد العدوان الثلاثى على مصر ... الخ (٢٥) .

وقام أول تنظيم سياسى للجنوب اليمنى فى عام ١٩٤٨م الحزب القعيطى الوطنى (فى حضرموت) غير أن هذا الحزب لم يستمر عام واحد . وبعد حل هذا الحزب ووقوف قادته امام محكمه عسكرية خاصة ، فى هذا الوقت كانت قد بدأت تنشط فى البلاد النوادى والجمعيات الأدبية المختلفة ، التى لعبت دوراً كبيراً فى تكثيف نشاط المعارضة فى المحمية الشرقية . ومن بين هذه الجمعيات

شغلت رابطه حضرموت مكاناً خاصاً (٢٦) .

وعكست رابطه حضرموت هذه ، بالدرجة الأولى ، مصالح التجار والمثقفين ووقفت ضد الإستبداد المطلق للمشايخ والسلاطين .

وفى عام ١٩٤٩م أنشئت فى عدن الجمعية الإسلامية وتقريباً فى نفس الفترة ظهرت جمعية الإصلاح العربى ، فى ١٩٥٠م تأسس فى لحج نادى الشعب .

وفى مطلع الخمسينات نشطت فى حضرموت لجنة وحدة حضرموت وجمعية الأخوة والتعاضد . وكان مستوى النشاط الإجتماعى فى حضرموت أعلى من المناطق الأخري للجنوب اليمنى ،ويعود السبب فى ذلك إلى علاقات السكان المحليين مع أقاربهم وفي المهجر وعلى ألاخص القاطنين فى اندونيسا. وعلى وجه العموم كانت الحياة السياسية فى الجنوب اليمنى أكثر نشاطاً وحيوية منها فى الشمال اليمنى ويعود السبب فى ذلك الى الإتصالات الوثيقة لعدن بالعالم الخارجى . وعلى الأخص تلقى الشباب من عدن وحضرموت ولحج تعليمهم فى مصر والعراق وسوريا والسودان وفى لحج عمل المدرسون المصريون .

غير أن هذه المنظمات المشار إليها سابقاً لم تترك أى تأثير محسوس على نمو وتطور حركة المعارضة فى الجنوب اليمنى . ورفعت هذه المنظمات فى الأساس مطالب مرتبطة بالمسائل الثقافية والدينية والإدارة الذاتية .. الخ. وفى الحقيقة تركوا جانباً القضايا الأساسية ، السياسية، الإجتماعية - النضال ضد النير الإستعمارى ومن أجل تحرر الشغيلة .. الخ ويعود السبب فى ذلك الى أنه كقاعده ، عامة رأس هذه المنظمات كبار الإقطاعيين أو ممثلى البرجوازية الكمبرادورية .

والى حدما لعب الدور الكبير فى تاريخ الجنوب اليمنى الجمعية العدنية التى اسست فى نهاية الأربعينات . وحدد طبيعه نشاط هذه المنظمة بل واى منظمة اخرى محتواها الإجتماعى . وعبرت هذه المنظمة عن مصالح الكمبرادورية

وأيضاً الأشخاص التى تنحدر اصولهم من الهند وايران وفى الأساس الأشخاص المستقلين فى نطاق التجارة الداخلية والخارجية . ورفعت الجمعية شعار (عدن للعدنيين) وفحواه منح الحقوق والإمتيازات لسكان المستعمرة . ولم تكن مهتمه بمصير سكان المناطق الداخلية وإستهدفت الجمعية العدنية في نضالها منح عدن نظام الحكم الذاتى والحاقها ضمن بلدان التعاون البريطانى (بلدان الكمونولث) على اساس التمتع بالعضوية الكاملة .

وفى ظروف نهوض الوعى القومى الوطنى لدى الشعب اليمنى وظهور إتجاهات جديدة فى الحركة الوطنية ، منطلقة من أفكار التضامن العربى ووحدة الجنوب نجد الجمعية العدنية التى أصبحت تسمى منذ ١٩٥٤م بالمؤتمر الشعبى بشعاراته الضيقة القوية - العدنية محروماً من الدعم والتأييد فى أوساط سكان المستعمرة .

وإنقسمت هذه المنظمة إلى الحزب الوطنى - العمالى برئاسة حسن البيومى والحزب الدستورى وعلى رأسه وتمسك الحزب الدستورى بمواقف الجمعية العدنية وطالب بانفصال عدن عن الأجزاء الأخرى من الجنوب اليمنى بينما وقف الحزب الوطنى العمالى الى جانب إتحاد كبار العدنيين مع الحكام الإقطاعيين للإمارات ، وكما أستفادت الجمعية العدنية من دعم السلطات الإستعمارية لها استفادت ايضاً الأحزاب القائمة على أساسها ايضاً وفى الواقع العملى لم يشترك اى منهم فى النضال التحررى (٢٧) .

وفى عام ١٩٥١م أنشئت رابطه أبناء الجنوب العربى التى لم يقتصر نشاطها فقط على عدن . وتشكلت القاعدة الأجتماعى لهذه المنظمة من البرجوازية الريفية الناشئة ومن المثقفين الذين تلقوا تعليمهم العالى فى اندوسيا والعربية السعودية واثيوبيا والسودان . ودخل فى عضوية رابطه أبناء الجنوب العربى بعض الشخصيات التقدمية الذين سعوا من الوهلة الأولى الى أن يكونوا من هذه الرابطة تحالف ديمقراطياً واسعاً معادياً للأستعمار . وبالإتحاد مع كبار

الإقطاعيين وفقت رابطة ابناء الجنوب العربى ضد البرجوازية الأجنبية معتبرة عدن - جزءاً لا يتجزء من الجنوب اليمنى وطالبت بالإدارة الذاتية للمحميات الشرقية والغربية وادى موقف رابطه أبناء الجنوب العربى الى صدامها مع الجمعية العدنية .

وفى عام ١٩٥٥م انقسمت رابطه أبناء الجنوب العربى وكان السبب المباشر لذلك المواقف المختلفة لأعضائها من الانتخابات إلى ما يسمى بالمجلس التشريعى لعدن .

وكما وقف بعض من أعضائها الى جانب إجراء الانتخابات وقف البعض الأخر إلى جانب مقاطعتها .

وبعد أن ايدت رابطة أبناء الجنوب العربى انضمام إمارات عدن الشرقية الى الفيدرالية التابعه لإنجلترا وضعت الرابطة نفسها بشكل نهائى فى الجانب المعادي لحركة التحرر الوطنى ومنذ تلك الفترة أصبح مجرد الإنتماء الى عضوية الرابطة ينظر إليه من قبل الوطنيين الجنوبيين كعمل خيانى .

و اوقفت رابطة أبناء الجنوب العربى نشاطاتها فى مايو عام ١٩٦٠م . وعلى اساس الرابطه بدء نشاطه فى القاهرة فى ذلك الحين فرع - رابطه الجنوب العربى - ولم يدخل فى عضوية رابطه الجنوب العربى الشخصيات والتجمعات الوطنية التقدمية المشتركة فى رابطة ابناء الجنوب العربى . واصبحت رابطه الجنوب العربى تتعاون بشكل وثيق مع المستعمرين مما ادى إلى أن تجد الرابطة نفسها عند انفجار حركة التحرر فى الجنوب اليمنى فى الصفوف المضادة للقوى التى وقفت ضد المستعمرون .

وفي عام ١٩٥٥م تأسست فى عدن الجبهه الوطنية المتحدة التى دخل فى عضويتها جميع الأحزاب السياسية التى قاطعت إنتخابات المجلس التشريعى . ودعت الجبهه الوطنية المتحدة إلى اجراء إنتخابات عامة وإلى إقامة دولة واحدة

فى الجنوب وسحب القوات الإنجليزية وأيضاً تحقيق الوحدة مع اليمن الشمالية بعد القضاء على سلطة الأئمة هنالك (٢٨) .

ووجد فى عدن عدد من المنظمات السياسية ذات التوجه المحافظ الحزب الوطنى الإتحادى ومؤتمر الشعب الدستورى والحزب الوطنى .. الخ والتى عكست ، بالدرجة الأولى ، مصالح شرائح البرجوازية الصغيرة ولم تلعب هذه الأحزاب فى الحقيقة أى دور فى نمو وتطورحركة المعارضة فى الجنوب اليمنى ، إذ كانت نشاطاتها مقصورة على عدن وحدها .

وفى نهاية الخمسينات تأسس فى عدن فرع لحزب البعث العربى الإشتراكى الذى كان حتى مطلع الستينات على تعاون وثيق مع مؤتمر نقابات عدن وفرعه السياسى حزب الشعب الإشتراكى (٢٩) .

وفي ذلك الحين ظهرت فروع اليمن الجنوبية واليمن الشمالية لحركة القوميين العرب التى لعبت دوراً مهماً فى التحضير للإنتفاضة الثورية فى الجنوب اليمنى .

وشغل نشاط عبد الله باذيب مكانه خاصة فى نمو الفكر الإجتماعى - السياسى فى الجنوب اليمنى وفى تضوج الوعى الطبقى للعمال والفلاحين ومختلف شرائح الشقيلة وإبتداء من عام ١٩٥٤م كثف عبدالله باذيب نشاطه لبلورة أفكار الإشتراكية العلمية فى الجنوب اليمنى (٣٠) واعترف بمأثر عبد الله باذيب فى هذا المجال حتى الشخصيات السياسية المحافظة اليمنية الجنوبية ، هكذا مثلاً أشار الحبشى الى أن الإتحاد الشعبى الديمقراطى الذى أسسه عبد الله باذيب كان (حزب ثورى إشتراكى أصيل) (٣١) .

وفى ٢٢ أكتوبر ١٩٦١م أقر الميثاق الوطنى للإتحاد الشعبى الديمقراطى ، والذى جاء فيه بان هذف التنظيم النضال ضد الإستعمار والرجعية ومن أجل التحرر الوطن وتحقيق الوحدة اليمنية على أسس ديمقراطية ، وصرح الميثاق بان

العدو الرئيسى للشعب اليمنى هو الاستعمار البريطانى الذى يحتل الجنوب اليمنى ويهدد حرية الشمال اليمنى . وفى الجنوب يعتمد الإستعمار على السلاطين والإقطاعيين السائرين فى ركابه والمنفذين لمخططاته . وفى الشمال فان النظام السائد يحرم الشعب من أبسط الحريات الديمقراطية وتنعدم ظروف التطور التقدمى ولذلك فمن الضرورى النضال ليس فقط ضد الإستعمار ، بل واعوانه فى الجنوب وأيضاً ضد الإستبداد فى الشمال .

وتضمن الميثاق الدعوة إلى النضال ضد إتحاد الجنوب العربى المزيف ومن أجل القضاء على القاعدة الحربية الإنجليزية فى عدن .

وعلى وجه الخصوص أشار الميثاق الى أن الإتحاد الشعبى الديمقراطى - ليس حزباً بل اتحاد جميع القوى الوطنية التى تعترف بالميثاق الوطنى للإتحاد الشعبى الديمقراطى (٣٢) .

وجاء فى الميثاق الوطنى للإتحاد الشعبى الديمقراطى ولأول مرة فى التاريخ حركة التحرير الوطنى اليمنية الإشارة الى أن الإتحاد سيسترشد فى نشاطه مبادىء الإشراكية العلمية .

وأسس عبد الله باذيب منظمة شبابية ديمقراطية جماهيرية مرتبطة بالحزب والتى أصبحت تسمى بالمنظمة المتحدة للشبيه اليمنية وترأسها أقرب زملاء باذيب عبد الله السلفى (٣٣) .

غير أن الإتحاد الشعبى الديمقراطى لم يستطع أن يشكل القوى الفائدة لنضال التحرر الوطنى . واحد الأسباب فى ذلك هو المستوى المتدنى لوعى الجماهير الكادحة التى لم تكن الشعارات المرفوعه بالنسبة لها مفهومة تماماً (٣٤) .

أما السبب الأخر والمهم فيتمثل بأنحصار نشاط الإتحاد لشعبى الديمقراطى فى الأساس فى نطاق مدينة عدن . ومع ذلك لعب الإتحاد الشعبى الديمقراطى دوراً كبيراً في فضح الحقيقة الإستغلالية لسياسة المستعمرين الإنجليز والأوساط

الإقطاعية الكمبرادورية للجنوب اليمنى ، وفى نشر أفكار الإشتراكية العملية فى البلاد .

والي جانب المنظمات السياسية والأحزاب لعبت النقابات دوراً مهماً فى تحضير الشغيلة للإشتراك فى الثورة . وكانت مسيرة نمو التطور الحركة لنقابية معقداً ومتناقضاً ومن خلال تجاربهم الخاصة اقتنع قطاع واسع من العمال بضرورة التخلص من القيادة الإنحرافية والرجعية للنقابات والإنتقال إلى طريق النضال الثورى .

وكانت عدن مركز النشاط النقابى للجنوب اليمنى ففى عدن تمركز القطاع الأساسى للعمال . وطبقاً للإحصائيات الإنجليزية بلغ عدد الأشخاص العاملين بالأجرة فى عدن ٣٠ر٣٠ عامل فى عام ١٩٥٤م ، وفى عام ١٩٥٧م - ١٠٠ر٣٦ عامل وفى عام ١٩٦٠م ٥٠٠ر٥٠ عامل .

فى الوقت الذى بلغ عدد سكان المدينة ٠٠٠ر٢٠٠ ألف نسمة حيث أشتغل القسم الأكبر منهم (٢٩ ألف) فى قطاع الخدمات وعشرة ألف فى البناء وخمسه ألف فى الميناء فى أعمال الشحن والتفريغ وإصلاح السفن . وإشتغل فى مجال الصناعة الخفيفة ٥ر٤ الف وفـــــى مصافى النفط - ٢ الفين شخص (٣٥) .

وكان أضراب مارس ١٩٥٦م واحداً من أكبر أضرابات عمال المدن بعد الحرب العالمية الثانية وكان الإضراب فى بدايته طبيعة سلمية الا أن المستعمرون إستخدموا السلاح ضد المصربين الأمر الذى أدى إلى قيام مظاهرات احتجاج جماهيرية واسعه شملت كل الجنوب اليمنى . دعم الطلاب إضراب العمال وخلال محاصرتهم من قبل قوات البوليس قتل برصاص الجنود الإنجليز سبعه افراد من بينهم أحد الطلاب .

فى ٣ مارس وأبان مد الحركة الإضرابية تم إنشاء مؤتمر نقاباتعدن (٣٦)

الذى دخل فى عضويته ٣٢ نقاب وفى عام ١٩٦٢م بلغ أعضاء المؤتمر (٢١٫٢٠٠ عامل) وعلى الرغم من ذلك فان ما يقرب من ربع من عمال المدن لم تشملهم الحركة النقابية (٣٧) .

وأقام قادة المؤتمر علاقات وثيقة مع الإتحاد الدولى للنقابات الحرة ومع حزب العمال الإنجليزى ومع البعثيين . وكان على رأس مؤتمر نقابات قادة الإتجاه لمحافظ ، غير أن هذا بجب ان لا يستبعد من حساباتنا حقيقة وحدة العمال وأهمية اضراب مارس عام ١٩٥٦م ومن خلال تقيمه لأحداث ١٩٥٤م كتب عبد الله باذيب بان إضراب مارس وضع بداية لتنظيم الطبقة العاملة فى نقابات . ومنذ هذه الفترة دخلت الطبقة العاملة مسرح النضال السياسى الأمر الذى طعم هذا النضال بقوى جديدة (٣٨) .

وكدليل على تعزيز مواقع مؤتمر نقابات عدن يمكن الإشارة الى قبوله فى اتحاد النقابات العربيه فى عام ١٦٩٠ ، إلا أن هذه الحقيقة الايجابية تحولت فى الواقع الى لا شيء لأن قياده المؤتمر تعاونت فى الأساس مـــع نقابات الغرب (الحره) المعروفه بمواقفها الأصلاحية والتوفيقية ولم تتعاون مع النقابات فى البلدان العربيه وعلى قاعده مؤتمر نقابات عدن .

تأسس حزب الشعب - الاشتراكي فى عام ١٩٦٢ ليعبر عن الخط السياسي للمؤتمر . وكان الأمين العام لمؤتمر النقابات عبد الله الاصبح رئيس الحزب وتضمن كتاب (كيف تفهم تجربة اليمن الجنوبيه الشعبيه تقييماً صحيحاً لنشاط حزب الشعب - الاشتراكي ومؤتمر نقابات عدن اللذان عبرا فى الأساس عن مصالح البرجوازيه التجارية المرتبطة بالرأسمال الأجنبي .

وترتب على ذلك بروز إنتهازية قادتهما (٣٩) . وبهذا الصدد تكفى الإشارة إلى أنه من بين قادة المؤتمر العمالى وحزب الشعب الاشتراكي وجدت شخصيات مثل عبد القوى مكاوى مدير أحد أكبر الشركات والسلطان أحمد عبد الله الفضلى وحسين إسماعيل أكبر مالك أراضى (٤٠) . ورأت البرجوازية التجارية

العدنية الناشئة فى رأس مال الغرب ، وبالدرجة الأولى ، البرجوازية الإنجليزية ، كشريك إجتماعي لها ومن هنا اعتمدت المساومة كمنهج مع المستعمرين والاحتكرات الرأسمالية .

أن التأثير الفعال للإنتهاز بين قادة المؤتمر العمالى لم يستطع وقف التطور الاحق للحركة العملاية فى عدن . حيث حدثت إنتفاضات ضخمة فى مايو ١٩٥٨ م حين طبقت السلطات الإنجليزية حالة الطوارىء .

وبعد إخماد السلطات الإنجليزية للإنتفاضات اغلقت صحيفة (العامل) - الناطقة بلسان مؤتمر نقابات عدن (وفي وقت لاحق صدر بدلا عنها مجلة (العمال) .

وفى يناير عام ١٩٥٩م اضرب عمال النفط ونتج عن ذلك توقف العمل فى المصافى لمدة ٣٤ يوماً .

وفى عام ١٩٦٠م أضرب عمال الميناء لمدة عشرة أسابيع . وفى ٢ فبراير الى ١ ابريـل عــام ١٩٦٠م حدث اطول اضراب لعمال النفط استمــر سبعين يوماً (٤١).

وطبقاً للإحصائيات الإنجليزية فقد بلغت ساعات العمل المفقودة نتيجة للإضرابات فى عام ١٩٥٤م ٥ر١٢٠ ساعه عمل وفى ١٩٥٧م - ٠٥٦ر٢ وفى ١٩٥٨م ٧٧٠٥ ساعه عمل . وفى ١٩٥٩م شهدت عدن ٨٤ إضراباً بما فى ذلك الإضراب العام الذى حدث إحتجاجاً ضد التصرفات العنصرية للمعتمد البريطانى المتمثلة بمنعه العرب دخول عدن يهدف الحصول على عمل ومنحه هذا الحق لغيرهم من الأجانب ومواطنى الكمنولث (٤٢) .

وقابلت السلطات حركة الإضرابات الواسعه للعمال بالأجراءات التعسفية القاسية ففى ٤ أغسطس عام ١٩٦٠م صدر قانون (تنظيم علاقات العمل . وفى الواقع العملي منع هذا القانون الإضرابات حيث نص على التحكيم

الإجبارى لأى إضراب وطالب بإنشاء محاكم خاصة لتسوية الخلافات (٤٣) . ورد العمال على هذا القانون باضرابات جديد وإزاء ذلك لجاء المستعمرون إلى إعلان حالة الطوارئ - وإستخدموا الطيران وغيره من التكنيك العسكرى للدفاع عن أعضاء المجلس التشريعى الدين وافقوا على صدور القانون (٤٤) .

ولقى الإضراب العام ضد السلطات التى أصدرت القانون الدعم والتأييد من قبل الفئات الواسعه للسكان بل ووجد صدى له فى إجزاء مختلفة من العالم . وحدثت إنتفاضات ضد السياسة الإستعمارية الإنجليزية الجديدة الموجهه لإنشاء فيدرالية فى الجنوب اليمني مرتبطة بانجلترا وضد الإنتخابات المزيفة إلى المجلس التشريعى لعدن(٤٥).

وإبتداء من الستينات وعلى الرغم من الإجراءات التعسفية للسلطات الإنجليزية اخذت الإضرابات والمظاهرات وغيرها من الإنتفاضات فى عدن والإمارات تتسم بالطابع الجماهيرى الأكثر عمقاً وإنتضاماً . وفى هذه الظروف ولمعرفته باهمية وحدة القوى الوطنية دعا عبد الله باذيب فى نوفمبر ١٩٦١م إلى إنشاء إتحاد وطنى يمكن ان يدخل فيه مختلف القوى الوطنية بما فى ذلك مؤتمر نقابات عدن إلا أن عبد الله الأصنج لم يرد على مقترح قائد الإتحاد الشعبى الديمقراطى (٤٦) .

وفى نهاية ١٩٦١م نهض ضد الطغيان الإنجليزى وفى وقت واحد تقريباً عمال مصنع المصافى فى عدن والفلاحين فى منطقة لحج والعواذل وابين وقبائل حضرموت .

وفى بداية فبراير ١٩٦٢م حدثت انطلاقة الطلاب التى بدأت بالإضراب فى كلية البنات ومن ثم شملت جميع المدارس والمؤسسات التعليمية وفى ١١ ابريل اضرب عمال ومستخدمى القوات المسلحة الإنجليزية فى عدن ذلكم الإضراب الذى اشترك فيه سته الف شخص .

وفى ٩ مايو اعلن مرة أخرى عمال الميناء وعمال ومستخدمى القاعدة الحربية الاضراب بسبب التصرف المهين للمستخدمين العسكريين الإنجليز مع العمال وكذلك لظروف العمل الصعبة .

وفى ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢م حدثت المظاهرة المشهورة ضد انضمام عدن إلى إتحاد الجنوب العربى (٤٧) .

وفى حركة الإحتجاج ضد ضم عدن إلى إتحاد الجنوب العربى اشتركت مختلف فئات السكان وليس فقط مدينة عدن بل وغيرها من أقاليم الجنوب اليمنى وهيأت هذة الحركة إنقضاض الجماهير العربية الواسعة فى مدينة عدن وغيرها من إمارات الجنوب اليمنى ضد مواقع المستعمرين الأنجليز فى هذا الجزء من العالم العربى .

هكذا كانت الأوضاع قبيل إنفجار ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م اليمنية .

تلك الثورة التى أثرت وبشكل خاص على نشؤ الحالة الثورية فى الجنوب اليمنى التى أدت إلى ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م وذلك للعلاقات الطبيعية بين اليمنيين الذين وجدوا انفسهم بالرغم من إرادتهم فى دولتين .

وعلى الرغم من محاولة المستشرق الإنجليزى الفريد هاليداى فى كتابه (العربية بدون سلاطين) أن ينفى عن الإنجليز مسئولية الإنفصال غير أنه وبالرغم من ذلك يعترف بأن (الإنجليز وبدون شك شجعوا ودعموا تقسيم اليمن جنوباً وشمالاً (٤٨) .

ومن ناحيته كتب عبد الله باذيب (أن ما يوجد اليمن ليس فقط وحدة اللغه والأرض والحياة الإقتصادية والتكوين النفسى بل والنضال الواحد والمصير الواحد (٤٩) .

ومنذ القدم سادت العلاقات القائمة على أرضية النضال الوطنى – التحررى بين اليمن بشطريها الجنوبى والشمالى .. ففى الشمال عاشت ونشطت

شخصيات سياسية يمنية جنوبية مثل عبد الله باذيب وعبد الله الخامرى وكانت العلاقات بين المنظمات السياسية التقدمية فى كلا شطرى اليمن وثيقة ومتينة .

وبرزت هذه العلاقات وبشكل بادياً للعيان خاصة بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م فى الشمال اليمنى . واستقبلت القوى التقدمية فى الجنوب اليمنى هذه الثورة كانطلاقة لتحرير الشعب اليمنى بكاملة .

ومنذ الأيام الأولى لثورة سبتمبر هب لنجدتها ألاف المتطوعين فى الجنوب - عمال وفلاحين وطلاب فاصدرت السلطات البريطانية القرارات والقوانين التى تقضى برمى الأشخاص المتعاونين مع الجمهورية العربية اليمنية فى السجون . ولكن وبالرغم من الإجراءات التعسفية القاسية إلا أن القوى التقدمية الوطنية واصلت دعمها للجمهورية الفتية لتقف على قدميها أمام ضغط الملكيين والمرتزقة المأجورين من قبل العربية السعودية وكذلك عناصر المرتزقة من الجنوب اليمنى والمرسلين من قبل السلطات الإستعمارية الإنجليزية .
وبعد ثورة ٢٦ سبتمبر تقدم الإتحاد الشعبى الديمقراطى ومنظمة الشبيبة. اليمنية المتحدة بنداء دعياً فيـــــه الشعـب الى دعم ومسانده الجمهورية الفتية (٥٠) .

ومن عدن وحدها وصل الى الجمهورية العربية اليمنية خمسة ألف متطوع بما فى ذلك الفين متطوع عن المنظمة الشبابية التابعه للإتحاد الشعبى الديمقراطى وإشترك فى القتال فى صفوف الجمهوريين فرق عديدة من قبائل الجنوب اليمنى بما فيهم قبيلة ردفان وعلى رأسها الشيخ غالب بن ليوزه (٥١) .

أن ممثلى القوى الوطنية للجنوب اليمنى والذين اشتركوا فى المعارك فى اليمن لشمالية من أجل الحفاظ على الجمهورية تدربوا فى أرض القتال على العمليات العسكرية الهامة واخذوا الأسلحة الضرورية والمعدات العسكرية لأمر الذى ساعدهم على أن يشكلوا البؤره التى التفت حولها أوسع الجماهير الكادحة فى الجنوب اليمنى والتى اعلنت فى أكتوبر ١٩٦٣م الثورة المجيدة فى الجنوب

اليمنى ،وهكذا خلقت ثورة ١٩٦٢م فى اليمن الشمالى المقدمات للنضال المسلح فى اليمن الجنوبى .

الفصل السادس

انتزاع اليمن الجنوبي لاستقلاله السياسي

ثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣م وقواها المحركة

فى مايو عام ١٩٦٣م جرت فى الجمهورية العربية اليمنية محادثات بين فرع حركة القوميين العرب وغيرها من المنظمات العلنية وغير العلنية فى الجنوب اليمنى ، وفى هذه المحادثات أتخذ قرار بانشاء الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمنى المحتل على أساس الإعتراف بالثورة المسلحة كأسلوب وحيد وفعال للقضاء على الإستعمار (١) .

وفى اغسطس عام ١٩٦٣م نشر البيان التأسيسى للجبهة القومية وبعد مضى سنة - فى مايو ١٩٦٤م - نشرت الوثيقة الموضحة للخط السياسى لهذا التنظيم . وأكدت الوثيقة على أن الجبهة القومية والتى كانت ولازالت ترى بأن النضال المسلح - هو الطريق لحل قضية الجنوب ، هى الممثلة لقوى شعب الجنوب اليمنى المناضلة . ورفعت الجبهة القومية المطالب التالية : ضمان حق تقرير المصير ، والقضاء على جميع القواعد العسكرية الأجنبية فى الجنوب ومنح البلاد حريتها الكاملة . وبأسم الشعب أعلنت الجبهة القومية بأنها لم ولن تتردد عن تنفيذ هذه الأهداف وسوف تواصل نضالها حتى النصر (٢). ومن المهم الإشارة إلى أنه خلال تأسيس الجبهة أعلن بأنها مفتوحة لجميع أنصار النضال المسلح (٣) .

ودخل ضمن الجبهة القومية عند تأسيسها المنظمات التالية :-

حركة القوميين العرب منظمة القبائل ، جبهة الناصريين ، التنظيم السرى للضباط الأحرار والجنود ، جبهة قبائل يافع ، التنظيم الثورى لتحرير الجنوب اليمنى والجبهة الوطنية ، وفيما بعد أنظم الى الجبهة القومية : -

منظمة فرق الطلائع الثورية العدنية ، منظمة شبيبة المهرة والمنظمة الثورية للجنوب اليمنى المحتل (٤) .

واجتذبت الجبهة القومية إلى صفوفها الطلاب والمثقفين الثوريين والعمال ، ومارست الجبهة القومية نشاطاتها من خلال تنظيمات صغيرة والتى ، وعلى الرغم من أنها دخلت ضمن الجبهة القومية ، الا انها كانت واقعه تحت تأثير الفرع اليمنى لحركة القوميين العرب الذى لعب الدور الحاسم فى تأسيس الجبهة القومية (٥) .

لقد شكلت الإصطدامات المسلحة فى ردفان فى ١٤ اكتوبر عام ٦٣م بين القوات الإنجليزية والقبائل العائدة من الجمهورية العربية اليمنية والتى حاربت الى جانب النظام الجمهورى بداية للنضال المسلح من أجل تحرير الجنوب اليمنى من الإستعمار الإنجليزى وكان على رأس هذه القبائل الشيخ غالب لبوزه . وأخذت الإنتفاضة المسلحة فى ردفان أوسع مدى لها وتطورت إلى ثورة إلا أنه لم تكن توجد بين مفجريها وحدة كاملة. وهذا فى واقع الحال عكس التناقضات بين المنظمات السياسية نفسها (والذى أعتبر بدوره نتيجة التناقضات التى عرفت فى ذلك الوقت بين المنظمات العربية وعلى وجه الخصوص حزب البعث العربى الإشتراكى ، وأنصار ناصر ، وحركة القوميين العرب) .

وأيد الماركسيون فى الجنوب اليمنى والمنضمون فى الإتحاد الشعبى الديمقراطى فكرة النضال المسلح ودعموا بحزم قيام الجبهة القومية . غير أن الإتحاد الشعبى الديمقراطى لم يستطيع الإنضمام إلى الجبهة القومية إذ أن قيادة حركة القوميين العرب على مستوى العالم العربى كانت ترىَ فى الماركسيين فى ذلك الوقت " اعداء القضية العربية " .

إنتقلت الثورة المسلحة فى ردفان وبشكل سريع الى أجزاء أخرى من الجنوب اليمنى . وإستخدام الإنجليز فى عملياتهم الحربية ضد المنتفضين المدفعية الثقيلة والمدرعات وآلافا من الجنود . وإبتداء من ديسمبر عام ١٩٦٣م شملت الحرب

المسلحة وبشكل مباشرة مدينة عدن نفسها . ويمكن إعتبار بدايتها بتلك الإنفجارات التى حدثت فى مطار عدن فى ١٠ ديسمبر عان ١٩٦٣م والتى كان من نتيجتها قتل مساعد القائد الأعلى لعدن وإصابة القاعئد الأعلى نفسه كينيدى تريفاسكس و٢٢ شخصاً اخرين (٦) .

وكتب عبد الله باذيب محللا منابع ثورة ١٤ أكتوبر بأنها نتيجة طبيعية لتطور حركة التحرر الوطنى فى الجنوب اليمنى وإستمرار للنمو اللاحق للثورة فى الشمال وجزء من الثورة العربية العامة الموجهة ضد الإستعمار والإمبريالية والإستعمار الجديد . وأشار عبدالله باذيب الى أن الشرارة الأولى لثورة ١٤ أكتوبر فجرتها قبائل ردفان والتى ناضل المئات من أفرادها عام كامل فى الشمال اليمنى دفاعاً عن الثورة فى الشمال وعند عودتهم رفضوا تنفيذ أوامر السلطات الإنجليزية القاضية بتسليم أسلحتهم الأمر الذى اعقبه فى ١٤ اكتوبر المواجهة الأولى . ولكن وبشكل صحيح يؤكد عبد الله باذيب بأن هذا لم يكن إلا مبرراً للإنتفاضة أما الأسباب الحقيقية فتمكن فى الطغيان الإستعمارى والسلاطينى . كما يشير عبد الله باذيب أيضاً الى الدور الهام للماركسيين اليمنيين فى تطور الحركة التحررية إلى الدور الهام للماركسيين اليمنيين فى تطوير الحركة التحررية للشعب اليمنى . لقد فهم الماركسيون أهمية إنتشار حركة التحرر الوطنى فى مستعمرة عدن الإنجليزية حيث تنشط قوى الثورة المضادة ، كما فهموا بأنه لا توجد وسيلة أخرى لتحرير الجنوب غير النضال المسلح . وكتب عبد الله باذيب ملخصاً معنى ثورة ٤ أكتوبر (ثورة ١٤ أكتوبر المجيدة - ثورة وطنية تحررية ديمقراطية موجهة ضد الإمبريالية والرجعية والسلاطين - أنها ثورة شعبية إذ أن هدفها الرئيسى تحرير الشعب من طغيان وجبروت الإستعمار والإقطاع قواها المحركة الفلاحون والعمال وفئات الكادحين الواسعه).

قيام دولة الجنوب اليمنى المستقلة

تميزت الفترة من ١٩٦٤م - ١٩٦٥م بالتطور اللاحق للثورة سواء من حيث

إتساعها أو عمقها . ففى مدينة عدن نفسها حدثت عدت إنفجارات ومظاهرات وإضرابات وغير ذلك من الإنتفاضات . وإتسعت أيضاً الحركة التحررية فى المناطق الريفية حيث نشطت مجموعات من رجال العصابات واجتذبت الحرك الثورية أكثر فأكثر أوسع فئات السكان ولعب الدور الهام فى هذه الحركة العمال والمثقفون. وكان لقيام جيش التحرير الذى انخرط فى صفوفه الوحدات العسكرية العاملة تحت قيادة الجبنهة القومية دوراً كبيراً فى رص صفوف القوى الثورية .

وفى نفس الوقت لم تنكر الجبهة القومية الأشكال النضالية الأخرى التى تخدم مسألة التحرر الوطنى للشعب اليمنى . وهكذا لعبت منشورات صحيفة " التحرير الصادرة عن الجبهة دوراً ملموساً فى الدعاية لأفكار الثورة الشعبية . وشن الإنجليز أكثر من حملة تأديبية ضد الثوار . ومن يناير إلى أغسطس ١٩٦٤م فقطَ نفذ الإنجليزى خمس حملات تأديبية . وأشترك فى البعض من هذه الحملات ما يقرب من ثلاثة آلاف جندى كما إستخدم فيها سلاح الطيران (٨) .

وقضى الإنجليز ليس فقط على المبانى السكنية ، بل وعلى المساحات الزراعية وكان من نتيجة ذلك اضطرار عشرات آلالاف من الفلاحين الهروب إلى اليمن الشمالى . وأبان تلك الحملات كانت قوات الإنجليز تفوق قوات الثوار عدة مرات (٩) .

وفى هذه الفترة وعلى أثر حادثة الإنفجار فى مطار عدن ، المشار إليها فيما سبق ، شهدت عدن عمليات مسلحة متفرقة . غير انه ٦ نوفمبر ١٩٦٤م أى بعد زيارة وزير المستعمرات البريطانية انتونى جرينفود وطبقاً لتأكيدات سلطان ناجى لم تتوقف العمليات المسلحة فى عدن (١٠) .

إنتقلت ثورة الجنوب اليمنى إلى مرحلة الهجوم الكاسح ضد الإستعمار واعوانه وبرزت امام الجبهة القومية مسألة وضع إستراتيجية للنضال الثورى . ونفذ هذه المهمة المؤتمر الأول للجبهة القومية والذى جرت أعماله فى تعزفى

الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ يونيو ١٩٦٥م واقر فيه اللائحة الداخليـة والميثاق الوطنى (١١) .

وتجدر الإشارة إلى إن الميثاق الوطنى إستعرض القضايا السياسية بارتباط شديد بالقضايا الإجتماعية ، لقد أعلن الميثاق :-

أن ثورتنا تهدف ليس فقط إلى القضاء على الإستعمار بل وتهدف إلى أجزاء التغيرات الإجتماعية فى بلادنا واحداث تغيرات جذرية فى إتجاه السياسة الخارجية . " وعلى الرغم من المدخل البرجوازى الصغير الذى تضمنه الميثاق فيما يتعلق بالحلول المقترحة لعدد من القضايا الإجتماعية وكذلك موقفه غير الواضح فيما يتعلق بمسأله التنافض الأساسى فى العالم - التناقض بين النظام الإشتراكى - والنظام الرأسمالى - إلا أن الميثاق ، وعلى الرغم من ذلك ، شكل خطوه متقدمه فى تحديده لطبيعه السياة الإجتماعية والايدلوجية للثورة . وأعلن الميثاق عن استر شاد الجبهة القومية بنظرية الإشتراكية العلمية على الرغم من كون ذلك لم يكن ثابتاً اذ تميز بعـــدم الدقة والوضوح والنزعه البرجوازية الصغيرة .

وعلى الرغم من أن الكثير من أعضاء الجبهة القومية لم يفهموا بعد حقيقة مفهوم الإشتراكية العلمية كما أنهم لم يمتلكوا بعد المعارف الكافية بهذا الصدد إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية أقرار هذه الأيدلوجية فى الميثاق .

لقد أشار الكثير من الباحثين للمشكلات السياسية للجنوب اليمنى إلى أنه وحتى المؤتمر الأول وقفت الجبهة القومية ضد نظرية الإشتراكية العلمية ، اذ كانت واقعه وحتى ذلك الحين تحت تأثير حركة القوميين الهرب . وبهذا الصدد حددت مقولة الفرد هاليداى وبشكل كافى :" أن الجبهة القومية والتى تشكلت فى عام ١٩٦٣م كانت قائمة على المنطلقات القومية وفى ذات الوقت لم يكن لها أي صفه مشتركة مع الحزب الإشتراكى السياسى ، كما تميزت عن الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام بتركيبها الغامض وغياب المجموعة الماركسية - اللينينية

عن المركز .. " وفى ذات الوقت أكد الفردهاليداى وبشكل مغلوط على أن قيادة الجبهة القومية لم تعلن عن تمسكها بنظرية الإشتراكية العلمية الا بعد الحصول على الإستقلال (١٣). غير أن نص الميثاق الوطنى يؤكد على أن الجبهة القومية ومنذ يونيو عام ٦٥م أعلنت فى برنامجها عن تبنيها النظرية الإشتراكية العلمية كمنهج ايدلوجى للجبهة .

وتضمن الميثاق الوطنى للجبهة القومية مواضيع اخرى هامة ، وعلى الأخص أكد الميثاق الوطنى فى صفحاته بأن النضال المسلح هو الوسيلة الأساسية لتحرير المنطقة وشعب الجنوب اليمنى من نير الإستعمار الإنجليزى. وأكد الميثاق على أهمية تشكيل جيش العصابات الثورى المتميز عن الجيش النظامي ، كما رفَ الميثاق الدور التقدمى للبرجوازيه الوطنية وتضمن الميثاق ضرورة تطور الثورة التحررية الوطنية إلى الثورة الإجتماعية .

لقد أخطأ واضعوا الميثاق عند تقيمهم لدور البرجوازية الوطنية ، حيث خلطوا بين مفهوم " البرجوازية الوطنية والبرجوازية الكمبرادورية " فمن المعروف وكما أظهرت التجربة بأن البرجوازية تسطيع أن تلعب دوراً أيجابيا فى الحركة الثورية فى مرحلة النضال من أجل التحرر الوطنى .

أن إقرار الميثاق الوطنى يعتبر علامة هامة فى تطوير وترسيخ الإتجاه الإيدلوجى للجبهة القومية كما شكل أيضاً البنية الأولى للنضال من أجل إنتصار أيدلوجية الإشتراكية العلمية فى الجنوب اليمنى . وعلى الرغم من أن جميع أعضاء الجبهة القومية لم يرحبوا بموضوعات الميثاق الوطنى عن الإشتراكية العلمية ، غير أن ذلك كان إنفصال رسمى عن ايدلوجية " الإشتراكية " العربية والإسلامية وغيرذلك من الإتجاهات الأيدلوجية الدينية والقومية .

ولم تستطيع الحركة النقابية أن تقف جانباً من العملية الثورية المتنامية .

أن علاقة اتحاد عمال عدن والحزب السياسى المرتبط به - حزب الشعب

الإشتراكى - بالنضال المسلح بينً وبشكل واضح للعيان المواقف السياسية والإجتماعية لقيادة النقابات . أن النضال المسلح الذى شمل عدن تطلب الحل العاجل من قبل الحركة العمالية حول ما اذا كانت تؤيد النضال المسلح أو أنها ستبقى أسيرة لسياسة قيادتها الرجعية . وأظهر التطور اللاحق للأحداث عدم وجود رامى موحد لقيادة عمال عدن حول هذا الموضوع ، الأمر الذى ادى إلى الإنقسام الفعلى فى الحركة النقابية . وفى نوفمبر عام ١٩٦٥م اعلنت النقابات الست وهى (نقابة عمال النفط والمدرسين ، وعمال الميناء وعمال موظفى البنوك ، والطيران، والميناء) عن رفضها لقيادة إتحاد عمال عدن وتأييدها للإتجاه السياسى للجبهة القومية . وأعلن قادة النقابات الست بأن الأمين العام لاتحاد عمال عدن عبد الله عبد المجيد الأصنج وكذلك رئيس الإتحاد على حسين القاضى لا يعبران عن مصالح الطبقة العاملة(١٤).

وعلى صفحات الأمل نشر عبد الله باذيب - رئيس تحرير الأمل - مقالة تناول فيها بالتحليل الوضع فى الحركة النقابية حيث أكد بأن الخلاف السائد ضمن الحركة النقابية ليس خلافاً شخصياً وإنما خلاف عميق فى التطورات والأراء بين أتجاهين وطريقتين متناقضتين فى الحركة النقابية : - بين الثوريين والمحافظين، بين أنصار النضال الحاسم والمعارضين لهذا النضال . لقد وضع انصار الإتجاه الثورى فى هدفهم تعميق الصراع الطبقي والروح القتالية للعمال ورفع وعيهم الطبقى ، انهم يؤكدون على أن النضال من أجل رفع إجور العمال وتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم ليس هو كل شئ ، بل أنه يتوجب على الطبقة العاملة أن تلعب دوراً قيادياً فى تحرير الشعب من النير الامبريالى ومختلف اشكال الإستغلال . وعمل ممثلوا النقابات الثورية من أجل الحركة النقابية وحركة التحرر الوطنى ، بينمانظر ممثلوا الأتجاه المحافظ فى الحركة النقابية أن يتحول إتحاد النقابات إلى مجرد جهاز لحل الخلافات بين العمال وأصحاب الأعمال . وأشار عبد الله باذيب الى أن وحدة الطبقة العاملة يعتبر شرطاً لابد منه لمواصلة النضال ضد الإستعمار حتى النهاية وفى ذات الوقت وبشكل خاص اكد على

أهمية تلاحم ووحدة جميع العمال حول النقابات الست الثورية (١٥) .

وفى منتصف ديسمبر ١٩٦٥ :

عمال عدن لم تعد تحظى بأى إعتراف لدى ممثلى الحركة العمالية فى عدن وطالبوا بحل اللجنه التنفيذية (١٦). غير أن قادة اتحاد عمال عدن لم يوافقوا على إعادة إنتخاب اللجنة التنفيذية ، كما أن إغتيال عبد الله السلفى (١٧) رئيس نقابة عمال ومستخدمى البنوك وقائد المنظمة المتحدة للشبيبة اليمنية فى ٢٨ ابريل ١٩٦٦م قد ثبت بشكل نهائى الإنقسام فى الحركة العمالية .

لقد كان لتشكيل جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل فى ١٣ يناير عام ١٩٦٦ ضرراً كبيراً فى ثورة الجنوب اليمنى .

وقبل ذلك بمدة ليست قصيرة وبالتحديد فى الأول من يناير عام ١٩٦٥م ، جرت محاولة لتوحيد القوى المحافظة والتقليدية فى الجنوب اليمنى ، فى إطار منظمة تحرير الجنوب المحتل . ودخل فى هذه المنظمة رابطه الجنوب العربى وحزب الشعب الإشتراكى وعدد من السلاطين المستقلين غير الأعضاء فى الحزب . ووفقاً لما أشار اليه ف. ف. تأومكين فى كتيبه " الجبهة القومية ونضالها من أجل إستقلال الجنوب اليمنى والديمقراطية الوطنية " حولت الخلافات القوية بين المشتركين فى منظمة تحرير الجنوب المحتل ومواقفهم الرافضة للكفاح المسلح ، حولت تلك الخلافات هذه المنظمة الى منظمة وهمية ، وفى الحقيقة لم تكن منظمة تحرير الجنوب المحتل سائدة الا على الورق (١٨). وبعد إنسحاب السلاطين ورابطة الجنوب العربى من منظمة تحرير الجنوب المحتل ، وافق عدد من قادة الجبهة القومية على إنضمام الجبهة إلى منظمة تحرير الجنوب المحتل وتأسيس منظمة جديدة عرفت بـ " جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل " . ولم يكن قرار دمج الجبهة القومية بجبهة تحرير الجنوب اليمن المحتل معبراً عن رأى غالبية قادة الجبهة القومية كما أنه لم يعكس رأى كادرها أذ لم يوافق على هذا القرار الا ثلاثة أعضاء فى تلك اللجنة التنفيذية للجبهة القمومية هم : طه مقبل

، سالم زين وعلى السلامى .

وبعد مدة طويلة من صراع الجبهة القومية مع جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل، أشارت قيادة الجبهة القومية إلى الدور الكبير الذى لعبته القيادة المصرية فى اليمن فيما يتعلق بقرار قيام جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل ، وهذه القيادة هى التى أوقعت عبد الناصر فى تصور مغلوط بالنسبة للأهداف الحقيقية للجبهة القومية . وأشار قادة الجبهة القومية إلى أنه سبق قيام جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل تنشيط وتعزيز دور البرجوازية المتوسطة ، التى كما هو معلوم تشكل فى البلدان النامية رديفاً إحتياطياً للإستعمار الجديد . وهكذا ليس من قبيل الصدفه أن يدخل فى عضوية جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل ممثلى البرجوازية والأوساط الإقطاعية ويصبح أمينها العام عبد القوى مكاوي.

وبهذا الصدد تعتبر ملاحظة الحبشى قيمة إذ يقول بأن القيادة الرجعية لاتحاد عمال عدن وحزب الشعب الإشتراكى لعبت دوراً فى تأسيس وقيام جبهة التحرير بغرض أضعاف ليس فقط الجبهة القومية ولكن أيضاً القوى الثورية ضمن الحركة النقابية فى عدن . وكتب الحبشى بأن أحد اسباب ودوافع قيام جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل تمثلت فى نوايا قادة حزب الشعب الإشتراكى فى إنقاذ اتحاد عمل عدن الذى تلقى ضربة قوية من جانب الجبهة القومية وذلك بخروج النقابات الست من الإتحاد عام ١٩٦٥م .

لقد تعرض وبأنتقاد شديد ممثلى حركة القوميين العرب فى الجمهورية العربية اليمنية لمسألة إنضمام الجبهة القومية الى جبهة التحرير الجنوب اليمنى المحتل .

وفى بيانه المتضمن للبنود الأساسية إلى سيأتى ذكرها سرد فرع حركة القوميين العرب وجهة نظره فيما يتعلق بهذه المسألة :-

(١) أن الخلاف القائم بين جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل والجبهة القومية ما هو الا إنعكاس وتعبير للتناقض الطبقى فجبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل

تمثل مصالح السلاطين والبرجوازية العدنية بينما تمثل الجبهة القومية – العمال والفلاحين والقطاع التقدمى فى البرجوازية الوسطى .

٢ – ونظراً للمنطلقات والمواقف الطبقية المتناقضة فأنه يمكن القول بعدم إمكانية التعاون بينهما .

٣ – يجب على قادة الجبهة القومية العودة الى الجنوب والإشتراك فى النضال .

٤ – يتوجب على الجبهة القومية أن تعير أهتماماً خاصاً لمسألة إعداد وتحضير الكوادر السياسية والنقابية وذلك لتقوية مواقعها .

وادرك الماركسيون اليمنيون سلبية قيام جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل . وكتب عبد الله باذيب بانه عندما شعر ممثلوا الأحزاب السياسية التقليدية وقاداتها بالعزلة التى تهددهم باشروا بإنشاء جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل والذى دخل فيها حزب الشعب الإشتراكى ورابطه أبناء الجنوب العربى ، والسلطان أحمد بن عبد الله الفضلى والأمير جعبل بن حسين ولقد كان الهدف من قيام الجبهة هو تفويض ونسف نفوذ الجبهة القومية كما لقيت هذه الجبهة الدعم والتأييد من قبل عدد من الأوساط ضمن حكومة اليمن الشمالية ، وغيرها من الأوساط فى البلدان العربية الذين لم يكونوا من أنصار النضال المسلح فى الجنوب اليمنى . وبعد خروج رابطة الجنوب العربى من منظمة تحريرالجنوب المحتل وعدد من الشخصيات الغير داخلة فى الحزب أخذت تسمى بجبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل . ويمكن تقييم إندماج الجبهة القومية مع جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل المعلن عنه فى ١٣ يناير ١٩٦٦م كمؤامرة موجهة ضد الجبهة القومية الأمر الذى لم يلقى الدعم من قبل الغالبية العظمى سواء على مستوى القيادة أو القاعدة ، وفى اغسطس ١٩٦٦م أدانت غالبية أعضاء الجبهة القومية هذه العملية (٢٠) .

وعلى الرغم من قيام جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل والتى أعترفت قياداتها بواسائل النضال السلمية فقط، إلا أن الجبهة القومية واصلت النضال المسلح .

وفى الفترة من ٨ الى ١١ يونيو ١٩٦٦م عقد فى مدينة جبلة فى (ج.ع.ى) المؤتمر الثانى للجبهة القومية حيث إنتخب إلى القيادة العامة للجبهة القومية كل من عبد الفتاح إسماعيل ، وسيف الضالعى ، ومحمد على هيثم وعلى عنتر وغيرهم من العناصر النشيطة فى العمل الفدائى ، وخرج من عضوية القيادة العامة للجبهة القومية ثلاثة أعضاء سبق الإشارة إليهم ، الموقعين على وثيقة قيام جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل . ولكن ونظراً للحالة الصعبة والمعقدة الناشئة فى الجنوب اليمنى لم يتخذ المؤتمر أى قرار بشأن الخروج من أطار جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل . ومن ثم أوضح القادة الحزبيون للجنوب اليمنى مواقف الجبهة القومية فى فتروة تشكيل جهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل فى المؤتمر الثانى للجبهة القومية فى جبلة على النحو التالى :-

(على الرغم من قرار يناير التعسفى الذى أتخذ من وراء ظهر الجبهة القومية وبدون علمها وبدون أى اعتبار لمواقفها وبالرغم من ذلك فقد سعينا من أجل أن تكون نشاط الجبهة قائماً على أسس ديمقراطية تضمن وتكفل حركة الشعب الثورية المسلحة على طريق التحرر الوطنى ، ومن أجل هذا وبعد قرار يناير عقد فى جبلة المؤتمر الثانى للجبهة القومية ، وقد أقر المؤتمر البقاء ضمن اطار جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل موضحين فى ظل هذا رأينا فيما يتعلق بالمبادئ التى يجب أن يقوم على أساسها هذه الوحدة . لقد عارضنا وبشكل قاطع مسألة إشتراك السلاطين فى نضال التحرر الوطنى وأوصلنا وجهة نظرنا هذه الى مسامع القيادة المصرية وجمال عبد الناصر (٢١) .

وفى الأول من يونيو ١٩٦٦م جرت فى عدن ومدينة الشيخ عثمان القريبة من عدن مسيرة واسعه ضد محاولة قادة جبهة تحرير الجنوب اليمى المحتل الخاصة

بإنشاء ما يسمى بالمجلس الوطنى بدون مشاركة ممثلوا الجبهة القومية فى هذا المجلس . واشترك فى هذه المسيرة العمال والطلاب والنساء وممثلوا المثقفين . وفى ٩ يونيو وجه ما يقرب من مائة معتقل سياسى فى سجن المنصورة بياناً أدانوا فيه نشاط جبهة التحرير الموجه ضد الجبهة القومية . واكد البيان على أن الجبهة القومية هى المنظمة الوحيدة فى عدن وجميع أمارات الجنوب اليمنى والتى أخذت على عاتقها خوض النضال المسلح فى مختلف مناطق الجنوب اليمنى والمعبرة الوحيدة عن مصالح الشعب والمناضلة بحزم من أجل تحرير البلاد من نير المستعمرين الإنجليز هى الجبهة القومية .

وفى ١٤ اكتوبر ١٩٦٦م وبمناسبة السنة الثالثة لبداية الإنتفاضة المسلحة قادت المنظمات القاعدية للجبهة القومية مسيرات شعبية جماهيرية طالب المشتركون فيها بالإنفصال الرسمى عن جبهة تحرير جنوب اليمنى المحتل . وأصبحت مرحلة الشك والتخوف على مستقبل النضال المسلح الذى عانى منه أعضاء الجبهة القومية أمراً من أمور الماضى المنصرم. ويعتبر هذا اليوم أى (يوم المسيرة) هو تاريخ إنفصال الجبهة القومية عن جبهة التحرير . وقد أكد هذا الإنفصال رسمياً من خلال المؤتمر الثالث للجبهة القومية الذى إنعقد فى مدينة خمر اليمنية الشمالية فى نوفمبر عام ١٩٦٦م ، وقد قيم المؤتمر قيام جبهة تحرير الجنوب اليمنى كحركة إنقلابية مضره بالثورة (٢٢) .

إن الإنفصال عن جبهة التحرير المرتبط بها بعض الأوساط المصرية واليمنية الشمالية ادى الى فقدان الجبهة القومية لمصدر تقليدي لتزويدها بالأسلحة وواصلت جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل نشاطاتها مستفيدة من الدعم المحدود لها سواء من داخل البلاد أو من خارجها . وفى مثل هذه الظروف توجب على الجبهة القومية توحيد جميع القوى لكى تستطيع الوقوف على رحليها ولتعزيز مواقعها فى مختلف أوساط فئات السكان .

لقد شكل المؤتمر الثالث للجبهة القومية مرحلة حاسمة فى تطور الثورة فى

الجنوب اليمنى فبعد هذا المؤتمر أكتسبت الثورة أوسع مدى لها وطبيعة شعبية صادقة . وفى المرحلة الأخيرة من الكفاح المسلح أصبحت الجبهة القومية وبحق هى المنظمة السياسة الوحيدة القائدة لهذا النضال والذى قوبل بالدعم والتأييد من قبل الإتحاد الشعبى الديمقراطى .

وابتعدت رابطة الجنوب العربى أكثر فأكثر عن أوسع جماهير الشعب فى عدن والمحميات أما قياداتها فقد سارت على طريق الإتباط بالعربية السعودية . وهذا بدوره أدى إلى منع نشاطات رابطه الجنوب العربى فى الجمهورية العربية اليمنية فى ٣ مايو عام ١٩٦٦م وفى ١٥ يونيو ١٩٦٦م وفى ١٥ يونيو فى الجمهورية العربية المتحدة . وفى ١٠ سبتمبر إشترك أعضاء رابطة الجنوب العربى مع المستعمرين الإنجليز فى إطلاق النار على المتظاهرين فى سيئون . وفى ١٢ سبتمبر فى المكلا (حضرموت) (٢٣) وهذا ازاح وبشكل نهائى القناع عن الوجة الحقيقى لرابطة الجنوب العربى . أما فيما يتعلق بجبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل فبعد أن عرف قاداتها بأن الكفاح المسلح اصبح حقيقة واقعة اوقف قادة الجبهة تشنيعهم بالنضال المسلح .

وفى ١١ فبراير عام ١٩٦٧م شهد عدن مظاهرة عامة دعى منظمها إلى مقاطعه الإحتفالات بالذكرى الثامنة لقيام إتحاد الجنوب العربى . وتجدر الإشارة إلى أنه دعى إلى هذه المظاهرة وبشكل مستقل كل من الجبهة القومية وجبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل وقيادة المؤتمر العمالى لعدن ووجهت السلطات البريطانية لقمع هذه المظاهرة إضافة إلى الشرطة الفيدرالية الفين جندى وطبق حظر التجول كما أعتقل ما يقرب من الف شخص (٢٤). وفى ٢ ابريل حدث فى عدن وبدعوة من الجبهة القوية وجبهة التحرير اضراب عام علماً بانه لم يحدث فيما بينهما أى تنسيق مسبق بهذا الشأن .

وسعياً من أجل تعميق وتعزيز مواقعها فى نضال التحرر الوطنى وجهت قيادة جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل مذكرة الى الأمين العام لمنظمة الأمم

المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية وممثلى عدد من حكومات البلدان العربية قبيل حضور وفد الأمم المتحدة الى عدن بعدة أيام فى ابريل عام ١٩٦٧م وأكدت المذكرة بانه سوف لن تستطيع الأمم المتحدة تنفيذ مهامها وذلك لان السكان فى عدن والمحميات محرومين من أمكانيات التعبير عن أرائهم وبحرية كما يسود فى البلاد جو من الإرهاب وحملات الإعتقالات الواسعه للعمال والطلاب والموظفين.. الخ وذهبت قيادة جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل الى ما هو ابعد من ذلك ، حيث أعلنت فى منتصف مارس عن اعترافها بشرعية وقانونية الكفاح المسلح . هكذا صرح فى ١٣ مارس الأمين العام للمؤتمر العمالى ، عضو قيادة جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل عبد الله عبد المجيد الأصنج فى مقابلته مع مراسل الصحيفة الإنجليزية " الديلى اكسبرس " قائلاً : " نحن ضد قتل النفس إلا أن هذا الأسلوب أصبح بالنسبة لنا اسلوباً ضرورياً . ان العنف هو الوسيلة الوحيدة التى نمتلكها فى نضالنا ضد محاولة الإنجليز الحفاظ على تأثيرهم فى هذه المنطقة مدعمين بنظام السلاطين العميل الذى لا يمثل الشعب ولا يتمتع بأى إحترام (٢٥) .

وفى ابريل عام ١٩٦٧م أصدرت قيادة جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل منشوراً مكرساًلحركة تحرير الجنوب اليمنى المحتل أكدت فيه مرة أخرى على تدعيم وتأييد خوض النضال المسلح حتى تقرر المصير للجنوب اليمنى طبقاً لقرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٦٥م(٢٦) .

لقد كانت هذه الإجراءات ضرورية لقيادة جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل لتغطية سياستها المتواطئة مع السلطات الإستعمارية علماً بأن ميعاد منح الإستقلال السياسى للجنوب اليمنى قد ازف وعليه فقد كان من الضرورى تهيئة الأرضية المناسبة للحصول علي الدعم الشعبى بهدف تسليم السلطة فى الجنوب اليمنى المستقل . ففى يونيو - يوليو عام ١٩٦٤م وخلال أعمال مؤتمر لندن الخاص بقضية التشكيلات الدستورية فى عدن والإمارات أعلن ممثل الحكومة

الإنجليزية عن قرار انجلترا القاضى بمنح الإستقلال لعدن والإمارات فى ١٩٦٨م كما أعلن ذلك مجدداً فى نوفمبر ١٩٦٥م ممثل انجلترا فى الدورة العشرين للأمم المتحدة. وفى فبراير عام ١٩٦٦م صدر فى لندن الكتاب " الأخضر " والذى اعلن فيه رسمياً عن قرار انجلترا القاضى بمنح عدن والمحميات الإستقلال فى ١٩٦٨م وهذا ما أكد عليه " الكتاب الأبيض " الصادر فى ٢٢ فبراير ١٩٦٦م (٢٧) وفي هذه الظروف عملت قيادة جبهة التحرير بكل ما لديها من إمكانيات لتعزيز نفوذها خاصة وأن الحكومة الإنجليزية نظرت إلى الجبهة القومية كمنظمة ارهابية ولم يكن لدى الحكومة الإنجليزية أى نويا للمدخل مع جبهة القومية بأي محادثات .

بيد أن سير الأحداث فى صيف - وخريف عام ١٩٦٧م غيرت جميع الخطط سواء خطط الأوساط الإنجليزية الحاكمة أو خطط قادة جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل اذ أن نجاحات الجبهة القومية خلال النضال المسلح برهنت على أن الجبهة القومية هى المثل الوحيد للشعب فى الجنوب اليمنى والمهياءة لإستلام السلطة .

وفى المرحلة الأخيرة من النضال من أجل الإستقلال إنفجرت الصدامات المسلحة فى عدن بين جبهة التحرير والجبهة القومية . وإختارت العناصر القيادية لجبهة التحرير وبالتحديد مدينة عدن مسرحاً للصراع لانهم أرادوا ان يجعلوا من عدن نقطة إرتكاز مناهضة للريف حيث كان نفوذ الجبهة القومية أمراً غير مشكوك فيه . أن أول صدام بعد إتخاذ قرار وقف إطلاق النار حدث فى يونيو عام ١٩٦٧م أذا أن جبهة التحرير رفضت تنفيذ القرار وإستمرت تدفع وتغذى الصدام المسلح. وفى ذات الوقت عملت قيادة جبهة التحرير على قطع طريق المحادثات التى بدأت فى القاهرة بين ممثلى كلا المنظمتين . ووقعت الصدامات المسلحة التالية فى سبتمبر فى لحج والعقربى والشيخ عثمان .

وكان يمكن أن يلعب دوراً كبيراً فى هذا الوضع ذلك الموقف الذى سيتخذه

الجيش الإتحادي والبوليس . ولذلك ففى خريف عام ١٩٦٧م نفذ كل من السلطات الإستعمارية والسلاطين محاولة لإستبعاد القوى الوطنية من الجيش وبالتالى أنصار الجبهة القومية بالدرجة الأولى غير أن الجبهة القومية نفذت قبل هذا حملة كبيرة فى صفوف القوات المسلحة والشرطة الأمر الذى تمكن أنصارها فى ٢٠ يونيو عام ١٩٦٧م من الإستيلاء على منطقة كريتر ودامت سيطرة الجبهة القومية على هذه المنطقة أكثر من أسبوعين . حينها بلغ ممثلوا الحكومة الإنجليزية قيادة الجيش الإتحادى عن الإستعداد لتسليمهم السلطة بعد منح الإستقلال للبلاد واستهدفت الأوساط الإنجليزية الحاكمة أن يصطدم الجيش مع الجبهة القومية . وتوقعت قيادة الجبهة القومية مناورة جديدة للمستعمرين الإنجليز ولذلك فقد أصدرت بياناً حذرت فيه الجيش من العواقب الوخيمة التى ستحدث من جراء قبوله لمقترح إستلام السلطة . وعليه رفضت قيادة الجيش هذا المقترح .

وفى ٥ نوفمبر عام ١٩٦٧م اعلنت قيادة الجيش رسمياً إنتقال الجيش إلى جانب الثورة . أن رفض قيادة الجيش الإتحادى دعم السلطات الإنجليزية الإستعمارية وكذلك رفضه دعم جبهة تحري الجنوب اليمنى المحتل وكذلك إنتقال الجيش إلى جانب الجبهة القومية ، حل وبشكل نهائى مصير مستقبل دولة اليمن الجنوبية المستقلة .

وفى نهاية سبتمبر عام ١٩٦٧م كانت غالبية مناطق البلاد خاصعة لسيطرة الجبهة القومية . ولم تكتف الفرق المسلحة للجبهة القومية بتحرير مناطق الجنوب اليمنى من الإنجليز ، بل إنها قامت فى ذات الوقت بإقصاء السلاطين المحليين ، وهكذا وفى نهاية المطاف امتزج النضال من أجل التحرر الوطنى بالنضال من أجل التحرر الإجتماعى .

وتوافقت الإنتصارات الساحقة التي حققتها الجبهة القومية فى خريف عام ١٩٦٧م بالفترة الى شهدت فيها إنجلترا أزمة مالية حادة ومع نتائج العداون

الإسرائيلي على البلدان العربية الذى ادى الى تمركز القوى الوطنية والديمقراطية فى العالم العربى . ان موقف بريطانيا غير الواضح ساعد على زيادة الشعور المعادى لبريطانيا فى الشرق العربى . وإنهارت سمعه ونفوذ بريطانيا فى العالم العربى إلى الحد الذى اصبحت فيه بريطانيا، بالمعنى الحرفى للكلمة ، (فى عزلة سياسية) فى الشرق العربى .

ونتيجة للظروف السياسية والإقتصادية المعقدة والمستجدة اضطرت الحكومة الإنجليزية إلى تقديم ميعاد منح الإستقلال للجنوب اليمنى قبل موعدة المحدد فبدأت المحادثات مع الجبهة القومية والتى كانت تسيطر فى الواقع العملى على الوضع فى البلاد . وفى ١٤ نوفمبر عام ١٩٦٧م أعلن وزير الخارجية الإنجليزى جورج براون بأن انجلترا على إستعداد لمنح إستقلال الجنوب العربى فى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧م وليس فى ٩ يناير ١٩٦٨م كما كان مخططاً له سابقاً (٢٨) . وفى ٢١ نوفمبر التقى ممثل الجبهة القومية فى جنيف مع الوفد الإنجليزى لإجراء المحادثات حول تسليم السلطة للحكومة الوطنية التى سيتوجب عليها قيادة البلاد بعد خروج الإنجليز منها .وفى ٢٦ نوفمبر بدء إنسحاب القوات الإنجليزية من عدن وفى نفس الوقت غادر البلاد مع هذه القوات الحاكم الإنجليزى لعدن هامفرى تريفلين وفى ٢٩ نوفمبر غادر أخر جندى بريطانى عدن وفى اليوم التالى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٨م تم الإعلان عن قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .

إنتقال السلطة إلى الجناح اليسارى فى الجبهة القومية

أن تطور الإقتصاد المشوة للجنوب اليمن فى مرحلة الإستعمار الإنجليزى والوضع الدولى الصعب وإغلاق قناة السويس فى عام ١٩٦٧م وكذلك القضاء على القاعدة الحربية الإنجليزية فى عدن ، كل ذلك أدى إلى ظهور صعوبات تتلخص فيما يلى :-

١ - إن إغلاق قناة السويس أدى إلى إنخفاض عدد السفن المارة فى عدن ، حيث إنخفضت من ٥٢٠ سفينة تقريباً قبيل العدوان الإسرائيلى إلى عشرات السفن بعد العدوان . وعليه فأن مينا عدن الذى كان يحقق سنوياً أرباحاً صافية تقدر بمبلغ (٥٠٠) الف جنية استرلينى فقد بلغت خسائره فى عام ٦٧ م/ ٦٨م ما يساوى (٧٠٠) الف جنيه إسترلينى.

٢ - ونتيجة لإنسحاب القوات الإنجليزية المسلحة حرم قطاع كبير من موظفى القاعدة العسكرية من العمل وكذلك إعداد كبيرة من العاملين فى التجارة والخدمات وبلغ عدد العاطلين عن العمل ما يقرب من (٢٥) ألف شخص .

٣ - عانت الدولة الحديثة الإستقلال من نقصان شديد فى الموارد المالية علماً بأن الحكومة الإنجليزية أوقفت مساعداتها المالية للجنوب اليمنى إبتداء من مايو عام ١٩٦٨م فى الوقت الذى انخفض الدخل الضرائبى انخفاضاً شديداً وذلك نتيجة للركود الإقتصادى وإنخفاض دخل السكان .

٤ - وتعبيراً عن إحتجاجها ضد مواقف إنجلترا منعت حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية تصفية النفط العائد للشركات الإنجليزية فى الخليج العربي فى مصافى النفط فى عدن . ولهذا السبب عملت مصافى النفط فى البريقا بما يعادل ٥٠٪ من طاقتها الإنتاجية(٢٩) .

ونتيجة لكل ما سبق إنخفضت القيمة الإجمالية للناتج الإجتماعى العام الى

النصف تقريباً .

ومن أجل تعقيد الوضع الدولى لجمهورية اليمن الجنوبية نزعت انجلترا من جسم الجنوب اليمنى قبيل الإستقلال جزيرة كوريا موريا وسلمتها لسلطات مسقط وعمان (٣٠) .

وفى البداية عرضت الحكومة الإنجليزية تسليم السلطة في الجنوب اليمنى لحكام إتحاد الجنوب العربى وأعده الحكومة الفيدرالية بدفع ٦٠ مليون جنيه إسترلينى خلال مدة ثلاثة أشهر .

وفى محادثات عام ١٩٦٧م النوفمبرية تقدم وفد الجبهة القومية بطلب تسليم الجنوب اليمنى (١٠٠) مليون جنيه إسترلينى خلال مدة خمس سنوات كتعويض لإستخدام أراضى الجنوب لمدة ١٢٩ عاماً. ورفض هذا الطلب من قبل الحكومة الإنجليزية ولم تسلم ايضاً لجمهورية الجنوبية الشعبية الستين مليون جنيه استرلينى التى وعدت بدفعها للحكومة الفيدرالية والتى لم تستطيع إقامة سلطتها فى الجنوب اليمنى (٣١) .

وفى ٢٧ فبراير عام ١٩٦٨م طرد جميع الخبراء الإنجليز من الجيش والإسطول والطيران لاتهامهم بالتجسس تنفيذاً لتوجيهات السفارة الإنجليزية . وكان قد تم إستئجار هؤلاء الخبراء من قبل حكومة إتحاد الجنوب العربى (٣٢) .

وفي بداية عام ١٩٦٨م أصدرت محكمة أمن الدولة حكمها بإعدام عدد من حكام الجنوب اليمنى المتعاونين مع المستعمرين الإنجليز وفيما بعد إستبدل حكم الإعدام بالسجن الطويل المدى . وهددت الحكومة الإنجليزية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية أن هى لم توقف المحاكمات غير أن حكومة اليمن الجنوبية الشعبية لم تخضع لهذا الإبتزاز .

ومنذ البداية وقفت الأوساط الحاكمة فى الولايات المتحدة الأمريكية مواقف عدائية حيال الجمهورية الفتية . وطبقاً لما أوردته الصحافة العربية وأثناء تمرد

القوى اليمينية فى عدن فى مارس تسلم المتمردون من السفارة الأمريكية المساعدات الأمر الذى أدى فما بعد الى طرد القنصل العسكرى من جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية . وفى مطلع عام ٦٨م اتهمت وزارة خارجية جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية الولايات المتحدة الامريكية بمد المشتركين بالإنتفاضات المناوئة للحكومة بالأسلحة. وتعبيراً عن إحتجاجها ضد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل والتى تواصل سياسة القهر وضم المناطق فى الشرق الأوسط ، قطعت جمهورية اليمن الشعبية علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية(٣٣) .

وخلق الموقف العدائى للعربية السعودية صعوبات كبيرة لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، حيث وجد السلاطين الهاربون والمشايخ وكذلك قادة إتحاد الجنوب العربى مكاناً لهم فى أراضى العربية السعودية وأشارت الصحافة العربية إلى مشاركة العربية السعودية فى التحضير والإعداد لتمرد القوى اليمينية فى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية فى مارس ١٩٦٨م وكذلك فى دعم وتشجيع الإنتفاضات المنـــاوئة للحكومة فى يوليو - أغسطس عـام ١٩٦٨م (٤٣) .

وبعد نيل الجنوب اليمنى لإستقلاله السياسى واجه صعوبات بالغه فيما يتعلق بالعلاقة مع الجمهورية العربية اليمنية ، أذ أنه فى هذه الفترة حدثت تغييرات سياسية داخلية علي قدر كبيرمن الأهمية كان من نتيجتها وصول الأوساط الداعية إلى التقارب والإندماج مع الدول الملكية والقوى الرجعية فى الشرق العربى وبالدرجة الاولى مع العربية السعودية إلى السلطة فى الجمهورية العربية اليمنية . ومن الطبيعى أن يكون الموقف غير عادٍ فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أزاء موقف الشخصيات القيادية فى الجمهورية العربية اليمنية . الذين لم يمنحوا فقط قادة وأعضاء جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل حق اللجوء السياسى ، بل وسمحوا لهم بأن يقيموا فى تعز مركز قيادة عامة

لعملياتهم وأيضاً عينت البعض منهم مستشارين فى بعض الوزارات وفيما بعد عينوا وزراء .

وبعد القضاء على الإنتفاضة المناهضة للحكومة فى ١٩٦٨م فر الكثير من المشتركين فيها بما فيهم العقيد عبد الله الصباغ إلى الجمهورية العربية اليمنية حيث منحوا هناك حق اللجوء السياسى (٣٥) .

وفى ذات الوقت أقامت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية علاقات راسخة وثابتة مع الأنظمة العربية التقدمية والإتحاد السوفيتى وغيره من بلدان المنظومه الإشتراكية الأمر الذى حدد طبيعة السلطة القائمة فى البلاد . وأصبح من أهم مميزات السياسة الخارجية للنظام الجديد ذلك التوجه الثابت والواضح المعادى للأمبريالية .

وبعد حصول الجنوب اليمنى على الإستقلال وتحول الجبهة القومية إلى التنظيم السياسى الحاكم أعلنت المنظمات السياسية الأخرى غير قانونية ، بما فى ذلك جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل ، ورابطة الجنوب العربى اللتان عكستا مصالح الطبقات المعادية للثورة واللتان إصطدمتا فى أخر مراحل النضال وبشكل مباشر مع الجبهة القومية . وفى ذات الوقت فأن منع جميع المنظمات السياسية بإستثناء الجبهة القومية ادى الى ان يجد الإتحاد الشعبى الديمقراطى وفرع حزب البعث العربي الإشتراكى نفسيهما عملياً فى وضع غير قانونى . وشمل هذا المنع أيضاً منظمة السلفى للشبيبة اليمنية المتحدة .

وفى أصعب ظروف الأشهر الأولى للإستقلال أرتدت مسألة إختيار الطريق اللاحق للتطور الإقتصادى والسياسى والإجتماعى للبلاد طابعاً إستثنائياً حاداً . حاولت قيادة الجبهة القومية برئاسة قحطان الشعبى إتخاذ مواقف متوازنة بين مختلف التجمعات والتيارات السياسية فى البلاد . أن هذه التقلبات لم تزيد الوضع فى البلاد الا تعقيداً وعرقلت حل القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية الملحة .

وحتى نيل الجنوب اليمنى للإستقلال لم تمتلك الجبهة القومية نظريات محددة في مجال السياسة الإقتصادية . وفى الميثاق الوطنى سمحت الجبهة القومية بوجود القطاع الرأسمالى الوطنى الخاص شريطة الا يتناقض ذلك مع مبادئ العدالة الإجتماعية .وفى الميثاق أعلن أيضاً عن حتمية النضال من أجل تحرير البلاد من ربقة الإستغلال الإمبريالى ومن أجل خلق إستقلال إقتصادى وطنى راسخ قائم على مبادئ العدالة الإجتماعية كما تبنى الميثاق مسألة الإنتقال التدريجى للثروة الوطنية إلى أيدى المنتجين المباشرين (٣٦) .

وكما سبقت الإشارة تحدث الميثاق عن مناصرة الجبهة القومية لمبادئ الإشراكية العلمية غير أن التفسير المتباين من قبل قادة الجبهة لمفهوم الإشتراكية أصبح بارزاً منذ الأشهر الأولى لقيام دولة اليمن الجنوبية المستقلة . وظهرت خلافات جادة أيضاً فى قيادة الجبهة القومية حول مسألة التحولات الإقتصادية الإجتماعية والسياسية . فـى إطار الجبهة القومية برز وبوضوح إتجاهان إساسيان :-

الإتجاه اليسارى والإتجاه القومى اليمينى الرجعى وحاول الأمين العام للجبهة والذى اصبح أيضاً رئيساً للجمهورية مع العناصر الرجعية إتخاذ موقف متوسط بين هذين الجناحين .

وتقدم الجناح اليسارى ببرنامج يقضى بتنفيذ أجراءات راديكالية ذات طبيعة تقدمية معززاً ذلك بشعار (كل السلطة لممثلى العمال والفلاحين). واحتوى البرنامج الإقتصادى لهذا الجناح على المطالبة بتأميم البنوك والمؤسسات الصناعية بما فى ذلك مصنع تكرير النفظ " شركة النفط البريطانية " وتجارة الجملة وأيضاً إجراء إصلاح زراعى جذرى وتحديد الحد الأعلى لملكية الأرض بخمسة هكتار وتسليم الأراضى إلى ايدى المنتجين المباشرين (٣٧) ومع ذلك فلم يكن حتى الإتجاه اليسارى موحداً فى الأشهر الأولى للإستقلال اذ وجد من عمل من أجل وضع إجراءات عملية فى نطاق البرنامج العام ، وفى هذا الإتجاه

وحدت عناصر يسارية على الرغم من أقليتها . وعلى الأخص كان تأثير هؤلاء كبيراً فى حضرموت حيث تواجد عدد كبير من الأشخاص الذين اغتربوا فى اندونيسا وماليزيا ، وزنجبار . حاولت هذه العناصر وطبقاً لشهادات الصحافة العربية حاولت وفى أكثر من مكان إتخاذ إجراءات تسوية تعسفية (٣٨) .

ومن ديسمبر ١٩٦٧م إلى فبراير ١٩٦٨م شهدت جلسات القيادة العامة للجبهة القومية مناقشات حادة وعاصفة حول مستقبل الثورة. وبمطالبة الجناح اليسارى فى الجبهة القومية طرد من الجيش فى نهاية يناير ١٩٦٨م ٣٥ ضابطاً من حملة الرتب العالية ، المعروفين بارتباطاتهم بالرجعية . ومثل هذا الإجراء زاد من حدة توتر الوضع السياسى الداخلى في البلاد . أن الجيش فى البلدان النامية يعتبر قوة سياسية هامة ولذلك فان مسألة تصفية الهيئة القيادية تتطلب أكبر قدر ممكن من الحسم ولا تقتصر على طرد بعض العناصر الخيانية . وبدأ اليمين الباقى فى قيادة القوات المسلحة يعد للمعركة الفاصلة دفاعاً عن مواقعه ولذلك ففى مارس ١٩٦٨م تخدى هؤلاء الضباط ليس جناح اليسار فقط بل والقوة المركزية للجبهة القومية محاولين القيام بانقلاب حكومى وإقامة نظام رجعى فى البلاد .

وهكذا وفى الأشهر الأولى للإستقلال تقدم الجناح اليسارى ببرنامج موسع ومفصل لإجراء الإصلاحات والتحولات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية فى البلاد . غير أن القوى المعتدلة الماسكة بزمام السلطة فى البلاد خالت دون تعزيز مواقع الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين وعزمت على إجراء التحولات التى تتفق وبشكل رئيسى مع مصالح البرجوازية الصغيرة والفلاحين المتوسطين.

لقد كانت قيادة القوات لمسلحة التى أنشئت على أساس الجيش الإتحادى والبوليس والجهاز الإدارى ، سنداً وركيزة للقوى اليمنية :- وحتى ذلك الحين لم تكن الجبهة القومية قد بسطت سيطرتها الفعلية على هذه الأجهزة . وكانت القاعدة الأساسية للقوى اليسارية هى جيش التحرير الذى يخضع مباشرة للجبهة

القومية والذى تم إنشاؤه خلال الثورة المسلحة . وهكذا كانت تصفية قيادة الجيش والبوليس وأيضاً الجهاز الإدارى واحد من المهام العاجلة للنظام الجديد .

لقد كان الحدث المهم فى حياة البلاد هو المؤتمر الرابع للجبهة القومية الذى جرت أعماله على أراضى الجنوب اليمنى المستقل في زنجبار فى الفترة من ٢ الى ٨ مارس ١٩٦٨م. وتمكن ممثلى الجناح اليسارى للجبهة القومية من إدراج بعض المطالب ضمن مقررات المؤتمر ، تلك المطالب المتعلقة بتنفيذ الإصلاح الزراعى وخلق القطاع الحكومى ضمن الإقتصاد الوطنى . واتخذ المؤتمر قراراً يقضى بتشكيل الشرطة الشعبية وبعث المرشدين السياسين إلى وحدات الجيش ، وكان معنى ذلك وضع الرقابة المباشر للجبهة القومية على الجيش . وكان يجب تشكيل الشرطة الشعبية على قاعدة الحرس الوطنى الذى أنشئ تماماً كما انشئى جيش التحرير فى سنوات الكفاح المسلح ضد المستعمرين، وكان نشاطه وعملياته خاضعه لرقابة الجبهة القومية وطالب اليسار بإجراء التصفيات غى قيادة القوات المسلحة بهدف إستبعاد العناصر الغير مؤيدة للإتجاه العام للجبهة القومية .

لقد كان يجب أن تشكل كل من الشرطة الشعبية والجيش المعاد تنظيمه سنداً وظهيراً للجبهة القومية فى نضالها لتعزير وتطوير الثورة وقاعدتها لتنفيذ التحولات الإقتصادية الإجتماعية العميقة ذات الطبيعة التقدمية .

وعلى الرغم من ضغط الجناح الثورى فى القيادة العامة على أن يحضر المؤتمر فقط أعضاء اللجنة العسكرية التى تقود العمل الحزبى فى القوات المسلحة غير أنه سمح لضباط الجيش الغير أعضاء فى الجبهة القومية الإشتراك فى المداخلات وتقاشات المؤتمر (٣٩) وفى الإنتخابات للقيادة العامة حاز الجناح اليسارى علي أغلبية أصوات المشتركين فى المؤتمر (٤٠) .

وفيما يلى القرارات الأساسية للمؤتمر الرابع للجبهة القومية :-

١ - إنتخب المؤتمر اللجنة المركزية المكونة من (٤١) عضواً وتتولى مؤقتاً مهام السلطة العليا فى البلاد .

٢ - إتخذ المؤتمر قراراً يقضى بتحديث العمل التنظيمى ضمن الجبهة القومية كما أتخذ قراراً يقضى برقابة الجبهة القومية عل مختلف وحدات الجيش والأمن وتصفية الجهاز الإدارى للدولة من عناصر الثورة المضادة وتلك العناصر التى لا تزال تؤيد النظام السابق كما اتخذ قرار يقضى بأنشاء المليشيا الشعبية (الشرطة الشعبية) وقرار اخر يقضى بالرقابة المباشرة للجبهة القومية حول مسألة إعداد وتحضير الكوادر .

٣ - أعلن المؤتمر عن أهمية الالتزام بمبادئ الإشتراكية العلمية وبأن الهدف هو خلق الحزب الطليعى .

٤ - واقترح المؤتمر ضرورة إقامة الإتصالات المباشرة مع القوى التقدمية فى الشمال اليمنى بغرض وحدة قوى شطرى اليمن فى النضال الثورى . ودعى المؤتمر إلى دعم الثورة فى الشمال اليمنى الأمر الذى يجب أن يهيئى أرضية الواقع العملى لتحقيق الوحدة اليمنية.

٥ - اتخذ المؤتمر قرار يقضى بسرعة تطبيق الإصلاح لصالح العمال الزراعيين والفلاحين المعدمين . ودعى المؤتمر إلى توجيه القوى لتحرير الإقتصاد من الإحتكارات الإمبريالية وتحويل الإقتصاد من إقتصاد خدمات الى إقتصاد يعتمد على الإنتاج الصناعى ، كما دعى المؤتمر إلى بناء القطاع الحكومى الذى يجب أن يلعب دوراً قيادياً فى التطور الإقتصادى .

٦ - أعلن المؤتمر بأن الشعب اليمنى جزء لا يتجزء من الأمة العربية ولذلك يتوجب عليه دعم حركات التحرر الوطنى الموجهه ضد الإمبريالية والرجعية فى شبه الجزيرة العربية والمشاركة وبنشاط فى النضال ضد الإستعمار والإمبريالية والصهيونية . كما دعى المؤتمر الى دعم للكفاح المسلح للشعب العربى

الفلسطينى وكذلك دعم حركة التحرر الوطنى الديمقراطى فى العالم اجمع ضد قوى الإستعمار والرجعية (٤١) .

وفى المؤتمر الرابع برز بوضوح الخلاف الايديولوجى بين المجموعه المحافظة الحاكمة برئاسة قحطان الشعبى والجناح التقدمى فى الجبهة القومية وفى ذات الوقت وأبان المؤتمر صعف نفوذ وفعالية الإتجاه المحافظ فى أوساط مندوبى المؤتمر بالنسبة لليسار الأمر الذى أنكشف وبوضوح خلال إنتخابات أعضاء القيادة العامة للجبهة القومية . أن توازن القوى هذا ارغم المجموعه الحاكمة على حتمية إجراء الإنتخابات أو الإنضمام مع الجناح اليسارى أو السير قدماً لتعميق التعاون مع اليمين وفى الحقيقة فلقد قرر الشعبى وكما كان سابقاً ممارسة لعبة التوازن بين هؤلاء واولئك . وفى ظروف كهذه تحتل فيها المرتبة الأولى تقديم الحل العاجل للقضية الإجتماعية السياسية فى البلاد لا يمكن لسياسة " الجلوس على طاولتين " أن تستمر طويلاً .

وفى مساء ٢٠ مارس ١٩٦٨م اعتقل ضباط الجيش والبوليس ذوى الإتجاه الرجعى غالبية أعضاء القيادة الجديدة للجبهة القومية المنتخبين من قبل المؤتمر الرابع للجبهة القومية، وكان من بين المعتقلين عبد لفتاح إسماعيل وعبد الله باذيب ونهض ضد خطوة الضباط التعسفية هذه جماهير الشعب سواء فى عدن أو فى المناطق الريفية . كما وقف ايضاً ضد هذه الخطوة الكثير من ممثلى الجيش والشرطة .

لقد جرت هذه الإعتقالات تحت شعار إنقاذ البلاد من " الخطر الشيوعى " وفى ٢٠ مارس ١٩٦٨م تم الإستيلاء على دار الرئاسة زد على ذلك طالب المتمردون من الرئيس قحطان الشعبى بإعادة تشكيل الحكومة وتحويل البلاد إلى طريق التطور الرأسمالى وإقامة أفضل العلاقات مع الدول الغربية .

ولم تؤيد المجموعه الحاكمة فى الجبهة القومية المتمردين ولم تستغل حركتهم لتصفية حساباتها مع اليسار ، أذ رأت بأنه من غير المحتمل أن تستطيع مثل

هذه الحركات تحقيق انتصار سهل على أنصار الجناح اليسارى فى الجبهة القومية حيث يشكل قادة المستويات المتوسطة للجبهة عمودهم الرئيسى ويعتمدون على التشكيلات المسلحة فى المحافظات . وفى هذا الصدد، يعتبر تمكن جزء من الشخصيات التقدمية المعتقلة بالتعاون مع هيئة سجن مدينة عدن الخروج من السجن الذى وضعوافيه حادثة ذات مغزى . ان النزعات والإتجاهات السائدة فى صفوف الجيش حالت دون الظروف المؤاتية لمخططات الإنقلابيين .

ان تأييد الرئيس للضباط الرجعيين كان من المحتمل أن يؤدى الى الصدام المسلح بين اليمن واليسار ، زد على ذلك فلقد كان الإحتمال الأكثر أن يكون النصر الى جانب ممثلى اليسار الذين تقدموا ببرنامج إقتصادى وإجتماعى واضح وقريب من طموحات جماهير الشعب الواسعه .

وبعد فشل المحاولة الإنقلابية اليمينية توقفت حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية عن تنفيذ الإجراءات الموجهة لإعادة البناء الإجتماعى الجذرى للمجتمع .

وفى ٢٥ مارس عام ١٩٦٨م صدر قانون الإصلاح الزراعى الذى كان يجب أن يطمئن الجناح اليسارى للجبهة القومية الذى ضغط على تنفيذ قرارات المؤتمر الرابع . غير أن هذا القانون نص على تنفيذ إصلاحات معتدلة فى مجال العلاقات الزراعية . وتداولت الأوساط الحكومية فكرة عدم إمكانية بناء الإشتراكية فى البلاد التى يعتمد إقتصادها على التجارة والخدمات ولذلك فأنه من الضرورى وبالدرجة الأولى خلق القاعدة الصناعية والمادية (٤٢) .

وبإنتهاج قحطان الشعبى لسياسة التوازن بين اليسار المعبر عن مصالح العمال والفلاحين والجنود وصف الضباط الصغار فى القوات المسلحة والمثقفين الثوريين وصغار الموظفين وأفراد القبائل من جهة وقوى اليمين من جهة أخرى المعبرة ، وبالدرجة الأولى عن كبار الضباط المنحدرين من كبار القبائل ووجهاء العشائر وأيضاً الإقطاع والبرجوازية الكمبرادورية فقد سار بعيداً فى تقديم

التنازلات للرجعية المحلية وكان من نتيجة ذلك ان تتدمج فى صيف عام ١٩٦٨م عملياً المجموعه الحاكمة مع العناصر الرجعية .

ووجدت الأوضاع الجديدة انعكاساً لها فى البرنامج الحكومى الصادر فى ٢٧ يونيو ١٩٦٨م والمكرس للمرحلة الإنتقالية فلم تذكر فيه الإصلاحات الإجتماعية - الإقتصادية القائمة على الأسس الإشتراكية . وتضمن البرنامج الإشارة الى السعى من أجل تطوير الإقتصاد الوطنى ، وجرت المحاولات من أجل الحد من تأثير الجبهة القومية وسحب أجهزة سلطة الدولة من تحت رقابة الجبهة القومية وتعزيز وتقوية الجيش وقوات الأمن بعيداً عن مشاركة الجبهة القومية (٤٣) .

كل هذا اقنع القوى اليسارية فى الجبهة القومية لتكثيف نشاطها الموجهة لتهيئة الظروف المناسبة لإزاحة العناصر اليمنية من المناصب القيادية فى أجهزة الدولة والحزب . وفى برنامج إستكمال مرحلة التحرر الوطنى المقر من قبل اللجنة المركزية للجبهة القومية فى دورتها المنعقدة فى أكتوبر عام ١٩٦٨م اشير الى مهام تهيئة الظروف المناسبة لبناء المجتمع الإشتراكى . ومن جديد تم التأكيد على أنه ومن أجل تنفيذ البرنامج فمن الضرورى الإسترشاد بمبادئ الإشتراكية العلمية (٤٤) .

لقد شكلت هذه الوثيقة البرنامجية المشار إليها ، فيما سبق ، خطوة كبيرة إلى الأمام مقارنة مع برنامج يونيو عام ١٩٦٨م . لقد كان معنى هذا البرنامج هو عزم القوى اليسارية على أن تأخذ بزمام المباردة . ونتيجة للإرهاب والتعسف اضطر ممثلو القوى السيارية إلى مغادرة عدن ولجأ قسم كبير منهم الى حضرموت ، وهذا أدى إلى أن يجرى وبالتحديد فى حضرموت أكثر الإنتفاضات إتساعاً وعمقاً ضد قحطان الشعبى والتى شكلت قمتها إنتفاضة ١٤ مايو عام ١٩٦٨م .

وفى مايو عام ١٩٦٨م حدثت الإنتفاضات ليس فقط فى حضرموت ، اذ يشير نبيل حدى الى أن الإنتفاضات المسلحة بقيادة الجناح اليسارى للجبهة

القومية غطت المحافظة الأولى والثانية ، مؤكداً بأن قحطان الشعبى فى صراعه مع القوى اليسارية تعاون وبشكل وثيق مع القوى الرجعية فى الشرطة والجيش . غير أنه وعندما حاولت الدول الإمبريالية والعربية السعودية إستغلال الحالة المعقدة والناشئة فى البلاد وقذفت بالمرتزقة إلى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية دعم اليساريون قحطان الشعبى تحذوهم الرغبة لعدم انجرافه نهائياً إلى التعاون الوثيق مع العربية السعودية والإمبريالية (٤٥) .

لقد كانت إنتفاضة مايو ١٩٦٨م عبارة عن إمتحان للقوى قبيل إستيلاء اليسار على السلطة . ومن ناحية أخرى فلقد ساعدت هذه الإنتفاضات والتى لم تصل الى الإنتصار النهائى على تكثيف نشاط القوى اليمينية فى داخل وخارج البلاد .

ومنذ منتصف عام ١٩٦٨م بدأت العربية السعودية وأوساط معينة فى الشمال اليمنى (المتعاونة) مع الرجعية العربية والغارين من الجنوب اليمنى المعادين للنظام الجمهورى ، بدأو بالإستفزازات على الحدود مع جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية . وفى يونيو عام ١٩٦٨م انفجرت إنتفاضات القبائل فى المحافظة الثانية والرابعة ، حيث إستولى المتمردون على مركز العوالق والذى تم تحرير منهم فى أغسطس من نفس العام . وفى نفس الوقت وبدعم من العناصر الرجعية فى الشمال اليمنى إنتفضت قبائل ردفان. وفى منتصف يوليو عام ١٩٦٨م اخترقت أراضى الجنوب اليمنى من الشمال الفرق الموحدة لجبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل ورابطة الجنوب العربى. وفى ٢٧ يوليو فجر الضباط اليمنيون مرة ثانية تمرد ضد الحكومة . وفى أكتوبر - نوفمبر عام ١٩٦٨م بدأت إنتفاضات الثورة المضادة فى بيحان . وفى مارس عام ١٩٦٨م ومن على اراضى العربية السعودية نهض ضد جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية سلاطين الجنوب اليمنى (٤٦) .

أن اغتصاب السلطة المطلقة ومن قبل قحطان الشعبى وتكثيف نشاط القوى

اليمينية المضادة للثورة ومحاولة القوى الرجعية لدفع المصادمات على الحدود مع جمهوري اليمن الجنوبية الشعبية وتنازلات النظام الكبيرة للقوى اليمينية وتجميده لمقررات المؤتمر الرابع للجبهة القومية مع تنفيد بعض الإصلاحات الإجتماعية - الإقتصادية المبتسرة وكذلك العسف والإضطهاد الموجه ضد الشخصيات التقدمية فى الجبهة القومية ، كل تلك الوقائع أرغمت الجناح التقدمى فى الجبهة القومية إلى إتخاذ إجراءات راديكالية لتصحيح الأوضاع المستجدة .وحتى صيف عام ١٩٦٩م اتخذ عدم الرضاء بسياسة قحطان الشعبى طابعاً حاداً. لقد كان السبب المباشر لحدة الخلافات تلك المطالب التى تقدم بها قحطان الشعبى والملبية لمصالح اليمين الذين اتهموا قحطان الشعبى " بـ العمالة للشيوعيين " وسقوطه تحت سلطة " الحمر " ووقفت القوى اليسارية ضد مواقف قحطان الشعبى الإستسلامية وعدم وثوقه بمقدره الجبهة القومية على الرد الحاسم

(لقد حققت ثورة ٢٢ يونيو تغييرات فى الجهاز الحكومى ، احدثت دفعات إيجابية فى طريق التقدم . اقصى اليمنينيون وأذنابهم من السلطة . وفتحت امام البلاد طريق التطور الغير رأسمالى المؤدى الى الإشتراكية) (٤٧) .

وفى خريف عام ١٩٧٩م أشار عضو اللجنة المركزية للحزب الإشتراكى اليمنى عبد الله الخامري الى أن إنتصار " الحركة التصحيحية " فى ١٩٦٩م (وهنا تكمن أهميتها التاريخية) تمثل فى القضاء على سلطة التجمعات التابعة الموالية للبرجوازية وإنتقال القوى اليسارية الثورية الديمقراطية الى قيادة البلاد ، الأمر الذى ضمن إنتقال البلاد الى طريق التطور الوطنى الديمقراطى ذلك الطريق المؤدى إلى الإشتراكية (٤٨) .

وبعد الحركة " التصحيحية " بدأت فى الجنوب اليمنى مرحلة ثورية جديدة - مرحل الثورة الوطنية الديمقراطية (٤) .

الفصل السابع

تكوين النظام الثورى - الديمقراطى فى الجنوب اليمنى

لقد كان من نتيجة أحداث ٢٢ يونيو عام ١٩٦٩م إنتقال السلطة فى اليمن الجنوبى الى الجناح اليسارى فى الجبهة القومية تلك الأحداث التى وضعت بداية مرحلة جديدة لتطور دولة اليمن الجنوبية المستقلة، .وفى أول بيان رسمى للقيادة العامة صدر مباشرة بعد أقصاء الشعبى تضمن نقداً واسعاً للإتجاهات المحافظة والتصرفات الذاتية لقيادة الجبهة القومية المبعدة عن السلطة هو والأمر الذى أعاق موضوعياً سير العمليات الثورية فى البلاد . وقدورد فى البيان "(أن الأخطاء والممارسات عند حل قضايا الدولة وفى حقيقة الأمر قضايا الثورة ليست مطلقاً نتيجة لضبابية أهداف الثورة أو لعدم وضوح مصالح الجماهير الشعبية، بل أن ذلك كان نتيجة للتسلط الفردى في القيادة التى قادت الثورة بعيداً عن طريقها الصحيح محولة اياها إلى موضوع لغطرستها وعجرفتها التى اوقفت القوى المبدعه فى المجتمع ونسفت مواقع التنظيم السياسى الجبهة القومية (١) .

وتعرضت للنقد اللاذع محاولات الرئيس السابقة التقليل من دور التنظيم السياسى الحاكم وإخضاع السلطة فى البلاد لمصالح شخصيات معينة . وتأكيداً لسداد وصحة المبادئ الديمقراطية المعادية للإمبريالية والإقطاع التى تضمنتها الوثائق الحزبية للجبهة القومية المقرة سابقاً تبنت القيادة العامة برنامج إستكمال مرحلة التحرر الوطنى الديمقراطى " برنامج الحد الأدنى " الذى كان يجب على الجبهة القومية تنفيذه فى المرحلة الوطنية - الديقراطية للثورة(٢). ومن المهام الملحة النضال لتصحيح الأخطاء الناجمه عن النظام السابق فى المجالات السياسية والإجتماعية -الإقتصادية والايديولوجية الأمر الذى شكل بداية " للحركة التصحيحية " فى البلاد ، المشار إليها فى الفصل السادس .

لقد كانت الخطوة العملية الأولى للقيادة الجديدة فى اليمن الجنوبى هى إعادة تنظيم الأجهزة الحزبية والحكومية العليا وخلق أنسب الظروف لتطور ونمو العملية الثورية فى البلاد . وإنشاءت القيادة العامة مؤسسة جديدة - مجلس الرئاسة الذى بمثابة الرئاسة الجماعية للدولة وإنتخب سالم ربيع على رئيساً لهذا المجلس . وفى ٢٣ يوليو عام ١٩٦٩م شكلت حكومة جديدة برئاسة محمد على هيثم . وأصبح عبد الفتاح إسماعيل قائد الجناح اليسارى أمينا عاماً للقومية وازيح من الأجهزة المركزية الحزبية والحكومية ١٢ شخصاً - هم الشخصيات البارزة ضمن المجموعه المحافظة التقليدية .

وحدثت تغييرات هامة عل مستوى قيادة الجيش وقوات الأمن حيث وصلت التغير فى صفوف الضباط نحو ٩٠٪ وفى صفوف الأفراد ٧٠٪ وزودت القوات المسلحة بأفراد من العمال والفلاحين وشغل المناصب القيادية فى الجيش شخصيات انذرت نفسها للثورة والكثير منهم شاركوا مباشرة فى الكفاح المسلح ضد المستعمرين (٣) وجاء فى تقرير المؤتمر الخامس للجبهة لقومية عام ١٩٧٢م بأن الإجراءات التى طبقت فى الجيش والأمن وقوات الشرطة أستهدفت توسيع العلاقات النضالية بين القيادة والأفراد وهذا بدوره يجب أن يقرب إلى أقصى حد ممكن بين الجيش والبوليس والمتطوعين من العمال والفلاحين فى فرق المليشيا الشعبية والمنظمات الجماهيرية ويساعد على تحويل هذه المنظمات إلى وسائل ثورية فعالة وعلـــــى مستوى عالى من المقدرة القتالية والفهم السياسى الثورى (٤) .

لقد أرتدت مسألة بناء العلاقات والإتصالات الوثيقة والمتبادلة مع الجماهير الشعبية أهمية قصوى وخاصة بالنسبة للقيادة الجديدة فى الجنوب اليمنى . ان الجناح اليسارى للجبهة القومية كان عبارة عن معسكر للعناصر الديمقراطية الثورية المختلفة فى جهات النظر والموحدة من حيث إيمانها المطلق بضرورة تعميق العملية الثورية فى الجنوب اليمنى .

أن البيانات السياسية اللاحقة الصادرة عن قيادة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية تدل على أن القادة الجدد للجبهة القومية يحتلون المواقع الديمقراطية الثورية والتى وكما جاء على لسان المؤرخ السوفيتى ك. ن. بروتنتس تعبر فى المعنى الواسع سياسياً عن الفئات المتيقضة من جماهير الفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمثقفين الرادكاليين الذين يشغلون مواقع نضالية معادية للإمبريالية والإقطاع والرأسمالية (٥) .

ان التناقص الايديولوجى السياسى وعدم تجانس القوى الثورية الديمقراطية اليمنية الجنوبية قد برز بوضوح كامل فى دورة القيادة العامة المنعقدة فى ديسمبر عام ١٩٦٩م حيث شهدت مجادلة حامية حول قضايا بناء الدولة والبناء الحزبى والحكومى وافرزت إلى السطح وجود مجموعة مؤثرة لاباس بها فى الجبهة القومية مؤيدة لوجهات النظر اليسارية تقف الى جانب إستخدام الوسائل السريعة لتطور البلاد . أن الإتجاه القومى المحافظ الذى تميزت به القيادة السالفة أصبح يمثله حقيقة محمد على هيثم مستغلاً تأثيره الهائل فى أوساط الشرطة وعدد من القبائل القوية فى ذلك الحين .

بغض النظر عن الضغوط التى مارستها ، وبشكل رئيسى ، العناصر اليسارية الإنحرافية إلا أن القوى الرشيدة فى الجبهة القومية تمكنت من الثبات على مواقفها واتخذت مقرارات تتفق والإمكانيات الموضوعية لليمن الجنوبى فى تلك المرحلة . ونصت قرارات دورة القيادة العامة على أعداد دستور مؤقت يكفل(المساهمة الواسعه لجماهيرالشعب فى الأجهزة الإدارية للدولة " وإعادة النظر بالقوانين التى خلقت الصعوبات والعراقيل امام التطور الثورى ، قيام مجالس الشعب المحلية فى المحافظات والإقاليم تتدريجياً وتأسيس محاكم خاصة للنظر في القضايا السياسية فى المحافظات والأقاليم وإتخاذ الإجراءات الخاصة لتقوية القوات المسلحة وإدخال نظام الإعداد العسكرى فى المناطق الريفية (٦) .

وفى هذه الدورة أعلن وبشكل محدد بأن المرحلة السائدة فى الجنوب هى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية التى تتفق والقضايا البارزة امام البلاد فى هذه المرحلة . وفى هذه المرحلة يتحتم قيام إتحاد وثيق للعمال والفلاحين والجنود والبرجوازية الصغيرة والذين من مصلحتهم تحقيق الإنجازات الراديكالية فى المجالات السياسية والإجتماعية والإقتصادية . وأكدت قرارات الدورة على ضرورة قيام " اتحاد تقدمى وطنى وحدوى " فى إطار الجبهة القومية يكون خطه السياسى الفكرى ملتزماً بأيديولوجية الطبقة العاملة (٧) .

لقد شكل قرار الدورة القاضى بتوسيع الأنشطة فى أوساط القوى الوطنية فى البلاد بهدف توحيدها ، خطوة سياسية هامة والزم القرار المتخذ بهذا الشأن اللجنة التنفيذية للجبهة القومية بوضع وثيقة نظرية يتم على اساسها بدء الحوارات مع قادة الإتحاد الشعبى والبعثيين وايضاً الشخصيات الوطنية المستقلة (٨) .

إن التوجه لوحدة جميع القوى الوطنية لليمن الجنوبية والذى وقفت ضده وبقوة القيادة السابقة يدل على طموح العناصر الثورية - الديمقراطية لإنهاء العزلة التنظيمية للجبهة القومية وجذب القوى الرشيدة فى المجتمع الجنوبى اليمنى إلى العمل الثورى وسريعاً وبعد إنتهاء دورة القيادة العامة وإبان تشكيل الحكومة الجديدة دخل فيها ولأول مرة الماركسى الجنوبى اليمنى عبد الله باذيب الأمين العام للإتحاد الشعبى الديمقراطى وزيراً للتعليم وكذلك قائد منظمة البعث انيس حسن يحيى وزيراً للإقتصاد والصناعة .

أن دورة ديسمير (١٩٦٩م) للقيادة العامة التى أكدت المخطط السياسى للجبهة القومية الرامى الى تنفيذ مهام الثورة الوطنية - الديمقراطية كشفت الى جانب ذلك جوانب النقص فيها . أن وثيقة تبنى الجبهة القومية للإشتراكية العلمية كمهمة إستراتيجية للثورة فى جنوب اليمن (٩) بقيت غامضة ومبهمة ولم تعطى الأسس لتغيرها بشكل واضح . وهى نفس المميزات التى مميز بها

قرار القيادة العامة المشار اليه . سابقاً حول ضرورة قيام جبهة وطنية تهتدى بايديولوجية الطبقة العاملة . ومع ذلك فقد كان واضحاً قوه إنجذاب الديمقراطية الثورية نحو الإشتراكية العلمية كقاعدة . نظرية للنقد العقلانى للعيوب الإجتماعية - الإقتصادية لمجتمع الجنوب اليمنى وتحديد أفاق تطوره وفيما بعد أعلن قادة الجناح اليسارى أنفسهم : (لقد طرقنا مسألة الإشتراكية العلمية منذ البداية غير أنه لم يمكن لدينا تصور واضح ودقيق عنها . وكانت الكثير من الأفكار والنظريات بالنسبة ضبابية . واستمرينا نخضع لتأثير مختلف النظريات العلمية الكاذبة المنتشرة فى العالم العربى (١٠) .

لقد عد النضال من أجل تحديد الإتجاه الايديولوجى - السياسى للقوى الثورية - الديمقراطية للجنوب اليمنى القوة المحركة الرئيسية للصراع السياسى اللاحق فى صفوف الجبهة القومية والذى توقف عليه وبشكل مباشر مصير الثورة فى الجنوب .

ان المؤشر الحاسم لتطور الديمقراطيين الثوريين هو نشاطهم العملى والذى بدوره حفز العمليات التنموية . ان هذا الإرتباط المتبادل الديالكتيكى بين الوجود والمعرفة ، والنظرية ، والتطبيق ، تجلى بوضوح فى تطور العمليات الثورية فى اليمن الجنوبى . وبرزت أمام القيادة الثورية - الديمقراطية للبلاد أهمية تقديم الحلول الجذرية للمشاكل الإقتصادية - الإجتماعية والسياسة للمجتمع اليمنى الجنوبى والتى كان يجب أن تحدد طبيعة التحولات للجبهة القومية الحاكمة الى جانب تثبيت النظام السياسى بشكل عام .

وفى الواقع إصطدمت القيادة اليسارية للجبهة القومية بجميع المشاكل الحادة التى ورثها الجنوب اليمنى عن المستعمرين الإنجليز - التخلف الإقتصادى - الإجتماعى العميق والصفات المميزة للبقايا الإقطاعية القبلية والخضوع للإقتصاد الرأسمالى العالمى وغياب الحقوق الطبقية والفقر المدقع وجهل الغالبية العظمى للسكان وهكذا دواليك . وفى المرحلة الأولى بعد إنتزاع البلاد

لإستقلالها لم تتعرض حياة الفلاحين الى أي تغيير ملموس . أن المعارضة السياسية للقوميين اليمنيين فى الجبهة القومية ومقاومة الفئات المستغلة فى الريف كل ذلك حال فى الحقيقة دون تنفيذ حتى الإصلاحات الزراعية المحددة جداً . وجرى توزيع أقل من ٣٪ فقط من مجموع الأراضى الواجب تسليمها للفلاحين . ونتيجة لإنقسام الفلاحين وتفككهم فلم يقوموا من ذات انفسهم بالإستيلاء على أراضى السلاطين والأمراء والمشايخ الفارين من البلاد خوفاً من إنتقامهم فى حالة عودة النظام السابق وكذلك من إنتقام الفئات القروية الميسورة . ونتيجة لذلك بقي الفلاحون وكما كانوا فى السابق أكثر قطاعات مجتمع الجنوب اليمنى بؤساً وحرماناً . عانى فقراء الريف من نيرا الإقطاع ووجهاء العشائر والتجار والمضاربين وفئة الكولاك الناشئة . وهكذا كان فقراء الفلاحين مضطهدين إقتصادياً وسياسياً وشكلوا طبقة محرومة من الحقوق ، على الرغم من الفئات المعدمة فى الريف هى التى شاركت وبنشاط فى الكفاح المسلح ضد المستعمرين الإنجليز وشكلت القاعدة الإجتماعية الأساسية لحركة التحرر الوطنى فى الجنوب اليمنى .

لقد شكلت الطبقة العاملة قطاعاً ليس كبيراً من السكان النشطين إقتصادياً وإشتغل القطاع الأساسى من العمال فى نطاق الخدمات . والكثير منهم كانوا موسميين أوانهم نظروا إلى وجودهم فى المدينة كظاهرة مؤقتة واضعين فى حسبانهم العودة مستقبلاً الى القرية . ولكن وعلى الرغم من حداثة نشوء الطبقة العاملة وقلة عددها إلا أنها اضافت قسطاً هاماً الى نضال التحرر الوطنى للشعب فى الجنوب اليمنى واحتلت المواقع الطليعية فى النضال الثورى المشتعل بعد نيل البلاد لإستقلالها .

وبعد فرار السلاطين والأمراء والمشايخ أصبح ملاك الأراضى الذين يملكون أكثرمن عشرين فداناً هم المستغلون الأساسيون فى مجتمع الجنوب اليمنى . وطبق هؤلاء الملاك وبشكل واسع إلى جانب نظام المحاصة نظام الأجور النقدية

فى إستخدام الأراضى . وإلى جانب إستخدامهم لأفراد القبيلة كعمال فى الحدائق فقد شكلوا من الناحية السياسية القوى الأكثر رجعية فى القرية والركيزة الإجتماعية للمعارضة اليمينية .

وتمثلت الطبقة المستغلة فى المدينة بالرأسمال الأجنبى والبرجوازية الكمبرادورية الوطنية ، زأد على ذلك بقيت المواقع الأساسية وكما كانت فى الماضى بيد الرأسمال الأجنبى المحتكر للصناعة والأعمال البنكية والتأمينات وإلى حد بعيد تجارة الجمله وإشتغلت مجموعه البرجوازية الكبمرادورية الصغيرة أساساً فى التجارة وشكلت البرجوازية الأجنبية والكمبرادورية القوة الإجتماعية الأساسية المناهضة للثورة فى المدينة .

وفيما يتعلق بالبرجوازية الوطنية ونتيجة لفقر خبراتها وإمكانياتها الإجتماعية السياسية المحدودة فى ظروف النظام الإستعمارى فلم تكن فى وضع يمكنها من المنافسة مع الشركات الأجنبية والبرجوازية الكمبردورية المحلية وكان نصيب هذه البرجوازية تجارة المفرق والمنتجات الصغيرة والخدمات . وإلى جانب المثقفين والوطنيين شكلت البرجوازية الوطنية رصيداً هاماً لحركة التحرر الوطنى فى الجنوب اليمنى . وفجاة تزايد دورها السياسى بعد نيل الإستقلال بقدر ما وقع بأيدى المنحدرين من البرجوازية الصغيرة والمثقفين الوطنيين عماد السلطة . وفى ظروف تخلف المجتمع وعدم النضوج الطبقى الكافى لدى الشغيلة لإدراك التناقص فإن الإنتقائية العقائدية لهذة المجموعات التى تزعمت الحركة الثورية فى البلاد وجدت مناخ للإنتشار الواسع حتى فى أوساط الطبقة العاملة والفلاحين .

لقد ضاعف التدهور الإقتصادى الحاد والذى كان ثقله الأساسى يقع على كاهل الشغيله من أهمية حل القضايا الإجتماعية الواقفة امام القوى الثورية الديمقراطية بمختلف فصائلها الجديدة غير أنه وبعد الإنتقال الى السلطة مباشرة لم يكن لدى الجناح اليسارى فى الجبهة القومية حلول برنامجية منظمة للقضايا

الأساسية لتطور الثورة اليمنية الجنوبية الأمر الذى يفهم من خلال غياب الإتجاه المنهجى لدى القيادة فيما يتعلق فى حل القضايا التنموية لليمن الجنوبية .

غير أن برنامج الحكومة الصادر في ٢٤ يونيو عام ١٩٦٩م أعلن عن عزيمة القيادة الجديدة الصادقة لإنقاذ الجمهورية الفتية من الأوضاع المتخلفة وتوجيهها على طريق المنجزات التقدمية . ونص البرنامج على : نهج خط سياسى يرمى إلى تحرير الإقتصاد الوطنى من قيود الرأسمال الأجنبى وخلق القاعدة المادية التكنيكية للصناعة والزراعة ، تطبيق قانون الإصلاح الزراعى وتغيير العلاقات الإجتماعية فى القرية وتطوير الزراعه دعم وتطوير الإقتصاد الوطنى فى نطاق الخطة الإقتصادية العامة ، منع برجوازية اليمن الجنوبية افضليات وإمتيازات فى المجالات الإقتصادية الإنتاجية ، تعميق وتعزيز الروابط الإقتصادية مع البلدان الإشتراكية والعربية . كما أعلن البرنامج عن ضرورة وأهمية إتخاذ الإجراءات العملية للحد من العجز فى ميزانية الدولة وإنشاء إقتصاد وطنى مبرمج والقضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشى للشغيلة .

لقد شكل القانون الصادر فى ٢٧ نوفمبر عام ١٩٦٩م الخاص بإنشاء الجهاز الإقتصادى للقطاع الحكومى والخطط الإقتصادية ، خطوه هامة على طريق إقامة الرقابة على الإقتصاد ، وفى ذات الوقت كان لهذة الخطوة معانى سياسية ضخمة . لقد كانت ألأهداف الرئيسية لهذا القانون هى تحرير الإقتصاد الوطنى من قيود الرأسمال الأجنبى وتوطيد وتقوية موقع الدولة في أهم فروع الإقتصاد الوطنى . ونص القانون على تأميم ٨ بنوك بما فى ذلك أربعه بنوك إجليزية والبنك الباكستانى وبنك الجنوب اليمنى والبنك الأردنى وأثنى عشر شركة ووكالة تأمين انجليزية وامريكية وفرنسية وخمس شركات تجارة جملة انجليزية وفرنسية وهندية وست شركات انجليزية فى الأساس فى مجال النقل البحرى وخدمات النقل البحرى وخمس وكالات لتسويق النفط ومشتقاته مملوكة لشركات انجليزية وامريكية . . وطبقاً للقانون منع القطاع المخلص نهائياً من النشاط فى

مجال التأمين والبنوك.

ونص القانون على إلغاء الوضع " الحر " لميناء عدن البحرى وإقامة منطقة خاصة فى قسم من الميناء للتجارة غير المجمركة القائمة على التداول بالعملة القابلة للتحويل . وانيط بالتنظيم الإقتصادى للقطاع الحكومى والخطة الإقتصادية القيادة الإدارية لجميع الشركات المؤممة والمصانع وكذلك تخطيط نشاطاتهن فى الحاضر والمستقبل .

وتطبيقاً للقانون فقد دخلت جميع الشركات والبنوك المؤممة والبالغ عددها ست وثلاثون شركة وبنك ضمن القطاع الحكومى الناشئ . وعلى قاعدة هذه الشركات والبنوك ، أنشئ البنك الحكومى وشركات التأمين وإعادة التأمين والشركات الوطنية المختلفة والتى كانت حصة الدولة فيها لا تقل عن ٥١٪ من رأس المال : شركات الملاحة وشركات التجارة الداخلية والنقل البرى والجوى وشركات صيد الأسماك والتنقيب عن الملح.

ودخل ضمن القطاع الحكومى تسعه مشاريع صناعية وإستطاع القطاع الحكومى وفى ظروف التنظيم الصعبة أن يثبت مقدرته وقوته الإقتصادية وشكل نصيبه فى الناتج الصناعى الوطنى ٧٠٪ وبلغ إجمالى الربح الصافى للشركات والمصانع المؤممة فى السنة الأولى ١٢٠٠ ألف دينار (١٣) .

لقد شكل تأميم ملكية الشركات الأجنبية والكمبرادورية وقيام القطاع الحكومى فى الإقتصاد إنتصاراً هاماً للقوى الوطنية فى الجنوب اليمنى . وعلى الرغم من أن هذه العملية وبالمعيار المادى لم تضيف أى دخل يذكر إلى خزينة الدولة (إذ أن هذه الشركات لم تكن فى السابق سوى وكالات أو شركات فرعية تابعة للشركات الغربية الكبرى ولذلك فقد كان تحت تصرفها مبالغ نقدية ضئيلة) غير أن هذه العملية دفعت الحكومة إلى شغل أعلى المواقع القيادية فى إقتصاد البلاد . وإذا كانت القيمة الزائدة فى الماضى والناتجة عن عمل العمال اليمنيين الجنوبيين تشكل مصدر دخل الإحتكارات الأمبريالية فأنها الأن

تستخدم لصالح تنمية الجنوب اليمنى .

ونتيجة للتأميم فقد تم القضاء على الطبقات المستغلة فى المدينة - البرجوازية الأجنبية والكمبرادورية وفى نفس الوقت فإن إنتهاج خط تفضيل وتطوير القطاع الحكومى مع تضييق نطاق نشاط الرأسمال الخاص أرسى القاعدة المادية لنهوض الإقتصاد الوطنى وتنفيذ المنجزات الثورية العميقة فى البلاد .

ويعدّ صدور قانون الإصلاح الزراعى الجديد فى ٥ نوفمبر ١٩٧٠م من الإجراءات الإجتماعية - الإقتصادية الكبيرة للقيادة الثورية الديمقراطية . لقد ثبتت الأحكام الأساسية للقانون السابق مصادره كل الأراضى والأموال غير المنقولة المملوكة للسلاطين السابقين والأمراء والمشايخ والوزراء الإتحاديين وعناصر الثورة المضادة الفارة من البلاد وكذلك اقامة الرقابة الحكومية الكاملة على الأراضى المملوكة للجوامع والمؤسسات الدينية ونص على تخفيظ الحد الأعلى لملكية الأرض الى ٢٠ فدان فى الأراضى الساقى و ٤٠ فدان فى الأاضى الضاحى وتحدد تحقيق الإنتزاع التام لملكية الأرض الزائدة على الحد الأقصى خلال ثلاث سنوات .

أقر القانون من حيث المبدأ تعويض مالكى الأراضى السابقين ، غير أن مقدار التعويض وشروطه يجب أن يحل فى كل حالة محددة من قبل لجنه قانونية متخصصة . وكما كان فى الماضى فقد خصصت الأراضى المؤممة والمنتزعه للتوزيع بين الفقراء وتكونت قيمة كل قطعة أرض من مقدار التعويض و ١٥٪ من الدخل السنوى . وهذا المبلغ يجب أن يدفع من قبل الفلاحين خلال ٢٥ سنة وعلى أقساط متساوية تبدأ من السنة الخامسة بعد توزيع الأراضى . والزم القانون جميع الأشخاص الحاصلين على الأرض على الإتحاد ضمن المزارع التعاونية والحكومية . ويستطيع الإلتحاق فى عضوية هذه الجمعيات العمال والأجراء الزراعيين السابقين وفقراء الفلاحين وأبناء المدن المنتقين للإقامة الدائمة فى الريف . ولقد انيطت قيادة عملية تنفيذ القانون الجديد باللجنة العليا

للإصلاح الزراعى المعاد تشكيلها مجدداً .

لقد كان لصدور هذا القانون الراديكالى للإصلاح الزراعيصدا واسعاً سياسياً كبيراً فى البلاد . ان السخط المتزايد لفقراء الفلاحين ازاء الحل البطئ للمسألة الزراعية والتخريب الواضح والمكشوف من قبل ملاك الأراضى ضد نشاط لجان الإصلاح الزراعى ، المشكلة فى فترة تربع اليمين على قمة السلطة قد ادى الى إنتفاضات فقراء الريف العفوية ورافقها الإستيلاء وإعادة التوزيع للملكية غير المنقولة ومنشأت الري والموجودات الزراعية والملكيات العائلية .

وحدثت الإنتفاضة الأولى من هذا النوع قبيل إقرار القانون الجديد للإصلاح الزراعى فى ٧ اكتوبر ١٩٧٠م وذلك فى المنطقة الجنوبية من المحافظة الثالثة حيث تركز القسم الأكبر من الأراضى فى أيادى العناصر شبة الإقطاعية ، وعلى اثر ذلك توالت إنتفاضات الفلاحين فى المحافظات (١٢) .

ان الأحداث العاصفة المشتعلة فى خريف ١٩٧٠م فى قرى الجنوب اليمنى كانت تعنى الإندماج النشيط لجماهير الفلاحين فى العملية الثورية وبدون ذلك فأن التطور اللاحق والناجح للثورة فى بلد مثل الجنوب اليمنى كان وبكل بساطه أمراً غير ممكن . وحملت الإنتفاضات الأولي ضد المستغلين فى الريف ، طابعاً عفوياً وكان على رأس هذه الإنتفاضات لجان الشغيلة " الفقراء والتى تشكلت على أساس المبادرة الثورية للجماهير .

وابان الأوضاع المستجدة إرتدت علاقات الجبهة القومية الحاكمة بالحركة الفلاحية الملتهبة طابع الحدة و التعقيد بالنسبة للثورة اليمنية الجنوبية . ان رفض تدعيم هذه الإنتفاضات والتى كانت موجهة فى الأساس لحل المسألة الزراعية حلاً جذرياً ولصالح أفقر فئات الفلاحين كان مساوياً تماماً لرفض المبادئ التى رفعتها الثورة الوطنية الديمقراطية وكان لا يمكن الاً أن يؤدى... أن يؤدى ذلك حتمياً الى تفويض مواقع الجبهة فى أوساط الفلاحين .

لقد أشار فلادمير اليتش لينين الى الدور الإستثنائى والهام للحركة الفلاحية بالنسبة للثورة مؤكداً على ضرورة وأهمية الدعم الخاص لحركة الفلاحين فى البلدان المتخلفة ضد الأقطاع وكبار ملاك الأراضى ضد كل مظاهر وبقايا الأقطاعية والحرص على إكتساب الحركة الفلاحية طابعاً أكثر ثورية (١٣) .

و فى جو عاصف وطابع اتسم بالحدة ناقشت قيادة اليمن الجنوبية مسألة موقف الجبهة القومية حول إنتفاضات الفلاحين من أجل أعادة تقسيم ملكية الأرض بالقسر ، حيث أستحسن اليسار برئاسة سالم ربيع على نشاط لجان الفلاحين فى هذا الميدان ورفض الإدانة العلنية لما صاحب أعمالها من أخطاء ، بينما إتخذ رئيس مجلس الوزراء - محمد على هيثم والذى ظل فى حقيقتة محافظاً ومتخوفا من تثوير الجماهير الشعبية موقفاً أخر ، لقد رأى أن إنتفاضات الفلاحين غير المعدة سلفاً وإعادة التقسيم الفوضوية للأرض ، التى يمكن ان ينتج عنها وفى حالات معينة المساس بمصالح أغنياء الفلاحين

للوقوف ضد الجبهة القومية والدفع بالمعارضة السرية الى الانضال ضد السلطة السائدة.

ومع ذلك فقد اتضح بأن مجموعه الديمقراطيين الثوريين الحقيقين هى الأكثر تمثيلاً فى القيادة العامة ، ونضرت هذه المجموعه الى هذه الإنتفاضات كوسيلة ثورية ملائمة لتنفيذ قانون الإصلاح الزراعى . ومحاولة من هؤلاء لإكتساب الحركة الفلاحية طابعاً تنظيمياً هادفاً فى إطار الشرعية الثورية فقد وقفوا إلى جانب إنتشار فعالية وتأثير الجبهة الثورية فى أوساط الحركة الفلاحية الى أقصى حد ممكن وتحويل التنظيم السياسى الحاكم الى منظم وقائد فعلى لإنتفاضات الفئات الأكثر فقراً فى الريف ضد المستغلين المحليين (١٤) .

وتطبيقاً لقرارات القيادة العامة قامت المنظمات القاعدية للجبهة القومية بنشاط دعائى وإعلامى وتنظيمى كبير فى الريف يهدف جذب الفلاحين الى الأنشطة والإجراءات العملية لتفيذ الإصلاح الزراعى . وفى خلال هذه الحملة تم

مصادرة ١٣٥ ألف فدان بما يساوى ما يقرب من ٦٠٪ من إجمالى الأراضى الزراعية وهذه الأراضى تم توزيعها بين ٣٠ ألف أسرة فلاحية معدمة وذات ملكيات صغيرة (١٥) .

وصاحب تأميم الأرض والأموال غير المنقولة نمو التعاونيات الجماهيرية للفلاحين والصيادين والتى أصبحت فى ظروف التثوير العام الجارية فى البلاد الذراع القوية فى القضاء على العلاقات الإستغلالية وخلق المقومات للتنظيم المخطط للإنتاج الزراعى . ومن أجل تنظيم وتحديد الخطوات اللاحقة لتطور التعاونيات إنعقد فى نوفمبر عام ١٩٧١م المؤتمر التعاونى الأول فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والذى اشترك فيه مندوبوا التعاونيات العاملة ونشطاء الريف من مختلف مناطق البلاد .

ومن النتائج الإستثنائية الهامة للمؤتمر إقراره نظام المجالس الزراعية و وضعه مشروع قانون التعاونيات والذى سرى مفعولهما مباشرة بعد إنتهاء المؤتمر . ووقع على كاهل المجلس الزراعى الأعلى المشكل من قبل المؤتمر مهام التطبيق العملى لسياسية الحكومة الزراعية ، ووضع الإجراءات الخاصة بتطبيق قانون الإصلاح الزراعى وتشكيل التعاونيات وأيضاً وضع الخطط ذات المدد القصيرة وعلى المدى المنظور لتوسيع مساحة الأراضى المستغلة ، وتحملت مجالس الشعب المحلية مسئولية تطبيق الإصلاح الزراعى على مستوى المحافظات.

وحدد قانون الجمعيات التعاونية الأنواع الأساسية للتعاونيات وظروف إنشائها ومبادئ نشاطاتها وتنظيمها الداخلى، وإضافة الى تطوير الجمعيات الإستهلاكية الريفية نص القانون على إنشاء ثلاثة انواع من الجمعيات الإنتاجية الزراعية . وأدنى شكل من هذه الجمعيات كانت تلك الجمعيات التى من مهامها القيام بالأعمال الزراعية الكبيرة التى تتطلب مجهودات كبيرة والحصول على القروض وإستغلالها وأيضاً تسويق المحاصيل . وفى هذه الحالة تبقى الأرض ووسائل الإنتاج الإجتماعية ملكية خاصة . الشكل التالى والأرقى يعد

الجمعيات التى تصبح فيها ملكية كل عضو فى الأرض حصة له فى التعاونية الزراعية المشكلة ، أما وسائل الإنتاج الاساسية فتصبح ملكية جماعية وتحسب مكافأة أعضاء الجمعية على أساس حصصهم فى الأرض التى قدموها ووسائل الإنتاج وايضا مجموع ايام عملهم . اما الشكل الأعلى من الجمعيات التعاونية فلقد افترض ان يتحول فيها الأرض ووسائل الإنتاج الى ملكية جماعية والمبدأ الأساسى للأجور فـى مثل هذه الجمعيات التعاونية بعد العمل الإجتماعى النافع .

وحتى مارس عام ١٩٧٢م أنشئت ٢١ تعاونية إنتاجية فى المجال الزراعى ، إشتغل فيها ١٣٫٧٥٢ ألف إنسان وبصورة موازية لتشكيل الجمعيات جرت عملية إنشاء المزارع الحكومية التجريبية فى القرى لتصبح الدعامة الرئيسية للقطاع الحكومى فى الريف . وفى مارس ١٩٧٢م مارست نشاطاتها فى الجنوب اليمنى ٤٢ مزرعة حكومية إشتغل فيها ٦٧٥ إنسان وبلغت مساحة الأراضى المزروعه ٤٩٨١ فدان . وكانت مزرعه لينين الحكومية النموذجية المتعددة الفروع والتى أنشئت فى ١٩٧٠م فى المنطقة الجنوبية من المحافظة الثالثة هى أضخم مزرعة حكومية من حيث مساحتها الزراعية (١٦) وبنجاح نفذت عملية أنشاء الجمعيات الإنتاجية فى مجال صيد الأسماك .

واعتبرت حركة جماهير الريف الفقيرة ضد المستغلين والتي أتخذت طابع الإنتفاضات المسلحة وقادها ووجهها التنظيم السياسى الحاكم ظاهرة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الحركة الوطنية العربية وتدل على الطابع الديمقراطى الثورى الحقيقى للقيادة فى اليمن الجنوبية والتى نظرت الى الجماهير الشعبية كركيزة سياسية وإجتماعية طبيعية كما أنها تدل على عزيمة الفلاحين الفقراء فى الجنوب اليمنى من أجل إحداث التغيرات الراديكالية وترسيخ السلطه الشعبية الحقة فى البلاد إن التطبيق الثورى والمتواصل للإصلاح الزراعى ونمو التعاونيات الجماهيرية وعلى الأخص منها الإنتاجية أدى إلى أن يتم القضاء فى الأساس

على الطبقات المستغلة فى الريف منذ مطلع عام ١٩٧٢م . ومن هنا تمثلت الشريحة الغنية بمجموعه هينة من أغنياء الفلاحين .

واذ كان التغيير الإقتصادى - الإجتماعى الجذرى الذى جرى فى المدينة والريف قد خلق المقومات المادية للمجتمع الناشئ الجديد فى جنوب اليمن ،مجتمع ينتفي فيه القهر الطبقى فإن الدستور الأول للبلاد والذى كان يجرى إعداده في ذلك الوقت كان يجب ليس فقط أن يؤكد على المكاسب الثورية للشغيلة بل وأن يكسب التطور اللاحق للثورة الوطنية الديمقراطية الصفة القانونية . وفى صيف ١٩٧٠م عرض مشروع الدستور للإستفتاء الشعبى العام وقد شارك فى هذا الإستفتاء بفاعلية فرق المصانع الحكومية والجمعيات ووحدات الجيش والمنظمات الإجتماعية وفى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠م دخل هذا الدستور طو ر التنفيذ .

وطبقاً للدستور أعلنت دولة اليمن الجنوبية المستقلة " جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة " وأخذت تسمى رسمياً جمهورية آليمن الديمقراطية الشعبية وأعلن الدستور بأن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تعيش مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية وتشكل وحدة وتلاحم الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة قاعدتها السياسية الإجتماعية . كما أن الدور الطليعي فى هذا الإتحاد يجب أن يكون للطبقة العاملة والتى يتعين أن تتحول فى نهاية المطاف إلى " القائد الطبقى " للمجتمع اليمنى . وأعلن الدستور بأن الدور القيادى فى البلاد للجبهة القومية الحاكمة مؤكداً بأن الإشتراكية العلمية قاعدتها الأيدلوجية .

وأكد الدستور على المكاسب الثورية للكادحين وعلى إنتهاج البلاد لطريق التطور الإشتراكى والقضاء على جميع أشكال القهر الإجتماعى والدعم الكامل للقطاع الحكومى فى الإقتصاد . وأعلن الدستور بأن الجهاز الأعلى لسلطة الدولة هو مجلس الشعب الأعلى الذى يجب أن يشكل على أساس الإنتخابات

العامة الحرة والمباشرة والمتساوية . وكان على مجالس الشعب المحلية تطبيق السلطة المحلية . إن المبادئ المحددة سواء لتنظيم أجهزة الدولة أو عمل هذه الأجهزة نفسه تعد وفقاً للدستور مبادئ سيادة الشعب العامل ، وحدة سلطة الدولة والمركزية الديمقراطية .

اتسم الدستور الأول لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالطابع الواقعي واخذ بعين الإعتبار الإمكانيات الموضوعية للبلاد في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية مع إن بعض احكامه وعلى الأخص تلك المتعلقة بحقوق المواطن في المجال الإجتماعي حملت حينذاك طابعاً إعلانياً (اعلان حقوق) .

وفي يونيو ١٩٧١م تشكل مجلس الشعب الأعلى ونظراً لغياب المعطيات الديمغراقية المضبوطة عن التعداد والتوزيع الجغرافي للسكان واخذاً بعين الإعتبار للمواقع الغير راسخة بما فيه الكفاية للقوى الثورية - الديمقراطية في الريف اتخذت القيادة العامة قراراً يقضي بانشاء مجلس الشعب الأعلى على أساس التمثيل النسبي للمنظمات السياسية الحزبية والإجتماعية في البلاد والفئات الإجتماعية ذات المصلحة في حل قضايا الثورة الوطنية الديمقراطية .

وهكذا دخل في عضوية مجلس الشعب الأعلى إلى جانب الجبهة القومية الحاكمة ممثلين عن الإتحاد الشعبي الديمقراطي والبعثيين والإتحاد العام لنقابات العمال واتحاد المراءة اليمنية . وبالنسبة للتركيب الإجتماعي فلقد مثل المجلس لتشريعي في البلاد وبشكل كامل تقريباً الفئات العاملة من السكان بإستثناء الأربعه المقاعد التي خصصت للبرجوازية الوطنية ورجال الدين (١٧) .

لقد جرى ترسيخ النظام الثوري - الديمقراطي في ظروف الصراع الطبقي الدائم للشعب العامل سواء ضد التخريب الإقتصادي والمؤمرات السياسية للطبقات الإستغلالية المنهارة أو ضد دسائس الإمبريالية والأنظمة الرجعية .

وفي يناير ١٩٧٠م جرى في عدن إعتقال " مجموعه الأخوان المسلمين "

التى كانت تقوم بنشاط تخريبى . ووجدت العناصر المعادية للثورة من الجوامع فى الجنوب اليمنى أماكن يختفون بها . وبشكل متعمد نشر رجال الدين إشاعات كاذبة عن بلدان المنظومة الإشتراكية وفي ذات الوقت وعندما دعى أئمة الجوامع الى القيام بنشر الوعظ الذى يدين سياسة الإمبريالية والسعوديين ، رفض هؤلاء معتبرين بأن السياسة ليست من صلاحية علماء المسلمين (١٨) .

وفيما بعد وتحديداً فى مارس ١٩٧٠م تم الكشف عن إنقلاب خطير معاد للحكومة اعدت له مجموعة أنصار قحطان الشعبى وفى المناطق الحدودية نشطت وبشكل فعال عناصر الثورة المضادة الجنوبية اليمنية وإرتفع عدد القتلى من نشطاء الجبهة القومية وزادت أعمال التخريب والنهب .

وتمكنت الرجعية العربية والى حد بعيد من تطويق جهود حكومة الجنوب اليمنى الرامية الى تطوير روابطها مع مختلف البلدان العربية . ووقف عدد من الأنظمة التقدمية العربية فى علاقاتها مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية موقفاً مزدوجاً الأمر الذى أظهر وبشكل واضح التناقضات الطبقية لهذه الأنظمة والناتج عن التناقضات السياسية . لقد نظرت الشخصيات القيادية لهذه الأنظمة إلى النظام فى الجنوب اليمنى (كمنارة ثورية فى شبة الجزيرة العربية) ومن لضرورى تقديم الدعم الواسع لهذا النظام سياسياً ومادياً هذا من جهة ومن جهة أخرى أخافت العمليات الثورية والعميقة والمتنامية الجارية فى اليمن الديمقراطية قادة هذه الأنظمة تلك العمليات التى خرجت عن تصوراتهم عن الثورة ، كما كانت العلاقات السلبية التقليدية للقوى السياسية الحاكمة فى سوريا ومصر والعراق بحركة القوميين العرب ،وبالتالى بالجبهة القومية كوريث لهذه الحركة عاملاً عميقاً لتطور ونمو العلاقات الودية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مع هذه البلدان .

اتسمت علاقات ج . ى. د ش بالبلدان الغربية بطابع عدوانى عنيف . وبذلت أجهزة المخابرات المركزية الأمريكية جهوداً جبارة فى

تجسيسة واسعه فى جنوب الجزيرة العربية ، كما شجعت قوى المعارضة فى الجنوب اليمنى على الوقوف ضد النظام الوطنى الديمقراطى .

وفى ٢٤ اكتوبر ١٩٦٩م واحتجاجاً على موقف الإمبريالية المعادى لليمن الديقراطية ومساهمتها فى العمليات الدموية للرجعية العربية ضد حركة المقاومة الفلسطينية فى لبنان ، قطعت حكومة اليمن الديمقراطية علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحـدة وطلبت مـن جميـع المواطنين الأمريكان مغادرة البلاد (٢٠) .

بعد اصطدام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالمواقف العدوانية للإمبريالية والرجعية ومحاولتهما عزلها عن العالم العربى ، أعلنت قيادة اليمن الجنوبية الشعبية بعد إنتقالها إلى السلطة مباشرة وبشكل محدد عن عزمها إنتهاج سياسة تقوية وتعميق الصداقة والتعاون مع البلدان الإشتراكية . وجاء فى البيان الصادر عن القيادة العامة بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٦٩م (ان إنتهاج سياسة واضحة المعالم فيما يتعلق بقضايا التحرير والتقدم فى جميع أنحاء العالم وكذلك ترسيخ العلاقات مع المعسكر الإشتراكى وعلى رأسه الإتحاد السوفيتى الصديق ، يعتبر بالنسبة لنا قضية مبدأية) (٢٢) .

وكمثال على بروز هذا التوجه للقيادة الجديدة فى الممارسة العملية أضحى إدانه هذه القيادة للمواقف البرغماتية للرئيس السابق وإنصاره نحو جمهورية المانيا الديمقراطية وإتخاذها قرار الإعتراف الكامل (De Jupe) بدولة المانيا الإشتراكية الذى أعلن عنه فى عدن فى ٣٠ يونيو ١٩٦٩م وبذلك كانت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية هى الدولة النامية الخامسة التى تعترف بجمهورية المانيا الديمقراطية ، وأدت هذه الخطوة الى ردود فعل سلبية حادة فى المانيا الإتحادية وسيراً على أثر (نظرية خالشتاين) استدعت المانيا الغربية سفيرها من عدن وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اليمن الديمقراطية .

ووجد التوجه الإقتصادى الخارجى البناء للقيادة الجديدة التعبير عنه فى

توسيع وتطوير روابط الصداقة مع الشعب الفيتنامى المناضل ، وكانت جمهورية المانيا الديمقراطية من بين الدول الأولى التى تعترف بالحكومة الثورية المؤقته لفيتنام الجنوبية وتقيم معها العلاقات الدبلوماسية ، وإقامت روابط وتطورت بشكل ملحوظ فى هذه المرحلة العلاقات السوفيتية - اليمنية الجنوبية وقَرَن الإتحاد السوفيتى دعمه الكبير السياسى المعنوى فى المحافل الدولية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بالدعم الإقتصادى التكنيكى الفعال . وعلى سبيل المثال ووفقاً للمعطيات حتى مارس ١٩٧٢م وبدعم من الإتحاد السوفيتى انشئ فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سدين للرى وزودت محطتين لترميم المكائن بالمعدات وافتتح مركزين تعليميين لإعداد وتحضير الإخصائيين فى مجال صيد الأسماك ونفذت فى حضرموت عملية مسح طبوغرافى - جيدرولوجى وتم البدء بإعاده تزويد محطة إذاعة عدن بالمعدات . وفى اكتوبر ١٩٧١م وأثناء زيارة الوفد الحزبى الحكومى الجنوبى لليمن الجنوبى إلى موسكو أبرمت إتفاقية جديدة حول التطوير اللاحق للتعاون الإقتصادى والتكنيكى والتى نصت على أن يقدم الجانب السوفيتى مساعداته على شكل قروض .

ومن الخصائص المبدئية الهامة لفترة ما بعد إنتقال السلطة فى البلاد الى ايدى القوى الثورية - الديمقراطية تلك الدعاية الرسمية للماركسية اللينينية وإقامة العلاقات بين الأحزاب الشيوعية فى البلدان الإشراكية والجبهة القومية . ولعبت الإحتفالات بالذكرى المئوية لميلاد لينين دفعه قوية للإنتشار الواسع لأفكار الإشتراكية العلمية فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

وطبقاً لقرار اللجنة التنفيذية للجبهة القومية فقد إنشئت لجنة وطنية للإحتفالات باليوبيل اللينينيى وتحت قيادة هذه اللجنة تمت اللقاءت والمهرجانات الجماهيرية للكادحين ونظمت معارض الصور واللوحات الفنية عن حياة ونشاط ف. ا. لينين كما جرت المناقشات والمداخلات النظرية والتى اشتركت فيها قيادة اليمن الجنوبية حول تأثير الأفكار اللينينية على حركة التحرر الوطنى ، كما

جرت المسابقات لاحسن مقالة عن فلادمير لليتش لينين وأيضاً أحسن صورة . وإلى جانب المقتطفات والنصوص المأخوذة من أعمال لينين نشرت المقالات والدراسات للمؤلفين المحليين الذين حاولوا فيها الربط بين النظرية ومسائل محددة لتطور اليمن الديقراطية .

ساعدت الدعاية الرسمية للماركسية اللينينية على تنشيط جماهير الشعب فى المدينة والريف .

وفى المناطق المركزية للبلاد لم توجد منظمة إجتماعية أو نادى للشباب لم يقم بتنفيذ إحتفالاته الخاصة إحتفاء بهذه المناسبة . وفى هذه الفترة نشرت فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عشرات ألآلاف من المؤلفات الكلاسيكية الماركسية الينينية وزعت أشهر مؤلفات الأدب والثقافة الماركسية . توجه وفد الجبهة القومية إلى الإتحاد السوفيتى للإشتراك فى الإحتفالات المكرسة للذكرى المئوية لميلاد لينين (٢٣) . وعلى وجه العموم ، فإن الإحتفالات بهذه المناسبة سواء من حيث جماهيرتها أو الطابع الفكرى والسياسى لها ومستوى تنظيمها فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لم يوجد مثيلا لها فى البلدان العربية .

إن إنتشار الماركسية اللينينية وقيام الروابط مع الحزب الشيوعى فى الإتحاد السوفيتى أدياً إلى التثوير اللاحق للسياسة الايديولوجية للقوى الوطنية فى الجنوب اليمنى وجعلها أكثر ادراكاً للصواب وعمق العمليات الجارية . والآن تبلور وبشكل دقيق وواضح محتوى مفهوم " الإشتراكية العلمية " . وهكذا أكد الأمين العام للجبهة القومية فى مقابلته مع المجلة المصرية " الطليعه " بأن (الحديث عن وجود أكثر من إشتراكية ليس الا أكذوبة سخيفة إذ أنه لا توجد إشتراكية أخرى غير الإشتراكية العلمية القائمة على أساس مبادئ التحليل العلمى للواقع وتطوراته) وإستناداً إلى خبرة المنظمات السياسية الحاكمة فى البلدان النامية الأخرى،فقد أشار إلى أنه يجب على الجبهة القومية (أن تتشرب بالايديولوجية البروليتارية) وأن لا تسلم قيادة التنظيم السياسى للبرجوازية

الصغيرة والتي من مصلحتها فقط تنفيذ مهام الثورة الوطنية – الديمقراطية فى أضيق الحدود) (٢٤) .

وكتبت الصحيفة النظرية الأسبوعية " الثورى " مؤكدة على أهمية التفسير الماركسى – اللينينى لمفهوم " الإشتراكية العلمية " ما يلى : (يسود فى العالم إشتراكية علمية واحدة فقط – الماركسية اللينينية .. ولذلك يجب أن تقف موقفاً نقدياً صريحاً ومحدداً وواضحاً إزاء مختلف مفاهيم البرجوازية الصغيرة ومذاهبها عن وجود إشتراكية عربية وغيرها من ضروب الإشتراكية (٢٥) .

لقد أصبح افتتاح المدرسة العليا للإشتراكية العلمية فى عدن فى ٢٧ يناير ١٩٧١م والتى استهدفت تحسين الإعداد النظرى الماركسى للحلقات القيادية والمتوسطة الحزبية الحكومية فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، معلماً بارزاً فى تاريخ تكون الإيديولوجية التقدمية للقوى الوطنية فى الجنوب اليمنى .

لقد صاحب التغييرات والإنجازات الراديكالية الإجتماعية – الإقتصادية والسياسية التى جرى تنفيذها فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والتحول المستمر للجبهة القومية إلى مواقع الإشتراكية العلمية ذلك التباين اللاحق للقوى السياسية فى القيادة اليمنية الجنوبية . ونظراً لعدم موافقته على الخط العام للجبهة القومية والنشاط العملى للجهاز الحزبى – الحكومى لم يعطى محمد على هيثم فى أغسطس ١٩٧١م من منصبه كرئيس للوزراء وحل محله على ناصر محمد أحد قادة الأغلبية الثورية – الديمقراطية الحقة فى قيادة اليمن الجنوبية (٢٦) .

ومن الناحية الأخرى عزز خروج هيثم موضوعياً العناصر المتطرفة اليسارية للجبهة القومية الذين أصبحو منذ تلك الفترة ذا تأثير ملموس فى الجهاز الحزبى – الحكومى . وفى يناير ١٩٧١م تمكنوا فى دورة القيادة العامة من إحباط إتفاقية الوفاق الخاصة بالوحدة التنظيمية والتى تم التوصل إليها بين اللجنة التنفيذية للجبهة القومية وقيادة الإتحاد الشعبى الديمقراطى (٢٧) . غير أنه

وبشكل عام تمكنت الأغلبية الثورية- الديمقراطية من الإحتفاظ بسيطرتها على التنظيم السياسى الحاكم .

وفى هذه الظروف إنتشر التحضير لعقد مؤتمر الجبهة القومية الذى كان عليه تعميم خبره نشاط القوى الثورية الديمقراطية ورسم آفاق تنمية البلاد والتنظيم السياسى الحاكم فى المرحلة المقبلة . وصاحب التحضير للمؤتمر مجهودات جديدة للدعاية الماركسية اللينينية التى كانت موجهة ضد تيار اليسار المنحرف فى الجبهة القومية .

وإنعقد المؤتمر الخامس للجبهة القومية من ٢-٦ مارس ١٩٧٢م فى عدن . واستمع المؤتمر إلى التقرير السياسى للقيادة العامة وأقر المؤتمر برنامج و لائحة الجبهة القومية الجديدين وتشكيل أجهزتها القيادية . وبالإجماع أقر المؤتمر التقرير الذى احتوى على تحليل ماركسى للوضع الدولى الراهن والحركة الثورية ودور وموقع النظام الإشتراكى العالمى والطبقة العاملة فى الدول الرأسمالية وحركة التحرير الوطنى ، وبرهن التقرير على ضرورة وحدة القوى التقدمية فى الدول العربية ، وفيما بعد ، قيام الجبهة ، العربية التقدمية ، وأعطى التقرير تحليلاً واسعاً للإجراءات والمشاريع الأساسية التى نفذتها القيادة الثورية – الديمقراطية لليمن الجنوبية بعد تسلمها السلطة . إن المحور الفكرى – السياسى للبرنامج الذى تم التأكيد عليه فى المؤتمر كان الإعتراف بالحتمية التاريخية لتحرك الشعوب نحو الإشتراكية التى وضعت بدايتها ثورة أكتوبر الأشتراكية العظمى . وتحدد الطور المعاصر من تطور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الى تعتبر مرحلة إنتقالية على طريق بناء الإشتراكية . وإضافة الى ذلك تضمن البرنامج إستنتاج هام حول أهمية أن يأخذ التنظيم السياسى الحاكم بالحسبان ليس فقط بالقوانين العامة لتطور العملية الثورية ولكن أيضاً بخصائص ومميزات ظهور هذه القوانين فى ظروف محددة لكل بلاد على حدة .

وصرح المؤتمر بأن القوى الإجتماعية - السياسية الأساسية فى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية هم العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون والبرجوازية الصغيرة . وبأعلان المؤتمر عدم مقدرة البرجوازية الصغيرة على دفع الثورة الوطنية - الديمقراطية حتى نهايتها فقد دعى إلى تعزيز وحدة الطبقة العاملة والفلاحين والتى تعتبر شرطاً لابد منه لإنتصار الثورة اليمنية الجنوبية وفوق ذلك تعرض المؤتمر لموضوع هام بشكل إستثنائى وذلك حول أهمية قيام الحزب الطليعى للشغيلة فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والذى يعتمد على النظرية الإشتراكية العلمية ويكون قادراً على قيادة جماهير الشغيلة فى البلاد لحل المسائل الملحة للثورة الوطنية - الديمقراطية ويربط بين تنفيذ مهام هذه الثورة وآفاق البناء الإشتراكى . ولأول مرة يجرى فى البرنامج تحديد طبيعة سلطة الدولة فى مرحلة الثورة الوطنية - الديمقراطية بـ (الديكتاتورية الشعبية الديمقراطية ، ديكتاتورية العمال والفلاحين وحلفائهم) .

وفى قسم البرنامج المكرس لمسائل السياسة الخارجية نظراً إلى المنظومة الإشتراكية كحليف ثورى طبيعى لليمن الديمقراطية وبالتالى ، فمن الضرورى تعزيز وتعميق علاقات الصداقة مع بلدان المنظومة الإشتراكية. كما تقدم البرنامج بمهمة ربط النضال من أجل الوحدة العربية وعلى أسس ديمقراطية بالنضال ضد الإنظمة العربية الرجعية وإسرائيل ومن أجل القضاء على القواعد العسكرية الإمبريالية.

تم التأكيد مجدداً على الموضوعات الفلسفية والسياسية التى تضمنها البرنامج وكذلك المبادئ التنظيمية للجبهة القومية فى النظام الداخلى المقر من قبل المؤتمر وجاء فى النظام بأن المنطلق لمختلف نشاط الجبهة القومية هى الإشتراكية العلمية وبأنه يتوجب على جميع أعضاء الجبهة أن يستوعبوا وبإتقان نظرية الإشتراكية العلمية وأن يرفعوا من مستواهم الفكرى وأن يناضلوا وبثبات ضد مختلف مظاهر الإيديولوجية والإقطاعية والخرافات القبلية والنظريات

الميتافيزقيه والمثالية والأفكار التروتسكية الإنحرافية " الأممية الرابعه " . وأصبح من واجبات جميع أعضاء الجبهة القومية ليس فقط الإنقياد للبرنامج والنظام الداخلى ، ولكن أيضاً المشاركة وبفعالية فى نشاط أى من منظمات الجبهة - واقر مبدأ المركزية الديمقراطية كأحد المبادئ التنظيمية القيادية للجبهة القومي (٢٨) .

ونصت قرارات المؤتمر على تنفيذ مجموعه إجراءات موجهة لتعزيز روابط الجبهة بالجماهير الشعبية وضمان دورها القيادى فى المجتمع . وعلى وجه الخصوص اقترح التوسع فى تأسيس المنظمات الحزبية القاعديه فى البلاد وأعطاء الأفضليـــة فـــى جذب ممثلى العمال والفلاحين الأكثر وعياً إلى هذه المنظمات (٢٩) .

وعموماً فلقد حملت الوثائق المقرة فى المؤتمر الطابع العملى القاطع وكانت مفعمة بالروح الماركسية . وخرجت هذه القرارات سواء من حيث مضمونها الفلسفى أو السياسى عن نطاق وثائق المنظمات الثورية - الديمقراطية . وفى الوقت نفسه لم يكن البرنامج والنظام الداخلى خاليين تماماً من بعض النواقض . وعلى وجه الخصوص لم يورد البرنامج حذا واضحاً بين مهام المرحلة الإنتقالية ومرحلة بناء الإشتراكية . وإلى حد بعيد يعتبر مطالبة النظام الداخلى من جميع أعضاء الجبهة القومية الإلتزام بـ (الأخلاق الإشتراكية) أمراً مصطنعاً إذ لم يكن قد وجدت بعد الشروط الضرورية والمقدمات المادية اللازمة للإشتراكية فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وغابت من وثائق المؤتمر الإدانه الواضحة والصريحة للنظريات اليسارية المنحرفة ، على الرغم من أن محتويات جميع هذه الوثائق ترفض هذه النظريات . حمل القسم المكرس لتحليل الوضع فى الشرق الأوسط طابع الجزم غير المبرر .

وطبقاً للنظام الداخلى الجديد جرى إعادة تنظيم الهيكل الداخلى للجبهة القوميه ، فبدلاً عن القيادة العامة أنتخبت اللجنة المركزية وأستبدلت اللجنة

التنفيذية بالمكتب السياسى للجنة المركزية .

وتميزت فترة ما بعد المؤتمر الخامس بزيادة النضوج السياسى ونمو الوعى الطبقى للكادحين والأقبال الواسع للطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين على الحياة السياسية - الإجتماعية للبلاد وتعودهم على الإدارة الحكومية . وطبقاً للقرارات التى أتخذها المؤتمر تشكلت لجان الرقابة الشعبية من بين أنشط العمال وذلك فى مختلف المصانع والمؤسسات سواء منها التابعه للقطاع الحكومى أو القطاع الخاص . ودخل فى مهام هذه اللجان دعم نظام العمل والنضال ضد التخريب والنشاط التخريبى لقوى الثورة المضادة ومناهضة القرارات الإدارية الخارقة لتشريعات العمل والنظام المالى والمراقبة على تنفيذ النظام الإقتصادى وتعبئة العمال والفلاحين والمستخدمين لتنفيذ المهام الحكومية ودفع وتشجيع الأنشطة الثقافية والتنويرية فى أوساط الكادحين .

وبشكل عدائى قابل أرباب العمل فى القطاع الخاص وكذلك البيروقراطية فى الجهاز الحكومى لجان الرقابة العمالية وعرقلوا بمختلف الوسائل أنشطة هذه اللجان معتبرين اياها بمثابة تدخل " غير قانونى " فى عمل الإدارة . وأظهر زعماء النقابات الذين كانوا حتى ذلك الوقت لا يزالون محتفظين ببعض المواقع فى الحركة النقابية ، علاقة سلبية نحو هذه البداية الثورية للكادحين . وليس من غير أساس نظر هؤلاء الى هذه اللجان كخطر جدى يهدد تمثيلهم النقابى فى وسط الحركة العمالية للبلاد . غير أنه وبفضل دعم الجبهة القومية إستمر عدد لجان الشعبية بالتزايد . وفى ١٩٧٣م عقد مؤتمر اللجان الشعبية الذى قام بدراسة وتعميم تجارب أنشطة هذه اللجان ووضع التوصيات اللازمة لرفع جدية انشطتهن .

وعلى وجه العموم لعبت لجان الرقابة العمالية دوراً إيجابياً فى إستنهاض همة الكادحين وفى تقوية الإواصر بين التنظيم الديمقراطى الثورى والجماهير .

وفى ذات الوقت اصبحت الجبهة القومية بالذات هى القوة الموجهـــة والمنظمة

لهذه اللجان وساعدت وبشكل مباشر على تنظيم نشاطاتها وإستئصال الظواهر اليسارية المتطرفة منها. كما أصبحت لجان الدفاع الشعبى والتى تشكلت على الأساس الإقليمى هى المحرك الهام للثورة اليمنية الجنوبية . وظهرت هذه اللجان فى عام ١٩٧٣م فى المحافظة الأولى وفيما بعد إنتشرت فى جميع أنحاء البلاد . وكانت لجان الدفاع على مستوى المنازل أو الأحياء الصغيرة هى الخلية الأدنى ضمن هذا النظام ثم تليها لجان المناطق وتتوج لجان المحافظات هذا النظام . وفى الواقع فقد ضمت لجان الدفاع الشعبى جميع القادرين من الرجال سواء فى المدينة أو فى الريف .

ودخل ضمن مهام هذه اللجان تعبئة سكان الحى للنضال ضد أنشطة الثورة المضادة وتعليم السكان على استخدام السلاح وتوضيح سياسة الجبهة القومية والقضاء على الأمية فى أوساط السكان ومراقبة تنفيذ الشرعية الثورية .

لقد كانت مليشيا العمال والفلاحين الشعبية " المليشيا الشعبية " هى الأداة الفاعلة للسلطة الثورية الديمقراطية على جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والتى خضعت مباشرة للجبهة القومية وتشكلت الميليشيا الشعبية إبتداء من ١٩٧٤م على أساس التطوع ووفقاً للمبدأ الإقليمى والإنتاجى وتكونت من الحرس الشعبى والجماعات المسلحة .

وكانت المهمة الرئيسية للميشيا هى حراسة ملكية الدولة وتدعيم النظام الثورى فى المصانع وفى مناطقها السكنية ، وطبقاً للقواعد النافذة الخاصة بالميلشيا الشعبية ، فان ابوابها كانت مغلقة بالنسبة للعناصر المستغلة (٣٠) .

وبمبادرة من الجبهة القومية تشكلت فى المناطق المحاددة ومناطق محددة ومن بين القبائل أساساً وحدات القوات المدنية الشعبية وكانت مهماتها الأساسية دعم وحدات الجيش فى حماية حدود الدولة وقمع حركات الثورة المضادة .

لقد ساعدت هذه الوحدات على إنتقال البدو وعوائلهم إلى الحياة الحضرية

وتعودهم عليها وبهذا اجتذبت مجموعه اساسية من سكان اليمن الجنوبية فى نشاط جميع القوى الوطنية وفى النضال من أجل تعزيز اسس الديكتاتورية الديمقراطية الثورية فى البلاد فى حل المسائل الملحة للثورة الوطنية الديمقراطية .

لقد أتخذت اجراءات عملية نحو توحيد شبيبة اليمن الجنوبية فى إطار منظمة موحدة ، فى فبراير ١٩٧٣م تكون أتحاد الشباب اليمنى الديمقراطى (اشيد) والزمت اللائحة أعضاء الإتحاد بأن يعملوا ويتعلموا بصورة جيدة ويحافظوا على ملكية الدولة والملكية التعاونية ويستوعبوا بدون ملل نظرية الإشتراكية العلمية ويناضلوا بحزم ضد أعداء الثورة ومخلفات الماضى ونشط الإتحاد كمساعد وإحتياطى أمين للجبهة القومية .

وعندما انعقد المؤتمر الثانى للإتحاد فى ابريل ١٩٧٥م كان الإتحاد قد أصبح منظمة كفاحية جماهيرية نشط تحت لوائها ٦٥٠ منظمة قاعدية تضم بين صفوفها ثلاثون ألف عضو .

وفى منتصف السبعينات أنتهت وبشكل عام الأعمال الكبيرة والجادة الرامية إلى إعادة تنظيم نقابات اليمن الجنوبية بما يتماشى ومهام الثورة الوطنية الديمقراطية .

وبالمشاركة النشطة للجبهة القومية وكذلك الإتحاد الشعبى الديمقراطى تخلصت الحركة النقابية نهائياً من العناصر النقابية وإتجاهها المفروض فى العمل النقابى . لقد شكل إنعقاد المؤتمر الثانى للإتحاد العام لنقابات العمال والذى أقر البرنامج واللائحة الجديدة للإتحاد منعطف مهم فى تاريخ الحركة النقابية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وأعلن بأن تعزيز الدور الطليعى للطبقة العاملة اليمنية الجنوبية وتلاحم الكادحين حول التنظيم السياسى الحاكم المعبر والمدافع عن مصالح الشغيلة يعتبر من الأهداف الرئيسية للحركة النقابية فى البلاد .

وفى مارس ١٩٧١م باشر اليمن الديمقراطى بتنفيذ الخطة الثلاثية الأولى لتنمية الإقتصاد الوطنى والتى جرت فى ظرروف تفاقم الوضع المالى الناتج لعدة أسباب بما فى ذلك الأسباب العالمية :

ومع ذلك وفى عام ١٩٧١ - ١٩٧٣م خطت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية خطوات إلى الأمام وذلك فى مجال خلق الأسس الحيوية للإقتصاد الوطنى وتحسين الظروف المعيشية للكادحين .

الفصل الثامن

المصالحة الوطنية وإستقرار الوضع السياسى الداخلى

فى الجمهورية العربية اليمنية

نتيجة لإنقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م إنتقلت السلطة العليا إلى المجلس الجمهورى المكون من عبد الرحمن الأريانى و محمد على عثمان وأحمد محمد نعمان . وراس مجلس الوزراء لفترة قصيرة الشخصية المعروفة محسن العينى . وكان حسن العمرى القائد العام وأصبح فى ١٣ ديسمير وبعد إستقالة محسن العينى رئيساً لمجلس الوزراء .

أن أهم عناصر برنامج القيادة الجدية للجمهورية العربية اليمنية تضمنها بيان رئيس مجلس الوزراء محسن العينى . وعلى وجه الخصوص أعلن البيان بأن الشعب اليمنى سوف لن ينسى أبداً الدور الذى لعبته مصر فى دعم الثورة اليمنية . أما بالنسبة للعربية السعودية فإن الحكومة الجديدة للجمهورية العربية اليمنية تأمل أن تقيم معها علاقات حسن الجوار ولكنها ستتصرف وفقاً لمبادئ ثورج ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م . وأعلن العينى بأن القيادة الجديد التى إستلمت السلطة بدعم جيش الجمهورية العربية اليمنية ترحب بعودة جميع اليمنوين الذين غادروا البلاد لهذه الأسباب أو غيرها (١).

لقد خلقت الأزمة السياسية فى معسكر الجمهوريين فى صيف ١٩٦٧م إمكانيات ملائمة للملكيين لإستعادة مواقعهم المفقودة إذ علق الملكيون أملاً خاصة على خروج القوات المصرية والذي كان يجب أن ينتهى فى نوفمبر ١٩٦٧م . ولم تكن القوى الملكية وهى فى عامها الخامس من صراعها ضد النظام الجمهورى موحدة ، اذ لوحظ فيها وبوضوح ثلاث مجموعات : المجموعه الأولى وقفت من أجل إستعادة الملكية وعلى رأسها آل حميد الدين، أما المجموعه

الثانية فكانت تحبذ أن ترى على العرش اسرة أخرى بينما كانت المجموعة الثالثة تدعم فكرة (الدولة الإسلامية) وعلى رأسها إمام كقائد دينى . وترأس المجموعه الأولى أفراد أسرة آل حميد الدين - أخوه وأبناء عمومة الإمام المخلوع محمد البدر وأيضاً بعض مشايخ القبائل مثل قاسم منعر والغادر ، وكان عل رأس المجموعة الثانية أسرة آل الوزير ، أما المجموعة الثالثة فلم يكن قد تحدد قائدها بوضوح . وعلى الرغم من أن المجموعات الثلاث قد وقفت الى جانب التعاون مع العربية السعودية ، إلا أن علاقات الرياض بهذه المجموعات لم تكن متساوية : حيث شغل أسنصار آل حميد الدين أفضل المواقع والذين كانوا ونظراً للمبادئ الفئوية علي رأس القوى الملكية وتشكيلاتهـا العسكرية (٢) .

وفى صيف ١٩٦٧م وعندما أصبح معروفاً بأن القاهرة ستسحب قواتها من الجمهورية العربية اليمنية حدثت تغيرات هامة فى مواقف الملكيين ، حيث أتخذ قرار يقضى برفض الحوار مع الجمهوريين وإستعادة سلطة الإمام بالطريقة المسلحة ولم يستطع الملكيون تجاوز القوى السياسية التقليدية لليمن - مشايخ القبائل . وتحت ضغط مشايخ القبائل أتخذ قادة الملكيين قراراً يقضى بأن إدارة الدولة لا المركزية بعد القضاء على الجمهورية وتثبيت الحق للمشايخ بحل الكثير من مسائل التنظيم الداخلى فى مناطقهم .

لقد كانت فكرة تنشيط العمليات الحربية والوصول إلى القضاء على النظام الجمهورى محاولة من الرجعية العربية للتعويض عن هزيمتها فى الجنوب اليمنى ، حيث انتزعت الجبهة القومية السلطة هناك فى نهاية نوفمبر ١٩٦٧م ومن وجهة النظر العسكرية كانت حسابات الملكيين مبنية على : التفوق الواضح لفرقهم العسكرية من حيث الأفراد على الفرق الجمهورية . إن جزأ كبيراً من الدبابات وناقلات الجنود المدرعة لدى الجمهوريين أصبحت غير صالحة للعمل ، أما فرق الصاعقة والمظلات وبطاريات المدفعية فقد وجدت نفسها إبتدأ من نهاية نوفمبر محاطة بالفرق القبلية الموالية للملكيين .

لقد ادخل سحب القوات الإنجليزية من عدن وإعلان إستقلال الجنوب اليمنى عنصراً جديداً فى توازن القوى السياسية فى المنطقة . وفر إلى السعودية الملكيون من بين سلاطين وأمراء ومشايخ إمارات الجنوب العربى وأنصارهم ، وإضافة الى ذلك اصطحب البعض منهم تشكيلات عسسكرية عديدة إلى حد ما .

وعلى أراضى الجمهورية العربية اليمنية تواجد قادة جبهة تحرير الجنوب اليمنى المحتل مع فرقهم العسكرية والذين إنتقلوا إلى مواقع التعاون مع الرجعية العربية . قوّت الإضافة الملموسة التى حصل عليها ملكيو اليمن الشمالية من أحلامهم بجدية النجاح العسكرى .

وفى مطلع ديسمبر ١٩٦٧م وجه الملكيون نحو صنعاء وحدات عسكرية ضخمة. وطبقاً لمعلومات عمر الجاوى الذى كان موجوداً فى تلك الفترة فى صنعاء فأن عدد افراد قوات الملكيين كان أكثر من القوات الجمهورية بثمانية أضعاف .

وكتبت المجلة الأمريكية "التايمز " أنه تمركز فى مشارف صنعاء ٦ ألف فرد من القوات النظامية وخمسون ألف مقاتلاً من القبائل اليمنية الذى تدربوا على أيادى المستشارين الفرنسيين وتسلحوا بالأسلحة الرشاشة ومدفعية الهاون الثقيلة والبازوكا بينما لم يصل أفراد الحامية الجمهورية فى صنعاء الى أكثر من عشرة الف شخص (٤). وقطع الملكيون طريق صنعاء تعز وصنعاء الحديدة ومن على المرتفعات المحيطة بالمدينة قذفوا المشارف القريبة من المدينة ،وأيضاً مطار الرحبة الذى يبعد عنها بخمسة كيلومترات وبشكل مفتوح تغلغل الملكيون وعملائهم فى المدينة المحاصرة ، وهناك قاموا بشن الدعاية للإمام المخلوع ووزعوا المنشورات وأداروا الإجتماعات وجمعوا التبرعات من أنصارهم .

وتقدمت المنظمات الوطنية لليمن الجمهورية والخارجة لتوها من دائرة النشاط

السرى بالمطالبة بتنظيم الدفاع عن المدينة وتوزيع الأسلحة على السكان . ومن بين المشتركين فى الإجتماعات والمظاهرات تم إختيار قادة المقاومة الشعبية . وفى ٦ ديسمبر ١٩٦٧م وعندما أخترقت أولى قذائف الملكيين ممرات مطار الرحبة لم يعد بأمكان حكومة الجمهورية العربية اليمنية تجاهل مطالب القوى الوطنية فأصرت بتسليم المقاومة الأسلحة والمعدات الحربية المخزونة فى أقسام البوليس ومخازن الجيش . وبعد معارك حامية سريعاً ما تكمن فرق الجيش الجمهورى الموجهة لإنقاذ العاصمة من الوصول إلى مشارفها ومداخلها وإختراق الحصار ودخلت صنعاء . ولقد عززت هذه الواقعه وإلى حد كبير المواقع العسكرية للجمهورين ورفعت معنوياتهم لقتالية .

وانتخب إلى قيادة المقاومة الشعبية أمين النزيلى ، عبد الله جبارى، مالك الاريانى ، سيف أحمد حيدر ، عمر الجاوى وعبده علي عثمان وغيرهم علماً بأن الكثير منهم مثلوا المنظمات والتجمعات الوطنية وفيما بعد عززت قيادة المقارمة ضباط من الجيش والذين كانوا منتمين إلى هذه المجموعه أو تلك أو مستقلين (٥) .ونتيجة للفوضى السائدة فى المدينة تعقدت الخلافات القائمة بين قيادة المقاومة الشعبية التى خضع لها ما يقرب من ٢٫٢٠٠ مقاتل وبين السلطات الرسمية فى صنعاء . لم تكن توجد قوائم بالأفراد ولم تتم عملية توزيعهم علي مواقع الدفاع المعرضة أكثر للتهديد ولم يعتمد نظام تموين للمواد الغذائية والمؤن الحربية .وفى مقر قيادة المقاومة نفسها احتدت المجادلات النضرية والتى كان من الواضح عدم ملائمتها فى مثل تلك اللحظات التى يخيم فيها الخطر على الجمهورية إلا أنه وبالتدريج يستقر النظام فى المدينة المحاصرة وتوجهت فرق المقاومة الشعبية إلى جميع الستة مواقع الدفاعية التى إشتملت عليها المدينة . وأنشئت لجان للدعاية والتموين وبدات مجلة " المقاومة الشعبية " بالصدور وكان شعارها (الجمهورية أو الموت) وإنتظم التعاون بين المقاومة وفرق الجيش وقوات الأمن والشئ الرئيسي الهام هو أن الخلافات الحزبية لم تؤثر علي أفراد المقاومة الذين كانوا على إستعداد للنضال من أجل الجمهورية تحت

أى قيادة كانت . أن معرفة الوضع الإجتماعى لفرق المقاومة الشعبية أمراً مهماً لفهم الوضع السياسى فى هذه المرحلة . . وبالنظر الى تخلف البنية الإجتماعية فى اليمن ، وقلة عدد البروليتاريا إلى حد بعيد فقد شكل العمال والفئات المعدمة فى المدينة غالبية مقاتلى المقاومة الشعبية ،كما تميزت فرق عمال مصنع الغزل والنسيج بالتزامها التنظيمى وأحتلت أخطر المواقع الدفاعية . وشغل المكان الثانى بعد العمال طلاب المدارس المتوسطة والذين لم تتعد أعمارهم السادسة عشرة ويليهم فى المرتبة الثالثة موظفوا المصالح الحكومية شاغلى درجات. مادون العلماء والتجار الصغار. ومن حيث متابعهم الإجتماعية انحدرت الغالبية العظمى لمقاتلى المقاومة الشعبية من الأوساط الفلاحية الذين حضروا الى صنعاء بعد الثورة . وبالنسبة لهذه الفئات وعلى وجه التحديد شكلت ثورة ٢٦ ديسمبر ١٩٦٢م ومنجزات النظام الجمهورى انعطافاً هاماً فى حياتهم الشخصية ومصيرهم ولذلك فقد نهضت بحزم للدفاع عن الجمهورية .

وتجدر الإشاره خصوصاً إلى دور صغار ضباط الجيش الذين كانوا موجودين فى صنعاء فى بداية الحصار أو الذين حضروا إليها من الحديدة على رأس تشكيلات صغيرة من الصاعقة العضلات . أن هؤلاء الضباط ومن حيث أوضاعهم الإجتماعية كانوا قريبين جداً من جمهرة الجنود ، تلك الجمهرة التى شكل الجزء الكبير منها فقراء الأمس من الفلاحين والمعدمين . وتكونت عقائدهم السياسية فى ظروف المواجهة العسكرية المستمرة مع الملكيين ومن الطبيعى أن تكون ميولاتهم السياسية الى جانب النظام الجمهورى أما خيار الملكية أو (الدولة الإسلامية) لم يكن بإمكان أيا منهما أن يشكل بديلاً عن النظام الجمهورى بالنسة لهم (٦) .

ومنذ بداية حصار صنعاء توجه الكثير من شخصيات النظام الجمهوري السياسية والعسكرية المعروفة إلى الحديدة حيث واصلوا هناك متابعه وصول اللجنة الثلاثية التى شكلت فى مؤتمر الدول العربية فى الخرطوم ، ومن بين قادة

الجمهورية بقى فى صنعاء الفريق حسن العمرى فقط ، والذى قيمت مساهمته فى الدفاع عن العاصمة من قبل قيادة المقاومة الشعبية تقييماً غير عال إلى حد بعيد ، فقد حاول مرات عديدة التوجه إلى الحديدة أما فى لقاءاته مع قادة المقاومة فقد حاول إقناعهم بالموافقة على التعاون مع اللجنة الثلاثية معتبراً تدخلها المخرج الوحيد من الأوضاع الناشئة .

لقد قوبلت إزاحة السلال وأنصاره فى ٥ نوفمبر ١٩٦٧م (السبتمبريين كما أصبحوا يسمونهم) الذين لعبوا دوراً رائداً فى ثورة ٢٦ ديسمبر ، بالرفض من قبل القوى الوطنية فى الجمهورية العربية اليمنية . واعتبرت حركة القوميين العرب والإتحاد الشعبى الديمقراطى والناصريون إزاحة " السبتمبريين " من السلطة خطوة فى الطريق إلى القضاء على الجمهورية ، ودعم الإنقلاب النوفمبرى البعثيون اليمنيون فقط ، الذين كانوا فى تلك الفترة خاضعين للقيادة القومية العربية ومعادين لعبد الناصر ، والأخوان المسلمين ، الواقعين تحت تأثير العربية السعودية والساعيين لإقامة " الدولة لاإسلامية " فى اليمن .

واجبر منطق تطور الأحداث البعثيين الى الإقتراب من القوى الوطنية فى الجمهورية العربية اليمنية والمساهمة فى الدفاع عن صنعاء ، فى حين حافظ " الأخوان المسلمون " على مواقعهم حتى النهاية .

وإستغلت العناصر المتعاطفة مع الملكيين حالة الفوضى السائدة فى المدينة المحاصرة وغياب الحراسة الكافية ، فقاموا بنهب المعدات الحربية والمواد الغذائية من مخازن الجيش وأرسلوها الى معسكرات الملكيين وأحتلوا السجن وأطلقوا سراح المعتقلين الملكيين ، كما ساعدهم على الفرار من صنعاء . وأخفى التجار المواد الغذائية والكيروسين الذى كان الوسيلة الأساسية للوقود والإضاءه فى إوساط الأسر الفقيرة . وأخذت قيادة المقاومة على عاتقها وبمبادراتها الذاتية مسألة خوض النضال ضد العملاء . لم يلق نشاط المقاومة هذا ، التأييد دائماً من قبل السلطات الرسمية فى الجمهورية العربية اليمنية ، فأعطت لاعداء

الجمهورية المبرر لنشر الدعاية ذات الطبيعة المعادية الفجة ضدها وعلى سبيل المثال ، أعلنت أى محاولة للحد من التهريب فى السوق السوداء أو إنتزاع المواد الغذائية المهربة عملية نهنب وصور أعضاء المقاومة الشعبية " كملحدين وشيوعيين " والنضال ضدهم عملاً يرضى الله.

لقد كان من الصعوبة إلى حد بعيد تحديد إنتماء المقاومة الشعبية إلى هذا التنظيم السياسى أو ذلك إذ تشكلت فوق المقاومة الشعبية عفوياً ، حيث سجل جميع الراغبين فى القتال إلى جانب الجمهورية ووزعت الأسلحة عليهم بدون حتى قيد أسماء المستلمين ، والأكثر من هذا لم يسألهم احد عن أرائهم السياسية وإنتمأتهم إلى التنظيمات السياسية المحظورة شكلاً . وبالمناسبة لم يكن لدى غالبية فرق المقاومة أراء سياسية ثابتة لحداثه سنهم ، ولهذا فسيكون من الصحيح النظر إلى المقاومة الشعبية لجبهة واسعه للجماهير ذات النزعة الوطني ومحركها الوحيد هو شعورها بضرورة الحفاظ على الجمهورية ، وظهرت المقاومة فى ظل أوضاع إستثنائية وبمبادرة الجماهير . وأضطر المقاومون إلى التعاون مع الجمهوريين المحافظيين والضباط الذين تسلموا السلطة أثر إنقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م ولم يكن لديهم ثقة بهم أو ميول نحوهم ، لأن القيادة الجديدة للجمهورية العربية اليمنية وقفت إلى جانب حل الأزمة اليمنية عن طريق التفاوض مع الملكيين وبمساعدة اللجنة الثلاثية المشكلة فى الخرطوم .

وإذا كان فى الواقع العملى من الصعب تمييز أنصار هذه المجموعه السياسية أو تلك فى أوساط المقاومة فأن الصورة فى قيادة المقاومة الشعبية كانت واضحة : إذ تكونت القيادة على أساس الإتفاق بين المنظمات السياسية وحتى ١٢ يناير ١٩٦٨م كانت القيادة مشكلة من ممثلى حركة القوميين العرب والبعثيين والماركسيين المستقلين و الحزبين النشطين " .

وظهرت المقاومة الشعبية ليس فقط فى صنعاء بل وفى مناطق أخرى من البلاد وحتى فى الجنوب اليمنى حيث كونت وبمبادرة من الجبهة القومية لجنة

خاصة لدعم المقاومة الشعبية فى الجمهورية العربية اليمنية . وشاركت بنشاط المنظمات الممثلة فى قيادة المقاومة على مستوى الجمهورية فى نشاط المقاومة على مستوى المحافظات . وعلى سبيل المثال قادت حركة القوميين العرب فرق المقاومة فى الحديدة والبيضاء وذمار واشتركت مع البعثيين فى تعز والجمهوريين المستقلين - فى دمث وجبن ومدينة رداع (٧) .

وحددت مهام المقاومة الشعبية فى صنعاء بدقة وذلك بموجب الوثائق التى اقرتها قيادة المقاومة وتتلخص هذه المهام فى التالى :

- دعم القوات المسلحة وقوى الأمن فى الدفاع عن المدن وبالدرجة الأولى العاصمة .

- الدفاع عن مبادئ ثورة ٢٦ سبتمبر عن طريق النضال ضد العناصر الملكية والرجعية .

- النضال ضد إنتشار الدعاية المغرضة الهادفة إلى زرع الإختلاف فى أوساط القوى الجمهورية وإحداث الضرر بالنضال من أجل وحدة اليمن .

- ضمان الأمن فى داخل المدن وحراسة المؤسسات والمصالح الحكومية والتعاون فى هذا الميدان مع أجهزة الأمن والجيش .

- حماية الوطنيين من قوى الثورة المضادة .

وفى مناطق أخرى من الجمهورية العربية اليمنية خرج نشاط المقاومة الشعبية عن نطاق المهام المحددة سلفاً وعادة ما أتخذت إجرءآت غير متوقعه تتفق مع كل وضع محدد بعينة . ففى البيضاء مثلاً فجر مقاتلوا المقاومة الشعبية منازل الرجعيين أما فى يريم فقد نشطوا فى إتجاه بعث ـ التجربة الإشتراكية لعقد الثلاثينات " فى عام ١٩٣٤م رفض الفلاحون المنتفضون فى يريم دفع الضريبة إلى الخزينة العامة ودمجوا أراضيهم ومواشيهم ضمن جمعيات تعاونية) . وفى يريم قامت فرق المقاومة بإعتقال مشايخ وكبار ملاك الأراضى وصادرت

أراضيهم وبدأت بتوزيعها بين فقراء الفلاحين ، فى المناطق الداخلية من محافظة رادع قامت فرق المقاومة والتى كان يقودها الشيخ عبد الله الأميرى بنزع الأسلحة من المرتزقه الملكيين وأجبرت أغنياء المشايخ على دفع الضرائب ولأول مرة لصالح الحكومة الجمهورية .

إن ممارسات فرق المقاومة الشعبية والتى كانت مفعمة بمحتوى إجتماعياً عميقاً كان لابد لها أن تثير قيادة الجمهورية العربية اليمنية ويوماً عن يوم تعمقت الخلافات السائدة بين المنظمات الوطنية فى قيادة فرق المقاومة الشعبية والقمة الإقطاعية القبلية والمحافظين وفى مطلع يناير ١٩٦٨م قررت الحكومة إزاحة ممثلى بعض المنظمات من قيادة المقاومة الشعبية . وهذا القرار أتخذ بدون مشاورات مسبقة مع قيادة المقاومة الشعبية ولذلك فقد قيم من قبل القوى الوطنية كمحاولة لوضع المقاومة الشعبية وقيادتها السياسية تحت إشراف ورقابة الحكومة .

وفى ١٢ يناير ١٩٦٨م إنعقد مؤتمر المقاومة الشعبية الذى نوقش فيه قرار السلطات الرسمية المشار إليه سابقاً . وجاء فى قرار المؤتمر بأن من حق الحكومة تغيير المتسشارين العسكريين فى قيادة المقاومة فقط وليس قادة المقاومة المنتخبين بالطرق الديمقراطية . كما جاء فى القرار بأن من حق كل مقاتل فى المقاومة الشعبية " إستخدام حقه المقدس فى إنتخاب الشخصيات المدنية التى يثق بها) زد على ذلك فان هذه الثقة تعتمد على " التجربة والممارسة الطويلة للجماهير الشعبية فى صفوف المقاومة أو قبل قيامها " وفى هذا المؤتمر إنتخبت قيادة جديدة للمقاومة الشعبية دخل فى عضويتها سيف أحمد حيدر مالك، الأريانى ، عبده سلام ، محمد البشارى صالح أحمد السلامى ، عمر الجاوى وأخرون .

إن إنتخاب القيادة الجديدة والذى تم كرد فعل ضد محاولة الحكومة وضع فرق المقاومة الشعبية تحت رقابتها وإشرافها لم يكن له إلا أن يؤدى إلى ردود

فعل سلبية لدى الأوساط الرسمية . ومع ذلك فقد أجبر الوضع العسكرى المعقد هذ الأوساط ليس فقط على الموافقة على القيادة الجديدة المنتخبة للمقاومة الشعبية ، بل وعلى مجموعه القرارات التى أتخذها المؤتمر الجديد للمقاومة الشعبية المنعقدة فى فبراير ١٩٦٨م .

إن المسائل الرئيسية التى نوقشت من قبل المؤتمر ، هى التحديث والتطوير اللاحق للهيكل التنظيمى للمقاومة ورفع مستوى إعدادها وتأهيلها عسكرياً وسياسياً و ترسيخ روابطها وإتصالاتها بفرق المقاومة المنتشرة فى المناطق الأخرى من البلاد .وشكل المؤتمر رسمياً أربع لجان : لجنة تموين المواد ، اللجنة المالية (لجمع التبرعات وتخطيط المصروفات)، لجنة الدعاية (لإصدار مجلة أسبوعية وتنظيم المحاضرات والندوات والبرامج الإذاعية) و لجنه العلاقات العامة وبالنسبة للجان الثلاث الأولى فقد كانت قائمة فعلاً وحددت القرارات الجديدة نطاق نشاطها فقط ، أما اللجنة الرابعه فلقد كان عليها متابعه (إستمرارية الإتصالات مع فرق المقاومة الشعبية فى المناطق الأخرى وتنسيق عملياتها ونشاطها ومن مهامها أيضاً إقامة العلاقات والإتصالات مع المنظمات الثورية فى الجنوب اليمنى وفى البلدان العربية والبلدان الأخرى بهدف ترتيب قواتها ودعم مواقفها) (١٠) . وبكلمات أخرى أنشئ ضمن قيادة المقاومة الشعبية فى صنعاء جهاز خاص دخل فى مهامه ليس فقط تنسيق نشاطات فرق المقاومة الشعبية فى داخل الجمهورية العربية اليمنية ، ولكن أيضاً إقامة الإتصالات مع شركائها فى الفكر فى الجنوب اليمنى وفى البلدان العربية وغيرها من البدان الأخرى .

ونحو منتصف فبراير ١٩٦٨م إستقرت مواقع الملكيين المحاصرين لصنعاء وكانت أكثر المجموعات قوة ، المجموعه الشمالية المتمركزة فى منطقة بنى حشيش والتى كانت بقيادة قاسم منصر . وكان قاسم منصر على معرفة بالوسائل الحديثة لإدارة العمليات الحربية ولذلك أطلقت عليه إذاعه الملكيين

اليمنيين لقب " الجنرال " . وفى المناطق المحتلة من قبل قواته وفى نجران فى العربية السعودية وجدت المعسكرات التى تم فيها تحضير الإمدادات من العناصر الأجنبية . وبدأ قاسم منصر هجومه على صنعاء من جهة مطار الرحبة مستفيداً من الدعم المقدم له من فرق مشايخ القبائل المحلية ، أحمد وعبد الله مساعد حتى أصبح قريباً جداً من صنعاء.

ورأس المجموعه الجنوبية للملكيين شيخ قبيلة خولان ناجى بن على الغادر والذى كان يميل أكثر إلى إستخدام أساليب حرب العصابات . وبدعم القبائل المحلية إستطاعت الفرق التابعه لناجى بن على الغادر قطع طريق صنعاء – تعز وبذلك ساعدت فرق الأمير محمد إبن الحسين ، وأحمد إبن الحسين من الخروج الى مرتفعات حدة فى الإتجاه الجنوبى وفى القاطع الجنوبى فى مرتفعات عيبان ،جهز الملكيون منصه إطلاق الصواريخ التى أحدثت قذائفها وقذائف المدفعية أكثر الأضرار فى المدينة المحاصرة . وتميزت فرق الغادر عن القوات الملكية الأخرى فى المنطقة الشمالية بعدم إنحصار نشاطها على قذف المدينة ولكنها أيضاً شنت الهجوم على مواقع الجمهوريين .

وجاء مطلع فبراير ١٩٦٨م حاملاً معه بعضاً من التفريج على المحاصرين . وبرجولة دافع عن المدينة مقاتلوا المقاومة الشعبية الذين صقلتهم المعارك بينما شنت وحدات الصاعقة والمظلات عدداً من الهجمات الناجحة على مواقع الأعداء . إرتفع السخط فى معسكر الملكيين وعلى الأخص ضمن فرق القبائل التى أتت من مناطق بعيدة : فبدلاً من الأنتصار السريع على " المرتدين " والوعود بنهب العاصمة أصبح عليهم الآن تحمل صعوبة حياة التنقل والخضوع للأوامر والمخاطر بحياتهم ، إضافة إلى ذلك فالربيع على الأبواب وفيه تتحرك فى نفس كل قبيلى نفسيه الفلاح وما تتميز به من أهتمام بالأرض . وفى أوائل فبراير تحدد الجواب على السؤال هل ستصمد عاصمة الجمهوريين بمعنى واحد : صمدت فرق المقاومة الشعبية وحامية صنعاء فى وجه الحصار ولم يبقى إلا مضاعفة الجهود

إلى حد ليس بكبير لإنهاء الحصار .

وفى ٨ فبراير ١٩٦٨م إحتفل سكان صنعاء بدخول أول سيارة إليها عن طريق الحديدة . وفى اليوم التالى بدأ الجيش الجمهورى تدعمه المقاومة الشعبية بشن هجوم مضاد فى إتجاه الجنوب على جبل عيبان . وفى هذه المعارك إمتاز رئيس هيئة الأركان النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب ، كما لعبت فرق المقاومة الشعبية دوراً هاماً ، ومن بين هذه الفرق أظهرت فرق عمال وعاملات مصنع الغزل والنسيج روحاً تنظيمية عالية وقدراً كبيراً من التضحية.

إن إحتلال عيبان فى ٩ فبراير شكل خطوة هامة فى النضال من أجل فك الحصار عن صنعاء . غير أن الملكيين أستمروا محتفظين بمواقعهم فى المرتفعات الأخرى الواقعه فى الجنوب الشرقى من عيبان ،ومن هذه المواقع امطروا المدينة بوابل من قذائف رشاشاتهم ومدافعهم الثقيلة . وفى مساء ١٢ فبراير تمكنت وحدات الجيش وفرق الشيخ العواضى المؤيد للجمهورية من إحتلال جميع المرتفعات المحيطة بالمدينة وفر الملكيون تاركين ورائهم كمية هائلة من الأسلحة والمؤن العسكرية .

أن دراسة وتحليل الوثائق والمواد المرتبطة بحصار صنعاء وتنظيم فرق المقاومة الشعبية يجعلنا نتوصل إلى إستنتاج مفادة بأنه فى الجمهورية العربية اليمنية وفى بداية ١٩٦٨م تكونت بالفعل جبهة متحدة للقوى الوطنية فى البلاد . ومما أكسب مثل هذهالجبهة والتى دخل فيها جميع المنظمات السياسية فى الجمهورية العربية اليمنية عدا " الأخوان المسلمين" تلك الأهمية كونه كان لها تشكيلات عسكرية فى صنعاء وفى المناطق الأخرى من البلاد ، كما كانت على إتصال بالجبهة القومية الحاكمة فى الجنوب اليمنى وعدد من المنظمات فى عدد من بلدان العالم العربى . والأكثر من ذلك وبإعتماد القوى الوطنية على قواتها المسلحة الخاصة تخلصت من إتهامات أعدائها فى كونها مدعومة من الخارج (أى من مصر) - وفيما يضر المصالح الوطنية. ولإيقاف النمو اللاحق لمكانة

وتأثير القوى الوطنية والتى لعبت دوراً ريادياً فى الدفاع عن العاصمة اجتذب الجمهوريون المحافظون والقمة القبلية - الإقطاعية إلى تحرير صنعاء بعض المشايخ ورجال القبائل المسلحة مثل الشيخ احمد العواضى الذى وصل إلى صنعاء عن طريق الحديدة والشيخ الأحمر الذى قاد العمليات لحربية ضد الملكيين فى المناطق الشمالية الغربية منذ ١٩٦٢م .

ان المسيرة اللاحقة نحو السلام فى اليمن وبمنطق الجمهوريين المحافظين والقمة الإقطاعية - القبلية التى تعززت مواقعها إلى حد ما كان يجب أن يرتبط بالقضاء على معسكر القوى الوطنية فى الجمهورية العربية اليمنية ، الواقفه إلى جانب مواصلة النضال ضد الملكيين وتطوير النزعات الديمقراطية فى الثورة اليمنية وحل وحدات القبائل العسكرية وتقوية الجيش النظامى . أن تطبيق مطالب القوى الوطنية كان يمكن أن يؤدى وبدون شك إلى الإنتقاض من مصالح القمة القبلية - الإقطاعية والتى ما انفكت تعلن بأعلى صوتها عن مآثرها فى إنقاذ النظام الجمهورى .

وفى ١٢ مارس ١٩٦٨م فى الحديدة كان على ممثلى الجيش وتنفيذاً لأوامر النقيب عبد لرقيب عبد الوهاب إستلام الأسلحة والمعدات العسكرية من على السفينة فى الميمناء .ولكن رئيس مجلس الوزراء حسن العمرى بعث بفريق من رجال القبائل المسلحة بغرض شغل العسكريين المرتبطين بالمقاومة الشعبية عن إستلام الأسلحة المشار اليها فيما سبق . وشكلت المصادمات فى الميناء مبرراً للحكومة لإتخاذ سلسلة من الإجراءات تتلخص فى القضاء على ما تبقى " كأحتياط " للمقاومة الشعبية . وفى عدة مناطق حلت قيادة الجيش المتكونة من الضباط الصغار المتعاطفين مع المقاومة الشعبية ومنح مشايخ القبائل صفقات كبيرة من الأسلحة .

وفى ابريل - مايو ١٩٦٨م جرت إجتماعات للمشايخ فى مختلف مناطق الجمهورية ، اصروا فيها على حل فرق المقاومة . وبشهادة سلطان أحمد عمر

طالب المشايخ بالنضال الحاسم ضد القوى الوطنية الواقفة إلى جانب ديمقراطية الحياة الإجتماعية والإنجازات الإشتراكية وأيضاً منع إدخال الأدبيات المعاصرة من خارج البلاد والتى طبقاً لأرائهم تتضمن الأفكار الشيوعية ولقيت مطالب المشايخ هذه دعم وتأييد السلطات الرسمية فى الجمهورية العربية اليمنية ممثلة برئيس مجلس الوزراء حسن العمرى (١١) .

وفى مايو ١٩٦٨م وصل الصراع فى معسكر الجمهوريين الى خاتمته المنطقية : دخلت صنعاء فرق القبائل المسلحة والتى قامت بتجريد فرق المقاومة الشعبية المتبقية فى صنعاء من السلاح ، وكذلك قامت بشن حملة إعتقالات فى أوساط المناصرين للحركة الوطنية .

وفى أغسطس ١٩٦٨م وقف النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب مع مجموعة ليست بكبيرة من أنصاره سياسة الحكومة المتعلقة بالقوى الوطنية للجمهورية العربية اليمنية ، غير أن النجاح لم يكن حليفه . ولهذا فقد أتهم بالتمرد بغرض القضاء على الحكومة فاعتقل ونفى إلى خارج البلاد . أما المثلون الأخرون للقوى الوطنية فقد ازيحوا من مناصبهم فى الجهاز الحكومى والجيش وأعتقل الكثير منهم أو فروا إلى أراض الجنوب اليمنى .

وعاد عبد الرقيب عبد الوهال الى المسرح السياسى فى الجمهورية العربية اليمنية فى نهاية ديسمبر ١٩٦٨م . وفى ٢٥ يناير ١٩٦٩م حاول عزل حكومة حسن العمرى ومن جديد لم يحالفه النجاح ، فتحصن فى منزل على سيف الخولانى - رئيس الأركان السابق . وفى أثناء القصف على المنزل المحاصر من قبل القوات المواليه للحكومة قتل عبد الرقيب عبد الوهاب وتسعه أشخاص من أنصاره . لقد أدت تصرفات عبد الرقيب ومجموعته غير المدروسة والغير ناجحة والتى كان أساسها الرغبة فى الحفاظ علي مواقع القوى الوطنية فى الجمهورية العربية اليمنية ، الى التهاب جديد للأوضاع السياسية الداخلية المتوترة أصلاً . ففى صنعاء طبق نظام حظر التجول وقام الجيش والبوليس بحملة تفتيش

وإعتقال الأشخاص المتهميـــــن بتعاطفهم مـع عبد الرقيب عبدالوهاب وأنصاره (١٢) .

إن ملاحقة القوى الوطنية كان لابد وإن يؤثر على تكونها التنظيمى . وعلى قاعدة حركة القوميين العرب فرع اليمن الشمالى - والتى كانت قد أوقفت نشاطها حتى ذلك الوقت ، فى ١٩٦٨م أنشئ الحزب الديمقراطى الثورى اليمنى ببرنامج نصوصه قريبة جداً من برنامج الجبهة القومية للجنوب اليمنى . وفى ذات الوقت ومن بين أعضاء المجموعات البعثية وعدد من المواطنين المستقلين بدأ تأسيس منظمة جديدة تسميت فيما بعد بحزب العمل . وأصبح على القوى الوطنية وبعد مرحلة قصيرة من النشاط العلنى أثناء حصار صنعاء ، الإنتقال من جديد إلى العمل السرى .

وفى ١٦ مار١٩٦٩م بدأت جلسات المجلس الوطنى للجمهورية العربية اليمنية والذى كان عليه تأكيد التطور لسياسى فى معسكر القوى الجمهورية . ومن بين أعضاء المجلس البالغ عددهم ٤٥ عضواً فقد شكل ممثلى القمة الإقطاعية والعلماء الغالبية . وأنتخب الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيساً للمجلس ، وأعلن بأن المجلس هو الجهاز التشريعى الأعلى فى المرحلة الإنتقالية . وكلف المجلس بوضع وصياغه الدستور الدائم والتحضير لإنعقاد مجلس الشورى الذى سيكون البديل للمجلس الوطنى .

لقد أدى تقويةِ مواقع القوى المحافظة والقمة الإقطاعية - القبلية فى الجمهورية العربية اليمنية على حساب إضعاف القوى الوطنية ، الى زيادة التوتر فى العلاقات بين الدولتين اليمنتين . وإستغلت حكومة الجمهورية العربية اليمنية واقعه إقامة عبد الرقيب عبد الوهاب المؤقتة فى عدن قبل عودته إلى صنعاء والعلاقات الطبيعية بين القوى الوطنية فى الجمهورية العربية اليمنية مع الجبهة القومية وغيرها من المنظمات اليمنية الجنوبية ، فاتهمت الجبهة القومية وحكومة الجنوب اليمنى بالنشاطات التخريبية ضد الجمهورية العربية اليمنية .

بينما إستغلت حكومة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية واقعه تواجد العناصر الملكية على أراضى الجمهورية العربية اليمنية ، وكذلك قادة جبهة تحرير الجنوب اليمنى المطرودين من البلاد فقامت من جهتها بأتهام السلطات فى الجمهورية العربية اليمنية بالعمليات التخريبية الموجهة ضد الثورة فى الجنوب وبدعم من العربية السعودية لقد كان لهذه الإتهامات المتبادلة أسساً محددة . فبالإضافة الى إختلاف القوى السياسية فى كلاً الدولتين اليمينين ، بدأت وتعمقت سنة عن سنة عملية الإستقطاب بين الجمهورية العربية اليمنية والجنوب اليمنى ، حيث جند اليسار قواه وبالذات الجناح اليسارى فى الجبهة القومية . ولذلك كان من الطبيعى جداً وفى ظل الخلافات السياسية الداخلية الحادة أن يبحث اليمين واليسار عن مكان مناسب للجوء ، أما فى الجمهورية العربية اليمنية ءأو فى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية . وليس من قبيل الصدفة أن تنظر الجبهة القومية وعلى الأخص الجناح اليسارى فى الجبهة إلى الدفاع عن صنعاء من الملكيين كقضية تحتل الدرجة الأولى من الأهمية وتنبع من أهداف ومبادئ ثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣م . وخلال عملية إعتقال العناصر الوطنية فى الجمورية العربية اليمنية فر الكثير من أفراد المقاومة الشعبية وأعضاء النقابات ومنظمات الشباب إلى الجنوب اليمنى .يحدوهم الأمل بتلقى الدعم هناك ممن يشاطرونهم أفكارهم . وبكلمات أخرى أصبحت اليمن الجنوبية ونتيجة للأوضاع السياسية الناشئة مركز إجتذاب للقوى الوطنية فى الأقليم اليمنى .

ومن ناحيتها أصبحت الجمهورية العربية اليمنية ملجأ للقوى المضادة للثورة الجنوبية اليمنية . وحتى اللحظات التى أعلن فيها إستقلال الجنوب اليمنى تواجد على أراضى الجمهورية العربية اليمنية وعلى الأخص فى المناطق الحدودية القريبة من مدن البيضاء وقطعية ومأرب وغيرها ، إضافة الى عملاء الإستعمار الإنجليزى ، أيضاً المعارضون السياسيون للجبهة القومية من أنصار جبهة التحرير والقادة الرجعيون للنقابات العدنية وقادة حزب الشعب الإشتراكى .

أن إنتصار الجمهوريين فى معارك صنعاء وإنتقال القمة القبلية إلى الصف الجمهورى والنضال الناجح من أجل تحرير كامل أراضى الجمهورية العربية اليمنية من الملكيين (فى سبتمبر ١٩٦٩م سقط أخر معقل للملكيين – مدينة صعده) كل ذلك دفع بمسائل البعث الإقتصادى للبلاد إلى المرتبة الأولى .

وهذا بدوره أدى إلى أن يعين فى سبتمبر ١٩٦٩م المهندس الإقتصادى المعرف بوجهة نظرة السياسية المحافظة عبد الله الكرشمى رئيساً لمجلس الوزراء وأتجهت حكومة الكرشمي وبشكل نهائى فى إتجاه أصحاب الأعمال الرأسماليين منهية بذلك أحلام " الإشتراكية الناصرية " تلك الأفكار التى كانت المحركة فيما مضى للنشاط العملى للقيادة الحكومية فى الجمهورية العربية اليمنية . أن تطور النظام الجمهورى جعل من الممكن ليس فقط مصالحة قادته مع الشخصيات المحافظة فى القوى الملكية ،ولكن أيضاً تطبيع علاقاته مع العربية السعودية .

وفى ٥ فبراير ١٩٧٠م تبوأ رئاسة مجلس الوزراء فى الجمهورية العربية اليمنية السياسى المجرب محسن العينى، الذى شغل فى الوقت نفسه منصب وزير الخارجية . وتضمن برنامج حكومة العينى ليس فقط قضايا البناء الإقصادى والثقافى ولكن أيضاً تعاون القوى السياسية من مختلف الإتجاهات فى الجمهورية العربية اليمنية . أن مضاعفة القوى المحمومه للملكيين التى إحتلت من جديد مدينة صعدة لم تستطيع أن تغير شيئاً ما من ميزان القوى : أن هذا الإحتلال بدأ كخطوة أتخذت من قبل الملكيين تستهدف ظمان مواقع ملائمة فى الحوارات الحتمية مع الجمهوريين .

وفى ٢٣ مارس ١٩٧٠م إنعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية والذى حضره ولأول مرة بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وفد حكومة الجمهورية العربية اليمنية برئاسة محسن العينى . ان الإتصالات غير الرسمية لمحسن العينى مع ممثلى حكومة العربية السعودية والمتواجدين فى جدة من رجال القوى الملكية أدت

فى منتصف أبريل إلى التوقف العملى للعمليات الحربية فى جميع أراضى البلاد . وفى ٢٢ ابريل ١٩٧٠م أيد المجلس الوطنى فى الجمهورية العربية اليمنية خطوات المصالحة مع الملكيين وتطبيع العلاقات مع العربية السعودية .

وبمقابل إعتراف الملكيين بالنظام الجمهورى كحقيقة لا جدال فيها ورفضهم دعم فكرة عودة الإمام المخلوع واسره حميد الدين إلى البلاد ، وافقت قيادة الجمهورية العربية اليمنية على منح الملكيين عدداً من المناصب الحكومية فى الإدارة لجمهورية . وفى مايو ١٩٧٠م دخل فى قيادة الجمهورية العربية اليمنية خمسة من رجال القوى الملكية العائدين الى البلاد . وفى يوليو ١٩٧٠م توجه إلى العربية السعودية وفداً يمنى برئاسة عضو المجلس الجمهورى حسن العمرى ، وفى ٢١ يوليو ١٩٧٠م أعلن عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية .

وتطلب إنتهاء الحرب الأهلية وتحقيق المصالحة الوطنية إعطائها الشكل القانونى . وأعلن الدستور الصادر فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠م بأن مجلس الشورى هو الجهاز التشريعى الأعلى للدولة وكانت الأغلبية فيه للقمة القبلية الإقطاعية والعناصر الملكية التى إنتقلت إلى جانب النظام الجمهورى . وتكون المجلس من ١٧٩ * عضواً متمتعين بالحصانه البرلمانية يجرى إنتخابهم عن طريق الإنتخابات الديمقراطية الحرة وعشرون عضواً يعنيهم رئيس المجلس الجمهورى . وقبل تشكيل مجلس الشورى مارس مهامه المجلس الوطنى الذى تكون من ٦٣ عضواً منتخبين من قبل قادة القبائل والعلماء وأيضاً المعينين من قبل المجلس الجمهورى . وفى المرحلة موضوع البحث دخل فى المجلس الوطنى من بين الأعضاء المعينين وبالدرجة الأولى ممثلوا المثقفين والضباط (١٣) .

---

* نصت المادة ٤٦ من الدستور على أن (يتألف مجلس الشورى من ١٥٩ عضواً وليس ١٧٩ عضواً كما ذكر المؤلف سابقاً - منتخبين إنتخاباً حراً ديمقراطياً ويحدد قانون الإنتخابات شروط وطريقة اكتسابهم العضوية ، ولرئيس المجلس الجمهورى أن يعين عشرين فى المائة (٢٠٪) من عدد الأعضاء) وليس عشرين عضواً كما اورد الكاتب .

إنتخب مجلس الشورى – المجلس الجمهورى وناقش برنامج الحكومة وراقب نشاط أجهزة السلطة التنفيذية وقدم توصياته ونصائحه . وأحتوى الفصل المكرس لمجلس الشورى فى الدستور على نصوص منطلقة من الأوضاع اليمنية المعاشة : (كل إجتماع يعقده المجلس فى غير المكان المعين له ، غير مشروع والقرارات التى تصدر فيه باطلة) وحرم الدستور النشاط الحزبى بمختلف أشكاله غير أنه صرح (بحرية أنشاء مختلف التجمعات والإتحادات النقابية وعلى الأسس الوطنية الصحيحة) وتحدث الدستور فى بعض مواده عن تشجيع الدولة للتعاونيات وبناء مختلف الجمعيات التعاونية ، وأعلن الدستور الحق فى عقدا الإجتماعات بدون إذن مسبق كما أباح التجمعات العامة والمواكب وفقاً للنظام . وأكد الدستور بأن الإسلام هو دين الدولة والشريعه الإسلامية مصدر القوانين جميعاً .

ولم تصغ القاعدة الإقتصادية فى الدستور إلى حد كاف ، حيث أشير إلى أن (ينظم الإقتصاد اليمنى وفقاً لخطة تضعها الدولة وتراعى فيها مبادئ العدالة الإجتماعية الإسلامية وتهدف إلى تنمية الإنتاج وتطويره ورفع مستوى المعيشة على أن لا تمس الخطة بسيادة البلاد وإستقلالها) . ثم يتحدث الدستور على أن النشاط الإقتصادى الخاص حر شريطة ان لا يضر بمصلحة المجتمع . (والملكية الخاصة مصونة ولا تنزع إلا للمصلحة العامة). وأعلن الدستور بأن جميع الثروات الطبيعية ملكاً للدولة (١٤) .

وأقر الدستور الحريات البرجوازية العامة . ويجب إعتبار الناحية الإيجابية فى الدستور فى أنه ثبت المنجزات الأساسية لثورة ٢٦ سبتمبر حيث صرح الدستور بان اليمن " جمهورية برلمانية دستورية " وتضمن اليمين الذى يجب أن يؤديه أعضاءالمجلس الجمهورى ومجلس الشورى وأعضاء الحكومة النص على (الدفاع عن النظام الجمهورى ومبادئ الثورة).

واحتوى الدستور على فقره بالغة الاهمية حول الخدمة العسكرية الالزامية

اضف الى ذلك فقد أشترط بان (الدولة وحدها التى تنشئى القوات المسلحة وهيئات الأمن العام والجيش الشعبى وفقاً للقانون ولا يجوز لغير الدولة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية .

الجمهورية العربية اليمنية في سنوات ما بعد الحرب الأهلية

إنتهت حرب الثمانى السنوات الأهلية فى الجمهورية العربية اليمنية . وتمكن الجمهوريون من الدفاع عن المنجزات الأساسية للثورة والتوصل إلى إتفاق مع رجال النظام السابق حول المصالحة الوطنية ،وفى هذا المجال لعب مشايخ القبائل دوراً هاماً والذى ادى الى زيادة تأثير قاده القبائل . أن ملاحقة الأشخاص الواقفين الى جانب المنجزات الديمقراطية ، اجبر البعض منهم إلــى الإختفاء والبعض الأخر إلى الفرار إلى الجنوب اليمنى .

وفى ذات الوقت شكل تواجد قيادة جبهة التحرير وفرقها المسلحة ، وقمه الإقطاع القبلى للجنوب اليمنى على أراضى الجمهورية العربية اليمنية مادة حارة كان من السهل إستغلالها من قبل الرجعية الغربية لتعكير العلاقات بين الدولتين اليمنيتين .

أن الصدام المسلح بين العربية السعودية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من أجل منطقة الوديعة فى نوفمبر ١٩٦٩م أدى الى صدى غير ملائم بالنسبة للسعوديين فى العالم العربى .

وهذا اقنع الرياض بتغيير سياستها فى الأقليم اليمنى والسعى من أجل أحداث الصدام بين الدولتين اليمنيتين . . ومنذ مطلع السبيعينات تنامى التدريج التوتر بين الدولتين، فأتهمت قيادة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حكومة الجمهورية العربية اليمنية بتشجيع النازحين اليمنيين الجنوبيين المتواجدين فى المعسكرات الواقعة فى المناطق الحدودية والقصف المنتظم ضد المراكز الجنوبية اليمنية المأهولة بالسكان فى منطقة الضالع ومكيراس وقتل أعضاء الجبهة القومية النشيطين وممثلى السلطات وزرع الألغام فى الطرقات .

ومن ناحيتها اتهمت حكومة الجمهورية العربية اليمنية الجنوب اليمنى بدعم القوى الوطنية السرية وقتل الشيخ الغادر وخبرته فى بيحان فى ٢١ فبراير ١٩٧٢م نتيجة لوضع لغم إنفجر فى منزله (١٥). وبعد التوصل الى المصالحة الوطنية فى الجمهورية العربية اليمنية وبالرغم من أن الشيخ الغادر إنتقل إلى جانب الجمهوريـة ، إلا أنـه واصل النضال ضد النظام التقدمى فى الجنوب اليمنى .

وغلفت قوى الثورة المضادة مخططاتها العدوانية الموجهة ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بشعارات الوحدة الفورية بين الدولتين. ومن الطبيعى جداً ان يفهم قادة الجمهورية العربية اليمنية وقادة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عدم إمكانية تحقيق الوحدة الفورية فى ظروف الإختلاف الواضح فى الأنظمة السياسية لكل منهما والتوجه السياسى الخارجى إضافة الى المشاكل الداخلية السائدة فقد نظر إلى قضية الوحدة اليمنية كمسألة ذات أفاق تاريخية . ولقى شعار الوحدة هذا دعماً نشيطاً من العربية السعودية والتى دفعت بمشايخ القبائل اليمنية وقوى الثورة المضادة من المغتربين اليمنين الجنوبيين القاطنين فى أراضى الجمهورية العربية اليمنية إلى التمرد المسلح ضد الجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

أن تصعيد التوتر بين الدولتين اليمنيتين كان فى مركز الإهتمام فى العالم العربى ، وبلغت حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، التى كان من مصلحتها تهدئة الأوضاع على الحدود مع الجمهورية العربية اليمنية وتسوية علاقاتها وحل المسائل المختلف عليها مع جاراتها الشمالية عن طريق الحوارات السياسية ، جامعه الدول العربية بالأوضاع الناشئة وكذلك بلغت بعض الدول مثل ليبيا والعراق والجزائر بأنها ترحب بأى جهود للوساطة تستهدف تخفيف التوتر وتهدئه الأوضاع . وسواء فى البيانات الرسمية أو فى الصحف العدنية جرت الإشارة الى أن الصراع بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن

الديمقراطية الشعبية لا يتفق ومصالح الشعب القادر بنفسه على مناقشة وحل قضايا العلاقات اليمنية ، ومع ذلك فإن حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لا تمانع من توسط الدول العربية الأخرى منطلقة فى ذلك من أفكار النضال المشترك للشعوب العربية ضد قوى الإمبريالية ومن أجل وحدة العرب (١٧) .

باشرت لجنة المصالحة العربية المشكلة فى منتصف سبتمبر ١٩٧٢م عملها لإستيضاح مواقف الطرفين المتنازعين . وطبقاً لما جاء فى " الأهرام " القاهرية تلخصت مطالب الجمهورية العربية اليمنية فى (النزاع العائلى) مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بما يلى : السماح لمئة ألف نازح جنوبى يمنى يتواجدوا على أراضى الجمهورية العربية اليمنية أبان النضال من أجل الإستقلال والأحداث اللاحقة بالعودة الى بلادهم ، وتعويض الشماليين الذين اممت ممتلكاتهم فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، سحب قوات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من منطقة حريب والتى تمركزت هناك خلال الحرب الأهلية وبطلب من الجمهورية العربية اليمنية لصد تسلل العناصر الملكية المعادية للنظام الجمهورى ، حل مسألة تعويض قتلى قادة القبائل وبالدرجة الأولى الشيخ الغادر، إيقاف العمليات التخريبية فى أراضى الجمهورية العربية اليمنية (١٨) .

وكما يتضح من مذكرة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الموجهة الى لجنة الوساطة التابعه لجامعة الدول العربية فقد طالبت من ناحيتها بإغلاق معسكرات قوى الثورة المضادة من النازحين اليمنيين الجنوبيين فى أراضى الجمهورية العربية اليمنية ، سحب قوات اليمن الشمالية من المناطق الحدودية ، منع نشاط المنظمات السياسية فى أراضى الجمهورية العربية اليمنية المعادية للنظام الديمقراطى فى عدن ، فتح الحدود مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وإعادة التجارة بين الشطرين ونشاط اللجان المشتركة ، عقد الإجتماعات بين قادة الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لبحث مسائل

تطوير العلاقات بين الدولتين اليمنتين (١٩) .

أوجد التحديد الدقيق لمواقف الأطراف المتنازعة وجهود لجنة الجامعه العربية للوساطة ، المقدمات الواقعية للحوار بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، الأمر الذى لم يعجب القوى الإمبريالية والرجعية العربية التى راهنت على إشعال نار الفتنة بين اليمنيين ، ولذلك حاولوا ضرب عملية تحسين العلاقات التى لا تزال فى بدايتها . ففى ٢٦ سبتمبر ١٩٧٢م دخلت الفرق المسلحة للنازحين الجنوبيين اليمنيين المدعومة من قبل فرق القبائل الشمالية اليمنية اراضى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فى منطقة الضالع ، مكيراس ، كرش وجزيرة كمران . وحمل هذا الهجوم طابعاً منظماً مادلل على وجود مؤامرة واسعه ضد اليمن الديمقراطية .

لم يكن توقيت العدوان ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، عملاً من قبيل الصدفة ، فالشعب اليمنى فى الشمال وفى الجنوب كان فى هذا الوقت يحتفل بالذكرى العاشرة لثورة ٢٦ سبتمبر .

وفى ١٤ أكتوبر ١٩٧٢م وصلت الى عدن لجنة المصالحة التابعه لجامعه الدول العربية وسلمتها حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مذكرة تضمنت المطالب المشار إليها سابقاً. وزار اعضاء اللجنة مناطق العمليات العسكرية . وفى ١٣ اكتوبر أصدرت اللجنه ندائها إلى الحكومتين وطالبت فيه بضرورة الإلتزام بإتفاقية وقف إطلاق النار وسحب الفرق العسكرية لكلا الطرفين الى مسافة ١٠ كيلو متر داخل حدود كلا الدولتين. واقترحت أن يشرف على تنفيذ هذه الخطوات لجنة عسكرية مشتركة يجب أن يدخل فى عضويتها أيضاً ممثلى لجنة المصالحة التابعه لجامعه الدول العربية . وتحدد النصف الثانى من أكتوبر ١٩٧٢م موعداً لإجتماع قادة الدولتين فى القاهرة.

وخلال لقاء القاهرة الذى بدأ أعماله فى ٢١ اكتوبر ١٩٧٢م وضع رئيسا مجلس وزراء كلا الدولتين وثيقة (مبادئ وأسس الوحدة اليمنية بين الجمهورية

العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (٢٠) .وفى هذه الوثيقة التى وقع عليها أيضاً ممثلى لجنة المصالحة العربية المكونة من الأمين العام المساعد لجامعه الدولة العربية محمد اليافى وممثلى الجزائر وسوريا والكويت ومصر ، أعلن بإن الطرفين إتفقا على قيام دولة يمنية واحدة لها حكومة وعاصمة وعلم وشعار واحد .

وفى دولة الوحدة الموعودة سيكون نظام الإدارة (جمهورية ديمقراطية وطنية) وستكفل الحريات الشخصية والسياسية وإمكانية نشاط المنظمات النقابية والوطنية .

وفى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢م وبدعوة من القائد الليبى معمر القذافى تم اللقاء بين عبد الرحمن الأريانى وسالم ربيع على . وتمخضت المحادثات عن إعلان قيام ثمان لجان مشتركة وتحديد الأسس السياسية لدولة الوحدة . واكد قادة الدولتين على ضرورة (العمل من أجل القضاء التام على مخلفات نظام الإمامة والنظام الإستعمارى فى اليمن وحكم السلاطين الإقطاعى كطريق وحيد لحل معضلات الإنسان اليمنى) .

أدى توقيع وثائق الوحدة اليمنية الى وقف العمليات الحربية فى المناطق الحدودية والإستبعاد العملى لشعار تحقيق الوحدة الفورية . وعين قادة الدولتين ممثليهم لبحث قضايا الساعة فى العلاقات الثنائية ، كما بدأت اللجان المشتركة أعمالها . وإنعقدت عده لقاءات - علي أعلى المستويات ، الأمر الذى ساعد على خلق جومن الثقة المتبادلة بين قادة كلا الدولتين.

أن تفاقم العلاقات اليمنية لم يعق حدة الصراع من أجل السلطة ضمن أطار القيادة غير المتجانسة فى الجمهورية العربية اليمنية . أن نشاط القمة القبلية والتى كانت فى الواقع تتجاهل الجكومة وكذلك مشاركة المنحدرين من الجنوب اليمنى والشخصيات الملكية السابقة فى الإدارة الجمهورية ، كل ذلك خلق شبكة معقدة من التناقضات والتى زاد من حدتها إستمرار ملاحقة أنصار القوى

الوطنية والتي احتفضت بمواقع محدودة فى النقابات وفى أوساط الشباب والمثقفين الجدد وصغار ضباط الجيش .

وفى أعمالهم أكد الباحثون السوفيت علي الدور الخاص الذى يلعبه الجيش فى أنظمة البلدان النامية - ففى البلدان التى ينعدم فيها التقاليد الحزبية العريقة يعتبر الجيش القوة الأكثر تنظيماً ، وبالتالى ، فعادة ما يأخذ على عاتقه زمام المبادرة لتنفيذ التغيير ذو الطابع الإجتماعى - السياسى (٢١) وبهذه المناسبة تجدر الإشارة إلى أن القضاء على الأنظمة الملكية فى مصر والعراق واليمن الشمالية وليبيا ، كما أن عدد من التغييرات السياسية الهامة فى البلدان العربية الأخرى تم تنفيذها من قبل الجيش . أن مشاركة ضباط الجيش فى الحياة السياسية بشكل عام ، عادة ما يخلق لدى البعض منهم تصورات مبالغ فيها عن مكانه ودور الجيش . واليمن الشمالية لا تشكل إستثناء من هذه القاعدة ، فضباط الجيش الذين قاموا بتحطيم الملكية بقوا على قمة السلطة فى البلاد لفترة خمس سنوات. ان خروج السلال من المسرح السياسى فى نوفمبر ١٩٦٧م وضع فى الواقع نهاية لإحتكار الضباط للسلطة السياسية . وفى قيادة الدولة بقى فقط الفريق حسن العمرى الذى وحتى عام ١٩٧١م شغل أكثر من مرة منصب رئيس مجلس الوزراء وعضو المجلس الجمهورى . وشغل الضباط مقاعد ليست بكثير فى مجلس الشورى فى الجمهورية العربية اليمنية فاعتبروا ذلك إنتقاص فى حقهم .

وعلى الرغم من تزايد تأثير العناصر الملكية والقمة القبلية الإقطاعية فى الجمهورية العربية اليمنية فقد واصلت القوى التقدمية العاملة سراً نشاطاتها. وعلى الرغم من أن نشاط جميع الأحزاب السياسية كان محرماً وفقاً للدستور إلا أن هذه القوى تمكنت من التعبير عن أرائها عن طريق توزيع مطبوعاتها بواسطة البريد وكذلك من خلال مشاركتها فى المنظمات النقابية والطلابية وغيرها. وحتى مطلع السبعينات نشطت فى الجمهورية العربية اليمنية فى

الواقع الحزب الديمقراطى الثورى اليمنى ومنظمة المقاومين الثوريين اليمنيين والإتحاد الشعبى الديمقراطى الماركسى(المرتبط باتحاد الشعب الديمقراطى فى ج .ى.د.ش) ومجموعتين بعثيتين الاتجاه السورى - الإتجاه العراقى - وحزب العمل . وكان للحزب الديمقراطى الثورى اليمنى ومنظمة المقاومين الثوريين اليمنين وغيرها من المنظمات تشكيلات عسكرية فإستغلت هذه المنظمات السخط العفوى لجماهير فلاحى اليمن وغياب التقدم فى ميدان الإنجازات الإقتصادية - الإجتماعية وزيادة الإستغلال من قبل الإقطاع والمشايخ فنظمت إنتفاضات الفلاحين المسلحة والأعمال التخريبية الموجهه ضد المشايخ والإقطاعيين المحددين . ولوحظ أن الإنتفاضات الشعبية الواسعه تركزت فى المناطق الجنوبية من الجمهورية العربية اليمنية ومن حيث الوقت تطابقت هذه الأحداث مع تصاعد وتوتر الأوضاع بين الدولتين اليمنتين وهذا أعطى الأسس بدوره لبعض الممثلين الرسميين للحديث عن تدخل الجنوب اليمنى فى الشئون الداخلية للجمهورية العربية اليمينية وزاد من حدة هذا الموضوع الدور الذى لعبته الأجهزة الدعائية للرجعية العربية والمغتربين الجنوبيين اليمنيين .

أن الإنتفاضات المنعزلة لفلاحى الجمهورية العربية اليمنية لم يكن بمقدورها أن تتحول الى حركة واسعه . موجهه لدمقرطه النظام واجراء الإصلاح الزراعى وغير ذلك من الإنجازات التقدمية ، وكانت الأسباب كامنه ليس فقط فى مستوى الوعى السياسى المتدني لسكان الجمهورية العربية اليمنية الذين لا يزالون أسرى التصورات والأفكار التقليدي وبقايا الإقطاع ولكن أيضاً فى وضع القوى الوطنية المنهوكة . ولأكثر من مرة دعت أضخم منظمة سياسية - الحزب الديمقراطى الثورى اليمنى - ومنظمة المقاومين الثوريين اليمنيين وغيرهما الى قيام جبهة واحدة ، غير أن القوى الوطنية لم تستطع فى ذلك الوقت التوصل الى إتفاق عملى لتحقيق تلك الأفكار .

وهنا برزت مسالك مختلفة للتعاون مع حكومة الجمهورية العربية اليمنية

وتقيمات مختلفة لأولويات القضايا البارزة والتحليل الطائفى لشخصيات سياسية محدودة . وراهنت مجموعه من المنظمات التقدمية على العمل السياسى وإستخدام الإمكانيات العلنية المحدودة بينما وقف البعض مثل منظمة المقاومين الثوريين إلى جانب حرب العصابات : الأرهاب الأحمر " وبتحليل المنشورات المؤرخة فى نهاية ١٩٧٢م والتي وقفت فيها منظمة المقاومين الثوريين الى جانب تشديد حلقات النضال المسلح ضد النظام الإقطاعى القبلى فى صنعاء ، يظهر بأن أعضاء المنظمة ركزوا أهتمامهم على ممارسة الأرهاب الأحمر فى مناطق رداع والبيضاء ومارب وحريب والجوبة ، وقاموا بوضع الالغام والمتفجرات فى الطرقات.

وفى الفترة المنصرمة منذ سبتمبر ١٩٧٢م حدثت تغيرات إجتماعية هامة فى أوساط القمة القبلية وبدأ أغنياء مشايخ القبائل الكبيرة فى إستثمار أموالهم بإمتلاك الأراضى وبناء المنازل لتأجيرها والفنادق وكذلك تحويل ممتلكاتهم الى البنوك فى الخارج وإكتساب أسهم الشركات الأجنبية والأموال فى البلدان الأخرى .

أن رأسمالية كبار المشايخ أبعدتهم أكثر فأكثر ليس فقط عن أعضاء القبيلة العاديين ولكن ايضاً عن صغار ومتوسطى المشايخ الذين عادة ما أصبحوا ضحايا تعسف وإستغلال ممثلى القمة القبلية الأكثر غناء وحضا.

أن تغلغل العلاقات النقدية - السلعية فى القرية اليمنية التى أيقضتها الثورة ونشؤ السوق الوطنى الواحد وإنهيار المعتقدات القبلية والقيم الإخلاقية التقليدية لم يكن بأمكانها إلا أن تنعكس على وحدة صفوف القمة القبلية ودورها السياسى فى البلاد . وبقدر ما تعززت أجهزة السلطة المركزية ونمو الوعى السياسى للمثقفين اليمنيين والضباط بقدر ما هبطت تدريجياً مكانة القبائل كقوة تقليدية يمنية وتأثيرها فى صياغة وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية . ومن ناحية أخرى تنامى دور كبار المشايخ الذين أثرو نتيجة للحرب

لأهلية ونشاط رجال الأعمال والذين كانوا قد ادعوا مشاركتهم فى الإدارة معتمدين على إمكانياتهم المالية وارتباطاتهم بالبرجوازية الكبيرة الناشئة .

وكان المجلس الجمهورى تابعاً للشخصية السياسية المجرية - عبد الرحمن الأريانى- الذى أستطاع أن يناور بين المجموعات المختلفة للقبائل والجيش والدوائر الإقطاعية . وفى فترة توليه السلطة قدم عبد الرحمن الأريانى أكثر من مرة إستقالته الا أنه وفى كل مرة وبمرور الوقت كان يجد نفسه ومن جديد وبناء على طلب القوى المنافسة له فى منصبه .

وفى ١٣ يونيو ١٩٧٤م ونتيجة للصراع السياسى الداخلى المعقد إنتقلت السلطة فى البلاد إلى قيادة الجيش اليمنى والتي شكلت مجلس القيادة من عشرة ضباط برئاسة ابراهيم الحمدى وهكذا وبعد مضى سبع سنوات منذ اقصاء السلال من منصبه كرئيس للجمهورية من جديد أخذ ضباط الجيش السلطة العليا فى اليمن الشمالية .

واصدر مجلس القيادة بياناً جاء فيه بأن الجمهورية العربية اليمنية وعلى المستوى الدولى ستوطد روابط الأخوة مع البلدان العربية وعلاقات الصداقة مع جميع الدول على أساس الإحترام المتبادل والدفاع عن السيادة وفى ميدان السياسة الداخلية أعلنت القيادة الجديدة عن أصرارها لوضع حد للفساد والرشوة وأيضاً(التعاون مع العناصر الوطنية الشريفه القادرة على حل المسائل المطروحة) . ومن المراسيم التشريعية الأولى لمجلس القيادة القرار القاضى بحل المنظمة الحكومية - الإجتماعية السياسية حديثة التشكيل - الإتحاد اليمنى ومجلس الشورى والمجلس الجمهورى وإيقاف العمل بالدستور حتى تتحسن الأوضاع وكذلك قراره القاضى بحل القيادة السابقة للجيش . كما أعلن عن رفع مرتبات الجيش والموظفين الأمر الذى أصبح عادة مطبقة بعد إنتقال القيادة الجديدة الى السلطة فى اليمن . وكلف محسن العينى الذى كان حينذاك سفيراً فى لندن بتشكيل الحكومة الجديدة. وأبعد الرئيس السابق للمجلس الجمهورى

الى دمشق حيث عاش هناك كشخصية غير رسمية .

وكما يبدو فمن الأسباب التى أقنتعت القمة القبلية - الإقطاعية ومجموعه الأريانى بتسليم السلطة بتلك البساطة هو رغبتها بالتخلص من مسئولية الأزمة الإقتصادية العميقة والفوضى السائدة فى الجمهورية العربية اليمنية وتدهور العلاقات مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. أن المضاربة وإرتفاع الأسعار الجنونى والغير خاضع لرقابة الحكومة على المواد الضرورية وتفشى الفساد والرشوة فى أوساط موظفى الدولة وتعسف المشايخ فى الأرياف كل ذلك اصبح ظاهرة إعتيادية لتلك المرحلة فى الجمهورية العربية اليمنية . ولهذا بالضبط عبرت الجماهير الشعبية وبعفوية عن دعمها " لحركة ١٣ يونيو التصحيحية " يحذوها الأمل بأن ضباط الجيش الفتيان الغير محملين بثقل التقاليد البالية القادرين على التغلب على الأزمة الإقتصادية وترسيخ النظام .

وعلى مدى عدة أيام تجمع أمام مبنى القيادة العامة الألف المواطنين للتعبير عن تأييدهم لمجلس القيادة وقائده ابراهيم الحمدى وتلقت الإذاعه آلاف البرقيات والرسائل وهكذا كتب الصحفى المصرى عادل رضا الذى شاهد تلك الأحداث (٢٣) .

لقد كان رد فعل القوى الوطنية التى تعمل فى ظل ظروف سرية فى الجمهورية العربية اليمنية ذو معنى واحد : أن إنتقال السلطة الى ضباط الجيش بعث لديها الأمل بأمكانية حدوث تحولات إيجابية فى البلاد . وعلى وجه الخصوص كان بيان القيادة الجديدة المعبرة عن رغبتها للتعاون مع القوى الوطنية مشجعاً ونال وفيما بعد وإلى حد ما التأكيد العملى والمتمثل بعدد من اللقاءات التى اجراها ابراهيم الحمدى مع ممثلى القوى الوطنية .

راقبت العربية السعودية والذي أصبح تأثيرها كبيراً فى الجمهورية العربية اليمنية بعد المصالحة الوطنية ، تطور الوضع فى البلاد وتهربت حكومتها من التعبير عن تأييدها للضباط والتى اقتصر بيانها حول أحداث ١٣ يونيو على

أنه عملاً داخلى للجمهورية العربية اليمنية وتدخل الدول الأخرى عمل غير مسموح به مطلقاً . ووقفت حكومة مصر موقفاً مشابهاً .

ومن الطبيعى أن تستدعى أحداث ١٣ يونيو أهماماً كبيراً فى اليمن الجنوبية ففى اليوم التالى بعد تغيير السلطة نشرت الصحيفة شبه الرسمية لحكومة اليمن الديمقراطية الشعبية " صحيفة ١٤ أكتوبر " بياناً يتلخص مضمونه بأن هذه الأحداث ، وعلى الرغم من كونها عملاً داخلياً للجمهورية العربية اليمنية الا أنها يجب أن لاتؤثر سلباً على مجرى الصراع الناجح من أجل الإستقلال والسيادة ومرة أخرى تعبر قيادة ج . ى. د. ش . عن موقفها الى جانب تنفيذ الإتفاقات التى تم التوصل اليها بشأن الوحدة اليمنية وهكذا إستغل الضباط برئاسة ابراهيم الحمدى الحالة السياسية الداخلية المتأزمة فأنتزعوا السلطة وبعملهم هذا استطاعوا إيقاف التحول اليمينى اللاحق للنظام السياسى فى الجمهورية العربية اليمنية .

أن إصلاح الحياة السياسية الداخلية المحدود ونمو وعى الجماهير الشعبية والنشاط السياسى للقوى الوطنية فى الجمهورية العربية اليمنية ، كل ذلك تتطلب تنسيق الجهود بين المنظمات السياسية السرية ، وفى فبراير ١٩٧٦م تم التوصل إلى إتفاق مبدئى حول وخده عدد من تجمعات القوى الوطنية فى منظمة سياسية واحدة – الجبهة الوطنية الديمقراطية . وفى البداية دخل فى هذه الجبهة الحزب الديمقراطى الثورى اليمنى وحزب الطليعه الشعبية والإتحاد الشعبى الديمقراطى اليمنى وحزب العمل وفرع حزب البعث وأيضاً (المستقلين) ومجموعة الضباط المشتركين فى الثورة السبتمبرية ١٩٦٢م . وفى مطلع ١٩٧٧م إنشاء كل من الحزب الديمقراطى الثورى وحزب الطليعة الشعبية والإتحاد الشعبى الديمقراطى اليمنى وحزب العمل قيادة سياسية عامة دخل أيضاً فيها ممثلو منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين . وفى نهاية ١٩٧٧م جرى فى عدن إجتماع لقاده وممثلى المنظمات المذكورة سابقاً لبحث ومناقشة المسائل العملية

لقيام الجبهة ، حيث تم تشكيل لجنة مركزية موحدة و فى وفى ٩ يناير ١٩٧٨م وقع ممثلو المنظمات والأحزاب المذكوره انفا (عدا البعثيين) إتفاقية الوحدة التى عززت قيام الجبهة الوطنية الديمقراطية فى الجمهورية العربية اليمية .

إن السياسة الداخلية والخارجية المعتدلة بما فى ذلك المسائل المتعلقة بالوحدة اليمنية والنضال ضد النزعات الإنفصالية لمشايخ القبائل والأوساط الاقطاعية ، وكذلك السعى لإيجاد لغة مشتركة مع القوى فى البلاد كل ذلك خلق السخط لدى الرجعية الداخلية والقوى الامبريالية . وفى ١٢ أكتوبر ١٩٧٧ م وقبل يومين من زيارته المزمعة إلى عدن قتل إبراهيم الحمدى . وانتقلت السلطة العليا فى الجمهورية العربية اليمنية إلي يد رئيش أركان حرب القوات المسلحة فى الجمهورية العربية اليمنية المقدم أحمد حسين الغشيمى الذى أصبح رئيساً لمجلس القيادة الثورية .

وفى ٧ فبراير ١٩٧٨م أصدار مجلس القيادة إعلاناً دستورياً بشأن تشكيل مجلس الشعب التأسيسى وفى نفس الوقت نشر كشف بأسماء أعضاء المجلس ضم ٩٩ عضوا تم تعينهم من قبل القيادة العليا للبلاد . وفى مقابلته مع المجلة اللبنانية «الصياد» أعلن الغشمى : (لقد روعيت عده مبادئ عند إختيار أعضاء مجلس الشعب ، والرئيسة منها -مقدرة أعضاء المجلس . وإضافة إلى ذلك لقد أردنا أن تتمثل فى مجلس الشعب التأسيسى مختلف مناطق البلاد وفئات السكان وأيضا التيارات الوطنية على أنه إذا كانت جرت انتخابات عامة لأعضاء المجلس فمن الممكن أن لانتوصل إلى مثل هذا التركيب) .(٢٤)

إن قرار القيادة الخاص بإنشاء مجلس الشعب التأسيسى أملتها ظروف الوضع السياسى فى البلاد . وبهذه الخطوة أرادت القيادة العسكرية السياسية استقرار الوضع وتوسيع القيادة الاجتماعية للنظام وتأمين دعم وتأييد ممثلى مختلف فئات المجتمع اليمنى واوحى قيام مجلس الشعب التأسيسى كأول جهاز بعد انتقال السلطة إلى الممثلين العسكريين بفكرة إرتقائه إلى برلمان منتخب .

وقوبل قيام مجلس الشعب التأسيسى بالتقييم الإيجابى من مختلف الأوساط السياسية فى الجمهورية العربية اليمنية التى نظرت إليه كخطوة هامة على طريق استعادة القواعد الدستورية .

وفى ٢٥ فبراير ١٩٧٨ م انعقدت الجلسة الأولى لمجلس الشعب التأسيسى وكلف أعضاء اللجان المشكلة من قبل للمجلس وهى اللجنة الدستورية واللجنة التشريعية بمهمة إعداد الاقتراح الخاص بكيفية شكل رئاسة الدولة فى الجمهورية العربية اليمنية وفى تقريرهما برهنت اللجنتان على ضرورة وجود منصب الرئيس فى البلاد . وكان يجب أن تأتى المبادرة فى الأمر من قبل مجلس الشعب التأسيس نفسه ، غير أنه ونتيجة لأن مهام المجلس كانت محدودة فقد إتخذ قرارا بالتوجه إلى رئيس مجلس القيادة بتوصية تقضى بمنح الجلس الشعب التأسيسى حق إقتراح مشروعات القوانين . وفى ١٧ أبريل ١٩٧٨ م أدخلت التعديلات اللازمة فى الإعلان الدستورى والتى بموجبها رشح مجلس الشعب التأسيسى إلى منصب رئيس الجمهورية أحمد الغشمى .

وفى ٢٢ أبريل ١٩٧٨م أنتخب الغشمى بغالبية أصوات أعضاء المجلس رئيساً للجمهورية العربية اليمنية وقائد عاما للقوات المسلحة وعلى ذلك حل مجلس القيادة وإستقالت الحكومة وكلف عبد العزيز عبد الغنى تشكيل حكومة جديدة وفى يونيو قدم قائمة بأعضاء حكومته إلى الرئيس الغشمى للمصادقة عليها . وفى رسالته الموجهة إلى الحكومة الجديدة استعرض الرئيس الغشمى المشاكل التى يجب على أعضاء الحكومة العمل على حلها . ومن بين هذه المشاكل وردت مسألة تحسين نشاط الأجهزة الحكومية والعمل على ترشيد النفقات الحكومية والاستخدام الأمثل للقروض والمعونات الخارجية واقتراح الحوار البناء مع اليمن الجنوبية لإستعادة الوحدة اليمنية . وفى ميدان السياسة الخارجية حددت أمام الحكومة مهام الحفاظ على أسس السياسة الخارجية التى يجب ممارستها فى علاقتها مع البلدان الشقيقة والصديقة ومع المنظمات الدولية

بما يخدم المصالح الوطنية والمصالح العربية ، وبالدرجة الأولى ، بما يتفق وأهداف حل القضية الفلسطينية حلا عادلا وتحقيق السلام على الكرة الأرضية .

أدانت حكومة الجمهورية العربية اليمنية النهج المنفرد للرئيس المصرى أنور السادات فيما يتعلق بتسوية قضايا الشرق الأوسط ، ولكن وإلى جانب ذلك حاولت التقدم بمبادرة تدعو فيها إلى عقد اجتماع عربى على مستوى القمة من أجل (إعادة السادات إلى الصف العربى) فأصبح ممثل الجمهورية العربية اليمنية مشتركا فيما سمى (بلجنة التضامن العربى) التى رأسها الرئيس السودانى جعفر النميرى والتى أنشئت بهدف تهيئة الظروف الضرورية الملائمة لعقد المؤتمر العربى .

وفيما يتعلق بالنزاع المسلح فى القرن الأفريقى تقدمت الجمهورية العربية اليمينية بمبادرة لعقد اجتماع لرؤساء الدول المطلة على ساحل البحر الأحمر بما فيها شطرى اليمن والعربية السعودية ومصر والأردن والصومال والسودان وجابوتى ، وكان المتومل بأن الاجتماع سيتخذ القرارات التى من شأنها استبعاد البحر الأحمر من نطاق المنافسة الدولية. غير أن الجمهورية العربية اليمنية لم تكن تعنى بأقتراحها هذا ماذهبت إليه مصر فى محاولتها طرح مسألة الوجود العسكرى الأجنبى فى البحر الأحمر من متطور العداء للسوفييت . (أن البحر الأحمر يجب أن يكون منطقة أمن وسلام وتتمتع فيه سفن جميع الدول بحق حرية الملاحة) هكذا أعلن الغشمى فى إحدى مقابلاته الصحفية .(٢٥)

وفى ٢٤ يونيو اغتيل الغشمى وعلى أثر وفاته أنشئ فى الجمهورية العربية اليمنية مجلس الرئاسة المؤقت الذى تشكل من أربعة أعضاء برئاسة عبد الكريم العرشى -رئيس مجلس الشعب التأسيسى .

إن تواجد أشخاص من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فى مكتب الرئيس الغشمى لحظة الانفجار أعطى المبرر لقادة الجمهورية العربية اليمنية لإتهام عدن بمقتل الرئيس . وفى ٢٧ يونيو تقدمت الجمهورية العربية اليمنية

بطلب إلى جامعة الدول العربية تدعوها فيه إلى عقد إجتماع استثنائى لمجلس الجامعة لبحث مسألة اغتيال الرئيس . وبعثت حكومة الجمهورية العربية اليمنية بمذكرات إلى رؤساء الحكومات العربية شرحت فيها الحكومة اليمنية ظروف حادث الاغتيال .

وفى الأول من يوليو عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاً له على مستوى وزراء الخارجية وفى هذا الاجتماع تقدم عبد الله الاصتج الذى كان حينئذاك وزير خارجية الجمهورية العربية اليمنية بمقترح يدعو فيه إلى اتخاذ العقوبات السياسية والاقتصادية بحق جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

استغلت العناصر الرجعية حادثة اغتيال الرئيس الغشمى لإشعال النزعات المعادية لعدن . وأدين النظام التقدمى فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لتعاطفه مع العناصر الوطنية فى الجمهورية العربية اليمنية ، وكما زعم لتتدخله فى الشئون الداخلية للجمهورية العربية اليمنية وإثارته للقلاقل فى المناطق الحدودية . وطالبت حكومة الجمهورية العربية اليمنية بحضور اللجنة العسكرية لمجلس جامعة الدول العربية بهدف التعرف على الوضع فى مناطق الحدود مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وفى ذات الوقت عبرت عن رفضها لأى وساطة سواء كانت عربية أم أجنبية بين عدن وصنعاء .

وفى ١٧ يوليو ١٩٧٨م انعقدت الجلسة الاستثنائية لمجلس الشعب التأسيسى والذي اقترح فيها رئيس المجلس عبد الكريم العرشى انتخاب عضو مجلس الرئاسة المؤقت نائب القائد العام رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة المقدم على عبد الله صالح رئيسا للبلاد . وأقر هذا الاقتراح بالاجماع .

وفى خطابه الذى ألقه فى ١٨ يوليو أعلن على عبد الله صالح بأن القيادة الجديده للجمهورية العربية اليمنية سنعمل من أجل الحفاظ على مبادئ وأهداف ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م المعادية للملكية وحركة ١٣ يونيو التصحيحية . ولأول مرة يتضمن خطاب رئيس الجمهورية العربية اليمنية الحديث عن حتمية

السير فى طريق الحرية والديمقراطية ودعم الحركة التعاونية والسير قدما على طريق بناء الدولة المركزية اليمنية الحديثة . وفى ميدان السياسة الخارجية أعلن على عبد الله صالح عن دعمه الحاسم لقضية الشعب الفلسطينى العادلة والإلتزام بميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة .(٢٠٦)

وبعد استلامه للسلطة أجرى الرئيس على عبد الله صالح تغييرات واسعة فى قيادة الجيش والدولة مزيحا ممثلى القمة الإقطاعية - القبلية المقوتين من مناصبهم والموظفين الفاسدين . وهذا بدوره أدى إلى تنشيط قوى المعارضة وأستخدم كسب للمحاولة الانقلابية الفاشلة التى نفذتها مجموعة من الضباط فى مساء ١٤ أكتوبر ١٩٧٨م .

وفى مطلع ١٩٧٩م تمكنت الرجعية العربية والقوى الإمبريالية الخائفة من تقارب الدولتين اليمنيتين ، تمكنت هذه القوى . مجددا من التوصل إلى توتير العلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والذى أخذ شكل الصدام المسلح فى المناطق الحدويدية . وطلبت الجمهورية العربية اليمنية من جامعة الدول العربية التوسط لتهدئة الوضع . وفى نهاية فبراير ١٩٧٩م وصل إلى صنعاء ممثلو العراق وسوريا والأردن وبمساعيهم تم التوصل إلى وقف إطلاق النار . ولقيت الاتفاقية التأييد من قبل الدورة الاستثنائية لمجلس جامعة الدول العربية والتى جرت أعمالها فى الكويت من ٤ إلى ٦ مارس ١٩٧٩م على مستوى وزراء الخارجية . ولمراقبة تنفيذ هذه الاتفاقية شكلت لجنة للمراقبة من عضوية وزراء خارجية ست دول عربية إضافة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية كما إقترح أيضاً عقد لقاء بين قادة الدولتين من أجل تحسين العلاقات فيما بينهم .

وفى ٢٨ مارس ١٩٧٩م بدأت فى الكويت المحادثات بين رئيس الجمهورية العربية اليمنية على عبد الله صالح ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عبد الفتاح إسماعيل والذى توج

بالتوقيع على بيان الوحدة اليمنية . ووفقا للاتفاق الذى تم التوصل إليه شكلت اللجنة الدستورية المشتركة والتى كلفت بمهمة وضع مشروع الدستور الجديد . كما شكلت أيضاً عدة لجان منها لجنة العلاقات الخارجية واللجنة الاقتصادية والمالية واللجنة التشريعية ولجنة الإعلام والثقافة واللجنة العسكرية واللجنة الصحية واللجنة الإدارية . أن سياسة تحسين العلاقات بين الدولتين اليمنيتين لقت الدعم والتاييد من قبل القوى الوطنية فى الجمهورية العربية اليمنية .

إن تحسين وتعميق علاقات الجمهورية العربية اليمنية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أثر إيجابياً على تطور الوضع السياسى الداخلى . وأعلن الرئيس على عبد الله صالح بداية مرحلة جديدة فى الحياة السياسية الداخلية للبلاد توصف بفترة بناء المجتمع الديمقراطى والذى سيتمتع فيه ممثلى مختلف الإتجاهات السياسية بحقوق متساوية . ووفقاً للاعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٨ مايو ١٩٧٩م جرى توسيع الصلاحيات الدستورية لمجلس الشعب التأسيسى والذى أصبح بإنتظام يعقد جلساته وفى ذات الوقت أعلن عن زيادة عدد أعضاء المجلس من ٩٩ عضوا إلى ١٥٩ عضوا . أن الحقوق الهامة التى يتوجب الاشارة إليها هى المشاركة الجماعية لوضع الحلول للقضايا السياسية الداخلية والخارجية والمتمثلة بإنشاء المجلس الإستشارى فى مطلع مايو ١٩٧٩م والمكون من ١٥ عضوا والذي يعقد إجتماعاته بدعوة من الرئيس وتحت رئاسته وصلاحياته مناقشة المشاكل الداخلية والخارجية التى تمس المصالح العليا للبلاد . أن قيام المجالس البلدية المنتخبة جزئيا كانت بمثابـة التغير المبدئى للبنية التحتية لأجهزة السلطـة حيث جرت أول انتخابات بلدية فـى مايو ١٩٨٠م .

وفى مايو ١٩٨٠م شكلت لجنة الحوار الوطنى من خمسون عضوا واستئنف مشروع الميثاق الوطنى - النظرية السياسية لمختلف القوى الوطنية فى الجمهورية العربية اليمنية المستعده للتعاون مع القيادة السياسية العسكرية

للبلاد من أجل تحقيق مبادئ الثورة السبتمبرية . وفى أغسطس ١٩٨٠م أشار الرئيس على عبد الله صالح إلى أن لجنة الحوار الوطنى والتى تمثلت فيها مختلف الفئات والمجموعات يتوجب أن تصيغ الميثاق القادر على (لم شمل الجميع وتحقيق أقصى حد ممكن من الوحدة الفكرية والوفاق السياسى والتعايش الوطنى والاجتماعى بين مختلف الفيئات والمجموعات والقوى وعدم منح أى امتيازات لأى كان من الفئات والمجموعات)(٢٧) . وفى ديسمبر ١٩٨٠م بدأ نقاش مشروع الميثاق على مستوى جميع المحافظات وفى سبتمبر ١٩٨١م انتهت المناقشة وقدم المشروع بصيغته الأخيرة إلى القيادة السياسية للنظر فيه وكذلك أيضاً النظر فى مسألة الاستفتاء الشعبى العام .

وفى الأول من سبتمبر ١٩٨١م صدر قانون الإنتخابات إلى مجلس الشعب البرلمان والذى وبموجبه ولأول مرة بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م ستجرى عمليه انتخابات نواب المجلس التشريعى عن طريق الانتخابات الحرة والمباشرة . أما مهمة الإعداد والتحضير للإنتخابات فقد كلف بها مجلس الشعب التأسيسى والذى يجب أن يحل محله مجلس الشعب .

وفى نهاية أغسطس ١٩٨٢م جرت الانتخابات إلى المؤتمر الشعبى العام . وبلغ عدد أعضاء المؤتمر ١٠٠٠ عضو من بينهم ٧٠٠ عضوا تم انتخابهم عن طريق الانتخابات المباشرة وذلك أثناء إنتخابات التعاون الأهلى والتى جرت فى أبريل ١٩٨١م و ٣٠٠ عضوا تم تعينهم من قبل رئيس الجمهورية على عبد الله صالح .

وفى ٢٦ أغسطس ١٩٨٢م أقر المؤتمر الشعبى العام الميثاق الوطنى . وطبقاً لمقترح لجنة العمل السياسى أتخذ المؤتمر الشعبى العام قرارا أصبح بموجبه المؤتمر تشكيل سياسى دائم ، كما اعتبر أعضاء كل محافظة فرع دائم للمؤتمر . وطبقاً للائحة يجرى انتخاب أعضاء المؤتمر مرة كل أربعة سنوات أما دوراته الكاملة فتعقد مره كل سنتان . ومن بين إعضاد المؤتمر تكونت لجنة دائمة من ٧٥ عضواً

لتشرف ولتراقب كجهاز قيادي على تنفيذ الميثاق الوطني . ومن أجل دراسة الميثاق الذى اعتمد فى أساسه على الأفكار الوطنية اليمنية والعقيدة الإسلامية تنعقد فى الجمهورية العربية اليمنية الندوات السياسية فى المؤسسات والمصالح الحكومية والوحدات العسكرية وفى المصانع كما أنشئ معهد خاص لتحضير وإعداد الأساليب الخاصة بتطبيق نصوص الميثاق فى الحياة العملية .

إن قيام المؤتمر الشعبى العام وإقرار الميثاق الوطنى والذى يعتبر النظرية الايديولوجية لنشاط جميع القوى السياسية فى البلاد بما فى ذلك الجبهة الوطنية - الديمقراطية كل ذلك يدل على مرحلة جديدة فى التطور السياسى - الاجتماعى للجمهورية العربية اليمنية ورغبة قيادتها فى السير قدما وما التدريج على طريق ديمقراطية الحياة الاجتماعية مستفيدة من تجارب البلدان العربية الأخرى ومراعية التقاليد الوطنية اليمنية .

إن دمقرطه الحياة السياسية فى البلاد أدت بدورها إلى مضاعفة الأنشطة السياسية وانعاش المنظمات الاجتماعية والثقافية مثل الاتحاد العام للتعاون الأهلى للتطوير واتحاد الأطباء والصحفين وجمعية المرأة اليمنية والمنظمات الشبابية والرياضية . وأنشئ اتحاد واحد للكتاب اليمنيين فى كلا الدولتين . وطبق وبشكل واسع تنظيم معسكرات الشباب المشتركة مع الشباب الجنوبى . ويتركز الاهتمام الخاص بتطوير الحركة التعاونية فالرئيس على عبد الله صالح هو رئيساً للاتحاد العام للتعاون الأهلى للتطوير فى الجمهورية العربية اليمنية ويرأس بنفسه اجتماعات الهيئة الإدارية للاتحاد ، وتنظر قيادة الجمهورية العربية اليمنية إلى قيام شبكة واسعة من التعاونيات كوسيلة للسلطة المركزية قادرة على انتزاع الجماهير الأساسية من سكان الجمهورية العربية اليمنية وعلى الأخص سكان المناطق النائية من قيد العلاقات الاقطاعية القبلية .

وتتخذ حكومة الجمهورية العربية اليمنية الإجراءات لتحسين الوضع المادى ورفع المستوى المعيشى للسكان . فى ١٩٧٩م تـم رفع رواتب جميع درجات

موظفى الدولة بما فى ذلك المستخدمين العسكريين كما أقر ولأول مرة قانون الضمان الاجتماعى . وفى أكتوبر ١٩٨٠م أقر قانون الضمان الاجتماعى للمستخدمين العسكريين . وتعتمد الدولة مبالغ خاصة فى ميزانيتها لأجل إستقرار الأسعار وتخفيف الغلاء . وينفذ فى البلاد وبدعم خارجى أوسع العمران والهياكل الأساسية ، كما يجرى بناء المستشفيات الجديدة والمدارس والمراكز الثقافية ... إلخ .

وتؤيد القوى الوطنية فى الجمهورية العربية اليمنية الموحدة فى نطاق الجبهة الوطنية – الديمقراطية الاتجاه الذى ينفذه الرئيس على عبد الله صالح فى داخل البلاد وعلى المسرح العالمى . وفى يناير ١٩٨٠م تم التوصل إلى إتفاقية بشأن مبادئ تعاون الحكومة والجبهة الوطنية الديمقراطية والتى تنص على إطلاق سراح المعتقلين من أعضاء الجبهة ومشاركة أعضاء الجبهة فى أجهزة السلطة العليا والمحلية . وطبقاً للإتفاقية وإبتداء من أكتوبر ١٩٨٠م بدأت تصدر الصحيفة الأسبوعية العلنية «الأمـل» .

ولكن العلاقات بين حكومة الجمهورية العربية اليمنية والقوى الوطنية ليست دائماً على مايرام . وتتحمل النصيب الأكبر من الذنب فى هذا الصدد الرجعية العربية والقوى الأمبريالية التى من مصلحتها إبقاء حالة عدم الاستقرار فى الجمهورية العربية اليمنية وإثارة التوتر بينهما وبين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . وهنالك شخصيات فى الأوساط الرسيمة فى الجمهورية العربية اليمنية تنظر إلى الجبهة الوطنية – الديمقراطية كمنظمة يسارية متطرفة وإرهابية . وكان المبرر لمثل تلك الاتهامات العمليات المسلحة الغير ضرورية ولغير مبررة والتى نفذتها عادة فرق الجبهة الوطنية الديمقراطية فى المناطق الوسطى وتقدمت قيادة الجبهة بمطالب غير واقعية وبالتالى غير قابلة للتنفيذ فى تلك الظروف إلى حكومة الجمهورية العربية اليمنية .

إن ضبط النفس والاستعداد لأن يفهم كل صديق صديقه ورفض استخدام

السلاح كل ذلك يتجاوب مع المصالح الوطنية لشعب الجمهورية العربية اليمنية ومصالح وحدة جميع القوى الرشيدة فى المجتمع اليمنى على أساس النضال من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعى - الاقتصادى .

أدت عملية افتراق القوى السياسية فى الجمهورية العربية اليمنية إلى أنه فى منتصف ١٩٨٠م وإلى جانب الجبهة الوطنية الديمقراطية تشكل فى البلاد تيار سياسى مناهض لها تحت شعار ما يسمى (جبهة الوحدة الإسلامية) والتى هى عبارة عن خليط من مختلف القوى الإسلامية اليمنية القومية . واضطرت حكومة الجمهورية العربية اليمنية أن تأخذ فى الحسبان مسألة وجود هذه المنظمة مع مراعاة دور وتأثير الإسلام فى البلاد وكذا ارتباط قادة جهبة الوحدة الإسلامية بالعربية السعودية التى تقدم للجمهورية العربية اليمنية المساعدات المالية الكبيرة .

فى أغسطس ١٩٨٢م جرت فى صنعاء أعمال المؤتمر الأول للمؤتمر الشعبى العام . أن الهدف الأساسى من أنعقاد المؤتمر الشعبى العام وفقاً لماحددته قيادة الجهورية العربية اليمنية يتلخص بأقرار الميثاق الوطنى والذي سبق أن نوقش كمشروع فى الأوساط الأجتماعية - السياسية اليمنية ابتداء من عام ١٩٧٩م .

أقر المؤتمر الشعبى العام الميثاق الوطنى والذى تضمن المميزات الكثيرة للقانون الأساسى والذى تضمن المميزات الكثيرة للقانون الأساسى «الدستور» الملزم للجميع فالميثاق الوطنى بنظم الحياة السياسية للبلاد ويحدد مبادئ نظام الحكم والاتجاهات الأساسية للسياسة الداخلية والخارجية وغير ذلك من المسائل الأخري .

ويتبوأ الإسلام والشريعة الإسلامية مكان الصدارة فى الميثاق حيث يعلن بأن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للقوانين .

إن النتيجة الهامة لأعمال المؤتمر الشعبى العام هى قيام اللجنة الدائمة والتى

تشكلت من ٧٥ عضوا (٥٠ عضواً يتم انتخابهم المؤتمر و ٢٥ يعينهم الرئيس) برئاسة على عبد الله صالح - الأمين العام للمؤتمر الشعبى العام . ومن أعضاء اللجنة الدائمة تشكلت خمس لجان مهمتها النظر فى مختلف المسائل الاقتصادية والسياسية والإدارية وغيرها .

وأقر المؤتمر الشعبى العام لائحته الداخلية والتى بموجبها يعقد المؤتمر الشعبى مؤتمراته الدورية مرة واحدة كل سنتين وفى كل أربع سنوات يجب تجديد عضوية المؤتمر الشعبى العام ، علما بأنه سوف ينتخب المواطنون ٧٠٪ من الأعضاء أما الباقيون فسيعينون بقرار من قبل القيادة السياسية للبلاد . وبأقرار اللائحة الداخلية تحول المؤتمر الشعبى العام إلي مؤسسة اجتماعية سياسية دائمة والتى يجب وطبقاً لما تراه القيادة السياسية للجمهورية العربية اليمنية أن تملأ الفراغ السياسى السائد فى البلاد وتعزز مواقع النظام إزاء ضغط المعارضة اليمينية واليسارية . وتعمل القيادة العليا السياسية - العسكرية للجمهورية العربية اليمنية على إكساب المؤتمر الشعبى العام مميزات التنظيم السياسى للشعب بأكمله والجبهة الموحدة الفريدة من نوعها والتى على أساس الميثاق وفى ظل الظروف الديمقراطية تستطيع توحيد العناصر السياسية النشطة للشعب اليمنى الشمالى .

وفى مطلع الثمانينيات نالت العلاقات اليمنية - اليمنية التطور اللاحق . وتقف قيادة الجمهورية العربية اليمنية ويثبات إلى جانب تحقيق الوحدة اليمنية وتنسيق وتطوير العلاقات الاقتصادية وغيرها من العلاقات .

وفى مايو ١٩٨٢م وإبان لقاء الرئيسيين على عبد الله صالح وعلى ناصر محمد فى تعز تم التوصل إلى اتفاق حول مواصلة السعي من أجل تحقيق الوحدة اليمنية وقيام المجلس اليمنى «الذى يضم رئيسا الدولتين ويعقد اجتماعاته دوريا وتشكيل «سكرتارية المجلس اليمنى» . وعقدت سكرتارية المجلس اليمنى اجتماعا لها فى سبتمبر ١٩٨٢م وفيها اتخذ قرار لعقد اجتماع لرئيسا

الدولتين فى ١٩٨٣م (وقد تم هذا الاجتماع أثناء الزيارة التى قام بها على ناصر محمد إلى الجمهورية العربية اليمنية فى أغسطس ١٩٨٣م) .

إن الانجازات العملية للاتفاقيات التى تم التوصل إليها هى التوقيع على عدد من الاتفاقيات منها الاتفاقية الخاصة بإنشاء عدد من اللجان المشتركة والمحضر الخاص بانتقال مواطنى كلا الدولتين عبر الحدود وتنسيق الجهود السياسية الخارجية على المستوى العربى وتنفيذ الأعمال المشتركة فى مجال المسح الجوي والتنقيب الجيولوجى لمنطقة الأقليم اليمنى . أن الاتفاقيات المشار إليها سابقا وكذلك تطبيقها فى الواقع العملى تستجيب والمصالح الوطنية للشعب اليمنى فى الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وتكفل الاستقرار فى الجزء الجنوبى من شبه الجزيرة العربية .

وبقيادة الرئيس على عبد الله صالح تواصل الجمهورية العربية اليمنية وعلى المستوى الدولى سياستها المتزنة الملتزمة بالحياد الاثجابى وعدم الانحيازه . وفى السنوات الأخيرة اكسبت الجمهورية العربية اليمنية سياستها الخارجية طابعاً معاديا للامبريالية بشكل واضح وأدانت حكومة العربية اليمنية اتفاقية كامب ديفيد ومؤامرات الاستسلام المصرية - الإسرائلية وأيدت وبحزم نضال منظمة التحرير الفلسطينية وانضم إلى المقاطعة الاقتصادية العربية لمصر وفى أبريل ١٩٧٩م قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية مصر العربية . وتعبر القيادة السياسية فى الجمهورية العربية اليمنية اهتماما خاصا بالمشكلة الفلسطينية وتعتبرها المفتاح للسلام الدائم والراسخ فى الشرق الأوسط كما أدانت الجمهورية العربية اليمنية العدوان الإسرائيلى على لبنان واستقبلت فى أراضيها مجموعة من المناضلين الفلسطينيين الخارجين من بيروت . ونتيجة للمساعدات المالية الخارجية وبالدرجة الأولى المساعدات المالية من البلدان العربية المصدرة للنفط تجد الجمهورية العربية اليمنية مضطرة لممارسة سياسة مرنة تتسم بعدم دعم أيا من المحاور السياسية السائدة فى العالم العربى .

وفى نشاطها فى منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية تحتل الجمهورية العربية اليمنية مواقف مشابه ومتقاربة مع مواقف غالبية البلدان الغير منحازة فيما يتعلق بقضايا تعزيز السلام العالمى والأمن وتعميق المساعى والجهود الرامية إلى نزع السلاح وأضعاف سباق التسلح .

وانطلاقا من سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز المعلنه رسميا تقف الجمهورية العربية اليمنية ضد إنشاء القواعد العسكرية الأجنبية فى أراضى الغير ومن أجل حل المشاكل الدولية والإقليمية بالوسائل السياسية السلمية وضد جميع أشكال العنصرية والاضطهاد. ومما له من دلالة واضحة عن تنامى دور الجمهورية العربية اليمنية فى حركة عدم الانحياز ، وهو خطاب الرئيس على عبد الله صالح من على منبر المؤتمر السابع لرؤساء دول عدم الانحياز محييا حكومة الهند ووقفت الجمهورية العربية اليمنية جانباً من المشكلة التى أثارتها وعقدتها الامبريالية والرجعية العربية حول ما يسمى (بالمسألة الأفغانية) .

وفى خطابه بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لثورة ٢٦ سبتمبر تحدث الرئيس عبد الله صالح قائلا ك (إن اتجاه سياستنا الخارجية يقوم على مبادئ الحياد الايجابى وعدم الانحياز الأمر الذى يمكننا من اتخاذ المواقف الثابتة والمستقلة فى المسرح الدولى ، كما يمكننا أيضاً من التعاون مع جميع الدول بغض النظر عن نظامها الاجتماعى - الاقتصادى وتكسب أصدقاء جدد وتتقوى أكثر وأكثر علاقات الود والصداقة السائدة) .(٢٨)

وفى نهاية السبعينيات أخذت علاقات الصداقة والود التقليدية السوفيتية - اليمنية دفعة جديدة فى تطورها . وواصل الاتحاد السوفيتى تقديم مساعدته للجمهورية العربية اليمنية فى مجال تنمية الاقتصاد الوطنى وبناء القوات المسلحة وإعداد الكوادر الوطنية . وفى ٢٣ ستبمبر ١٩٨١م تم التوقيع على اتفاقية جديدة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهورية العربية

اليمنية حول التعاون الاقتصادى والفنى وتنص على تقديم المساعدة فى ميدان دراسة مصادر المياه فى حوض صنعاء وبناء السدود وتقديم المساعدات فى ميدان المسح الجيولوجى .

إن الزيارة الودية الرسمية التى قام بها الرئيس على عبد الله صالح إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الواقعة فى نهاية أكتوبر ١٩٨١م وتبادل الوفود البرلمانية وغيرها من الوفود تدل على أن الاأحاد السوفيتى والجمهورية العربية اليمنية أبدياً اهتماماً متبادلاً فى تطوير وتعميق التعاون ذوا المنفعة المتبادلة والصداقة بين شعبى كلا الدولتين .

الفصل التاسع

اليمن الديمقراطية على طريق الاتجاه الاشتراكى

توحيد القوى الوطنية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فى التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية :

بعد المؤتمر الرابع عبرت الجبهة القومية طريق التطور التنظيمى والسياسى - الفكرى والذى كفل تحولها إلى حزب ثورى - ديمقراطى . وعلى الرغم من الضغط القوى الخارجى تمكنت الجبهة القومية من الحفاظ على منجزات الثورة وواصلت خطها فى تنفيذ التحولات الأقتصادية الجذرية . وفى الحياة الحزبية الداخلية بداو بشكل جزئى بتنفيذ مبادئ تنظيمية جديدة : المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية . وحمل القرار الذى أتخذ فى دورة اللجنة المركزية للجبهة القومية المنعقدة فى يونيو ١٩٧٣م والخاص بإعادة بناء المنظمات القاعدية وفقاً للسمة الإقليمية الإنتاجية ، معنىً هاماً .

وكنتيجة لمنح حرية النشاط السياسى للقوى الوطنية الأخرى فى البلاد فقد شغل مكانا لابأس به فى الحياة - الاجتماعية - السياسية للجمهورية منظمة الماركسيين الجنوبيين اليمنيين - الاتحاد الشعبى الديمقراطى وحزب البعث . وفى إطار (البعثيين اليمنيين الجنوبيين وبعد صراع داخلى طويل بين اليمينيين الذين كانوا فى الماضى فى القيادة واليساريين انتصر الجناح اليسارى حيث طرد اليمينيين من الحزب وقطع الروابط التنظيمية بالحركة البعثية العربية . وفى المؤتمر الثانى للبعثيين اليمينيين الجنوبين المنعقد فى يناير ١٩٧١م خضعت ايدلوجية البعث والسياسة السابقة للحزب للنقد ، ووضع كهدف مسألة إنتقال الحزب إلى مواقع الإشتراكية العلمية . وفى الكونغرنس الحزبي للبعث عام ١٩٧٤م اتخذ تسمية جديدة - حزب الطليعة الشعبية وأكد نهائيا الانفصال عن البعث(١) .

ومباشرة وبعد انتصار (الحركة التصحيحية أعلن قائد الجبهة القومية فكرة توحيد جميع القوى الوطنية للبلاد فى تنظيم موحد . وفى ١٩٧٠م بداء الحوار بين قيادة الجبهة القومية والإتحاد الشعبى الديمقراطى والبعث حول قضية التوحيد .

والآن وفى الظروف التى وقفت فيها الثلاث المنظمات إلى جانب مبادئ الاشتراكية العلمية فقد توفرت المقدمات لنجاح هذه العملية . والأكثر من ذلك انطلقت الجبهة القومية وكذلك الاتحاد الشعبى الديمقراطى وحزب الطليعة الشعبية من حقيقة عدم جدوى تفكك الحركة الثورية الديمقراطية فى البلاد .

ومن وجهة نظر قادة هذه المنظمات فإنه لايوجد فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الأسس لبناء منظمة من طراز جبهوى شبية بما حدث فى العراق وسوريا ، وتفسير ذلك يمكن فى السببين الرئيسيين التاليين :

أولاً : أن جميع هذه الفرق الثلاث للحركة الوطنية فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لها تركيب اجتماعى متشابه وتعتمد على نفس الطبقات والفئات الاجتماعية المشاركة فى الثورة الوطنية - الديمقراطية - العمال والفلاحين والمثقفين المتقدمين والجنود والبرجوازية الصغيرة . بينما فى البلدان الأخرى ذات التوجه الإشتراكى فقد جرى الحديث عن أشكال التعاون بين منظمات مختلفة من حيث قواعدها الإجتماعية فمن حزب البرجوازية الصغيرة الجماهيرى ومن جهة أخرى حزب الطبقة العاملة . أن اتحاد المنظمات اليمنية الجنوبية بقاعدتها الطبقية الاجتماعية المتشابهة كان عملاً طبيعيا ومنح جميع القوى الثلاث أفضليات واقعيّة كثيرة :

فإذا كانت الجبهة القومية هى التنظيم الجماهيرى السياسى الحاكم ذات الدعم الواسع فى مختلف اسقاع البلاد بما فى ذلك أوساط الفلاحين المعدمين والبدو وفئات البرجوازية الصغيرة ، فإن الأتحاد الشعبى الديمقراطى وحزب الطليعة الشعبية وعلى الرغم من أنه لم يكن لهما تأثير فعال خارج نطاق العاصمة -

عدن إلا أن مواقعهما كانت قوية فى أواسط المثقفين الشباب والطلاب وأيضاً قسم من العمال .

ثانياً : أعلنت المنظمات الثلاث ولائها لمبادئ الاشتراكية العلمية واعتبارها قاعدتها الآيديولوجية .

ولقد كان لتعاون المنظمات الثلاث قبل ذلك وعلى مستوى الحكومة ومجلس الشعب الأعلى وعدد آخر من المصالح والمؤسسات الحكومية وأيضا المنظمات الاجتماعية المختلفة والأتحادات الابداعية معنىً ملموساً بالنسبة للوحدة . كما وحد هذه القوى مساهمتين المشتركة فى الدفاع عن البلاد من الخطر الخارجى وأيضا مساهمتين المشتركة فى بناء القاعدة الاقتصادية الجديدة وفى نمو وتطور الدولة الوطنية الديمقراطية . ويعتبر إنشاء الشباب الديمقراطى اليمنى فى ١٩٧٣م بجهود مشتركة للجبهة القومية والاتحاد الشعبى الديمقراطى وحزب الطليعة الشعبية تجربة فريدة من نوعها بالنسبة للاتحاد .

غير أن الحوارات بشأن الوحدة بين الجبهة القومية والإتحاد الشعبى الديمقراطى وحزب الطليعة الشعبية أستمرت خمس سنوات إذ ظهرت بعض الصعوبات المرتبطة بالبحث والتنقيب عن أشكال التوحيد المناسبة لجميع المنظمات ، وكذلك آفاق نمو المنظمة الموحدة مستقبلا .

أما فيما يتعلق بالمترتكزات السياسية لجميع الأطراف فقد كانت متطابقة تقريباً فى جميع القضايا بأستثناء عدد من القضايا السياسية الثانوية ، وعلى وجه التحديد انتقد قادة الاتحاد الشعبى الديمقراطى الجبهة القومية على المغالاة واليسارية فى مجال التغييرات الزراعية والتجارة والسياسة التموينية وغير ذلك . وإثار قادة حزب الطليعة الشعبية مسألة عدم جدوى العجلة فى تأميم المنشآت التجارة والمواصلات ، وكذلك ضرورة تشجيع صغار أرباب العمل فى مجال التجارة التموينية والمواصلات وفى بعض المجالات الأخرى . وخضع للنقد كذلك عدم اتخاذ الإجراءات التمهيدية الكافية الخاصة بتأميم المساكن .

وسادات تباينات طفيفة فى تفسير بعض مناحى النشاط السياسى الخارجى للدولة .

ولكن القضية الهامة كمنت فى أن الحوار من أجل الوحدة كان مرتبطا بقضية أخرى وكانت جميع المنظمات الثلاث مقتنعة بضرورة وحتمية حليها - قضية بناء الحزب الطليعى المتمسك بمبادئ الإشتراكية العلمية والقائد لعملية البناء الديمقراطى - الوطنى فى البلاد . لقد اتفق الجميع بأن المنظمة الموحدة التى ستنشأ يجب أن تشكل مرحلة انتقالية نحو بناء الحزب الطليعى وجرت المناقشة فقط حول مسألة كيف يجب أن يكون حزب المستقبل وأيضا حول المسألة المتعلقة بموعد قيامه .

وفى خلال الحوارات أظهرت المنظمات الوطنية الديمقراطية فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية اقترابها من حل قضية الوحدة . ولقد أخذ فى الحسبان تأثير الجبهة القومية ومأثرتها فى النضال التحررى الوطنى وقيادتها الفعلية للحياة السياسية الاجتماعية الاقتصادية للدولة ، كما أخذ أيضا بالحسبان النضال الحزبى المستقل للاتحاد الشعبى الديمقراطى وحزب الطليعة الشعبية .

وفى ٥ فبراير ١٩٧٥م توصلت كل من الجبهة القومية والإتحاد الشعبى الديمقراطى وحزب الطليعة الشعبية إلى إتفاق أقروا فيه المبادئ الفكرية والتنظيمية والسياسية للوحدة . وطبقا لهذه الاتفاقية وفى المؤتمر التوحيدى الخاص برزت أمامهم مسألة بناء منظمة جديدة موحدة اعتبرت كمنظمة إنتقالية نحو الحزب الطليعى . وحددت مدة المرحلة الأنتقالية لبناء الحزب الطليعى بسنتين .

وفى المؤتمرات المنعقدة فى ١٩٧٥م المؤتمر السادس للجبهة القومية (مارس) والمؤتمر الثانى للأتحاد الشعبى الديمقراطى (يوليو) والمؤتمر الثالث لحزب الطليعة الشعبية ، أعلن جميع أعضاء هذه التنظيمات عن تأييدهم ومباركتهم للاتفاقية الخاصة بالتوحيد . وأخيراً وفى المؤتمر التوحيدى الذى جرت أعماله فى عدن من

١١-١٣ أكتوبر ١٩٧٥م وعلى قاعدة المنظمات الثلاث أنشئ التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية وأقر المؤتمر البرنامج والنظام الداخلى للتنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية - الديمقراطية (على أساس وثائق المؤتمر السادس للجبهة القومية) ، كما أقر التقرير السياسى المقدم للمؤتمر من قبل اللجنة التحضيرية ، كما وافق أيضا على عدد من القرارات والتوصيات .

وفى برنامج التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية أشير إلى أنه «يعتبر برنامج إستراتيجى للتنظيم السياسى الموحدة - الجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية»(٢) بينما أكد النظام الداخلى على أن « التنظيم السياسى الموحد هو الطلعية السياسية للكادحين في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ويوحد بين صفوفه الأعضاء الواعيين من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والجنود والبرجوازية والصغيرة ويناضل التظييم ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ومن أجل القضاء على مخلفات الاستعمار وبقايا الاقطاع ومن أجل إعادة بناء العلاقات الاجتماعية ورفع المستوى الثقافى والمعيشى للشعب العامل»(٣) . كما أعلن عن سعى التنظيم السياسى الموحد لإيجاد اليمن الديمقراطى الموحد فى المستقبل .

وقوبل قيام التنظيم السياسى الموحد ومقررات المؤتمر التوحيدى بترحاب وتأييد كبير من جميع القوى الثورية والتقدمية فى العالم ، وبأرتياح كبير قوبل فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الخطاب الموجهة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى إلى المؤتمر التوحيدى .

تعتبر تجربة توحيد القوى الوطنية فى تنظيم سياسى واحد ، تجربة فريدة وغير معروفة بعد فى أى من البلدان الأفروأسيوية ذات التوجه الاشتراكى . والعقبة الوحيدة التى أبرزها توحيد المنظمات الثلاث المختلفة ، هى أنجاز المهمة الصعبة ، المتمثلة بالوحدة السياسية - الفكرية والتنظيمية للتنظيم السياسى الموحد الجهبة القومية ، تلك المهمة التى احتلت حجر الزاوية لدى قيادة التنظيم

عبرت عملية التوحيد التنظيمية طريق فريد من نوعه . وطبقاً لقرار المؤتمر التوحيدى ، فلقد اعتبر جميع أعضاء التنظيمات السياسية الثلاثة من ذلك الحين فصاعدا أعضاء فى التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية . وفيما بعد أدرج المؤتمر الأعضاء السابقين فى الهيئات القيادية لكل من الأتحاد الشعبى الديمقراطى وحزب الطليعة الشعبية ضمن اللجنة المركزية للتنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية ومكتبها السياسى (وفى وقت متأخر إلى حد ماتشكلت السكرتارية) وبقى فى اللجنة المركزية والمكتب السياسى جميع الأعضاء السابقين للجبهة القومية ، وفى اتفاقية ٥ فبراير أقرت النسب ٤ : ١: ١ . ومع مطلع نوفمبر عقدت فى جميع المحافظات عدا المحافظة السادسة ، حيث لم يكن يوجد فيها فروع للأتحاد الشعبى الديمقراطى وحزب الطليعة الشعبية) اجتماعات لجان المحافظات تحت إشراف لجان المراقبة المعينة خصيصاً لهذا الغرض من قبل اللجنة المركزية للتنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية . وفى هذه الاجتماعات أدرج أعضاء الاتحاد الشعبى الديمقراطى وحزب الطليعة الشعبية السابقين ضمن لجان المحافظات ، وفيما بعد وبنفس الأسلوب جرت عملية إضافية فى لجان المناطق والأحياء . وبعد ذلك فقط ، بدأت فى البلاد عملية إنشاء الخلايا القاعدية للتنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية .

إن عملية التوحيد لم تكن قد اكتملت بعد . المرحلة الثانية منها – التوحيد من تحت إلى فوق حيث بدأت بعد مرور سنة تقريباً منذ المؤتمر ، وذلك عندما جرت فى التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية ، العملية الانتخابية خلال عامى ١٩٧٦-١٩٧٧م حيث جرت الإنتخابات أولا فى الخلايا القاعدية ومن ثم فى المنطاق والأقاليم وأخيراً فى المحافظات .(٤)

لقد خلق قيام التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية ظروفا جديدة ومواتية للسير قدما بثورة اليمن الجنوبية . وساعد على ذلك أيضاً ارتفاع المكانة الدولية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وتطبيع علاقات الجمهورية مع دول شبه

الجزيرة العربية والخليج فى منتصف السبعينات وعلى وجه الخصوص أعلن فى مارس ١٩٧٦م عن تطبيع العلاقات بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والعربية السعودية .

قيام الحزب الطليعى للكادحين اليمنيين الجنوبيين وتحوله إلى قوة قيادية فى المجتمع

بعد توحيد التيارات الثلاثة للحركة الوطنية أنتقل الثوريون الجنوبيون إلى الإعداد والتحضير لبناء الحزب الطليعى على أسس التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية ، ومن أجل ذلك نفذت الخطوات الخاصة بتحديث المحتوى الاجتماعى للتنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية ونموه وتطوره الأيديولوجى والتنظيمى وبحلها لهذه المهام انطلقت قيادة التنظيم السياسى الموحد فى الجبهة القومية عام ١٩٧٥م من أن القوى المحركة للثورة الوطنية الديمقراطية فى جمهورية اليمن الديمقراطية ، تعتبر الطبقة العاملة والفلاحين والجنود والمثقفين الثوريين والبراجوازية الصغيرة - والحزب الطليعى القائد لهذه القوى فى مسار العملية الثورية يجب أن يصبح وفقاً لوجهة نظرهم - الحزب الذى يكون الدور القيادى فيه للطبقة العاملة والفلاحين . ولذلك فقد رأت قيادة التنظيم السياسى الجبهة القومية ، بأن التوسع التدريجى وتعميق الشرائح العمالية الفلاحية فى التنظيم ، وأيضاً رفع نسبة تمثيل هذه القوى الطبقية فى لجان التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية ، واحدة من المهام على طريق ارتقاء التنظيم السياسى إلى الحزب الطليعى .

وفى يونيو ١٩٧٦م نفذ الاستدعاء الجماهيرى للعمال والفلاحين للانضمام إلى النظيم السياسى الموحد وكان من نتيجة ذلك التحاق ١٠٨٠ مرشحاً جديداً لعضوية التنظيم . وإذا كان العمال والتعاونيون والفلاحون (أساسا الفقراء والمتوسطون) وإلى ما قبل هذا الاستدعاء كانوا يشكلون ٢٦,٢٪ من مجموع الأعضاء والأعضاء المرشحين فى التنظيم السياسى الموحد ، الجبهة القومية

(بدون حساب المنظمات الخارجية) فقد شكلوا بعد الاستدعاء ٢٩٪ (٧٢٠٤ شخص) وشكل العمال وحدهم ٩, ١١٪ (٣, ٢٩ شخص) .

وفى ذات الوقت بقيت نسبة العضوية الكبرى فى التنظيم (بقطع النظر عن انخفاض النسبة بعد نهاية الحرب الأهلية) لمثلى القوات المسلحة والشرطة - ٢ و ٣٦٪ (٨٨٣٢ شخص منهم ٥٧٨٧ من الجيش) والمستخدمين - ٦ و ١٩٪ (٤٨٠٣ شخص) .(٥)

وعند تحليلنا لديناميكية تغير التركيب الاجتماعى للجان المنظمات القاعدية للتنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية فقد آثار انتباهنا تلك الواقعة المتمثلة فى أن نصيب الفئات الأساسية للكادحين فى هذه المنظمات أكبر من تواجدها فى أوساط الأعضاء والأعضاء المرشحين ، وبالتحديد ٦ و ٤٠٪ مقابل ٥ و ٢٩٪ بيد أنه وفى ظل هذا الوضع كان نصيب العمال يقل بقليل عن ٧ و ١١٪ مقابل ٩ و ١١٪ وعلى وجه الخصوص وبشكل مفاجئ نصيب الفلاحين التعاونيين فى لجان المنظمات القاعدية بمقدار ٤ و ٩ مرة) .

وضع التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية ضمن مهامه تحسين المستوى الايديولوجى وتعميق المعرفة بالاشتراكية العملية لجميع أعضائه وأعضائه المرشحين ، وطبقا لتعليميات وارشادات اللجنة المركزية للتنظيم السياسى الموحد الخاصة بالحملة الانتخابية لعامى ١٩٧٦-١٩٧٧م فلقد اعتبر استعياب نظرية الاشتراكية العملية إحدى المقاييس الرئيسية لصلاحية انتخاب عضو المنظمة إلى منصب قيادى .

وقام التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية بأبتعاث عدد كبير من كوادره للدراسة الحزبية فى البلدان الاشتراكية وفى المدرسة العليا للاشتراكية العلمية التابعة للجنة المركزية للتنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية وفروعها التى أنشئت وعملت بدعم من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى وجرى إعداد وتحضير أعضاء التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية وكذلك غير الحزبيين .

ولرفع وعى الكادحين فلقد كان للجوء الثوريين الديمقراطيين اليمنيين الجنوبيين إلى ممارسة الوسائل الراديكالية معانى كبيرة فى هذا الصدد وعلى الأخص منها انتقاضات الفلاحين .

وأعلن بأنه من الظروف المهمة لنجاح الثورة فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، استفادتها من تجربة البلدان الاشتراكية . وأعلن قادة التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية أكثر من مرة عن إيمانهم بالاشتراكية الواقعية ومبادئ لينين العظيم . وساعد على تحول التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية إلى حزب طليعى ، تعزيز صلاته بالحزب الشيوعى السوفيتى ، وأحزاب الاشتراكية العلمية ، وأيضاً تعزيز روابط جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتة ، والبلاد الاشتراكية الأخرى.

وحدثت نقلة كبيرة فى التطور التنظيمى للتنظيم السياسى الموحد للجبهة القومية ، فلقد تمكن من تحقيق الوحدة الكاملة لفاعليات التيارات الوطنية الديمقراطية الداخلية فى التنظيم ، واستمر العمل لإعادة بناء المنظمات القائمة ولخلق منظمات قاعدية جديدة وفقاً للمبدأ الإنتاجى . وحدثت زيادة كبيرة فى عدد المنظمات القاعدية فى المصانع والورشات (فمن يوليو - أغسطس عام ١٩٧٥م وحتي نهاية ديسمبر عام ١٩٧٦م ارتفع عدد المنظمات من ٢٠ إلى ٤١ وفى الوزارات والمصالح (من ١٣٥ إلى ١٩٨) وفى المدارس (من ٤٠ إلى ٧٨) وفى الجيش والشرطة (من ١١٤ إلى ١٣٤) واستمرت المنظمات الإقليمية لتشكل جزء ليس بهين من الخلايا القاعدية للتنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية (حوالى ٣٠٪) غير أن العدد الأكبر منها كان يقع فى المناطق ، حيثما كانت توجد قرى صغيرة متباعدة عن بعهضا(٦) .

وأعير انتباها كبيراً لمسألة ضمان الدور القيادى للتنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية فى الحياة الاقتصادية والسياسية - الاجتماعية للبلاد . حقق التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية نجاحات محددة فى قيادة الأجهزة

الحكومية ومصانع القطاع الحكومى والتعاونيات والكاخوزات والمنظمات الاجتماعية والاتحادات الإبداعية والمؤسسات التعليمية . وبأعلانه للمركزية الديمقراطية مبدائه التنظيمى الهام واعتبارها جذوه الحياة الحزبية الداخلية والشرط المهم لتحوله إلى الحزب الطليعى ، تمكن التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية من تحقيق نجاحات محددة فى تطور الديمقراطية الحزبية الداخلية .

وإذا كان فى الماضى يتم وضع مشروع تقرير اللجنة الحزبية من قبل السكرتير - شخصيا ويطرح على الاجتماع ، فإنه وفى خلال حملة عام ١٩٧٦م وضع ونوقش مشروع التقرير فى أكثر من ٨٠٪ من قبل اللجنة ، وبعد ذلك طرح على الاجتماع العام حيثما قدم الأعضاء والاعضاء المرشحون ملاحظاتهم وتعديلاتهم ، وبعد أخذ هذه الملاحظات والتعديلات بعين الاعتبار يخضع التقرير لمصادقة اللجنة ، وبعد ذلك فقط ، يقدم التقرير بصورته النهائية إلى الاجتماع العام . أن مثل هذا النظام المعقد استجاب لطموحات قادة التنظيم السياسى الموحد للجبهة القومية ، لضمان المناقشة الديمقراطية للوثائق ، وبذل التنظيم جهوداً كبيرة لضمان القيادة الجماعية على مستوى المنظمات القاعدية واتخاذها للقرارات ، واحتلت قضايا تطوير النقد والنقد الذاتى مركز الاهتمام للجنة المركزية للتنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية .

وتمكن التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية من تحقيق قفزات محددة فى تطبيق قواعد حزبية أخرى تتميز بها أحزاب الاشتراكية العلمية ، وهذه هى قواعد تنظيم القبول وفترة الترشيح ومنح العضوية فى الحزب ... إلخ .

وشكل نشاط الجناح الإنتهازى فى الجبهة القومية برئاسة رئيس مجلس الرئاسة فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سالم ربيع على إعاقة جادة أمام تطور العملية الثورية انتمت هذه الشخصية إلى عداد : القبائل المغامرين الذين استخدموا الجملة الثورية لصالح توطيد سلطتهم الشخصية ، لتغذية النزعات القبلية .

لقد كان سالم ربيع على غير مؤمن بالاشتراكية العلمية والتحالف مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والحركة الشوعية العالمية غير أنه أخذ بالحسبان الأفكار السائدة والمسيطرة فى الجبهة القومية فغطى ثوريته المزيفة باستخدامه المطلق لوسائل القمع والقهر واستعارته للشعارات والأفكار التروتسكية الجديدة .

وكان سالم ربيع على هو صاحب المبادرة فى تنفيذ عدد كبير من الإجراءات التى أحدثت أضراراً كبيرة بالثورة : الضم القسرى للفلاحين إلى الجمعيات التعاونية ، التأميم السابق لأوانه لمكليات صغار ارباب الأعمال والتجار ، ومالكى وسائل المواصلات والورشات ... إلخ ، وفي مطلع السبعينات تقدم سالم ربيع على وأنصاره بفكرة إقامة نظام السلطة الشعبية ، مشككين بأهمية قيام الحزب الطليعى ومنتفعين من مصالح المثقفين ، وبدون تمييز صنفوا جميع رجال العمل الفكرى كبرجوازيين وحاولوا مناهضة الجبهة القومية بلجان الرقابة العمالية ولجان الدفاع الشعبى التى اصّلوا فيها الأفكار الفوضوية والمعادية للجهاز الحكومى الحزبى ووقف سالم ربيع على ضد الدور القيادى للطبقة العاملة معلناً أنها تعبر عن أفكار البرجوازية الصغيرة(٧) .

ولم تؤيد الغالبية العظمى من أعضاء التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية سالم ربيع على . وتوصلت الدورة السابعة للجنة المركزية للتنظيم السياسى الموحد إلى أن جميع الشروط اللازمة لقيام حزب طليعى من طراز جديد قد نضجت فى البلاد . وأدانت الدورة الثامنة المنعقدة فى ديسمبر ١٩٧٧م إختراق الانتهازيين لمبدأ المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية . وفى مطلع ١٩٧٨م اتهم عدد من الشخصيات القريبة من رئيس مجلس الرئاسة بالتجسس لصالح العربية السعودية . وعلى الرغم من الممارسات التخريبية لسالم ربيع على إلا أن التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية قاد نشاطا تحضيريا واسعا لبناء الحزب ، كما هبط وبشكل سريع تأثير سالم ربيع على .

وفى هذه الظروف اتجه سالم ربيع على إلى تعقيد العلاقات مع الجمهورية العربية اليمنية . وفى ٢٣ يونيو ١٩٧٨م ومن خلال اتصالاته مع رئيس الجمهورية العربية اليمنية - أحمد الغشمى ، ترجاه قبول ممثلة الشخصى الذى يحمل راسلة سرية . وخلال مقابلة الغشمى للمندوب حدث الانفجار فى مكتب الرئيس . وبموجب البلاغ من صنعاء انفجرت القنبلة الموقوته الموضوعة فى حقيبة مبعوث سالم ربيع على فأصيب الغشمـــى بأصابات قاتلة وقتل الممثل الشخصى .

ولم تتأخر الرجعية العربية فى حملتها ضد جهورية اليمن الديمقراطية الشعبية متهمة أياها بالارهاب - والعدوان . وطالبت قيادة التنظيم السياسى للجبهة القومية تفسيراً لذلك من سالم ربيع على ، ودعت إلى عقد دورة استثنائية للجنة المركزية والتى قبلت فيها استقالة الرئيس وعرض على سالم ربيع على ترك النشاط السياسى أو مغادره البلاد ، إلا أن سالم ربيع على رفض هذه المطالب واحتمـــى بدار الرئاسة وحاول استنهاض فرق الجيش الموالية له .

وكما اتضح فقد تم التحضير لهذا الانقلاب منذ زمن وكان من المفروض أن يتم فى وقت متأخر . ولهذا الغرض جرى فى منطقة أبين تجميع الأسلحة والمعدات وإخفائها فى مخازن سرية ، كما تم إعداد الأفراد الموالين له فى وحدات الجيش . غير أن الجيش لم يدعم سالم ربيع على ، كما أدان غالبية أعضاء التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية رئيس مجلس الرئاسة ، ولكونه كان مدعوما فقط ، من قبل قبائله وبالتالى اضطر إلى تسليم نفسه لوحدات الجيش والشرطة الشعبية ، وطبقا لقرار المحكمة الفورية نفذ حكم الإعدام رميا بالرصاص بحق سالم ربيع على وإثنين من شركائه ؛ أما أنصاره فقد طردوا من التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية .

وانتقل التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية إلى المرحلة التحضيرية

الأخيرة لبناء الحزب حيث تم وضع مشروع برنامج الحزب ونظامه الداخلى وطرحا للمناقشة الواسعة من قبل أعضاء التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية وأخذت الملاحظات والإضافات التى ابديت أثناء المناقشة بعين الاعتبار عند عملية الصياغة النهائية للوثيقتين .

وفى الفترة من ١١ إلى ١٣ أكتوبر ١٩٧٨م جرت فى عدن أعمال المؤتمر الأول للحزب الاشتراكى اليمنى . اتخذ المؤتمر قراره الرسمى بإنشاء الحزب واقر وثائقه البرنامجية وجاء فى التهنئة التى بعثتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى إلى المؤتمر ، أن مؤتمركم سيدخل فى تاريخ اليمن الديمقراطية كحدث عظيم تتجسد فيه إرداة شعب اليمن الديمقراطية وطلائعه الثورية فى بناء مجتمع جديد طبقا لاختياره الاشتراكى ، مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان .

ورد فى النظام الداخلية ، بأن الحزب الاشتراكى اليمنى هو طليعة الطبقة العاملة اليمنية بتحالفها مع الفلاحين وفئات الشعب الكادحة الأخرى . ويضم الحزب فى صفوفه ، وعلى أسس كفاحية تطوعيه العناصر الأعمق وعياً وتقدمية للطبقة العاملة والفلاحين والجنود والمثقفين الثوريين وجميع الأفراد الذين يقبلون البرنامج السياسى للحزب ويسترشدون بنظامه الداخلية(٩) .

ويمكن أن يكون عضوا فى الحزب الاشتراكى اليمنى كل يمنى ويمنية يقبل وينفذ برنامج ونظام الحزب ويخضع لمحاسبته ويعمل بنشاط فى إحدى منظماته القاعدية ويدفع بأنتظام اشتراكات العضوية ويخضع للقرارات الحزبية ويعمل بدون كل لتنفيذها ويساهم بنشاط فى بناء المجتمع الجديد ويدافع عنه(١٠) . ويجب أن تخضع حياة الحزب الداخلية لمبدأ المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية . ويقوم تركيب الحزب الاشتراكى اليمنى على أساس المبدأ الإقليمى الإنتاجى . وتشكل المنظمات القاعدية قاعدته الأساسية . أن هدف الحزب الاشتراكى اليمنى والذى يعتبر وطبقا لنظامه جزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطنية

العربية – هو بناء اليمن الديمقراطى الموحد ذو الآفاق الاشتراكية .

وبهذا الصدد جاء فى برنامج الحزب الإشتراكى اليمنى أن هدف الحزب يكمن فى إعادة البناء الثورى للمجتمع ، الموجهة نحو التنفيذ الكامل لمهام الثورة الوطنية – الديمقراطية والانتقال لبناء الاشتراكية ، مسترشداً فى تنفيذ هذه الأهداف الجليلة بنظكرية الاشتراكية العلمية مع مراعاة الخصائص المحلية لتطور الثورة الوطنية الديمقراطية فى بلادنا .

وطبقا للبرنامج فإن الحزب الاشتراكى اليمنى يرى بأن من مهامه الرسمية تعزيز وتوثيق أواصر النضال المشترك مع المنظومة الاشتراكية وفى طليعتها الاتحاد السوفيتى .

وينص البرنامج على أن الحزب الاشتراكى اليمنى هو القوة القائدة والموجهة فى النضال من أجل التنفيذ الكامل لمهام الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال إلى المرحلة الجديدة (١٣) . واستعرض البرنامج تزايد ونمو الدور القيادى للحزب فى إجراءات تعميق الثورة الوطنية الديمقراطية وانتقالها إلى مدحلة جديدة .

وشغلت مهمة زيادة دور الحزب فى الحياة الإجتماعية – السياسية للبلاد مكانة كبيرة فى نشاط الحزب الاشتراكى اليمنى .

إضافة إلى ذلك ووفقا لما أشار إليه على ناصر محمد : أن نشاطنا فى هذا الميدان كان مركز على العمل الدوب لتعزيز وتعميق الأسس التنظيمية لحياتنا الحزبية الداخلية وتحديث التركيب الاجتماعى وتحسين كيفية ووضع سياسة كوادر الحزب (١٤) .

وواصل الحزب الاشتراكى اليمنى العمل على توسيع صفوفه وجذب أفضل ممثلى العمال والفلاحين ، ودفع أعضاء الحزب من بين هؤلاء إلى المناصب الإنتخابية وفقط وفى خلال النصف الأول من عام ١٩٨١م ارتفع عدد الأعضاء إلى ٢٠٣٥ عضوا وعضواً مرشحا . وشكل العمال والفلاحون أكثر من خمس

الأعضاد المقبولين وشكل المستخدمون العسكريون الجزء الأكبر ونحو عام ١٩٨١م وصل عدد أعضاء الحزب الاشتراكى اليمنى إلى ٢٥ ألف . وتوسعت شبكة المنظمات القاعدية . وعلى سبيل المثال ، أنشئت فى النصف الأول فقط من عام ١٩٨١م فى محافظة عدن خمسين منظمة قاعدية جديدة (١٥) .

ومن المهام المطروحة ، مهمة رفع اليقظة الطبقية . وحتى قبل قيام الحزب الإشتراكى اليمنى ، أشارت الدورة العاشرة للتنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية فى ١٩٨٧م إلى الخطر الذى يمكن أن تشكله البرجوازية بالنسبة للتنظيم منوهة إلى وجود عناصر معينة فى صفوف التنظيم السياسى الجبهة القومية . من أصل برجوازى صغير كرسوا الوسائل المتوفرة فى المؤسسات وعلى سبيل المثال ، قاموا بشراء سيارات الركوب وسيارات النقل والطواحين وإشتغلوا بالمقاولات . وخلال عملية التطهير التى تمت فى المنظمة طردت هذه العناصر من صفوفها .

وبعد المؤتمر الأول للحزب استمر العمل على تحسين الكيفية فى الصفوف الحزبية ، وفى هذا الإتجاه كان الأجراء المهم إستبدال البطاقات الحزبية فى الحزب الإشتراكى اليمنى ، وإبان هذه الحملة جرت المقابلات مع كل عضو مرشح الى الحزب وفى عام ١٩٧٩م وبعد تطهير الصفوف الحزبية للحزب الإشتراكى اليمنى جرت إنتخابات اللجان الحزبية وكانت هذه أول حملة إنتخابية محاسبية فى الحزب نفذت من القاعدة حتى القمة ، ونتيجة لهذه الإنتخابات تحسن تركيب اللجان الحزبية الإشتراكى اليمنى حيث أنتخب إلى هذه اللجان أكثر أعضاء الحزب جذارة وإستحقاقاً وواصلت قيادة الحزب تعبر إنتباهاً متزايداً للعمل فى أوساط الكوادر الحزبية ، وفى دورة ابريل للجنة المركزية للحزب الإشتراكى اليمنى اقرت الوثيقة المحددة لمهام العمل فى هذا الميدان .

وفى دورة اللجنة المركزية للحزب الإشتراكى اليمنى أنتخب على ناصر محمد أميناً عاماً . شكل المؤتمر الإستثنائى الثانى للحزب الإشتراكى اليمنى المنعقد

فى أكتوبر ١٩٨٠م حدثاً هاماً فى حياة الحزب ويتقدم بالتقرير فى هذا المؤتمر على ناصر محمد حيث أكد على أن المهمة الرئيسية من بين المهام الواقعة أمام الحزب ، تكمن فى تعزيز الدور القيادى للحزب فى حياة البلاد عموماً وعلى وجه الخصوص منها فى المؤسسات الإقتصادية وأيضاً فى الهيئات التنفيذية الحكومية وفى أجهزة الدفاع والأمن " واكد المؤتمر على المنهج الإشتراكى محدداً مهمة الحزب الرئيسية فى (تطوير الأساس الإقتصادى للنظام وتعميق المنجزاتالتقدمية الإجتماعية وتوطيد الشروط والمقدمات الأساسية للإنتقال الى المرحلة اللاحقة – مرحلة البناء الإشتراكى) (١٦) .

التطور الإجتماعي - الإقتصادي والسياسي لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بعد قيام الحزب الإشتراكي اليمني

وبقيادته لعملية تنفيذ مهام الثورة الوطنية الديمقراطية فى البلاد أعار الحزب الإشتراكى اليمنى أهتمامه الأول للتنمية الإقتصادية . وفيم المؤتمر الأول للحزب الإشتراكى اليمنى نتائج التطور الإقتصادى للبلاد ورسم مهام المستقبل كما اقر الإتجاهات الرئيسية للخطة الخمسية الثانية لتنمية الأقتصاد الوطنى للجمهورية للأعوام ١٩٧٩م - ١٩٨٣م ، ورأت القيادة الحزبية الحكومية بأن مصير الثورة سيتقرر فى نهاية المطاف على الجبهة الإقتصادية.

وفى ١٩٧٩م قيمت نتائج تنفيذ السنة الأولى للخط الخمسية (١٩٧٤ ١٩٧٨م وعمدت مهام الثانية . وفى ١٩٨٠م حققت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية نجاحات جديدة فى التنمية الإقتصادية الإجتماعية و توطدت روابطها مع البلدان الإشتراكية وتوسّع التعاون مع هذه البلدان ، وفى هذا لصدد بشكل القرار الذى أتخذه الإجتماع الثانى والعشرون لمجلس التعاضد الاقتصادى فى يونيو ١٩٧٩م بناء على الطلب الموجهه من ج.ى.د.ش. ، ذلك القرار القاضى بالموافقة على اشتراك الجانب اليمنى فى أعمال مجلس التعاضد الاقتصادى كمراقب ، علامة هامة على هذا الطريق .

وبالنظر الى ذلك فقد ظهرت ضرورة الإسراع بخطة تنمية الإقتصاد الوطنى لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وربطة بخطط تنمية الإقتصاد الوطنى للبلدان أعضاء مجلس التعاضد الإقتصادى . إضافة الى ذلك فلم يكن قد تم القضاء نهائياً على بعض الظواهر السلبية فى أقتصاد الجمهورية والتى تعرضت للنقد فى المؤتمر الأول للحزب الإشتراكى اليمنى .

وفى المؤتمر الإستثنائى الثانى للحزب الإشتراكى اليمى المنعقد فى أكتوبر

١٩٨٠م تركز الأهتمام الأكبر على القضايا الإقتصادية ، حيث أكد على أنها تشكل الإتجاهات الأساسية لنمو الخطة الخمسية الثانية للفترة ١٩٨٤م - ١٩٨٥م.

وأكد على ناصر محمد فى تقريره ، بأن مستوى إدارة وتنظيم وتخطيط العمل وإستخدام وسائل الإنتاج واستغلال التكنولوجيا في ١٩٧٩م لم يلبى المستوى المطلوب وذلك لعدم فهم فحوى الإجراءات المتخذة بهدف تصحيح طريق التنمية والقضاء على النواقص السائدة فى الماضى (١٧) .

وتم والتأكيد فى التقرير الى أن (اللجنة المركزية للحزب الإشتراكى اليمنى تشير إلى أن تطور الإقتصاد لعام ١٩٧٩م لم يكن متطابقاً مع الخطة ، كما أننا لسنا مرتاحين من نتائج نشاطاتنا .لقد ناقشت اللجنة المركزية هذه القضية فى دورتها الثامنة وتوصلت إلى نتيجة مفادها ، بأن القيادة الإقتصادية ، والتى تعتبر حجر الزاوية فى عملية التنمية واحد الشروط الرئيسة لنجاحها ولتنفيذ مهام الحزب ، لم تكن بنفس المستوى المطلوب لتنفيذ تلك المهام .

نصت الخطة الي أن حجم الناتج الإجتماعى لخمس سنوات سيزيد بمقدار ٦٥٪ وسيزيد الدخل القومى ٦٢٪ وفقاً للقيم السائده وكان يجب أن تشكل مؤشرات الموازنة طبقاً للخطة ٦ر٤٢٥ مليون دينار (وفى الخطة الخمسية الأولى كانت عملياً - ٩ر١٩٥ مليون دينار) . وسوف يتم توزيع ذلك على الشكل التالى :-

فى الصناعة - ٣٢٪ ، فى الزراعة وصيد الأسماك ٢٢٪ ، فى البناء ١٣٪ فى المواصلات والإتصالات ١٧٪ فى الضمان الإجتماعى ، التعليم والثقافة ١٧٪ .

وكان يجب أن ينمّو نصيب القطاع الحكومى مقارنة مع ١٩٧٨م من ٥٢٪ الى ١ر٧٦٪ (ومقارنة مع ١٩٧٤م - بأكثر من ثلاثة أضعاف) والقطاع

المختلط من ٣ر٦ ٪ الى ٤ر٩٪ – واما بالنسبة للقطاع الخاص فكان يجب ان ينخفض من ٤ر٣٠٪ الى ١٩٪ . (٢٠) .

وفى يناير ١٩٨٢م لخصت الدورة الرابعه للجنة المركزية للحزب الإشتراكى اليمنى نتائج تنفيذ مشاريع السنة الأولى من الخطة الخمسية الثانية وحددت الأرقام التفتيشية للسنة الثانية ١٩٨٢م بلغ حجم النتائج الإجتماعى فى عام ١٩٨١م ٦ر٣٧٣ مليون دينار ، أما فى عام ١٩٨٢ فيفترض أن يصل الى ٨ر٤٢٤ مليون دينار ، بما يعنى أن لزيادة تشكل ١٩٪ ، بلغ حجم الإعتمادات المخصصة للسنة الثانية ٣ر١٤٥ مليون دينار (٢١) .

وعلى مدى السبعينات تم تمويل ٧٥٪ – ٨٥٪ من جميع الإستثمارات على حساب المعونة المالية الأجنبية والقروض .

وطبقاً لما أكد عليه التقرير الذى القاه على ناصر محمد فى المؤتمر الثانى للحزب الإشتراكى اليمنى فإنه فى سنوات الخطة الخمسية الأولى تم التوصل الى ضمان تمويل خمس من جميع الإعتمادات الميزانية على حساب المصادر الداخلية بينما نفذ الباقى ٧٨٪ على حساب المساعدات الخارجية والقروض وشكل نصيب الدول الاشتراكية من جميع المساعدات الخارجية ٦١٪ والدول العربية والصناديق ٢١٪ ، الصناديق الدولية ٦٪ ، مصادر تمويلية أخرى مساعدات عينية وأشكال مختلفة من التعاون) ١٢٪ .(٢٢) .

وأشارت التعليمات الخاصة بالخطة الخمسية الجديدة (المعدلة) الى ضرورة إتخاذ الإجراءات الحازمة للحصول على الاحتياطات الداخلية والحد من العجز فى ميزانية الدولة.

ونصت الخطة على زيادة الدخل من الصادر الداخلية الى ١٢٨ مليون دينار بما فى ذلك ٨٤ مليون دينار من المصادر الحكومية و ٢٦ مليون دينار قروض بنكية و ١٨ مليون دينار تمويل ذاتى للمؤسسات الحكومية ومن الطبيعى أن

يتطلب حل مثل هذه المهام أقصى الجمهود ، مراعاة النظام الإقتصاد ، ورفع فاعلية الإنتاج ونشاط الجهاز الحكومى .

وتعمل القيادة اليمنية الجنوبية الحزبية ، الحكومية على اجتذاب رؤوس أموال المغتربين الى البلاد . وفى الميدان السياسى وفيما يتعلق بالمغتربين اشير الى إتجاهين أولاً : تشجيع التحويلات النقدية . ثانياً : ضمان مساهمة المغتربين بأموالهم فى تطوير الإقتصاد . وقبيل الثورة شكلت التحويلات المالية من العاملين فى الخارج لأقاربهم وعوائلهم جزء كبير من ايراد البلاد الا أن هذا الإيراد فى فترة ما بعد الثورة تحول الى لا شئ فى الواقع العملى . وفى السنوات الأخيرة للخطة الخمسية الأولى تم التوصل الى رفع تيار التحويلات فى ١٩٧٧م بلغت الإيرادات من هذه المصادر ٦٠ مليون دينار . وفى ١٩٨٠م وصلت التحويلات الخاصة الى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ووفقاً للصحافة الوطنية مبلغاً وقدره (١٢٠) مليون دينار والهداياالمالية ما يقارب ٢٩ مليون دينار .

وفى عام ١٩٨١م صدر فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قانون تشجيع الإستثمار الذى منح المستثمرين إمتيازات محددة وعلى وجه الخصوص إمكانية حصولهم على دخل المشروعات لعدة سنوات . وكان الهدف من هذا القانون ، وبالدرجة الأولى ، إجتذاب رؤوس أموال المغتربين اليمنيين الجنوبيين . ونظرت قيادة البلاد الى أن النشاط المستثمر من المغتربين وتحت رقابة الدولة سيؤثر إيجابياً على التطور الإقتصادى .ومن الطبيعى ان يعتمد ذلك على جدوى فاعلية مراقبة الدولة وعلى ثبات ورسوخ مواقع القطاع الحكومى ومدى قوة التأثير الحزبى على الجهاز الحكومى ، وفى نهاية المطاف ، سيعتمد على مدى تنفيذ الحزب لدوره ، القيادى فى المجتمع ، وبهذه المناسبة يتوجب الاشارة الى تلك الحقيقة الايجابية وهى – أن الحزب الإشتراكى اليمنى شن فى السنوات الأخير صراعاً حاسماً ضد مختلف أشكال الفساد ، الرشوة، والمضاربات

والإبتزاز ومنح المزايا الغير قانونية للمغتربين . وفى الفترة من ١٩٨١م – ١٩٨٢م جرت فى البلاد أكثر من خمسين محاكمة مثالية .

وفى الفترة الأخيرة عمل الكثير فى جمهورية اليمن لديمقراطية الشعبي لرفع المستوى المعيشى للكادحين وعلى الأخص تم تطبيق نظام جديد للأجور وكان من نتائج هذا النظام أرتفاع متوسط الأجر الى ٤٠٪ وواصلت الدولة إعتماد المخصصات المالية لدعم تثبيت أسعار المواد الغذائية والمواد الضرورية الأولى . وبلغ إعتماد دعم الدقيق ، الرز ، الشاهى ، البن السمك ، العلاج ، القطن ، المنتج محلياً الوقود ،ملابس الأطفال لعام ١٩٧٩م ٨ر٧ مليون دينار وفى عام ١٩٨٠م ٥ر١٦ مليون دينار (٢٣) ونتيجة للإجراءات المتخذة تحسنت والى حد كبير فى السنوات الأخيرة الإوضاع التموينية للسكان وفى الخطة الخمسية الثانية سيتم تخصيص ٦٤ مليون دينار لبناء ٥٥٧٠ شقة (٢٤) .

وهذا لن يحل مشكلة السكان نهائياً الا أنه سيخفف وإلى حد كبير من أزمة السكن القائمة فى المدن الكبيرة . وفى الخطة الخمسية الثانية المعدلة يتركز الأهتمام الكبير بتنمية الصناعة ، وفى خلال السنوات الخطة يجب أن ترتفع قيمة ما تنتجه من بضائع الى ٨١٪ (٢٥) .

وتضع القيادة الحزبية – الحكومية للبلاد أمالها فى مؤشرات (آفاق) البحث فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عن صناعات النفط الأمر الذى سيمكنها والى حد بعيد من تحسين الأوضاع المالية – والإقتصادية للبلاد . كما أكتشفت فى البلاد كميات محددة من الحديد والمعادن النادرة.

ويجب أن تتطور الطاقة بوتائر سريعه ، ووفقاً للخطة يجب أن يصل إنتاج الطاقة الكهربائية حتى نهاية الخطة الخمسية الى ٥ر٢ مليار ، أى ضعف المستوى الحالى . وسيستفيد من إستخدام الطاقة الكهربائية ٨٠٠ ألف شخص وسيتحسن نظام شبكة المياه . وعلى وجه الخصوص يجب أن ينتهى العمل من بناء شبكة تزويد عدن الكبرى بالمياة فى ١٩٨٤م (٢٦) .

أن نمو الزراعه فى الخطة الخمسية وفقاً لما هو مرسوم سيبلغ ٥٢،٢٪ (٢٧) ، أى ما يضمن رفع إنتاجية المحاصيل الزراعية ويحسن جذرياً نشاط المزارع الحكومية والتعاونيات بهدف رفع إقتصادية إمتلاك الأراضى الجديدة على أساس بناء قنوات الرى .

واذا كانت الجمعيات الإنتاجية ملتزمة فى الماضى بتصريف جميع محاصيلها من خلال نظام التسويق الحكومى أو (مؤسسات التسويق الحكومية) أما الآن فقد منحت الحق فى تصريف ٤٠٪ من منتجاتها فى السوق مباشرة . ومنحت الإمكانيات لتصريف المنتجات الفلاحية الخاصة فى لسوق واعير إهتمام كبير للجمعيات الإستهلاكية التى يجب ان تقدم العون للفلاحين .

وحدث تطور كبير فى إقتصاد الأسماك والذى لعب فيه دوراً متزايداً القطاع الحكومى والذى يجب أن يتزايد نصيبه فى حجم صيد الأسماك ومنتجات البحر من ١٥٪ فى ١٩٨٠م الى ٥٧٪ فى ١٩٨٥م (٢٨) .

وعمل الكثير من أجل إعادة بناء نشاط جمعيات صيادى الأسماك وعلى الأخص نفذ نظام تفاضل أسعارالمحصولات بالأعتماد على كيفيتها ، كماجرى تحديث نظام ، دفع الأجور ونظام الحوافز المادية والمعنوية وتعمل حالياً فى البلاد ١٣ جمعية لصيادى الاسماك .

وفى مجال التجارة الخارجية حدد رفع دورة تداول البضائع فى ١٩٨٥م مقارنة مع ١٩٨٠م بـ ٤٥٪ مع تعزيز إحتكار الدولة لهذه التجارة وسيرتفع حجم دورة تجارة التجزئة الداخلية الى ٥١٪ (٢٩) .

لقد كان لتحديث النشاط المالي للدولة دوراً كبيراً فى تطور إقتصاد الجمهورية . وبأقتراب عام ١٩٨٢م تم التمكن من تنفيذ ميزانية موحدة للدولة ، وتوطيد المركزية فى النشاط الإقتصادى. وفيما يتعلق بالوضع المالى النقدى لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فان تزايد الظواهر السلبية فى الفترة

الأخيرة اقنعت القيادة الحزبية - الحكرمية للبلاد بتركيز اهتمام خاص لتلاقى حدوث الأزمة .

وفى هذا الإتجاه يقود الحزب الإشتراكى اليمنى عملاً حاسماً وديناميكياً ويجرى فى البلاد حملة ترشيد النفقات . وفى دورة يناير الرابعه ١٩٨٢م اقر تنفيذ إجراءات ، مثل، تخفيض المصاريف الإدارية والكوادر ورفع إنتاجية العمل وشن حرباً . لاهواده فيها ضد التبذير والإسراف ، والإقتصاد فى الوقود وتخفيض بدلاتالتمثيل . ان تزايد العجز المضطرد للميزانية يعتبر مشكلة جادة بالنسبة للبلاد . وفى ذات الوقت فأن النتائج الإيجابية فى تطور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، وعلى وجه الخصوص ، النمو الكبير للدخل القومى وتحديث الجهاز الضرائبى وتعبئة مصادر دخل الموازنة، كل ذلك أدى الى تحسين محدود للوضع المالى للبلاد وأرتفع دخل الدولة فى ١٩٨٠م مقارنة بعام ١٩٧٦م الى ٣ ، ٤ أضعاف .

والى جانب قضايا أعار الحزب الإشتراكى اليمنى أهمية أساسية لقضايا ابناء الدولة ويبذل الحزب جهوداً كبيرة لتحديث نظام سلطة الدولة وإستكمال نظام مجالس الشعب المحلية فى الجمهورية والمشكلة بطريقة الإنتخابات الديمقراطية .

وفى ١٩٧٦م وفى المحافظة الخامسة (حضرموت) جرت أولى الإنتخابات إلى مجلس الشعب المحلى وأظهرت الأشهر الأولى من نشاط جهاز السلطة المحلى المنتخب جدواه وفاعليته مؤكدة نجاح التجربة الجديدة . وخضعت النصوص الخاصة بأنتخابات المجالس المحلية و أنشطتها للبحث والنقاش الدقيق فى الحزب . وفى ٢ يونيو ١٩٧٧م اقر القانون رقم (١٧) والذى بموجبه جرت فى نوفبر الإنتخابات فى جميع المحافظات (عدى الخامسة) الى مجالس الشعب ومنح حق الإنتخابات لجميع مراطنـــى الجمورية البالغين من العمر ١٨ سنة .

واشترك فى الإنتخابات ٩٣٪ من الناخبين وشكل النواب المنتخبين من بين

أعضاء التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية ما يقارب من ثلث النواب المنتخبين والبالغ عددهم ٢٠٥ نائب وحصل العمال والفلاحون على ٦٠٪ من المقاعد فى المجالس المحلية .

وتعبر قيادة الحزب الإشتراكى اليمنى أهتماماً خاصاً لديمقراطية أجهزة سلطة الدولة والتزامها الدقيق بمبادئ المركزية الديمقواطية فى ممارساتها لأعمالها ، وترسيخ الشرعية الدستورية ، وهذا ساعد على إقرار الدستور الجديد لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فى ٣١ أكتوبر ١٩٧٨م والذى نص على أن ج. ى. د. ش. هى جمهورية ديمقراطية شعبية تمر الآن فى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، المرحلة الإنتقالية نحو بناء الإشتراكية ويقوم الشعب العامل فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بتنفيذ سلطته فى البلاد من خلال مجالس الشعب المحلية المنتخبة من قبل مواطنى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عن طريق التصويت السرى على أساس الإنتخابات العامة الحرة والمباشرة والمتساوية . والدور القيادى فى المجتمع للحزب الإشتراكى اليمنى - الطليعه الحزبية لكادحى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية المسترشد بالإشتراكية العلمية وطبقاً للدستور فأن النشاط أجهزة الدولة تتم وفقاً لمبادئ المركزية الديمقراطية ، ويقر الدستور مساواه جميع المواطنين امام القانون ويكفل الدستور الحريات السياسية والحقوق الإجتماعية للمواطنين .

يحمل دستور ج. ى. د. ش. الطابع الديمقراطى . أن دستور الدولة الهادف الى خلق المقدمات لبناء الإشتراكية ، ويدل على ذلك ، وبوجه خاص ، تلك الحقيقة ، أن الأساس الأقتصادى وفقاً للدستور يتمثل بالملكية الاجتماعية المتمثلة بملكية الدولة والتعاونيات وملكية المنظمات الجماهيرية الإجتماعية .

وبعد إقرار الدستور الجديد جرت فى ديسمبر ١٩٧٨م فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الإنتخابات الأولى الى مجلس الشعب الأعلى ، والتى جرى فيها إنتخاب (١١١) نائباً ، وفى ٢٦ أبريل ١٩٨٠م انتخب على ناصر محمد

رئيساً لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى كما كلف أيضاً برئاسة مجلس الوزراء لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .ويدخل ضمن وظائف مجلس الشعب الأعلى كأعلى جهاز للسلطة التشريعية تشكيل الأجهزة الأخرى للسلطة وخاصة تشكيل هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ومجلس لوزراء فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، واهم صلاحيات مجلس الشعب الأعلى هى إعتماد خطط التنمية والميزانية ووضع وإقرار قوانين الدولة .

وفى مارس ١٩٧٥م اقر قانون الضمان الاجتماعى للكادحين والذى حدد سن التقاعد بالنسبة للرجال بستين عاماً وللنساء بخمسة وخمسين عاماً وضمان راتب التقاعد وذلك من الصندوق الخاص المتكون من حساب قطعيات ميزانية الدولة ، وأرباح المؤسسات وأيضاً من أجور الكادحين ، وضمن قانون العمل المقر فى يونيو ١٩٧٨م لجميع مواطنى ج.ى.د.ش. المساواه فى المسائل المتعلقة باستئجار العمل وحدد قواعد ذلك الإستئجار وحقوق وواجبات العاملين وواجبات أصحاب العمل .

ووضع القانون يوم عمل موحد فى الجمهورية من ٨ ساعات ويوم أجازة فى الأسبوع . وأصبح من حق كل عامل الحصول على أجازة سنوية مدفوعه الأجر لمدة ٢٤ يوم عمل كما حرم إستخدام عمل الأطفال . وفى ٦ ديسمبر ١٩٨٠م أقر مجلس الشعب الأعلى قانون خاص بالشباب والذى أكد قانوناً حقوق الشباب وواجباتهم .

ويركز الحزب إهتمامه الكبير لتطوير الجيش والشرطة والفرق الشعبية وأجهزة أمن الدولة وتقوية الدور القيادى للحزب ضمن هذه المؤسسات ، ومن الإجراءات الهامة فى هذا الميدان يعتبر إنشاء جهاز العمل الحزبى السياسى ضمن القوات المسلحة وفقاً للمهام لمطظروحة أمامه .

أن تنمية الروح الوطنية لدى شبيبه جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ساعد على التطبيق العملى لقانون التجنيد الإجبارى الصادر فى عام ١٩٧٧م .(وقبل

هذا تكونت صفوف الجيش من المتطوعين على أساس التعاقد).

وفى فبراير عام ١٩٨٢م رأت حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إمكانية تخفيض مدة الخدمة فى الجيش من سنتين الى سنه واحدة ، وتجدر الإشارة الي أن القوات المسلحة فى جمهورية اليمن الديقراطية الشعبية تشارك مشاركة فعالة فى النشاط الإقتصادى وبناء المصانع وشق الطرقات وجمع المحاصيل .. الخ .

ويستمر نمو نظام المنظمات الإجتماعية الجماهيرية ويعتبر الإتحاه العام لنقابات العمال أضخم هذه المنظمات ، اذ يضم فى صفوفه اليوم اكثر من ١٢٩ ألف شغيل . ورسم مؤتمر نقابات جمهورية اليمن الديقراطية الشعبية المنعقد فى سبتمبر مهام جديدة لتعبئة الطبقة العاملة من أجل رفع الإنتاج وتنفيذ الأهداف المرسومة من قبل المؤتمر الثانى للحزب الإشتراكى اليمنى ، ويتركز الأهتمام الكبير لتنظيم المسابقات الإنتاجية . وفى إطار الإتحاد العام لنقابات العمال بعمل وبنشاط جهاز الرقابة الشعبية .

وتمثل منظمات الشباب المكان الأهم ضمن المنظمات الإجتماعية وفى وفمبر عام ١٩٧٨م ومباشرة بعد المؤتمر الأول للحزب الإشتراكى اليمنى انعقد المؤتمر الثالث لإتحاد الشباب الديمقراطى اليمنى والذى تغير فيـه أسمـه الى إتحـاد الشباب الإشتراكى اليمنـى (أشيد) . أقر المؤتمر إعتبار برنامج الحزب الإشتراكى اليمنى برنامجاً لاتحاد الشباب الإشتراكى اليمنى . وفى السبعينات كان الاتحاد الوطنى العام للطلاب القائم فى الجمهورية (انشئ فى عام ١٩٦٩م) والذى لعب دوراً كبيراً فى تنظيم الطلاب ، يكرر فى بعض الحالات نشاط إتحاد الشباب الديمقراطى اليمنى ، الأمر الذى اضر بوحدة الشباب وفى هذا المؤتمر أعلن وحدة إتحاد الطلاب واتحاد الشباب .

وفى نطاق إتحاد الشباب الإشتراكى اليمنى انشئ المجلس المركزى للطلاب اليمنين والذى ينشط طبقاً للنظام لداخلى لإتحاد الشاب الإشتراكى اليمنى

ومقررات قيادته.وفى ابريل عام ١٩٨١م إنعقد المؤتمر الإستثنائى لإتحاد الشباب الإشتراكى اليمنى والذى لخص نتائج أنشطة الإتحاد للفترة المنصرفة ورسم للشباب مهاماً جديدة فى ضوء قرارات المؤتمر التائى للحزب الإشتراكى اليمنى . وينظر الحزب الى إتحادالشباب الإشتراكى اليمنى كرديف له ، وعلى سبيل المثال فان ٧٧٪ من الأعضاء رالأعضاء المرشحين فى محافظة عـدن الذين قبلوا فـى الحزب سبق اعدادهم فـى صفوف إتحاد الشباب الإشتراكى اليمـن (٣٠) والى عام ١٩٨٢م ضم إتحاد الشباب الإشتراكى اليمنى ٢٧ الف عضو منظو بين فيما يقارب من ألف خلية قاعدية أساسية ويعتبر النشاط الأيديولوجى والثقافى واحد من أهم إتجاهات نشاط الحزب الإشتراكى اليمنى ويتركز الإهتمام الكبير على الإعداد الفكرى النظرى لأعضاء الحزب ، وفى السنوات الأخيرة لعبت امدرسة العلوم الإشتراكية التابعه للجنة المركزية للحزب الإشتراكى اليمنى دوراً متزايداً فى إعداد الكوارد الحزبية ، وفى عام الف وتسعمائة وتسعه وسبعين صدرت مجموعه جديدة من إصدارات المدرسة العليا للإشتراكية العلمية كهدية من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى الى الحزب الإشتراكى اليمنى.

وخلال العشر السنوات – منذ تأسيس المدرسة وحتى المؤتمر الثانى للحزب الإشتراكى اليمنى تم تحضير وإعداد ما يقرب من سبعه عشر ألف شخصاً فى هذه المدرسة (٣١) .

أن المأثرة العظيمة للثورة اليمنية الجنوبية تكمن فى إنشاء نظام التعليم الجماهيرى المدرسى فى البلاد ، حيث كان هناك الى ماقبل الثورة عدد ضئيل من المدارس وكانت الغالبية العظمى من السكان اميين .

وحتى لحظة إنعقاد المؤتمر الأول للحزب الإشتراكى اليمنى شمل التعليم على ما يقرب من ٨٥٪ من الأطفال فى سن التعليم بما فى ذلك الفتيات (الأمر الذى يعتبر بالنسبة للبلدان العربية إنجازاً ليس بهين) وفى هذه الفترة تلقى

التعليم فى المدارس ٤١٥ الف طفل (٣٢) . لقد بذلت جهود كبيرة من أجل نباء نظام تعليمى جديد ، من حيث الكيفية ومتفق مع الأهداف الايديولوجية للحزب – وضع برامج جديدة ، كتب تعليمية وإعداد كادر المعلمين الوطنيين (فى السبعينات عمل فى المدارس وبالتعاقد عدد غير قليل من لمدرسين من البلدان العربية وعلى الأخص من مصر والذين قاموا بغرس العقائد الدينية والوطنية ، فى نفوس الأطفال وتوحيد نظام المدارس .

وفى ١٩٧٩م – ١٩٨٠م طبق فى البلاد الإنتقال إلى نظام المدرسة التعليمية العامة الموحدة والذى يعتبر التعليم فيها الزامياً لجميع الأطفال .

أما فيما يتعلق بالسياسية الخارجية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وحزبها الحاكم . فأنها تتميز بالنشاط الدبلوماسى الكبير ، وإتساع العلاقات الدولية ، وتكثيف الإتصالات السياسية والإقتصادية ، والمستوى العالى من الروابط الإقتصادية والحزبية .

وفى الوقت الحاضر تقيم جمهورية اليمن الديقراطية الشعبية علاقات دبلوماسية مع أكثر من خمسين دولة فى العالم ومع أكثر من خمسين حزباً شيوعياً وثورياً إشتراكياً . أن برنامج الحزب الإشتراكى اليمينى يتفق مع طبيعة واهداف الخط السياسى العام للسياسة الخارجية لجمهورية اليمن الديقراطية الشعبية والفهم الماركسى الينينيى لعصرنا عصر الإنتقال من الرأسمالية الى الإشتراكية على المستوى العالمى والميل نحو الأفكار االإشتراكية والديمقراطية والسلام والتحرر الوطنى (٣٣) .

وتطورت العلاقات الودية بين الإتحاد السوفيتى وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وبين الحزب الشيوعى فى الإتحاد السوفيتى والحزب الاشتراكى اليمنى فى السنوات الأخيرة الى مستوى جديد .

وعكس هذا وبالدرجة الأولى ، التوقيع فى موسكو فى ٢٥ اكتوبر ١٩٧٥م

على إتفاقية الصداقة والتعاون بين كلا البلدين . وقيم على ناصر محمد هذه الإتفاقية فى تقريره المقدم الى المؤتمر الثانى للحزب الإشتراكى اليمنى ،بالقول أن « إتفاقية الصداقة والتعاون بين بلادنا والإتحاد السوفيتى الصديق تعكس مستوى جديداً وعالياً للعلاقات السوفيتية اليمنية ، وكذلك الفهم العميق للطبيعة الإستراتيجية للتحالف الموضوعى بين نظام الإشتراكية العالمى وحركة التحرر الوطنية (٣٤) .

يحتل الإتحاد السوفيتى المكان الريادى بين البلدان التى تقدم الدعم لتطوير الإقتصاد الوطنى لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . أن لتعاون جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والإتحاد السوفيتى فى مجال البحث والتنقيب عن الثروة أهمية كبيرة يقوم الإخصائيون السوفيت بالأبحاث الجيولوجية الواسعه وعلى وجه الخصوص الأبحاث الجيوفيزيائية وحفر الابار التجريبية .

وكما كان فى السابق فان المساعدة السوفيتية فى ميدان الزراعه والرى أهمية عظيمة للجمهورية وبمساعدة الإتحاد السوفيتى وبني فى الجمهورية ٩ سدود للمياة وحوالى ١٠٠ كيلو متر قنوات رى ، وإستصلاح وسقى ٧٠ ألف هكتار من الأراضى (٣٥) .

وفى حضرموت يعمل فريق كبير من مهندسى المياه وعلماء التربة والمهندسين الزراعيين السوفيت وهدد خبرائنا مع الجانب اليمنى مصادر المياة فى وادى حضرموت ، ووضعوا خرائط للتربة ، وضعوا الأسس الإقتصادية لبناء المزارع لحكومية . (ويوجد حالياً فى المحافظة ست مزارع حكومية أقيمت بالمساعدة السوفيتية) وقدموا توصياتهم لبناء المشاريع الصناعية . أن إستصلاح أراضى جديدة فى حضرموت يمكن أن يحول هذه المحافظة الى (مخزن حبوب للبلاد) (٣٦) .

يحمل التعاون مع إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فى مجال صيد الأسماك والصناعة السمكية أهمية كبيرة لأقتصاد ج.ى.د.ش. أن الجزء الكبير

من الأسماك والذى يقوم باصطياده أسطول الصيد السوفيتى فى مياة ج.ى.د.ش. يقدم الى الجانب اليمنى . ولأكثر من سنتان يقدم مصنع. تعليب الأسماك منتجاته والذى بنى فى المكلا بمساعده الإتحاد السوفيتى وبقدره إنتاجية سنوية تقدر بثمانية مليون ونصف عليه .

ومن بين المشاريع الصناعية الجديدة التى يجرى بنائها بمساعدة الإتحاد السوفيتى مصنع الأسمنت الذى تبلغ طاقته الكهربائية الى ١٢٥ ألف كيلو فات ، ومحطة تحلية المياة القريبة من عدن والقادرة على تحليه ٦٢ الف متر مكعب من المياة فى أربعه وعشرين ساعة (٣٨) .

وفى ضواحى عدن يجرى بناء مستشفى يتسع لـ ٣٠٠ سرير مع مركز لرعاية الأمومة والطفولة . أن دعم الإتحاد السوفيتى فى ميدان إعداد تأهيل الكوادر الوطنية لعظيم الأهمية . وتنمو العلاقات التجارية بين بلدينا وتتزايد قيم التبادل التجارى بين الإتحاد السوفيتى و ج. ى. د. ش. من ١٩٧٤م الى ١٩٧٩م من ١٥٫٢ مليون روبل الى ٦٧٫٥ مليون روبل ، بمعنى أخر أكثر من أربعة أضعاف (٣٩) .

وتشغل المكائن والمعدات مركز الثقل فى الواردات من الإتحاد السوفيتى وبانتظام تصدد مواد البناء لسوفيتينة وتشكل المواد الغذائية ربع الإستيراد .

وتتميز الدورة البضاعية فى إنها تتكون فى الأساس من الصادرات السوفيتية الى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . وبنجاح يتطور التعاون الحزبى الثنائى بين الحرب الشيوعى السوفيتى والحزب الإشتراكى اليمنى ويتم هذا التعاون على أساس خطط العلاقات بين الحزبين الموقع عليها من قبل اللجنة المركزية لكلا الحزبين . ان توسيع وتعميق التعاون الحزبى بين الحزب الشيوعى السوفيتى والحزب الإشتراكى يخدم قضية السلام والتقدم ويساعد على الحل السريع لمهام ثورة اليمن الجنوبية القريبة من ضمائر الشيوعيين السوفيت (٤٠)

إن مشاركة وفد الحزب الإشتراكى اليمنى فى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى يعتبر حدثاً هاماً فى نمو وتطور العلاقات السوفيتية - اليمنية وفى الخطاب الذى القاه على ناصر محمد مهنئا المؤتمر ، قيّم عاليا تطور الأواصر بين حكومتينا وحزبينا وفى السنوات الخمس الأخيرة تتواصل علاقات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مع البلدان الإشتراكية فى النمو والرسوخ . وهكذا وقعت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إتفاقيات الصداقة والتعاون مع جمهورية المانيا الديمقراطية فى عام ١٩٧٩م ومع جمهورية تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٨١م .

وتعمل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والحزب الإشتراكى اليمنى على ترسيخ وتعميق الروابط القوية مع القوى التقدمية فى العالم العربى . وفى موقفه من أجل سلام عادل وراسخ فى الشرق الأوسط يرى الحزب الإشتراكى اليمنى وطبقاً لما أعلنه على ناصر محمد خلال زيارته إلى الأتحاد السوفيتى فى سبتمبر عام ١٩٨٢م (بان الطريق الى السلام يكون فى الإنسحاب الكامل والغير مشروط للقوات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧م وايضاً من الأرض اللبنانية المحتلة وبالأعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى فى الحياة فى دولته المستقلة الوطنية) (٤١) . وتقف جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وبحزم ضد صفقات المساومة والتنازل مع العدو الإسرائيلى وادانه مؤامره كمب ديفيد والخطط التصفوية (الحكم الذاتى الفلسطينى) . وأنشأت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مع سوريا وليبيا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية - جبهة الصمود والتصدى لمواجهة الأفكار والمخططات العدوانية الإمبرالية فى الشرق الأوسط.

وتقدم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الدعم للقوى الوطنية اللبنانية وادانت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية العدوان الإسرائيلى البربرى على لبنان فى عام ١٩٨٢م والمنفذ بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية . وتقف

اليمن الديمقراطية موقفاً مبدئياً فى تضامنها مع الثورة الافغانية ويدين محاولات الثورة المضادة المدعومة من قبل قوى الأمبريالية العالمية والأنظمة الرجعية عرقلة مسيرة السلام فى هذه البلاد . وفى نهاية السبعينات تمكنت الجمهورية من تحسين علاقاتها مع أكثر دول شبه الجزيرة العربية الخليج العربى ، كما ان البعض من هذه الدول تقدم لليمن الدميراطية دعماً مالياً وإقتصادياً لآيستهان به . وفى السنوات الأخيرة تطورت العلاقات بين دولتى اليمن في أتجاه حسن الجوار الأمر الذى يؤكده تبادل الزيارات بين الرئيسين على عبد الله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية وعلى ناصر محمد وجاء فى البيان الختامى لزيارة على ناصر محمد الى الجمهورية العربية اليمنية فى سبتمبر ١٩٨٣م: (من أجل المصالح العليا للشعب اليمنى يستمر النضال من أجل تحقيق وحدة اليمن وشعبها بالطريق الديمقراطى السلمى . ان القيادة السياسية لكلا الشطرين فى بلادنا ستواصل بذلك الجهود فى سبيل التطبيق الدقيق والمتواصل للخطوات العملية من أجل الوحدة والتي أكدت عليها إتفاقية الوحدة اليمنية الموقع من قبل قيادة شطرى بلادنا) (٤٢) .

****

المراجـــــع

مراجــع الفصــل الأول

١ - القاضى عبد الله بن عبد الكريم الجرافى فى اليمنى .

المقتطف من تاريخ اليمن القاهرة . ١٩٥١م ص ٢٢٥

٢ - فاروق عثمان اباضة .

الحكم العثمانى فى اليمن . القاهرة ١٩٧٥م ص ٤٠٨

٣ - سلطان ناجى

التاريخ العسكرى لليمن ١٨٣٩ - ١٩٦٧م بيروت ١٩٧٧م ص ٨٥ص

- A. Faroughy. Introducing Yemen N.y ٥٧ - ٥٦
1974

٤ - أحمد فخرى

اليمن وماضيها وحاضرها القاهرة ١٩٥٩م ١٦٩

- أحمد حسين شرف الدين

اليمن عبر التاريخ - القاهرة ١٩٤٣م ص ٣١٤

٥ - سيد مصطفى سالم

تكوين اليمن الحديث. القاهرة ١٩٦٣م ص ٢٤٩ - ٢٥٣

ص ١٧

-B.Reilly. Aden and The yemen. Rostion - New
York 1960.

لندن ٩٣٠م ص ٢٣٢

6 - A. Rihani , Arabian peak and Desert.

عبد الواسع بن يحيى الواسعى اليمانى

تاريخ اليمن القاهرة ١٩٤٧م ص ٢٣٢

- أحمد فخرى

اليمن - ماضيها وحاضرها ص ١٦٨ مرجع سابق

٧ - ق.ي. نوسيكو الصراع السعودى - اليمنى على عسير تاريخ واقتصاد بلدان الشرق العربى وشمال أفريقيا . موسكو ١٩٧٥ ص ٢٩٦.

٨ - د. ن . كتلف

الجمهورية العربية اليمنية . موسكو ١٩٧١م ص ١٦٢ - ١٦٣

٩ - محمود كامل . الدولة العربية الكبرى - القاهرة ص ٤١١.

- E.Bremond . Yemenet Saudia P.1937. ص ٩٢

١٠ - اكسيلرد .

اليمن الحديث (الشرق الجديد) موسكو ١٩٣٠م العدد رقم ٢٨ ص ٨٥

- أمين سعيد

إنتفاضة العرب فى القرن العشرين . موسكو ١٩٦٤م ص ٢٠ - ٢٠٧

١١ - اكسيلرد

اليمن الحديث ص ٨٦

- عبد الواسع يحى الواسعى .

تاريخ اليمن ص ٣٣٣ .

١٢ - سلطان ناجى .

التاريخ العسكرى لليمن ص ٨١ = ٨٢

١٣ - اكسيلرد - اليمن الحديث ص ٨٦ .

14 - A. Faroughy. Introducing Yemen ص٣٢

15 - M. Wenner. Modern Yemen 1918 - 1966. Baltimore 1967 ص ٦٢-٦٣

١٦- أحمد محمد زين السقاف .

أنا عائد من اليمن - بيروت ١٩٦٤م ص ٦٦

17 - R.B. Stooky . Structure and politics in the Yemen Repuplic the Middle East Journal, Repubic the middle east journal, 1974, No 1974, 28

18 - G. Heyworth - Donne. Temoignage sur le

'yemen " Orient" p. 1964 No 31, ص ٢٥ - ٢٨

19 - " Indo - apab world . Bombay 1959 , No 12

20 - A.Rinani Arabia Reak ص١١٤

٢١ - قاسم غالب رسالة من الجحيم -عدن ١٩٥٨م ص ١

٢٢ - بيلكين . جـ -كريتتير . السوق اليمن - تجارة الأتحاد السوفيتى مع الشرق .. موسكو ١٩٣١م العدد - ٢ ص ٥٢ .

E.W. Bethman. Yemenon.yemen on the Threshold. Wash 1969

٢٣ - م ، اكسيلرد . اليمن الحديث . ص ٩٣

٢٤ - أمين سعيد . اليمن تاريخه السياسى منذ إستقلاله فى القرن الثالث الهجرى . القاهرة ١٩٥٩م ص ٦٤ - ٦٥.

٢٥ - محمد على الهارى . طريق الثورة اليمنية . القاهرة ١٩٦٦م ص ٣١

٢٦ - أحمد فخرى - اليمن - ص ١٦٩ مرجع سابق

٢٧ - م اكسبيلرد . اليمن الحديث . ص ٩٦ مرجع سابق .

28 -E. Macro . Yemen. A. Brief Survey " J.R.C.A.S." 1949

المجلد ٣٦ الجزء ١ ص ٥٢

٢٩ - أ. س. ستوياك (تنفيذ الوصايا باليمن / آسيا وأفريقيا اليوم / ١٩٦٩م العدد ٥٠ - ص ٦ جـ انكارين فى اليمن - موسكو ١٩٣١م - ص ٤٠

٣٠ - الاتحاد السوفيتى والبلدان العربية ١٩١٧ - ١٩٦٠م وثائق مواد . موسكو ١٩٦١ ص ٦٦-٦٧ ١٩٦١م ص ٦٦ - ٦٧

٣١ - نفس المصد ص ٦٥ - ٦٦ وص ٦٩

٣٢ - نفس المصدر ٣٠٨

٣٣ - نفس المصدر ص ٥٦ - ٥٦٢

٣٤ - ج. انكارين فى اليمن ص (٢٦١ مصدر سابق

٣٥ - أحمد شرف الدين - اليمن عبر التاريخ /ص ٣٢٠ - ٣٢١

مرجع سابق ص٧٣ B.Reilly Aden and the yemen.

مرجع سابق ص ١٤٤ 36-M.Wenner, Modern Yemen.

ص ٩٣ 37-J.Berreby.Lpeninsule ArabiguеP1958.

ص ٢٤٥ 38-R.H.Sanger the Arabian Peninsula- Ny,1945

مرجع سابق ص ٧١

٤٠ - أمين سعيد/ اليمن /ص ١٠٠ - ١١٣ - مرجع سابق

مرجع سابق ص ٧٥ - ٧٦ 41 - M. Wenner Modern Yemen

٤٢ - محمد أحمد نعمان . لكى نفهم القضية . عدن ص ٣ - ٤

٤٣ - عن نشاط المعارضة بالتفصيل راجع ايلينا جولو بفسكايا . ثورة ١٩٦٢م فى اليمن موسكو ١٩٧١م . نفس المؤلفة . حول تشكيل بعض المنظمات الساسية الإجتماعية اليمنية / البلدان العربية التاريخ والإقتصاد) موسكو ١٩٧٠م .

٤٤ - عبد الله البردونى - رحلة فى الشعر اليمنى قديمه وحديثه . القاهرة ١٩٧٢م ص ٥٢ - ٥٣.

٤٥ - القاضى عبد الله بن عبد الوهاب المجاهد الشماحى . اليمن الإنسان والحضارة . القاهرة ١٩٧٢ ص ١٧٨ - ١٩١ .

سيد مصطفى سالم ، الحكمة ١٩٣٨ - ١٩٤١ وحركة الإصلاح فى اليمن صنعاء ١٩٧٦م ص١٦٣

٤٦ - قاسم غالب رسالة من الجحيم ص ١٠

٤٧ - أحمد محمد زين السقاف . أنا عائد من اليمن - بيروت ١٩٦٤م ص ٦٠ - ٦١

٤٨ - محمد صادق عقل وهيام ابو عافية . ادوار الثورة اليمنية القاهرة

١٩٦٢م ص ١٣١

٤٩ – محمد نعمان . لكى نفهم القضية ص ٢ مرجع سابق

50 - A. Faroughy. introducing yemen ص ٧٥

51 - K. Scott, the yemen in 1937 - 38 JRC AS 1940,

الجزء الأول / مجلد ٢٧ ص ٣٠

٥٢ – أحمد شرف الدين . اليمن عبر التاريخ ص ٤٧ – ٤٨ مرجع سـابق

53 - E. Mocro yemen, Abrice surver مرجع سابق ص ٥١

٥٤ – الإئمان " صنعاء . لعدد "١١" ١٩٣٦

٥٥ – محمود كامل الدولة العربية . ص ٤١٢ مرجع سابق

56 - A.Foroughy. Introducing yemen

٥٧ – الإتحاد السوفيتى والبلدان العربية ص ٧٩٨ .

****

مراجع الفصل الثانى

1 - A curtain raiser to Repression by british Coloniais-magainst workers of aden and Their families , Cairo 1963 ص ١٠٢٩

٢ - الهلال القاهرة ١٩٦٤ العدد ٦ ص ٢٦,

- T. Hickinbotham . Aben. L, 1958 ص ٥٩

- R. Bulla rd. the middle East - A Political and Economic Surrey. London - New York - Toronto 1958, ص ٩٧ - ١٠٤

٣ - ل. فالكونا و د. كتلوف . اليمن الجنوبى . موسكو ١٩٧٣م ص ١٨ ، ٢٤ ، ٥٠

٤ - ف. ف. تأومكين الجبهة القومية ونضالها من أجل الإستقلال والديمقراطية . موسكو - ١٩٨٠

٥ - نفس المرجع ص ٢٠ - ٢٣

6 - R.G. Gavin. aden under the britisn Rule 1839 - 1967 - 1974 ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٦

- T, Kickinbotham. Aben ص ١٧ر٢٢ر٣٢

7 - R.J. GAVIN . ADEN UNDER THE BRITISH RULE 1839 - 1967.

٨ - نفس المرجع ص ٢٥٦ - ٢٥٧ ، ٤٢٦

٩ - ل. فالكوفا و ل. كتلوف . اليمن الجنوبى " مرجع سابق" ص ٢٠

10 - R.J. Gavin Aben under the britishrule

ص ٢٥٧ ، ٢٨١ ، ٢٨٤

١٠ - نفس المرجع ص ٢٦٤

12 - R. Sanger. The Arabian reninsula ص ٢٢١

"الشرق الأوسط" لندن ١٩٦٢ص ٥٧

13 - F. Halliday Apabia Without Sultans L. 1974 ١٥٥

14 - R. Sanger The Arabian Peninsula ص ٢٢٢

15 - S. Meulen Aden and the Hadramaut l. 1947,٢٣٩ - ١٥٤ ص

- H. ingrams. Arabia and the isles L. 1952 ص ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٦

٢٦٧، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩١

16 - S. Meulen. Aden and the Hadra mautr C X 11, 107, 117, 238 239

17 - H. Ingrams Arabia and the isles CX 256, 259, 274.

١٨- نفس المرجع ص ١٠

19 - G. King . Imperial outpoct- aden its place in british strtegic policy, London - New York - Toronto , 1964, ص ٥٦

20 - A. Rihani Arobian peak and Desert ص ٢٤٣

٢١- " قناة الجزيرة " عدن في ١٤ / ١١ / ١٩٦٤م ص ٤

22- R.J.Gavin Aden under the Bitishrule ص ٢٧٦

٢٣ - ل. فالكوفا . السياسة الإستعمارية الإنجليزية غلى عدن والمحميات العدنية . موسكو ١٩٦٨م ص٤

24- F. Hallidoay. Ayabia Withhout Sultans. ص ١٦٦

٢٥ - نفس المرجع ص ١٦٤

مراجع الفصل الثالث

١ - قاسم غالب . رسالة من الجحيم ص ٨

٢ - محمد على الشهاوى - اليمن - الثورة فى الجنوب والانتكاسة فى الشمال - بيروت ١٩٧٣م ص ٦٦-٦٧

٣ - محمد على لقمان ، فاروق محمد لقمان - الثورة اليمنية - عدن - ١٩٦٣م ص ١٢٤-١٢٥

4- Faroughy. Introducing yemen ص ٨٥- ٨٧

٥ - لا . ن كاتلوف - الجمهورية العربية اليمنية ص ١٨١

6-R. Sanger. the Arabian peninsula ٦ -ص ٢٤٦

٧ - سياسة انجلترا فى الشرق الأوسط والأدنى - موسكو ١٩٦٦م ص٢٦٤

٨ - سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق العربى - موسكو ١٩٦١م ص ٢٦٤

٩ - من وراء الأسوار . مناقشات سياسية حول مستقبل اليمن . بيروت ص١١

١٠ - عبد الله الشماحى . اليمن والإنسان والحضارة ص ١٩٢-١٩٣

١١ - الحكمة ١٩٧٣م العدد - ١٨ الميثاق الوطنى المقدس . عدن ص ١٠ ، ١٣ ، ١٤

١٢- عبد الله الشماحى . اليمن : الإنسان والحضارة ص ٢٠٦-٢٠٧

١٣- الأثتمان صنعاء ٩/٥/١٩٤٨م

١٤- محمد لقمان . الثورة اليمينة ص ١٣١-١٣٣

١٥- نفس المرجع ص ١٣٣-١٣٤

16- G.Heyworth-Dunne Temoignage surle yemen ص ٣٦

١٧- نفس المرجع ص ٣٦

١٨- جولوبفسكايا ي.ل . ثورة ١٩٦٢م فى اليمن . موسكو ١٩٧١م ص١٣١-١٣٢

١٩- راشد البراوى . اليمن والانقلاب الأخير . القاهرة ١٩٤٨م ص ٢٦٢ ، محمد لقمان . الثورة اليمنية ص ١٣٣-١٣٤

٢٠- الجرافى... . المقتطف من ص ١٣٤

21-M.Wenner.Modern yemen . ص ١١٠

٢٢- اليمن في سيناء إلى السلال ص ٣٠

23-Leyemen en voie de Modernisation-le commerce de levanti Beyrouth 1952 Nov, 24

24- Hingrams. The Yemen ص١٣٣-١٣٤

- H.ingram's.The yemen ص٩٢

٢٥- محمود كامل . الدولة العربية الكبرى ص ٤١٣

٢٦- البلدان الأجنبية . دليل اقتصادى سياسى . موسكو ١٩٥٧م ص ٣٩٦، ١٩٥٦/٤/٥م .

٢٧- المجلد ٣٣ ، الجزء الأول ص ٣-٤

27-H.ingyams. Ajournyer in the yemen G.R.C.A.S

٢٨- السقاف . أنا عائد من اليمن ص ٢٢-٢٣

٢٩- عبد الله الشماحى اليمن : الإنسان والحضارة ص ٢٣٤

٣٠- محمد أحمد نعمان لكى نفهم القضية ،ص ٣٠

٣١- أمين سعيد . اليمن تاريخها ص ٢٦١

32-T.Hickinbotham Aden

٣٣- أمين سعيد اليمن تاريخها ص ٢٦٥

٣٤- الائمان ١٩٥٦/٦/٨م

٣٥- محمد نعمان لكى نفهم القضيتي ص ٤٠

٣٦- الاتحاد السوفيتى والبلدان العربية ص ١٢٤-١٢٦ ، ١٣١

٣٧- GUKU5171956

٣٨- سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق العربى ص ٢٦٠
39-J.J.Berredy. LA penin- Lacommercedu levans suleAyaique 21XI,1962

٤٠- سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق العربى ص ٢٦٠
٤١- سلطان أحمد عمر نضرات في تطور المجتمع اليمنـى . بـــــيروت ١٩٧٠م ص ١٦١-١٦٥
٤٢- نفس المرجع . ص ١٦٣-١٦٥
٤٣- نفس المرجع . ص ١٦١-١٦٥
٤٤- محمد محمود الوبيرى ، أحمد محمد نعمان . مطالب الشعب . عدن ١٩٥٦م
٤٥- محمد أحمد نعمان . كيف نفهم قضية اليمن ١٩٥٧م ص ١٧-١٨
٤٦- محمد محمود الزبيرى قضية الأحرار . القاهرة ١٩٦١م ص ١٦-١٧
٤٧- الأهـرام . القاهرة ١٩٦٥/١٢/٢٥م
٤٨- بيان من قيادة حزب الشورى اليمنى . عدن ١٩٥٦م
٤٩- عـبد الله باذيب . كتابـات مختارة . الجـزء الثانى . بيروت - عدن ، ١٩٧٨م ص ٢٤٤
٥٠- الاتحاد اليمنى . عدن ١٩٥٧م ص ١٠
٥١- عادل رضا . محاولة لفهم الثورة اليمنية . القاهرة ١٩٧٤م ص ٢٠
52 -D.A.Schmidt yemen the unknown warl 1968
H . in grams .The yemen.
٥٣- أمين سعيد . اليمن ص ٣١٣ «الديلى تلجراف» لندن ١٩٦٢/٩/٢٠م .
D.Holden farewell to Arabia N.Y1966. ص ٨٨-٨٩
H. ingrams what Next in Al-yemen ? New com- 962` monweath .

العدد ٣ ص ١٥٠

٥٤- عبد الله الشماحى . اليمن : الإنسان والحضارة ص ٣١٠ ، محمد على الشهاوى : الثورة فى الجنوب والانتكاسة فى الشمال ص ١٠٧-١٠٨

٥٥- عادل رضا محاولة لفهم الثورة اليمنية ص ٥٧ .

56- H.ingrams. the yemen ص ١١٠

٥٧- «مجلة الشرق الأوسط» ١٩٦٢م العدد ٣ ص ٣٧٢

59- Lacroix P.I.III1962

٥٨- الاهرام ١٩/١٢/١٩٦٠م

٦٠- عبد الرحمن البيضانى . أسرار اليمن . القاهرة ١٩٦٢م ص ١٣٢

61-H..ingrams. the yemern ص ١١٥

٦٢- أحمد الرحومى ، عبدالله محسن المؤيد ، صالح الأشول ، ناجى الأشول ، محمد الخاوى عبد الله صبرة . أسرار ووثائق الثورة اليمنية . بيروت - صنعاء ١٩٧٨م ص ٥٦

٦٣- محمد سعيد العطار . التحلف الاقتصادى والاجتماعى فى اليمن . بيروت ١٩٦٥م ص ٨-٢٩٩

٦٤- أحمد الرحومى وأخرين . أسرار ووثائق الثورة اليمنية ص ٩٧-٩٨ ، ١١٠-١٠٢

مراجع الفصل الرابع

١- نص خطاب العرش الذى ألقاه صاحب الجلالة الملك المنصور بالله الإمام محمد بن أحمد حميد الدين فى يوم الأربعاء ٢١ ربيع الآخر . صنعاء ١٩٦٢ .

٢- القوات المسلحة القاهرة ١/١١/١٩٦٢م

٣- سلطان ناجى . التاريخ العسكرى لليمن ص ٢٠٨

٤- (القوات المسلحة) ١/١١/١٩٦٢١م

٥- اليقظة عدن ٢/١٠/١٩٦٢م (العهد الجديد) صنعاء ٢/١٠/١٩٦٢م

٦- عبد الله باذيب . كتابات مختارة . الجزء الثانى ص ٩٣-٩٥

٧- المجتمع اليمنى الجزء الأول عدن ١٩٧٥م ص ٦٥

٨- أحمد حسين شرف الدين . اليمن عبر التاريخ . القاهرة ١٩٦٤م ص ١٩٤ ، ٣٩١-٣٩٤

٩- (القوات المسلحة) ١٩٦٢/١١/١م (الأهرام الاقتصادى) القاهرة ١٩٦٢,١٠/٥م

١٠- سلطان ناجى . التاريخ العسكرى لليمن . ص٢٢١

١١- الأهرام القاهدر ١٩٦٢/٢/٢٤م

١٢- سلطان ناجى التاريخ العسكرى ص ٢٢١-٢٢٢ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩

١٣- ى.م بريماكوف ، تشخيص الأزمة الشرق أوسطية موسكو ١٩٧٨م ص ١٤٥ ص ٢١١

١٥- (الأهرام) ١٩٦٢/١٢/١٩م

١٦- الجريدة الرسمية صنعاء ١٩٦٢م رقم ٢ و ٣

١٧- (الجريدة الرسمية) صنعاء ١٩٦٢م رقم ٢

١٨- (الجريدة الرسمية) ١٩٦٣م رقم ٤

١٩- قرارات مؤتمر عمران - الثورة ١٩٦٣/٩/١٥م

٢٠- اليمن الشمالية والجنوبية : دراسات موجزه لحزب البعث العربى الإشتراكى ١٩٧٥م ص ٣٥ . عبد الله - نكسة الثورة فى اليمن دمشق ص ١٢١-١٢٢

٢١- نكسة الثورة فى اليمن ص ١٠٤

٢٢- نفس المصدر ص ١٣٢

٣٣- نفس المصدر

٣٤- (الأهرام) ١٩٦٣/١٢/١٤م (الجمهورية) القاهرة ٢٤-١٩٦٣/١٢/٢٥م

٢٥- نضال عبد الناصر . المجلد الأول . بيروت ص ٤٢٥

٢٦- عادل رضا . محاولة لفهم الثورة اليمنية ص ٣٢٩

٢٧- نفس المصدر

٢٨- (الجمهورية) صنعاء ١٩/١٢/١٩٦٤م

٢٩- اليمن : شمالها وجنوبها ص ٣٧

٣٠- عمر الجاوى : حصار صنعاء . عدن ١٩٧٥م ص ٤

٣١- اليمن : شمالها وجنوبها ص ٣٨-٤٢

٣٢- (الأمل) ٣١/١٠/١٩٦٥م

٣٣- (أحمد عيسى معجزة فوق الرمال . بيروت ١٩٦٦م ص ١٦٧-١٦٩

٣٤- سلطان أحمد عمر . لظران فى تطور المجتمع اليمنى ص ١٧٥-١٨٢، ١٨٧

٣٥- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . لند ١٩٧١-١٩٧٢م ص ٧٤٧

مراجع الفصل الخامس

1-G.King. imperial out poct Aden ص ٨-١٠

2- Byasseys Annual. The Armed Foyces Year Book11964.١٤٤

3-Adenchronicle16,11,1961 ص ٥

٤- الهلال القاهرة ١٩٦٤م العدد ٦ ص ١٢٥

-The petroleum Times L24,111,1961 ص ٢٩

5- G.King imperial outpost- aden ص٤٢ - ٤٤

٦- الأخبار بيروت ٥/٨/١٩٦٢ ص ٦٧ The Middle East L1962

7-R.J.Gavin Aden under British rule ص ٣٢٦

٨- أ.س. جوسكوف . الجبهة القومية للمين الديمقراطية ١٩٦٣-١٩٧٥م قيام الحزب الطليعى . موسكو ١٩٧٩م ص ١٢

٩- عبد الله باذيب . كتابات مختارة . الجزء الثانى ١٩٦١

١٠- كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية . بيروت ١٩٦٩م ص ١٩٢

١١- أ.س. جوسكوف . الجبهة القومية لليمن الديمقراطية ص ١٣

12-Aden chronicel 19,VI,1958 ص ١

ص ١ 1958 ,10,VII ص ١ 24,VII,1958 ص ٤ 17,VII,1958

ص ٩ 13,VII,1961 ص ١٧ 19,II,1959

١٣- انظر نص الاتفاق في Aden chronicle ١٩٥٩ ص ٧

١٤- محمدالحبشى : اليمن الجنوبية . بيروت ١٩٦٨م ص ٥٩

١٥- ص ٢٠ Aden chronicle 10,VIII,1961

Rudepraro praha, 10VII,1962

١٦- عبد الله باذيب . كتابات مختارة الجزء الثانى ص ١٨٣

١٧- (الهلال) القاهرة ١٩٦٤م العدد رقم ٦ ص ١٦٩

18 - Aden Chroicle 28 VIII 1958 VIII , 1958 ص ٩

- 31 VI 1959 ص ١ -

The Middle East, L, 1962 الأخبار ص ٦٢

بيروت . ١٩٦١/١٢/٢٤م

The Economist, 28 , VIII 1962 25 III, 1962 ص ٧٤٣

19-Payliamenary Dcbates(Commons) 1962-1963 Vol667,Co-255-256 "Adenchronicle"2,X,1962 ص ١

25.VI1964. ص ٥

20 - Johnnstoncharles,The View From Steamer-Point.L1964 ص١٢٤-١٢٥

21-Parliamenary Debates (Commons)1962-1963Vol667Col255-256.291-194.

22- "Theimes" 17.1963. ص ٨

- الجيش . اليمن الجمهورى ص ٦٥ .

- " الهلال" العدد٦/١٩٦٤مص ١٢٩ .

٢٣- كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية .

٢٤- نفس المصدر ص ٢١ ، ٢٢

٢٥- نصس المصدر ص ١٦٢-١٦٦

٢٦- محمد الحبشى . اليمن الجنوبية ص ١٢٤

٢٧- ف.ف. ناومكين . الجبهة القومية في النضال من أجل استقلال الجنوب اليمن . موسكو ١٩٨٠م ص ٣٠-٣١

٢٨- كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية ص ٢٤ ، ٢٥

٢٩- نبيل حمدى

٣٠- عبد الله باذيب كتابات مختارة الجزء الأول ص ٥ ، ١٠

٣١- الحبشى . اليمن الجنوبية ص ١٢٧ ، ١٣٣

٣٢- عبد الله باذيب كتابات مختارة الجزء الثانى ص ١٨١-١٩٠ و ٢٧

٣٣- نفس المصدر ٢٢٧ ، ٢٣١

٣٤- أ. جوسكوف . الجبهة القومية لليمن الديمقراطية ص ١٧

٣٥- أوليج جيراسيجوف . الثوررة اليمينية ١٩٦٢-١٩٧٥م . موسكو ١٩٧٩م ص ٢٨ .

٣٦- ليد افالكوفا . السياسة الاستعمارية الانجليزية في عدن والمحميات العدنية موسكو ١٩٦٨م ص ٥١ (الأخبار) بيروت ١٩٦٢/٣/١٨م . كيف نفهم تجربة و. ص ٤٦

٣٧-

٣٨- عبد الله باذيب . كتابات مختارة . الجزء الثانى ص ١٩٧

٣٩- كيف نفهم تجربة ص ٤٦

٤٠- نفس المصدر ص ٥١

٤١- "Aden chronicle" 4,II,1960 4,IV,1960

٤٢- اوليج جبراسيموف . الثورة اليمنية ١٩٦٢-١٩٧٥م ص ٢٩

43- F.Haliday. Arabia without Suttans ص ١٨٤

Aden chronicle 4,VIII,1961,١١ ص 5,II,1961 ٧ ص

٤٤- (الأخبار) بيروت ١٩٦٤/٣/١٥م

٤٥- عبد الله باذيب كتابات مختارة . الجزء الثانى ص ١٩٥-٢١٤

٤٦- نفس المصدر ص ٨٤-٨٥

٤٧- نفس المصدر ص ١٩٧-١٩٨

48-F.Halliday. Ayadia without sultans ص ١٥٣

٤٩- عبد الله باذيب . كتابات مختارة . الجزء الثانى ص ٢١٣

٥٠- نفس المصدر ص ٢٣٢

٥١- (روز اليوسف) . القاهرة ١٩٦٣/١/٢٩م (الأخبار) بيروت ١٩٦٤/٣/١٥م

مراجع الفصل السادس

١- كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية ص ١٥

٢- الفرد هاليداى . الجزيرة العربية بدون سلاطين ص ١٩٢ ، ١٩٣

٣- نبيل صدى ص ٣٧ .

٤- كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية ص ٣٥ ، ٣٦ ، ٢٩٨-٢٠٠

٥- نفس المرجع ١٩٨-٢٠٠

٦- سلطان ناجى . التاريخ العسكرى لليمن ص ٢٨٦ ر.جـ. جافين عدن تحت الحكم البريطانى ص ٣٤٥-٣٤٦

٧-عبد الله باذيب . كتابات مختارة . الجزء الثانى ص ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٤

٨- سلطان ناجى . التاريخ العسكرى ص ٢٨٦

٩- الفرد هاليداى . الجزيرة العربية بدون سلاطين ص ١٩٨

١٠- سلطان ناجى . التاريخ العسكرى ص ٢٨٦

١١- كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية ص ٣٥، ١٤٨

١٢- نفس المرجع ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ١٠٨

١٣- الفرد هاليداى . الجزيرة العربية بدون سلاطين ص ١٩١ ، ١٩١

١٤- ل. فالكوفا . السياسة الاستعمارية الانجليزية فى عدن والمحميات العدنية ص ٨٩-٩٠

١٥- مجلة «الأمل» عدن ١٠/٣١ - ١٩٦٥/١١/٧م

١٦- مجلة «الأمل» ١٩/١٢/١٩٦٥م - ٢٩/٥/١٩٦٦م
١٧- مجلة «الأمل» ٢٢/٥/١٩٦٦م
١٨- ناء ومكين ف.ف الجبهة القومية ونضالها من أجل استقلال الجنوب اليمنى والديمقراطية الوطنية ص ١٠٠
١٩- محمد الحبشى . اليمن الجنوبى ص ٥٧٩
٢٠- عبد الله باذيب . كتابات مختارة . الجزء الثانى ص ٢٠٣
٢١- عبد الفتاح إسماعيل الأمين العام للتنظيم السياسى الموحد للجبهة القومية . حول تجربة الثورة اليمنية فى اليمن الديمقراطية موسكو ١٩٧٨م ص ٢٨
٢٢- كيف نفهم تجربة ... ص ٧٥
٢٣- «الأمل» ١٨ و ٢٥/٩ و ٣٠/١٠/٩٦٦
24 - Immormal Days. Flosy, Nalitical Bureau.
"التايم" ١٠- ١٤/١١/١٩٧٦م القاهرة ١٩٦٧م ص١٦-٢٢ .
٢٥ - الديلى اكسبرس ١٤ / ٣ / ١٩٧٦م
26 - Immortal Days, Flosy, Political Burcau.
27-. Adenchronicle, 5. VIII.1965 ص ١ 4X1965١ ص
, The Times, 14, 11, 1966 ص٩
" الجمهورية " بغداد ٢٦ / ١١ / ١٩٦٦م ص ١٦
28 - "THe U.S. News and world Report. Wash. 27. The prodlems Facing the emergent state of the peoples republic of southern yemen aden , 1968.
٢٩ - " التايمز " ٦ / ١٢ / ١٩٦٧م الإقتصادى ٢٧/ ٤/ ١٩٦٨م. ص ٦٣
٣٠ - التايمز . ٦/ ١٢ / ١٩٦٧م ، ١٣ / ١١ ١٩٦٨م . نبيل حدى ص ٩١.
٣١ - الحياة " بيروت ٣٠/ ١١/ ١٩٦٧ "الأهرام" ١٠ / ١١ / ١٩٦٧م
٣٢ - " التايمز " ٢٨ / ٢ / ١٩٦٨م ، ١٢ / ٤ / ١٩٦٨م ،

٣٣- الأخبار " بيروت " ٧ / ٤ / ١٩٦٨م " الأهرام " ١٦ / ٥ / ١٩٦٨م " البراقذا" ٢٥ / ١٠ /١ ١٩٦٩م ،

لييننجراد ٢٩/١١/٦٨م ص ٣٥٦ ، - "Arab Report and Record. -

٣٤ - الأمل ٧ / ٤ / ١٩٦٩م " الأهرام" ٣ / ١٢ / ١٩٦٩م ٣٥- الأهرام ٨ / ٨ / ١٩٦٨م

٣٥ - الاهرام ١٦/٥/١٩٦٨م

٣٦ - الميثاق الوطنى . عدن . ١٩٦٨م ص ٤٧ - ٤٨

37 - Newe 2 Urcher Zeitung. ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٨م

٣٨ - الحياة " بيروت " ٢ / ٩ / ١٩٦٧م ، ١٥ / ١١/ ١٩٦٧م ، ١٨ / ١١ / ١٩٦٧م ، ٢٦ / ١١ / ١٩٦٧م " الأهرام " ٢٦/ ١١ / ١٩٦٧م ، ١٧ / ١٢/ ١٩٦٧م

٣٩ - الفرد هاليدى الجزيرة العربية بدون سلاطين . ص ٢٣٤. تاء ومكين ف. ف. الجبهة القومية فى النضال . ص ٢٢٢

40 - State,ent issued dy national front general command emanating forom the fourth conferense together with resolution ladopted by the conference P.R.S.Y. 9 / 11 / 1968

الأخبار . ٧ /٤ / ١٩٦٨م ، " الأهرام " ١٦ / ٥ / ١٩٦٨م ، ٢ / عدن ١٩٦٨٦٨م

٤١ - كيف نفهم تجربة .. ص ٢٣٧ - ٤٢٢٤١ - " الأهـرام " ٢٣ / ٨ / ١٩٦٨م

٤٢ - الاهرام ٢٣/٨/١٩٦٨م .

٤٣ - البرنامج الوزارى لحكومة الجمهورية اليمن الشعبية ، عدن ١٩٦٨م .

٤٤ - كيف نفهم تجربة .. ص ٢٤٥

٤٥ - نبيل حمدى ص ٨٤ .

٤٦ - الفرد هاليداى / الجزيرة العربية بدون سلاطين . ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

٤٧ - عبد الله باديب . كتابات مختارة . الجزء الثانى ص ١٧١.
٤٨ - عبد الله الخامرى . ج. م. د. ش (المعنى التاريخى للحركة التصحيحية) - (آسيا وافريقيا اليوم) موسكو ١٩٧٩م العدد التاسع ص ٣٠ .
٤٩ - تقرير الإجتماع العام للجنة المركزية اللتنظيم السياسى الموحد ج ق ٥ - ١٠ سبتمبر ١٩٧٧م موسكو ١٩٧٨م ص ٣٦ .

مراجع الفصل السابع

١ - البيان السياسى العام للقيادة العامة للجبهة القومية ٢٢ / ٩ / ١٩٧٩م
٢ - نفس المرجع .
٣ - " زاروبيجم " صحيفة " ما وراء الحدود " ١٩٧٤م العدد ٤٠ ص ١٣ .
٤ - التقرير السياسى للقيادة العامة الى المؤتمر العام الخامس للتنظيم السياسى الجبهة القومية ٢ / ٣/ ١٩٧٢م .
٥- ك . ن / بروتنس . ثورات التحرير - الوطنية المعاصرة . موسكو ١٩٧٤م ص ٣٣٧.
٦ - قرارات وتوصيات القيادة العامة للجبهة الثومية فى دورتها المنعقدة من ٢٧ نوفمبر - ٨ ديسمبر .
٧ - نفس المرجع .
٨ - نفس المرجع .
٩ - كلمة سالم ربيع على بمناسبة الذكرى السادسة لثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٩م
١٠ - " الثورى " ١٦ / ٣ / ١٩٧٢م
١١ - ي. اليكسندرف " جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . ص ١٤٣ - ٢٦ / ٣/ ١٩٧٠م " الشرارة " ١٤ / ٢ / ١٩٧١م
١٢ - موجز تجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية . وزارة الاعـــــلام . عدم ١٩٧٤م ص ٦٥ .

١٣ - ف . ى . لينين . موضوعات للمؤتمر الثانى للأممية . المؤلفات الكاملة المجلد ٤١ص ١٦٦ - ١٦٧ .
١٤ - موجز تجربة الثورة فى اليمن الديمقراطية ص ٦٤ .
١٥ - نفس المرجع . ص ٦٥ .
١٦ - التقرير السياسى للقيادة العامة الى المؤتمر العام للتنظيم السياسى الجبهة القومية . ٢ / ٣ / ١٩٧١ م .
١٧ - البيان السياسى من القيادة العامة للجبة القومية ٢٧ - ٣ - ١٩٧١م
١٨ - " الثورى " ٢٧ / ١ / ١٩٧٠م
١٩ - " ١٤ أكتوبر " ٢٩ / ٣/ ١٩٧٠م - ١٨ / ١٠ / ١٩٧٠م
٢٠ - " صوت العمال " ٢٥ / ١٠ / ١٩٦٩م .
٢١ - البيان السياسى من القيادة العامة للجبهة القومية ٢٢ / ٦ / ١٩٦٩.
٢٢ - " البرافدا " ٢٧ / ٤/ ١٩٧٠م
٢٣ - " ١٤ أكتوبر " ١٥ / ٤ / ١٩٧٠م
٢٤ - " الثورى " ٦ / ٤ / ١٩٧١م
٢٥ - " ١٤ أكتوبر " ٢ / ٨ / ١٩٧١م
٢٦ - قرارات وتوصيات القيادة العامة للجهبة القومية فى دورتها الأولى المنعقدة فى ٢٠ / ٢٢ / ١ / ١٩٧١م .
٢٧ - برنامج التنظيم السياسى الجبهة القومية . عدن ١٩٧٢م .
٢٨ - قرارات وتوصيات المؤتمر العام الخامس التنظيم السياسى الجبهة القومية المنعقدة ٢-٦ / ٣ / ١٩٧٢م .
٢٩ - المجتمع اليمنى . الجزء لثانى " عدن ١٩٧٤مص ٧١ - ٧٢ ، ٧٨ - ٧٩ .

مراجع الفصل الثامن

١ - عادل رضا . محاولة لفهم الثورة اليمنية . ص ١٠٥ .
٢ - عمر الجاوى . حصار صنعاء . ص ٩٩ .
٣ - نفس المصدر . ص ١٠ .

٤ لا توجد مصادر بعد .

٥ - عمر الجاوى - حصار صنعاء ص ١٤ .

٦ - سلطان أحمد عمر . نضرات فى تطور المجتمع اليمنى . ص ١٩٢ - ١٩٤ .

٧ - عمر الجاوى . حصار صنعاء . ص ٤٤ - ٤٥ .

٨ - نفس المصدر س ٤٠ .

٩ - نفس المصدر ص ٤٧ .

١٠ - نفس المصدر ص ٨٩ .

١١ - سلطان أحمد عمر . نضرات فى تطور المجتمع اليمنى ص ١٩٥ - ١٩٦ .

١٢ - لا توجد مصادر بعدً .

١٣ - ل . ن كتلوف . الجمهورية العربية اليمنية ص ٢٢٢ .

١٤ دستور الجمهورية العربية اليمنية . ١٩٧٠م ، ل.ن. كتلوف . الجمهوري العربية اليمنية ص ٢١٩ - ٢٢٢ .

١٥ - " الثورة " ٢٣ - ٢ / ١٩٧٢م . (وكالة الأنباء العدنية) ٢٢ / ٢ / ١٩٧٢م .

١٦ - " الثورة " ٦ ٦ - ١٩٧٢ م

١٧ - " ١٤ أكتوبر " ١٤ / ٩ / ١٩٧٢م

١٨ - " الأهرام " ١٥ / ٩ / ١٩٧٢م

١٩ - اليمن على طريق الوحدة . عدن ١٩٧٣م ص ١١.

٢٠ - نفس المصدر ٤٥ - ٤٨ .

٢١ - عادل رضا . محاولة لفهم الثورة اليمنية . ص ١١٥ .

٢٢ - " ١٤ أكوبر " ١٤ / ٦ / ١٩٧٤م.

٢٣ - " الثورة " ١٩ / ٣/ ١٩٧٨م .

٢٤ - نفس المصدر .

٢٥ - " الثورى " ١٩ / ٧ / ١٩٧٨م
٢٦ - " الثورى " ١١ / ٨ / ١٩٨٠م
٢٧ - " الثورى " ٢٧ / ٩ / ١٩٨٠ .

مراجع الفصل التاسع

١ - مؤتمر حزب الطليعة الشعبية . عدن١٩٧٤م .
٢ - وثائق التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية . موسكو . ١٩٧٨م ص ١٤٣ .
٣ - نفس المرجع ص ١٠ .
٤ - طبقاً لمعطيات الصحافة اليمنية الجنوبية .
٥ - طبقاً لمعطيات التنظيم السياسى الموحد الجبهة القومية . ف. ف- نا ءومكين ، يعرض قضايا بناء الحزب الطليعى الديمقراطى الثورى فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية " مطبوعات جامعه موسكو " سلسل ١٣ " الاستشراق ؛ ١٩٧٩م رقم ٢ص ٧-٨ .
٦ - نفس المرجع ص ١٠ .
٧ - وثائق المؤتمر الأول للحزب الإشتراكى اليمنى . موسكو ١٩٧٩م.
٨ - نفسالمرجع ص ١٤٦ .
٩ - نفس المرجع ص ٢٣٢ .
١٠- نفس المرجع ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .
١١ - نفس المرجع ص ٢٣٣ .
١٢ - نفس المرجع ص ١٤٨ ، ١٥٣ .
١٣ - نفس المرجع ص ٢١٤ .
١٤ - تقرير الأمين العام على ناصر محمد الى المؤتمر الثانى للحزب الإشتراكى اليمنى . عدن ١٩٨٠، ص ٦٧ .
١٥ - " البرافد ؛ ٣١ / ٨ / ١٩٨م .

١٦ - تقرير الأمين العام ص ١ - ٢ .

١٧ - نفس المرجع ص ٢٧ .

١٨ - نفس المرجع ص ٢٩ .

١٩ - طبقاً لمعطيات الصحف فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، انظر كذلك ف . ف .ناعوميكن جمهورية اليمن الديمقراطية (نحو الذكرى الخامسة عشرة للإستقلال) موسكو ١٩٨٢م ص ٤١ .

٢٠ - نفس المرجع .

٢١ نفس المرجع ص ٤٢ .

٢٢ - تقرير الأمين العام .. ص ٢٧ .

٢٣- نفس المرجع ص ٢٨ .

٢٤ - نفس المرجع ص ٢٩ .

٢٥ - " الثورى " ٢٥ / ١٠ / ١٩٨٠م .

٢٦ - تقرير الأمين العام .. ص ٢٨ .

٢٧ - " الثورى " ٢٥ / ١٠ / ١٩٨٠م .

٢٨ - نفس المرجع .

٢٩ - نفس المرجع .

٣٠ - أ. مسلم زادة . مشاركة شبيبة اليمن الديمقراطية فى نموالبلاد على طريق الإتجاه الاشتراكى - " مطبوعات لجنة منظمات السباب - اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفيتية " ٩٨١م العدد رقم "٩" ص ٣٢ - ٣٣ .

٣١ - تقرير الأمين العام .. ص ٥٣.

٣٢ - وثائق المؤتمر الأول للحزب الإشتراكى اليمنى . ص ١١٢ .

٣٣ - نفس المرجع ص ١٤٩ - ١٥٠ .

٣٤ - تقرير الأمين العام .. ص ٤

٣٥ - مجلة " زارويجم " ١٩٨٢م العدد رقم (١٩) .

٣٦ - نفس المرجع .

٣٧ - نفس المرجع .

٣٨ - نفس المرجع .

٣٩ - " التجارة الخارجية لإتحاد الجمهورية الإشتراكية السوفيتية " ١٩٨١م ص ٦٩ .

٤٠ - زيارة على ناصر محمد الى الإتحاد السوفيتى - ٢٧ - ٢٩ مايو ١٩٨٠م موسكو ١٩٨٠ م.

٤١ - " البرافدا " ١٦ / ٩ / ١٩٨٢م .

٤٢ - " النشرة الإخبارية لسفارة ج ى. د. ش. فى الإتحاد السوفيتى " سبتمبر ١٩٨١م .

****



الفهرس العام للكتاب

الموضـــوع	رقم الصفحة
تقديم المترجم	٢ - ٦
الفصل الأول	
توحيد اليمن تحت سلطة الإمام يحيى ١٩١٨م - ١٩٢٥م	٧ - ٦٠
سياسة الإمام يحيى الداخلية	٧ - ١٩
السياسة الخارجية للدولة اليمنية	٢٠ - ٣١
المملكة اليمنية قبيل الحرب العالمية الثانية	٣٢ - ٥١
الفصل الثانى	٥٢ - ٦٠
اليمن الجنوبى فى فترة ما بين الحربين العالميتين	٦١ - ٧٢
الفصل الثالث	
اليمن الشمالى فى سنوات الحرب العالمية الثانية وبعدها	٧٣ - ١١٦
إنقلاب ١٩٤٨م	٨٢ - ٨٧
المملكة اليمنية فى الخمسينات	٨٧ - ١٠١
اليمن قبيل ثورة١٩٦٢م السبتمبرية	١٠٢ - ١١٦
الفصل الرابـع	
ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م والحرب الأهلية فى اليمن الشمالية	١١٧ - ١٦٥
مجلس قيادة الثورة ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢م	١١٧ - ١٦٤
الفصل الخامس	
التطور السياسى - الإجتماعى للجنوب اليمنى	١٦٥ - ١٨٨
قيام الإتحاد الفيدرالى فى الجنوب اليمنى	١٧١ - ١٧٦
حركة التحرر الوطنى والأحزاب السياسية	١٧٧ - ١٩١

الفصل السادس

إنتزاع اليمن الجنوبى لإستقلاله السياسى ١٩١ - ٢٢١

قيام دولة الجنوب اليمنى المستقلة ١٩٢ - ٢٠٧

إنتقال السلطة إلى الجناح اليسارى فى الجبهة القومية ٢٠٨ - ٢٢١

الفصل السابع

تكوين النظام الثورى - اديمقراطى فى الجنوب اليمنى ٢٢٢ - ٢٥٩

الفصل الثامن

المصالحة الوطنية وإستقرار الوضع السياسى الداخلى ٢٥٠ - ٢٩٤

الجمهورية العربية اليمنية مابعد الحرب الأهلية ٢٧٠ - ٣٩٤

الفصـــل التاسع

اليمن الديمقراطى على طريق الإتجاة الإشتراكى ٢٩٥ - ٣٢٦

توحيد القوى الوطنية ٣١٢ - ٣١٨

قيام الحزب الطليعى الكادحين اليمنين الجنوبيين ٣٠١ - ٣١٠
وتحوله الى قوة قيادته فى المجتمع

التطور الاجتماعى والاقتصادى والسياسي لجمهورية ٣١١ - ٣٤٣
اليمن الديموقراطية .

مراجـــع الكتـــاب ٣٢٧ - ٣٥٠

الفهرس العام ٣٥١ - ٣٥٣

****

رقم الايداع بدار الكتب
١٧٣٣ / ١٩٩١

الترقيم الدولى
٩٧٧ - ٢٠٨ - ٠٣٩ - ٧



مكتبة مدبولي ٦ ميدان طلعت حرب القاهرة ت ٧٥٦٤٢١

MADBOULI BOOKSHOP 6 Talat Harb SQ. Tel: 756421

طبع بالمطبعة الفنية ــ ت: ٣٩١١٨٦٢